وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر – باتنة 1–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التخطيط الإستراتيجي وصنع السياسة العامة في الجزائر (صحيا تعليميا وإقتصاديا)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم سياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب:

جامعي ياسين

إشراف الأستاذ الدكتور:

هشام عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
يوسف زدام	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1–	رئيسا
هشام عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1–	مشرفا ومقررا
عبد المالك رداوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
عبد العالي هبال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة 1–	عضوا مناقشا
عبد الكريم عشور	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

الإهـــــداء

للأساتذة:

"إلى أعز الأساتذة الذين رافقوني في رحلة تحقيق حلمي بالحصول على الدكتوراه، شكرًا لكم على إلهامكم وتوجيهكم الثمين. كانت مساهماتكم القيمة أساسًا لنجاح هذا الإنجاز، وسأبقى ممتنًا إلى الأبد لدعمكم اللا متناهي وتشجيعكم المستمر".

للأصدقاء :

"لأصدقائي الأوفياء الذين كانوا بجانبي طوال فترة الطباعة والبحث، شكرًا لكم على دعمكم اللامحدود وتشجيعكم الدائم. لقد كنتم النجوم التي أضاءت لي طريق النجاح، وسأظل مدينًا لكم بكل ما حققت".

للعائلة:

"إلى عائلتي الرائعة، التي كانت دائمًا مصدر الدعم والحب والتشجيع، لقد كانت رحلة الدكتوراه ممكنة بفضلكم. شكرًا لكم على الصبر والتفهم والتضحية التي قدمتموها لأجلي. لا يمكنني إبداع كلمات تعبر عن امتناني لكم ولكن سأبقى ممتنًا إلى الأبد".

شكر وتقدير

إلى سيدتي أمي كل الشكر والتقدير لدعمك ودعائك وكلماتك.

إلى روح أبي الطاهرة التي لم تفارق خيالي والذي شاركني أيام بحثي ولكن شأت أقدار الله أن ترحل روحه إلى جناته بمشيئته ورحمته.

إلى سيد القامات العلمية البروفيسور هشام عبد الكريم أستاذي ومشرفي.

"شكرًا جزيلاً لكل المشرفين الذين يعملون بجد لدعمنا وإرشادنا في كل الأوقات."

"لأهلي الرائعين: كلمات الشكر لن تكفي لتعبر عن مدى امتناني لكم على كل الحب والدعم الذي تقدمونه لي دائمًا."

إلى زوجتي وأم أبنائي من رافقتني بمجهوداتها وسهرها وصبرها.

"إلى أصدقائي الأعزاء، شكرًا لكم على كل اللحظات الرائعة التي قضيناها معًا وعلى كل الدعم والصداقة التي تقدمونها دومًا."

"لكل من قدّم لي يد العون في اللحظات الصعبة وشاركني فرحتي في اللحظات السعيدة، أنا ممتن لكم بلا حدود."

"شكرًا لكل شخص في حياتي الذي جعلها أكثر إشراقًا وجمالًا بوجوده ودعمه المستمر."

خطة البحث

مقدمـــة

الفصل الأول: الإطار النظري المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي

المطلب الأول: تعريف التخطيط

الفرع الأول: مفهوم التخطيط للدولة

الفرع الثاني: أهمية التخطيط

الفرع الثالث: خصائص التخطيط

المطلب الثاني: معايير التخطيط

الفرع الأول: أبعاد التخطيط

الفرع الثاني: مهام وأهداف التخطيط

الفرع الثالث: خطوات التخطيط

المطلب الثالث: التخطيط الإستراتيجي وأهدافه

الفرع الأول: تعريف التخطيط الاستراتيجي

الفرع الثاني: الفرق بين التخطيط الاستراتيجي والمصطلحات القريبة منه

الفرع الثالث: الفرق بين التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية

المبحث الثاني: مستويات التخطيط الإستراتيجي ومعوقاته

المطلب الأول: مستويات التخطيط الإستراتيجي

الفرع الأول: معوقات التخطيط الإستراتيجي

الفرع الثاني: مفهوم الإستراتيجية

الفرع الثالث: خصائص الإستراتيجية

المطلب الثاني: خصائص وسمات العملية الاستراتجية

الفرع الأول: خصائص سمات العملية الاستراتيجية

الفرع الثاني: مرحلة إعداد الإستراتيجية

الفرع الثالث: الرسالة الإستراتيجية

المبحث الثالث: صنع السياسة العامة

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة

الفرع الأول: نشأة السياسة العامة

الفرع الثاني: مفهوم ومراحل صنع السياسة العامة

الفرع الثالث: خصائص السياسة العامة

المطلب الثاني: مفاهيم السياسة حسب عدة اتجاهات

الفرع الأول: مفهوم السياسة العامة وفق اتجاه الحكومة

الفرع الثاني: مفهوم السياسة العامة وفق الاتجاه الاجتماعي

الفرع الثالث: مفهوم السياسة العامة وفق العرف الإسلامي

المطلب الثالث: مميزات السياسة العامة

الفرع الأول: عملية صنع السياسات العامة

الفرع الثاني: أنواع السياسة العامة ومراحل صنعها

الفرع الثالث: معايير تقويم في السياسة العامة وأساليب تنفيذها

الفصل الثاني: ضوابط رسم السياسة العامة بالجزائر

المبحث الأول: دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية بالجزائر

المطلب الاول: دور الفواعل الرسمية

الفرع الاول: السلطة التشريعية

الفرع الثاني: السلطة التنفيذية

الفرع الثالث: السلطة القضائية

المطلب الثاني: دور الفواعل غير الرسمية

الفرع الاول: جماعات الضغط

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية

الفرع الثالث: الإعلام

المطلب الثالث: تأثير البنى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في السياسة العامة بالجزائر

الفرع الاول: تأثير البنى الإقتصادي

الفرع الثاني: تأثير البنى الإجتماعية

الفرع الثالث: تأثير البنى الثقافية

المبحث الثاني: مكونات صنع السياسة العامة في الجزائر ومراحلها

المطلب الأول: مكونات رسم السياسة العامة

الفرع الأول: المدخلات

الفرع الثاني: المخرجات

الفرع الثالث: النتائج النهائية

المطلب الثاني: مراحل السياسة العامة بالجزائر

الفرع الأول: جمع المعلومات وتحليلها

الفرع الثاني: تنفيذ السياسات

الفرع الثالث: تقويم السياسات

المطلب الثالث: الفواعل الرئيسية في رسم السياسة العامة بالجزائر

الفرع الأول: رئيس الجمهورية كفاعل رسمي لصنع السياسة العامة

الفرع الثاني: الحكومة كفاعل رسمي لصنع السياسة العامة

الفرع الثالث: اللامركزية كفاعل رسمي لصنع السياسة العامة

المبحث الثالث: تقييم إستراتيجية رسم السياسة العامة وتنفيذها بالجزائر

المطلب الأول: أليات ومراحل تنفيذ إستراتيجية السياسة العامة بالجزائر

الفرع الأول: تنفيذ إستراتيجية السياسة العامة بالجزائر داخليا

الفرع الثاني: تنفيذ إستراتيجية السياسة العامة بالجزائر إقليميا

الفرع الثالث: تنفيذ إستراتيجية السياسة العامة بالجزائر عربيا

المطلب الثاني: عراقيل رسم وتنفيذ إستراتيجيات السياسة العامة بالجزائر

الفرع الأول: العراقيل المؤسساتية

الفرع الثاني: عدم الكفاءة

الفرع الثالث: التوجه الفكري والإديولوجي

المطلب الثالث: أهمية البعد الإستراتيجي في رسم السياسة العامة

الفرع الأول: أمنيا

الفرع الثاني: إقتصاديا

الفرع الثالث: إجتماعيا

الفصل الثالث: التخطيط الاستراتيجي الصحي والتعليمي والاقتصادي في رسم السياسة العامة بالجزائر

المبحث الأول: التخطيط الاستراتيجي الصحي للسياسة العامة بالجزائر

المطلب الاول: ماهية النظام الصحي

الفرع الاول: تعريف النظام الصحي

الفرع الثاني: مكونات النظام الصحي في الجزائر

نتائج التخطيط الإستراتيجي على داء النظام الصحي الجزائري

المطلب الثاني: إدارة الجودة للنظام الصحي في الجزائر

الفرع الاول: العناصر الأساسية لإدارة الجودة

الفرع الثاني: معوقات تطبيق إدارة الجودة للنظام الصحي

الفرع الثالث: نتائج تطبيق إدارة الجودة على النظام الصحي

المطلب الثالث: تفعيل التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمة الصحية كورونا في الجزائر.

الفرع الاول: إدارة أزمة كورونا صحيا

الفرع الثاني: إدارة أزمة كورونا قانونيا

الفرع الثالث: إدارة أزمة كورونا إقتصاديا

المبحث الثاني التخطيط الاستراتيجي التعليمي للسياسة العامة

المطلب الأول: التخطيط الإستراتيجي لمراحل التربية والتعليم للسياسة العامة بالجزائر

الفرع الأول: الأطوار التعلمية

الفرع الثاني: ترسيخ روح الوطنية في المنظومة التعليمية

الفرع الثالث: التطوير الذاتي للتعليم الوطني

المطلب الثاني: التخطيط الاستراتيجي الجزائري للتعليم العالي والبحث العلمي في السياسة العامة

الفرع الأول: ترسيخ القيم في الفكر الجامعي

الفرع الثاني: المكانة الجامعية للجزائر في العالم

الفرع الثالث: التكوين العلمي للطلبة من خارج الوطن

المطلب الثالث: التخطيط الإستراتيجي للتكوين المهني ودوره في رفع الخبرة الداخلية للجزائر.

الفرع الأول: التكوين والتعليم .

الفرع الثاني: التمهين والتعليم.

الفرع الثالث: الخبرة والتعليم .

المبحث الثالث: التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي الجزائري ورسم السياسة العامة .

المطلب الأول: موارد الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: الموارد البترولية في الإقتصاد الجزائري

الفرع الثاني: الموارد الفلاحية في الاقتصاد الجزائري

الفرع الثالث: الموارد الصناعية المحلية في الجزائر

المطلب الثاني: سياسة الإنعاش الإقتصادي

الفرع الأول: استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر

الفرع الثاني: إستراتجية دعم الإنعاش الإقتصادي في الجزائر

الفرع الثالث: التخطيط الإستراتيجي لتوطيد النمو الإقتصادي

المطلب الثالث: التخطيط الإستراتيجي للإقتصاد الجزائري

الفرع الأول: التخطيط الإستراتيجي للنمو الزراعي

الفرع الثاني: التخطيط الإستراتيجي للنمو الإقتصادي

الفرع الثالث: التخطيط الإستراتيجي النموذج الجديد للنمو 2026-2030

خاتمـــة

مقدمة

مقدمة:

أدى التطور الحاصل في العلوم المعرفية إلى نهضة عملية كبيرة من خلال ما قدمته من مجالات ونظريات في مختلف العلوم من بين هذه المجالات حقل العلوم السياسية الذي يهتم بدارسة السياسة العامة كمنطلق في عملية بلورة الأنظمة السياسية للدول، وما تحتويه من مميزات وخصائص التي تمس كل المراحل السياسية في الدولة، تتأثر السياسة العامة في عملياتها بالمؤسسات الرسمية وغير رسمية من حيث صنع، رسم، التقويم والاستمرارية، ونظرا لتشعب موضوع السياسة العامة رسمية كانت أو غير رسمية فإن التركيز سيكون على دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة المؤسسات غير رسمية في تقويم السياسة العامة المحلية بإعتبارها إحدى القوى المتفاعلة في النظام السياسي الجزائري وما تلعبه من دور في ترشيد السلطة وتحقيق المصلحة الخاصة والعامة.

ولا تشذ الجزائر في هذا الإطار عن غيرها من الدول والحكومات الأخرى، فيما يتعلق بطبيعة سيرورة عملية صنع السياسات العامة وتحليلها، وهو الأمر الذي جعل هذه الظاهرة بحاجة ماسة لدراستها قصد فهم وتحليل وادراك إطارها العام الذي تتم فيه، إنطلاقا من تحديد متغيراتها وقضاياها الكبرى، ناهيك عن محاولة تقييمها وتقديم آليات عمل ملاءمة للإرتقاء بها إلى مصاف الدول الحديثة، فضلا عن محاولة استشراف آفاقها المستقبلية وخلال أواخر ثمانينيات القرن الماضي وبالتزامن مع تلك التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الكبرى، التي شهدها النظام السياسي الجزائري في ضوء تسارع الأحداث والمتغيرات المحلية والدولية، التي ساهمت كلها مجتمعة بدفع صناع القرار إلى ضرورة انتهاج وتبني سياسات إصلاحية هادفة إلى محاولة التكيف أكثر مع هذه المعطيات الجديدة، من خلال إيجاد آليات ملاءمة للتخفيف من حدة انعكاساتها على النظام السياسي الجزائري ككل وكان من أبرز مخرجات هذه العملية السياسية الإصلاحية في ضوء ذلك ما تجسد في إصدار دستور 1991 والذي تم من خلاله الإعلان عن بداية بناء مسار جديد للحياة السياسية في الجزائر، وكان من أبرز ملامحها الإعلان عن انتهاج نظام سياسي ديمقراطي تعددي ذو توجه اقتصادي لبيرالي لأول مرة منذ استقلال البلاد، قائم على بناء دولة المؤسسات بما يعزز بدوره تكريس مبادئ العدالة والقانون، كركيزة أسياسية لضمان وحماية الحقوق والحريات العامة للأفراد.

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تمر بتحولات جذرية في مختلف مجالات الحياة، وخاصة في المجالات الاقتصادية، التعليمية، والصحية. وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها، يتزايد الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

حيث يعد موضوع التخطيط الإستراتيجي من المواضيع المهمة والأساسية في صناعة وتشكيل سياسة الدولة، وذلك لما يمثله كمرتكز مهم من بين المرتكزات التي تقوم عليها تلك السياسة من خلال دراسة وتحليل أوضاع وحقائق وظروف تلك الدول وفي مختلف الأليت، ووضع الخطط لها ودراستها ومناقشتها من أجل التوصل إلى إمكانية تحقيق الأهداف التي تم تحديدها استنادا على قوة الدولة ومواردها المتاحة والمتوافرة وفق أسلوب علمي وموضوعي منظم يأخذ في الاعتبار المتغيرات الحاصلة والمؤثرة في البيئة الداخلية والخارجية والمواقف القائمة أو المتوقعة، مع عدم إغفال الجانب المستقبلي في عملية التخطيط الإستراتيجي من أجل الوصول إلى مرحلة صنع القرار وفق كل المعطيات المطروحة وإمكانية تنفيذه بشكل صحيح وناجح.

يعتبر التخطيط الاستراتيجي عملية هامة تهدف إلى تحديد الأهداف والرؤى المستقبلية، وتوجيه الموارد بشكل فعال نحو تحقيق تلك الأهداف، تتطلب هذه العملية تحليل الوضع الراهن وتقييم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على المجتمع في الجزائر، تبرز الحاجة إلى تخطيط استراتيجي شامل يراعي التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، حيث الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي والغازي، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويواجه هذا القطاع تحديات عديدة مثل انخفاض أسعار النفط، مما يتطلب من الحكومة تطوير استراتيجيات جديدة لتعزيز التنوع الاقتصادي ودعم القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة، ويعتمد النجاح في هذا المجال على صنع سياسات فعّالة تشجع على الاستثمار وتحفيز الابتكار.

التعليم يعتبر من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، تسعى الجزائر إلى تحديث نظامها التعليمي ليتماشى مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات العصر الحديث، ويتطلب ذلك وضع استراتيجيات تعليمية تركز على تحسين جودة التعليم وتطوير المناهج، بالإضافة إلى تعزيز البحث العلمي، والتعليم الجيد يسهم في بناء قوى عاملة مؤهلة وقادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية.

أما الصحة العامة هي عنصر حيوي آخر يؤثر على رفاهية المواطنين وإنتاجيتهم، تواجه الجزائر تحديات كبيرة في هذا المجال، بما في ذلك نقص الموارد الصحية وضعف البنية التحتية، يتطلب تحسين النظام الصحي التخطيط الجيد، ووضع سياسات صحية تتناول الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة العامة الاستثمار في الرعاية الصحية يُسهم في تحسين جودة الحياة ويزيد من قدرة السكان على المشاركة في التنمية.

وتلعب الحكومة والمجتمع المدني دور أساسيًا في عمليات التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات يتطلب تحقيق التنمية الشاملة وجود شراكة فعّالة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما

يساعد على تحقيق الأهداف الوطنية بشكل أكثر فعالية. يجب على السياسات أن تأخذ بعين الاعتبار آراء المواطنين واحتياجاتهم لضمان النجاح والاستدامة، على الرغم من وجود رؤى واستراتيجيات لتطوير الجزائر، إلا أن هناك تحديات عديدة تواجه تنفيذ هذه الخطط. يتطلب التصدي لهذه التحديات التزامًا قويًا من جميع الأطراف، بدءًا من الحكومة وصولاً إلى الأفراد. يجب أن تكون هناك استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات المحلية والعالمية

وعند الحديث عن التخطيط الإستراتيجي يغلب الطابع الاقتصادي والسياسي، إلا أن موضوع بحثنا هنا سيركز على البحث في ماهية وتطبيق التخطيط الإستراتيجي في السياسة العامة بالجزائر، إن البحث في موضوع التخطيط الإستراتيجي يجعل الباحث أمام شبكة واسعة من المفاهيم التي ترتبط بالمعنى والمضمون مع التخطيط الإستراتيجي وتتداخل معه أو تشكل جزءا من عملية إتمام واستكمال كل مقومات ومعنى التخطيط الإستراتيجي كخطوات أو حلقات متتابعة ومتسلسلة للوصول إلى تحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها، أو وضع الرؤية المستقبلية أو الاستشرافية على المدى البعيد وهذه المفاهيم هي التخطيط والإستراتيجية والتفكير الإستراتيجي والتي سنتناولها، إلى جانب البحث في العلاقة بين التخطيط الإستراتيجي والإستراتيجية.

حيث تتسم السياسة العامة بتعقيدها وتشعبها، حيث تشمل مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي حالة الجزائر، يتطلب فهم الديناميات السياسية تحليل دور المؤسسات غير الرسمية، والتي تُعتبر قوى فعالة في النظام السياسي، تتمتع هذه المؤسسات بقدرة على التأثير في اتخاذ القرار، وبالتالي فإنها تلعب دورًا حاسمًا في ترشيد السلطة وتحقيق المصالح العامة والخاصة.

مع تزايد حدة المنافسة العالمية وشراستها في كافة مناحي الحياة ما تعلق منها بالتعليم العالي والصحة والإقتصاد، وخاصةً تعلقت أمال صناع القرار بالتخطيط الإستراتيجي بغية تجنب أساسياً من الإدارة التعرض للمخاطر ويعد التخطيط عنصراً، ويعتبر مرحلة التفكير التي تسبق تنفيذ أي عمل، فهو بمثابة سلسلة من القرارات التي تتعلق بالمستقبل لتحقيق الأهداف المقررة وتنبع أهمية التخطيط الإستراتيجي بأنه السبيل العلمي المتاح أمام المؤسسات التعليمية للاحاق بركب المجتمعات المتقدمة فتحقيق الأهداف في مستوياتها الدنيا لم يعد الغاية التي تقف عندها جهود الأفراد والمؤسسات، إنما أصبح الوصول على درجة عالية من الإتقان والكفاءة في الأداء الذي يصل إلى التميز هو الغاية المنشودة التي يطمح الجميع في الوصول إليها.

يمثل التخطيط الاستراتيجي الصحي أداة حيوية لتحسين جودة الرعاية الصحية في الجزائر، حيث يهدف إلى تطوير نظام صحي مستدام يلبي احتياجات السكان ويعزز من جودة الخدمات الصحية. يعكس هذا التخطيط التوجهات والرؤى الحكومية لتحقيق الصحة العامة وتعزيز الوقاية من الأمراض.

أما التخطيط الاستراتيجي التعليمي أداة أساسية لتحسين النظام التعليمي في الجزائر، حيث يهدف إلى تحقيق جودة التعليم وتلبية احتياجات سوق العمل والمجتمع. يأتي هذا التخطيط كاستجابة للتحديات التي تواجه التعليم، من نقص في الموارد إلى جودة التعليم والابتكار.

وفي ما يخص التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي أداة حيوية لتحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر حيث يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز يأتي هذا التخطيط استجابةً للتحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد، خاصةً بعد تقلبات أسعار النفط العالمية وهذا ما سنراه في هذا الحث العلمي.

أولا: أهمية الدراسة وأهدافها

أ- أهمية الدراسة.

ب- تكمن أهمية هذه الدراسة الموسومة "التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بصناعة السياسة العامة في الجزائر" في عدة جوانب تجمع بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكلها تسعى لتحقيق التنمية الاجتماعية نوجزها فيما يلي:

ت- أهداف الدراسة

تتوخى هذه الدراسة إستهداف مجموعة من الأهداف الآتية:

1- الكشف عن الأسباب التي تحول دون التنسيق بين التخطيط الاستراتيجي ومتطلبات التنمية السياسية.

2- إبراز دور التخطيط الاستراتيجي في دعم التنمية الاجتماعية التي تتخذها أجهزة الدولة لمعالجة القضايا المتميزة.

3- التعرف على التخطيط الاستراتيجي ومميزاته وخطواته ومراحله.

4- التعرف على الرسالة والرؤية والقيم والأهداف الاستراتيجية والخطط التنفيذية الداعمة لصنع السياسة داخل الوطن.

5- معرفة ضوابط رسم السياسة العامة ومقتضياتها بالجزائر.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع

هناك جملة من الأسباب التي كانت أساسا في اختيار هذا الموضوع وتنقسم بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

1- الأسباب الذاتية:

- يعتبر الاهتمام بالمواضيع والمجالات التي تثير اهتمامك وتلهمك أمراً هاماً في اختيار التخصص الدراسي .
- يعتبر المصدر الرئيسي في اختياري لهذا الموضوع فهم السياسة العامة والعوامل المؤثرة فيها.
- باعتباره عنصر من الفواعل غير الرسمية المتمثل في الرأي العام ويؤثر في السياسة العامة.
- التوجيه الأكاديمي والمهني من المعلمين والمستشارين الأكاديميين والمهنيين في توجيهنا نحو التخصص الذي يناسب قدراتنا واهتماماتنا.

2- الأسباب الموضوعية:

- الدور الكبير الذي تلعبه في تقويم السياسة العامة في الجزائر.
- البحث عن السبل الرشيدة والكفيلة التي تنتهجها الإدارات غير الرسمية في تقويم وتفعيل السياسة العامة في الجزائر.
- التوجيه الحكومي والسياسي والبرامج الحكومية التي تعزز تطوير بعض التخصصات على حساب الأخرى، مما يؤثر على اختيار الموضوع.

ثالثا: أهداف الموضوع:

وتكمن في:

- تحديد الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية تقويم السياسة العامة في الجزائر، وكذلك الكشف عن العلاقة المراكز غير الرسمية والرسمية.
- معرفة مدى تأثير المؤسسات غير رسمية في توجيه السياسات العامة عبر مراحلها خاصة وأن مثل هذا الموضوع من القضايا الحديثة التي تتميز بالتشابك والتعقيد والتفاعل والتي تستدعي الدراسة والتحميل، الكشف عن التحديات التي تواجه المؤسسات غير الرسمية وتقديم سبل مواجهتها ورؤية مستقبلية في الجزائر.
- دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة بالجزائر ومعرفة التفاصيل تأثيرها على تطوير السياسة المحلية.

ثالثا: الإشكالية

لقد أدى الصعود الاقتصادي والسياسي السريع لدول العالم مؤثرة على مسرح السياسة الدولية، فضلا عن ظهورهم الفردي على المسرح الدولي، إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي، والأهم من ذلك، أن ظهور دول بعد استقلالها قد غير الديناميكيات الهيكلية للنظام السياسي، من بين هذه التحديات، يبرز التنفيذ الضعيف للسياسات والخطط الاستراتيجية المتبناة، حيث يفتقر النظام الإداري إلى القدرات الكافية لتنفيذها بشكل فعال وفعّال. كما تؤثر الفجوة بين السياسات المتبناة والتطبيق العملي في إبطاء وتعثر الإصلاحات الضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. علاوة على ذلك، تعاني عمليات صنع القرار من قصور في الشفافية ونقص في المشاركة الشعبية والمجتمعية، مما يؤثر سلبًا على مدى تمثيلية السياسات وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين بشكل فعال. في ضوء هذه التحديات، يعد تعزيز القدرات التنفيذية، وتعزيز الشفافية والمشاركة، وتعزيز الحوكمة الفعالة أمورًا حاسمة لتحقيق تقدم حقيقي في تنمية البلاد وتحسين مستوى حياة المواطنين.

من خلال ما سبق، تتأسس إشكالية الدراسة على محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: " **ما هو دور التخطيط الاستراتيجي وكيف يعمل على صنع السياسة العامة في الجزائر؟** "

ولتوضيح إشكالية البحث يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو واقع التخطيط الاستراتيجي السياسي في الجزائر؟
- ما هو الإطار الفعالة في صنع السياسة العامة في الجزائر؟
- كيف يعمل التخطيط الاستراتيجي على صنع السياسة العامة صحيا وتعليميا واقتصاديا في الجزائر؟

<u>الإقتراب المستخدم:</u>

الاقتراب القانوني المؤسسي: تم استخدام الاقتراب القانوني المؤسسي من أجل فهم التنظيم الاداري وصلاحيات الإدارة المحلية الجزائرية.

الاقتراب الوظيفي: والذي يدرس الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها، بحيث سيتم تحليل الوظائف التنموية للإدارة المحلية، وكذا التعرف على الدور الهام الذي يقدمه التخطيط الاستراتيجي كأسلوب تتبناه الإدارة المحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية.

المقاربة التشاركية: والتي تعني إمكانية انتقال أفراد المجتمع من مواقع القبول والتلقي السلبيين إلى مواقع النقاش والتقرير على الصعيدين المحلي والوطني، وبالتالي فإن مشاركتهم المحلية هي ضمان لصحة الخطط والبرامج المحلية، وعليه فإن آلية التخطيط الاستراتيجي بالمشاركة تعتمد على مشاركة جميع الأطراف المعنية في تحديد المشروعات التنموية التي تساهم في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين المحليين.

رابعا: فرضيات الدراسة

وتماشيا مع ما تم ذكره، في التعريف بالموضوع، وإثارة اشكاليته وتساؤلاته، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

- الإضافة إلى التحديات السابقة، تواجه عمليات التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسة العامة في الجزائر تأثيرات نتيجة للمرحلة السياسية وضعف الحوكمة، حيث يعد الفساد عاملاً معقداً يؤثر على تنفيذ السياسات بشكل كبير، حيث يمكن أن يؤدي إلى انحراف الموارد وتضييق الفرص التنموية، مما يفتح المجال أمام التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. هذا يُضعف الثقة العامة في الحكومة ويخلق بيئة من عدم اليقين التي تثني عن استثمارات مستقبلية وتطورات مؤسساتية مستدامة.

المناهـج المستخدمـة في الدراسـة:

المنـهج التاريخي: المنهج التاريخي هو نهج يستخدم في دراسة الأحداث التاريخية والتفاعلات الاجتماعية والثقافية والسياسية على مر الزمن.

- **المنـهج الوصفي التحليلي:** و نهج بحثي يستخدم في العديد من المجالات مثل العلوم الاجتماعية والعلوم الطبية والتربية.
- التطبيق المتعدد: يمكن استخدام النهج الوصفي التحليلي في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك العلوم الاجتماعية، والتربية، والصحة، والعلوم الطبية.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

كلنا نقوم بالتخطيط الاستراتيجي في حياتنا اليومية من حيث تشمل الأمثلة كيفية وإدارة المهمات الحكومات والمنظمات أيضا لتنفيذ التخطيط الإستراتيجي، وقد يرى بعض أن التخطيط الاستراتيجي على المستوى الشخصي، غير أنه كان لدى العديد من الأمم الأولى، وذلك بفضل القوانين وهياكل تقليدية لصنع القرارات وضمان صحة واستدامة مجتمعهم وإقليمهم، كل عائلة أو عشيرة أو أمة لديها القدرة على تنفيذ التخطيط الإستراتيجي والعمل على المدى الطويل.

وإن التطور الحاصل في العموم المعرفية إلى نظرية عامية كبيرة من خلال ما قدم من مجالات ونظريات في مختلف العموم من بين هذه المجالات حقل العلوم السياسية، الذي يهتم بدراسة السياسة العامة كمنطوق في عملية سيرورة الأنظمة السياسية وما تحتويه من مميزات وخصائص التي تمس كلا لمراحل السياسية في الدولة، والقرارات قصيرة المدى حول إدارة الموارد وتقسيم العمل والتجارة والعلاقات المتبادلة مع الدول الأخرى والحركات الموسمية وتوليد الثروة، تم تفكيك أو تدهور العديد من هذه الأنظمة التقليدية بشكل منهجي بموجب القوانين والسياسات الفيدرالية والإقليمية والمدارس الداخلية على مدى القرن الماضي حيث كافحت معظم الدول الأولى لتوفير ضروريات الحياة الأساسية لأعضائها، وكلما زاد عدد الأمم سيعودون إلى عملية التخطيط الاستراتيجي في الوقت الحاضر، بحيث يبحثون عن قدر كبير من المعلومات حول التخطيط الإستراتيجي للأمم الأولى والأنظمة الأخرى، ولكن هذا يوفر لنا فرصة لتقدير رأي حول ما يجب أن يشمله التخطيط الاستراتيجي من منظور سياسي لنحدد التخطيط الإستراتيجي وتقديم تعريفات جوهرية للتخطيط الإستراتيجي وصنع السياسة العامة في عمومياتها بالمؤسسات الرسمية وغير رسمية من حيث صنع ورسم والتقويم والاستمرارية، ونظرا لتشعب موضوع السياسة العامة رسمية كانت أو غير رسمية فإن التركيز سيكون على دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة المؤسسات غير رسمية في تقويم السياسة العامة، باعتبارها إحدى القوى المتفاعلة في النظام السياسي الجزائري وما تلعب من دور في ترشيد السلطة وتحقيق المصلحة الخاصة والعامة كما تشكل السياسة العامة أحد الموضوعات المهمة في الدراسات الإدارية والسياسية والتي أصبحت اليوم أحد أخصب المواضيع وأعقدها، حيث لقيت اهتماما بالغا وتداولا واسعا لدى الباحثين والمتخصصين في عموم الإدارة العامة السياسة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التخطيط لا يقتصر على الأفراد والأسر فقط، بل يمكن تطبيقه أيضاً على مستوى المجتمعات الصغيرة مثل القبائل والقرى، حيث يمكن للمجتمع تطوير استراتيجيات لتحسين البنية التحتية أو تعزيز الاقتصاد المحلي أو حماية البيئة المحيطة بهم.

المبحث الأول: الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي

كان أول ظهور لمصطلح التخطيط في عام 1910 م من خلال مقال للاقتصادي النمساوي (كريستيان وشيندر) (Christian Schwinder) وقد شاع استخدام هذا المصطلح بعد أن أخذ الاتحاد السوفيتي بمبدأ التخطيط 1928 م.

كما يعرف التخطيط على أنه: إحدى الوظائف الإدارية الأساسية، إذ يشمل الجسر بين الحاضر والمستقبل لذلك اعتبره علماء الإدارة الوظيفة الرئيسية لندرة الموارد والبيئة المتغيرة التي تحقيق المنافسة من أجل الحصول على الموارد، ويعتبر التخطيط عملية اتخاذ القرارات بشأن أهداف الممكن تحقيق نشاطات لبلوغ الأهداف المرسومة، والتخطيط عملية استعداد للمتغيرات والنشاطات باستنباط طرق العمل المستقبلين[1].

إن استقراء أدبيات العلاقات الدولية حول تحليل النظام الدولي منذ الفترة التالية للحرب الباردة، تدل على وجود حالة من الاتفاق العام حول أهمية وعمق تأثير انتهاء تلك الحرب على مسيرة تطور النظام الدولي، ودفعه على طريق استهلال مرحلة تاريخية اصطلح على تسميتها بالنظام الدولي الجديد في إشارة واضحة الدلالة على تتالي تحولاتها وتلاحق سرعة مستجداتها[2].

وعلي الرغم من البداية الحديثة نسبيا للتخطيط كعلم إلا أن الممارسة الفعلية له قديمة قدم الحياة الإنسانية لأن عملية اتخاذ الإجراءات في الحاضر لجني الثمار في المستقبل هي من الممارسات التي تمتد عبر التاريخ إلى مختلف العصور ومع نشأة الإنسان على هذا الكوكب وقد أدركت الكثير من المجتمعات أهمية استخدام التخطيط كأسلوب أو منهج للتنمية البشرية من خلال إحداث المواءمة بين احتياجات المجتمع وإمكاناته المادية والبشرية[3].

لقد حدثت في بداية الخمسينات تغيرات إقتصادية واجتماعية مهمة في الولايات المتحدة أدت إلى زيادة القوة الشرائية ونتيجة لذلك ظهر مفهوم التخطيط طويل المدى Long rang Planning بغرض وضع الخطط طويلة المدى وتحديد الأهداف الكفيلة بامتصاص النحو لات السوقية، ولقد راج مفهوم التخطيط في منتصف الستينيات خاصة في الوقت الذي اهتمت فيها الحكومة الأمريكية بعملية التخطيط الإقتصادي وتبنت بعض المنظمات لأ ساليب التخطيط والبرمجة إلا أنه وفي أواخر الستينات تعرض التخطيط طويل المدى لإنتقادات منها تجاهله للوسائل والأ دوات اللازمة لتطبيق التخطيط[4].

---

[1] مجدي عزيز إبراهيم، **موسوعة المعارف التربوي**، الـ الكتب لمنشر والتوزيع والطباعة، ط1 مصر2006 ص808.

[2] – يوسف حسن يوسف، **مدارس النظم السياسية الجديدة**، ط.1. (عمان:مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص. 189.

[3] مجيد الكرخي، **التخطيط الإستراتيجي عرض نظري وتطبيقي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2009 ص142.

[4] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية لمنشر والتوزيع، ط1، مصر، ص304.

المطلب الأول: تعريف التخطيط

لغة: يعرف قاموس لاروس التخطيط على أنه: الفعل الثلاثي: خطط بالفعل، صمم، نظم مسبقا.

اصطلاحا: يعرفه بنتون Benton على أنه: تحضير ذهني للنشاط من أجل العمل على بناء خارطة ذهنية[1].

وهناك من يعرف التخطيط: بأنه عملية تتضمن وضع مجموعة من الإفتراضات حول الوضع في المستقبل ثم وضع خطة تبين الأهداف المطلوبة والوصول إليها مع محاولة التحكم في الأحداث عن طريق إتباع سياسات المحددة، ويعتبر أيضا التخطيط هو عملية رسم الأهداف التي يراد التوصل إليهما خلال فترة زمنية معينة ثم أشد الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف وفق أساليب تختصر الكلف وتعظم النتائج [2].

يعد التخطيط ضرورة للقيام بالأنشطة وإنجازها، وضمان بلوغها إلى أهدافها ذلك لأن التخطيط يساعد على تحديد الأهداف والإمكانات البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ الأهداف، بالإضافة إلى إنه يساعد في التنسيق بين الأعمال والرقابة عليها، ويعتبر التخطيط أحد الوظائف الإدارية المهمة، كما إنه من مهام القيادات في الإدارات.

1- يعرف **تشارلز بتلهايم Bettelhaiem Sharles** التخطيط بأنه عملية يمكن من خلالها تنظيم جميع مجالات التنمية (الإقتصادية، الإجتماعية) التي تستلزم ترابطا وتنسيقا بين قطاعات الإقتصاد القومي، الأمر الذي يتطلب دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بشكل منظم، بأقصى سرعة ممكنة وذلك من خلال حصر الموارد الموجودة، والمتاحة والتعرف على الأحوال والطرق الإقتصادية والإجتماعية السائدة بما يمكن من السيطرة عليها لضمان تحقيق الأهداف المتشردة والنتائج المستهدفة من الخطة. [3]

2- ويعرف **بالدوين Baldwin** التخطيط بأنه "أسلوب لإستخدام الموارد المتاحة في المجتمع لما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن.

---

[1] أحلام صدار، ريم زدايرية، **دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق تنمية سياحية مستدامة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، جامعة تبسة، 2015 ص10.

[2] أحمد السعيدي، **التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بفعالية الأداء المؤسسي**: دراسة تطبيقية على شركات تكنولوجيا المعلومات بسلطنة عمان دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، في إدارة الأعمال 2008، ص 21.

[3] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي**، دار الكرمل، دار زهران ، ط 1997 ص 13.

3-وعرفه **وترسون waterson** كمفهوم تنموي بأنه مجموعة من المجهودات الواعية والمستمرة تقوم الحكومة ما من أجل زيادة معدلات النجاح في القرارات، للنمو الإقتصادي والإجتماعي والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسة كي لا تقف عائقا في وجه تحقيق هذا الهدف[1].

4-التخطيط كما عرفه "**الزوكة محمد**" بأنه أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر إبتداء من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسات أو القرية أو لإقليم أو الدولة وتحديد كيفية إستغلال هذه الإمكانيات والموارد لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية محددة.

5- يرى **هنري منزبارق Henry Mintzberg** أن التخطيط هو عملية تبدو كأداة يمكن من خلالها أن تصمم القرارات والأنشطة الروتينية لمؤسسة قائمة على خصائص متكاملة.

6- أما **مكفارلاند McFarland** يرى بأن التخطيط يعني أن تنبأ بما قد يحدث من تغيير وتطور في المستقبل ونحاول أن نتحكم أو تسيطر على مقدار وإتجاه هذا لتطور وهو يقصد بذلك أن تحاول المؤسسة أن تواجه التغير المتوقع وتستفيد منه وتتكيف معه[2].

ويعد التخطيط نقطة البداية في أي عملية إدارية حيث لا يمكن أن نتخيل مديرا يؤدي عمله بكفاءة دون أن يمارس وظيفة التخطيط، وهناك عدة تعاريف تناولت مفهوم التخطيط نذكر منها ما يلي:

التعريف الذي قدمه **جورج تيري (George Terry)** والذي يرى أن: "التخطيط هو الإختيار المرتبط بالحقائق ووضع وإستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور وتكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة[3].

في حين عرفه **سليمان الطماوي** بأنه: التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفا لتحقيق أهداف محددة، وهو بهذا المعنى ظاهرة إجتماعية عامة تشمل المشروعات الخاصة والمشروعات العامة، ويمارسه الأفراد في حياتهم الخاصة، ولا ينعدم إلا في الجماعات البدائية التي تعتمد إعتمادا كليا على العادات والتقاليد، وتلك التي تكل أمورها للقوى الغيبية، فالتخطيط يقوم على عنصرين هامين هما:

---

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، **التخطيط الإقليمي-دراسة نظرية وتطبيقية**،دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن2009، ص23.

[2] MELVILLE, DALTONMEFARLAND : « **management, principles and practice** » landan, mac nulan, année 1970 p20

[3] محمد محمد عبد الوهاب، **البيروقراطية في الإدارة المحلية** (الازاريطة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004)، ص 143.

1. التنبؤ بالمستقبل
2. الاستعداد لمواجهته.

ويتفق معه في هذا التعريف **هنري فايول** إذ يرى أن التخطيط يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الإستعداد لهذا المستقبل.[1]

في حين يرى **جيمس أرشيرمان (James RSherman)** للتخطيط على أنه تصميم المستقبل المأمول وتطوير الخطوات الفعالة لتحقيقه، ولقد حدده في العناصر الأتية:

1. أنه طريقة عقلانية ومنتظمة في صنع القرارات وحل المشكلات.
2. يجمع بين الخبرات والمعرفة والمهارات من جهة، ويوفر أدوات تقييم واقعية لما بلغته من تقدم وما كنت تريد أن تكون مستقبلا من جهة أخرى.
3. يشير إلى المخاطر التي تواجهك عند رسم طريقك في دهاليز المستقبل التي تجهلها.
4. يساعدك في التعرف على مصادر الخطر وكذا الفرص التي تحدد حظك في النجاح.
5. يبين لك كيفية تحويل الفرص إلى أهداف قابلة للتحقيق خلال فترات زمنية محددة.
6. يساعدك في وصول المحطات بالغة الأهمية على طريق النجاح.
7. يحفزك على التفكير في مستقبلك بلغة الحقائق بدلا من التخيلات الوهمية.
8. يمدك بالقوة التي تحتاجها للتحكم في مستقبلك[2].
9. كما أنه يأخذ ما تعرف حول الوضع الذي أنت عليه الآن، وما ترغب أن تكون عليه مستقبلا، ويمزجه مع خبرتك ومعرفتك ومهاراتك ليزودك بمحصلة من النتائج الناجحة[3].

وهناك من يعرف التخطيط: بأنه عملية تتضمن وضع مجموعة من الإفتراضات حول الوضع في المستقبل ثم وضع خطة تبين الأهداف المطلوبة والوصول إليها مع محاولة التحكم في الأحداث عن طريق إتباع سياسات المحددة.[4]

---

[1] ليلى شحاتة، أحمد الزهري، علي المبيض، عادل شكري ومحمد سالم، **الإدارة العامة** القاهرة: كلية التجارة جامعة عين شمس 1995 ص160.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التخطيط للتنمية في الدول النامية** مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2011 ص52.

[3] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التخطيط للتنمية في الدول النامية**، مرجع سابق، ص52.

[4] **التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بفعالية الأداء المؤسسي، دراسة تطبيقية على شركات تكنولوجيا** المعلومات بسلطنة عمان دراسة مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، في إدارة الأعمال إعداد أحمد السعيدي ص21.

لنا أن نذكر تعريفا شاملا للتخطيط طبقا لرؤية منظمة **اليونسكو** يتضمن الأسس التي يفترض أن يقوم عليها التخطيط في كافة مراحله، وهذا التعريف يحمل وجهة نظر تربوية إذ يقول: إنه العملية المتصلة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي، ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والإقتصاد والمالية وغايتها أن يحصل الطلاب على تعليم كاف ذي أهداف واضحة، وعلى مراحل محددة تحديدا تاما، بما يمكن كل فرد من الحصول على فرصة تنمية قدراته، وأن يهم إسهاما فعالا في تقدم بلاده الإجتماعي والثقافي والإقتصادي.

ونضيف إلى كل ذلك التعريفات التالية:

1 – التخطيط هو وضع خطط محددة تستوعب أهدافا يرجى تحقيقها في فترة أو فترات زمنية محددة.

2 –التخطيط عبارة عن رؤية مستقبلية يجرى العمل على تحقيقها طبقا لاحتياجات المتقبل.

3– التخطيط هو رسم صورة واضحة لما يجب عمله مع تحديد مراحل التنفيذ، والإمكانيات البشرية والمادية المطلوبة مع أهمية أن يوضع في الإعتبار طرق التصدي للمعوقات وتخطي الأزمات مع تحديد البدائل".[1]

ويتفق مع هذا التعريف **ألبرت واترستون Albert waterston** إذ يرى أن التخطيط هو تنظيم، وسعي ذكي لإختيار أفضل البدائل الموجودة لتحقيق الأهداف الخاصة".[2]

ولكي يتوضح لنا مفهوم التخطيط علينا الإجابة على ثلاث أسئلة هي: أين نحن الآن؟ أين نريد أن نصل؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

السؤال الأول: أين نحن الآن ...؟

أي تحديد الوضع الحالي للإدارة، من خلال مراجعة وتقييم الظروف الحالية سواء كانت داخلية أو خارجية وما تم انجازه حتى الآن، وكذا التكاليف التي تم إستخدامها لهذا الإنجاز، وعملية المراجعة هذه تتطلب العديد من البيانات والمعلومات سواء كانت كمية أو وصفية لمعرفة ما تم في الماضي والحاضر.

[1] عبد المجيد شكري، **التخطيط الاعلامي**، القسم : الاعلام، اساسيات الاعلام، الادارة والتخطيط الاعلامي ص30.

2 Eric E . Otenyo,Nancy S .Lind, **Comparative public administration : the essential Reading , research in public Policy analyse and management**, volume15 ,first edition , p. 362)British Library, 2006(

السؤال الثاني: أين نريد أن نصل ...؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتعلق بتحديد الأهداف المرجوة، ويتطلب تحديد الأهداف توفر معلومات حول الظروف الماضية وكذا حصر للإمكانيات المادية والبشرية المتاحة خلال فترة إعداد الخطة.

السؤال الثالث: كيف يمكن تحقيق ذلك ...؟

كما أن الإجابة على هذا السؤال تتعلق بتحديد الكيفية التي يمكن بموجبها بلوغ الأهداف المحددة، وفي هذه المرحلة كذلك يتم تحديد الأساليب والطرق والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف بأحسن كفاءة ممكنة، وكذا تحديد برامج العمل المختلفة والإجراءات اللازمة للأداء.[1]

أما الباحث **ناصر محمد سعود جرادات** فإنه يرى أن التخطيط هو عملية التحديد التي تتم في الوقت الحاضر لما سيتم عمله في المستقبل، ويتميز التخطيط بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

1. أنه مستقبلي، أي أنه يرتبط بالمستقبل سواء القريب أو البعيد.
2. أنه توقعي، أي يستند الى التوقعات لما سيحدث في المستقبل.
3. أنه يعتمد على القرارات والإجراءات التي يتم إتخاذها في ضوء التوقعات المختلفة.
4. أنه يركز على الأهداف التي تضعها المنظمة وتسعى إلى تحقيقها.
5. إن التخطيط عملية مستمرة، فهو سابق لإتخاذ القرارات، ويسير بالتوازي مع عملية التنفيذ وبالتالي فإن التخطيط لا يتوقف، فهو الوظيفة الأولى من وظائف العملية الإدارية ويسبق كل الوظائف الأخرى[2].

والملاحظ أن هناك إختلاف في التعاريف التي تناولت التخطيط ويرجع ذلك لإختلاف وجهات نظر المفكرين فمنهم من يركز:

---

[1] محمد عثمان إسماعيل حميد وحمدي مصطفى المعاز، **الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق** القاهرة: دار النهضة العربية 2001، ص242.

[2] ناصر محمد سعود جرادات، **الإدارة الاستراتيجية، منظور تكاملي حديث**، ط1 (عمان: اثراء للنشر والتوزيع 2013)، ص 159.

- على إعتبار أن التخطيط هو دراسة الماضي والحاضر كأساس للتوقعات المستقبلية للظروف المحتملة والإستعداد لهذه الظروف في جميع الأحوال.
- على أساس أن التخطيط بمثابة إتخاذ قرارات من أجل حل مشكلة أو موقف معين.

نستخلص أن التخطيط هو دراسة للمستقبل والتنبؤ بما سيكون عليه وبالتالي الاستعداد له، ولا تتم هذه الدراسات والتنبؤات للمستقبل إلا من خلال توفر البيانات والمعلومات وكذا الكفاءة الإدارية للقائمين بعملية التخطيط.[1]

الفرع الأول: مفهوم التخطيط للدولة

لقد أصبح من أمل الحكومات والأنظمة المختلفة اليوم بما فيها دول العامل الثالث أن تصنع برامج وخطط تمكنها من معاجلة المشاكل وتلبية حاجات المجتمع الذي تسيطر عليه وإستمرار هذه الحكومة أو النظام السائد في البقاء، هذه البرامج والخطط التي تسمى في علم السياسة " وللتفصيل فيها أكثر سنتطرق في الفصل الأول إلى البعد المفاهيمي والنظري للدراسة، لقد أعطيت عدة تعريفات للتخطيط وسيتم التعرض للبعض منها كمحاولة للوصول إلى تعريف عام.

التعريف الأول: هو الوظيفة الأولى للإدارة والتي تسبق ما عداها من الوظائف وتقوم على عملية الإختيار بين البدائل لإجراءات العمل للمؤسسة ككل ولكل قسم أو جزء من أجزائها ولكل فرد من العاملين بها [2].

معنى هذا أن وظيفة التخطيط تسبق باقي الوظائف الإدارية الأخرى حيث أنها تقوم على الإختيار الواعي وهذا الأختيار يكون بين مجموعة من البدائل[3].

التعريف الثاني: يعرفه فايول بأنه " التنبؤ بالمستقبل و الإستعداد له فهو بعد النظر الذي يتجلى في القدرة على التنبؤ بالمستقبل والتحضير له بإعداد الخطة المناسبة[4].

من هذا التعريف يتضح أن التخطيط يقوم على عملية التفكير والتقدير للمستقبل والنظر في البعد الزمني والتنبؤ بالمتغيرات ووضع الخطط لما يخفيه المستقبل والتأقلم مع الظروف المتغيرة.

---

[1] ناصر محمد سعود جرادات، المرجع السابق، ص160.

[2] عبد المؤمن محودي، **السياسة العامة في الجزائر: حالة معالجة الأزمة السياسية– الأمنية**، كلية العلوم السياسية قسم التنظيم السياسي والإدارية، شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية ختصص التنظيم السياسي، ص153.

[3] نبيل الحسيني النجار: **الإدارة وأصولها وإتجاهتها المعاصرة** لشركة العربية للنشر، والتوزيع القاهرة مصر 1993 ص36.

[4] أحمد السعيدي، **التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بفعالية الأداء المؤسسي**، مرجع سابق، ص34.

التعريف الثالث: هو الأسلوب العلمي الذي يتضمن حصر الموارد البشرية والمادية وإستخدامها أكفا إستخدام بطريقة علمية وعملية وإنسانية لسد إحتياجات المؤسسة."

وتتضح من هذا التعريف أن التخطيط هو أسلوب علمي يتم على أساس الموارد اللازمة لعملية الإنتاج وتنظيم الموارد المالية وإستخدامها بأحسن الطرق و ذلك بوضع خطة شاملة.

التعريف الرابع: يعرفه جورج تيري الآتي: التخطيط هو الاختيار المرتبط بالحقائق ووضع وإستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور الأنظمة المقترحة التي تعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة.

من هذا التعريف يتضح أن التخطيط يرتبط بالحقائق وذلك عن طريق الاختيار والانتقاء وكذلك وضع السياسات والإجراءات والخطط اللازمة لتحقيق النتائج والأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها[1]. "

التعريف الخامس: يعرفه بيرجيرون على أنه: تلك العملية التي تسمح بتحديد الأهداف المرجوة والوسائل الأكثر ملائمة لتحقيق هذه الأهداف.

هذا التعريف يبين أن التخطيط يمكن من تحديد الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيقها.

من هذه التعاريف السابقة يمكن تعريف التخطيط على انه الوظيفة الإدارية الأولى و التي تعتمد عليها الوظائف الأخرى فهو التقرير سلفا لما يجب عمله لتحقيق هدف معين.

الفرع الثاني: أهمية التخطيط

للتخطيط أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:

التخطيط ضروري بسبب التغير وعدم التأكد: يجب على كل المؤسسات أن تخطط وذلك من أجل الوصول إلى غاياتها وأهدافها، وكلما توغل الإنسان في تقدير أحداث المستقبل زادت إمكانية الشك وعدم التأكد وكلما زادت حالة عدم التأكد الذي ينوي عليه المستقبل زادت البدائل الممكنة وقلت درجة عدم التأكد فالمسير لا يمكنه أن يضع أهدافه ويتوقف عند ذلك الحد وإنما عليه أن يعلم بالظروف المستقبلية والنتائج المتوقعة[2].

التخطيط يركز الإنتباه على أهداف المؤسسة: التخطيط يركز على إنجاز الأحداث التي تسعى إليها المؤسسة ووضع خطة مناسبة لهذه الأهداف، فواضع الخطط يكونون مجبرين على التفكير دائما في

[1] محمد فريد الصحن، **إسماعيل السيد إبراهيم سلطان: مبادئ الإدارة**، الجامعة الإسكندرية سنة 2002 ص157.

[2] حسام العربي، **التخطيط الإداري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2010 ص11.

الأهداف المنشودة، فيجب عليهم مراقبة هذه الخطط دوريا وتعديلها وتطويرها في الوقت المناسب تماشيا مع الظروف المستقبلية وبما يضمن أهداف لمؤسسة:

التخطيط يوفر النفقات: إن عملية التخطيط ترتكز أساسا على الإستخدام الأمثل للوسائل المادية والمالية والبشرية باكفا الطرق لتحقيق أهداف المؤسسة وذلك يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

التخطيط أساس للرقابة: أي لا يمكن الفصل بين التخطيط والرقابة معنى هذا أن المدير لا يمكنه مراقبة أي عمل ما لم يكن هناك برنامج تخطي لهذا العمل فعملية المراقبة تصبح بلا فائدة دون مخططات.

التخطيط يقلص من المخاطر: بما أن دور التخطيط يكمن في تسهيل عملية إنتقال المؤسسة من الحاضر إلى المستقبل لذا فان التخطيط القائم على أسس علمية يقلص مخاطر هذا الانتقال كتوجيه المجهودات نحو تحقيق الأهداف والإستغلال العقلاني للموارد خاصة إذا كان هذا المستقبل غير محدد المعالم.[1]

تحقيق العمل المتكامل لجميع أجزاء المؤسسة: فالتخطيط يسمح للإدارة بالاطلاع على الأجزاء المختلفة في المؤسسة وتحقيق التكامل بين هذه الأجزاء والعمل على التنسيق بينها فالتخطي يقلل من الحوادث المفاجئة عن ريق التنبؤ بالمستقبل ويمكن من تجنب الأزمات التي تعترض عمل الإدارة.

يساعد التخطيط في عملية الإتصال: حيث يعمل على إيجاد القنوات الإتصالية المتعدد في كل الإتجاهات كما يساعد في التنظيم، أي أن كل مركز في الإدارة مسؤول عن تنفيذ الخطة يكون مسؤولا عن أي إنحراف حتى يمكن محاسبة المسؤولين عنها[2] .

الفرع الثالث: خصائص التخطيط

إن تفاوت نسبة نجاح التخطيط من خطة إلى أخرى يرجع إلى مجموعة كبيرة من الظروف والعوامل التي يمكن ترجمتها بمجموعة من الخصائص التي لابد من توفرها من أجل نجاح العملية التخطيطية ومن أهمها:

أولوية التخطيط: يقضي هذا بموجب إعطاء التخطيط المرتبة الأولى في النظام الإداري للمؤسسة، لان التخطيط هو الذي يحدد أهداف المؤسسة والعلاقات داخل المؤسسة ونوعية الموارد البشرية المطلوبة و توجيه نظام الإدارة والنظام الرقابي.

[1] حسام العربي، نفس المرجع، ص19.

[2] ثائر مطلق عياصرة، **التخطيط الإقليمي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن سنة 2009، ص23.

الواقعية: لكي تحقق الخطة غايتها لابد أن تكون هناك نظرة شاملة للواقع الاقتصادي للمؤسسة هذا من خلال الدراسة العلمية الدقيقة للتعرف على مواردها المالية وإمكاناتها البشرية، الشيء الذي يسمح بوضع خطة سليمة تحقق غايتها في حدود هذه الإمكانيات[1].

الشمولية: التخطيط مهمة كل مسؤول حسب وظيفته داخل المؤسسة، فالتخطيط يكون أشمل أكثر على مستوى الإدارة حيث أن خطط الإدارات الوسطى والدنيا تنتج وتنبثق من خطط المستوى الأعلى.

التنسيق: التنسيق ضروري في عملية التخطيط حيث لابد أن يكون التناسق بين الأهداف والوسائل المتبعة لتحقيقها، وهذا لكي لا تتعارض الأهداف والوسائل فيما بينها بغرض الوصول للهدف الرئيس.

المرونة: لابد للخطة عند وضعها أن تكون مرنة وهذا حتى تسهل عملية تعديلها عند إكتشاف أن وضع الخطة غير سليم وأن هناك ظروف واقعية تعيق عملية تحقيق الأهداف[2].

الإلزام: إن هذا المبدأ مهم جدا في التخطيط لأن إنعدام هذا الأخير يخول للأطراف المعنية بتنفيذ الخطة التهاون في تنفيذها وهذا ما يؤدي إلى تعطيل سير وتيرة النمو والتطور في المؤسسة، لذلك لابد من المسائلة والمحاسبة حتى يتم تنفيذ الخطة بكاملها للوصول إلى الهدف الأساسي[3].

المطلب الثاني: معايير التخطيط:

لقد ظهرت بعض النظريات في التخطيط والتي حاولت دمج البعد المكاني مع النظرية الأخرى والتي أطلق على هذه النظريات "نظريات الموقع "وجاءت نظرية المازرع الألماني **'فان ثونن'** لتكون أول النظريات التي اهتمت بالموقع الزارعي حيث أهتم بدارسة أحسن الطرق التي يمكن إستخدامها لتنظيم استعمالات الأرض الزارعية، وهذا أثر على الفكر الاقتصادي بشكل عام وعلى الموضع الجغارفي لتحليل إستعمالات الأرض الزارعية.

التخطيط للخدمات الموجهة إلى كل منطقة ومن ثم إصلاحها لتصبح أكثر ملاءمة للوضع المحلي في المنطقة نتيجة لذلك.

خطط التنمية الإقليمية للدولة يتم رسمها حسب شخصية كل منطقة واحتياجاتها المحلية والدراسة تستخدم التاريخية والأساليب الوصفية من خلال إستخدام المراجع ذات الصلة والكتب العلمية والتقارير الحكومية، في بالإضافة إلى طريقة التحليل الكمي لملاحظة التفاوت الإقليمي بين الإداريين المناطق،

[1] عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص14-17.

[2] عثمان محمد غنيم، **التخطيط أسس ومادئ**، دار صفا للنشر والتوزيع، ط2، عمان سنة 2001، ص37.

[3] غسان علقاوي، **رقابة الأداء**، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق 1998 ص98.

تكمن أهمية التفكير في تقسيم الدولة إلى مناطق التخطيط في المساعدة على ذلك إقامة توازن بين المناطق. سوف ينعكس هذا التوازن على تنمية البلاد والرفاهية، ويوجه الإنتباه نحو المناطق الأقل حظا من أجل إعادة النظر في تخطيط الخدمات المعايير الموجهة إليهم، ثم إصلاح تلك المعايير لتصبح أكثر ملاءمة للمناطق المحددة مواقف، ولمعايير التخطيط مجموعة من العناصر والتي تساعد في تنفيذ عملية التخطيط [1]وهي:

1. **معايير حضارية تاريخية:** إن التخطيط يجب أن يكون متطابقا مع إتجاه المجتمع وإتجاه أفراده، فينبغي أن لا يكون متعارضا مع الإنتماء الحضاري للمجتمع أو مع معطياته التاريخية ذات التأثير المستمر، وينبغي أن يكون منسجما مع الدين واللغة الرسمية للبلد لأن النظام التربوي هو الكفيل بتخريج الشخصية المعتزة بانتمائها والمدافعة عنه حسب الخصائص الحضارية لمجتمعه.
2. **معايير إجتماعية:** إن أي تخطيط لا بد أن يتضمن في أهدافه التغيير نحو الأفضل وحتى تحقق هذه الأهداف لا بد أن يكون الإنطلاق في صياغتها وتحديد وسائل تحقيقها من واقع إجتماعي معين[2].
3. **معايير سياسية:** يعد النظام أحد أهم مكونات السياسة التنموية العامة التي تتبناها السلطة السياسية، وبناء على ذلك فإنه ينبغي على واضعي الخطط الإصلاحية أن يكونوا على إطلاع تام بالمكانة التي يحتلها هذا النظام في إطار الخطة التنموية العامة، وعلى مختلف التصورات التي تتبناها السلطة للعملية الإصلاحية
4. **معايير إقتصادية:** إن أي نظام يحتاج إلى تمويل حتى تتحقق أهدافه، ولذا فإن المخطط الإصلاحي لا ينبغي أن يتعدى في مضمونه القدرات الإقتصادية للبلد الذي يطبق فيه فينبغي في أي خطة مراعاة الشروط الإقتصادية وعدم صياغة أهداف جليلة في معناها ولكنها غير قابلة للتحقيق بسبب عدم توفر الموارد اللازمة لذلك[3].
5. **معايير تربوية:** قد تكون المعايير التربوية ذات طابع نفسي بيداغوجي، تتعلق بصميم الفعل التعليمي، وهي أكثر المعايير التي تركز عليها جل الإصلاحات، وذلك لسهولة الحكم على النجاح أو الفشل المدرسي من خلال النتائج التي يتحصل عليها التلاميذ، فغالبا ما يلاحظ بأنه يوجد ضعف في

---

[1] Innes, J. (1998): "Information in communicative planning". Journal of the American Planning Association, Winter, 52-63

[2] د. كمال فرحاوي، **التخطط التربوي: ماهيته مبادئه ومعايره الأساسية**، قسم علم النفس أستاذ محاضر بقسم علوم التربة وإرطوفونا جامعة الجزائر-2- مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد: 1، رقم:3 ص 164.

[3] مدي باشا رابح: **التخطيط وتوجهاته الجديدة في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 1992ص56.

التحصيل الدراسي يستدل عليه من نتائج الامتحانات الفصلية أو النهائية، فيطرح سؤال "ما هي أسباب هذا الضعف؟"، ليتم البحث عن حلول[1].

الفرع الأول: أبعاد التخطيط

إن التخطيط فكرة قديمة تعود في جذورها إلى الإغريق، حيث إستخدم التخطيط في مختلف العصور التاريخية وفي معظم جوانب الحياة، خاصة الجانب العسكري وذلك دون أي نوع من التأطير لمفهومه وفعاليته ومقوماته، وإستمر على ذلك الوضع إلى أن ظهرت فكرة التخطيط الإقتصادي في مطلع القرن العشرين، ينتج عن عملية التخطيط في المؤسسة هيكل متكامل من الخطط تغطي كافة أنشطة المؤسسة لذا فإن الخطط تقسم إلى أنواع حسب البعد الزمني:

1- **الخطط طويلة الأجل:** حيث يتم في هذا النوع من التخطيط تقسيم المجال الزمني، وتتراوح المدة (5- 10) سنوات أو أكثر، وتبنى على أساس معرفة الإدارة بالعوامل الخارجية المؤثرة على عملياتها، وهي تشتمل على أبعاد العديد من الخطط قصيرة الأجل للمؤسسة ثم تسعى لتحقيقها الأهدافها الأصلية على مدى البعيد ثم تسعى لتحقيقها الأهداف مرحليا، في إطار التنسيق كامل من الخطط الأخرى.

2- **التخطيط متوسط الأجل:** وهي تسعى لتحقيق أهداف المؤسسة المرحلية وتعتبر حلقة الوصل بين الخطط طويلة الأجل والخطط قصيرة الأجل ويتراوح مداها بين (3-5) سنوات[2].

3- **التخطيط العاجل:** وهي الخطة التي يجري إعدادها لمواجهة ظروف طارئة أو مشكلة عاجلة لا تحتمل تأجيلا ولم تكن مدرجة بصورة فعلية في الخطة الأساسية.

4- **التخطيط قصير الأجل:** غالبا ما تكون هذه الخطط السنوية وهي ذات بيانات تفصيلية نسبيا لما هو مستهدف تحقيقه خلال عام وخطواتها التنفيذية والفعلية.

5- **التخطيط التكتيكي:** وهو التخطيط الذي يسعى لتحقيق هدف مرحلي محدود في فترة قريبة ويحدد لذلك الخطوات التنفيذية.[1]

[1] د. كمال فرحاوي، **التخطط التربوي**، مرجع سابق، ص 168.

[2] حنان عبد القادر خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، (القاهرة، جمهورية مصر العربية: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 2016 ص. 160.

الفرع الثاني: مهام وأهداف التخطيط

عملية التخطيط بأكملها تتكون من جوانب كثيرة تشمل أساسا المهام والأهداف والسياسات والإجراءات والبرامج والميزانيات والاستراتيجيات.

- **الرسالة (Mission)**

تطوير بيانات الرسالة هي عملية تخطيط يصف بيان مهمة المنظمة أي ما ستفعله المجموعة ولماذا ستفعل ذلك، تشبه بيانات المهمة وبيانات الرؤية، لكنها أكثر واقعية وهي بالتأكيد أكثر عملية من بيانات الرؤية قد تشير البعثة إلى مشكلة، مثل السكن غير الملائم، أو توفير الوصول إلى الرعاية الصحية للجميع، وعلى الرغم من أنهم لا يخوضون في الكثير من التفاصيل، إلا أنهم بدأوا في التلميح على نطاق واسع جدًا حول كيفية قيام مؤسستك بإصلاح المشكلات التي لاحظتها، وهي من بعض المبادئ التوجيهية العامة حول بيانات المهمة، ويستخدمه المديرون لتقييم نجاحهم وتحديد الأهداف، ومن ناحية أخرى، يستخدمه الموظفون لتعزيز الشعور بالوحدة والهدف، حتى العملاء والمستثمرون يستخدمونه لفهم كيف تعتزم الشركة العمل في المستقبل[2].

- **الأهداف (Objectives)**

الأهداف (ما مقدار ما سيتم تحقيقه عند بلوغه) بمجرد أن تضع المنظمة بيان مهمتها، فإن خطوتها التالية هي تطوير الأهداف المحددة التي تركز على تحقيق هذه المهمة، تشير الأهداف إلى نتائج محددة قابلة للقياس للأهداف العامة للمبادرة، تحدد أهداف المنظمة عمومًا مقدار ما سيتم إنجازه بحلول ومتى، قد تكون إما فردية أو جماعية وعلى مديري الشركة وضع أهدافهم بوضوح وبدقة ويجب عليهم النظر في

---

[1] عاطف عبد الحميد عثمان، **واقع التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محفظات غزة**، قدم هذا البحث إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية غزة، ه1428-2007م ص24

[2] Fawcett, S. Schultz, J., Francisco, V., Cyprus, J., Collie, V., Carson, V., & Bremby, R. (2001). **Promoting urban neighborhood development**: An action planning guide for improving housing, jobs, education, safety and health, and human development. Lawrence, KS: Work Group on Health Promotion and Community Development.

مهمتهم وقيمهم قبل تحديد أهدافهم، وعليهم التأكد من أن الموضوعات والأشياء الخاصة بكل نشاط لكي تتوافق مع بعضها البعض[1].

- **السياسات (Policies)**

يتطلب قانون التخطيط تحديد طلبات إذن التخطيط في وفقا لخطة التطوير، ما لم تدل على ذلك اعتبارات جوهري خلاف ذلك يجب أن يؤخذ إطار سياسة التخطيط الوطني بعين الاعتبار في إعداد خطة التنمية وهو إعتبار مادي في التخطيط قرارات، يجب أن تعكس سياسات وقرارات التخطيط الدولية ذات الصلة الالتزامات والمتطلبات القانونية[2].

- **الإجراءات (Procedures)**

في بعض النواحي تعتبر خطة العمل عملا بطوليا فهي تساعدنا على تحويل أحلامنا إلى حقيقة خطة العمل هي طريقة للتأكد من أن رؤية مؤسستك الملموسة، وتصف الطريقة التي تستخدم بها مجموعتك إستراتيجياتها لتحقيق أهدافها، وتتكون خطة العمل من عدد من خطوات العمل أو التغييرات التي يجب إحداثها في مجتمعك كل خطوة إجراء أو تغيير مطلوب البحث عنه المعلومات التالية:

- ما هي الإجراءات أو التغييرات التي ستحدث؟
- من سينفذ هذه التغييرات؟
- بحلول موعد إنعقادها وإلى متى؟
- ما هي الموارد (أي المال والموظفين) اللازمة لإجراء هذه التغييرات؟

ويجب أن تضمن عملية التخطيط أن تكون الإجراءات عملية دائمًا، ولا ينبغي أن تكون جامدة وصعبة التنفيذ[3].

- **الميزانية(Budget)**

الميزانيات هي خطط تعبر عن النتائج المتوقعة من الناحية العددية، كلما تتوقع المنظمة أن تفعل شيئًا ما، يمكنها أن تضع ميزانية لإتخاذ قرار بشأن هدفها، تتطلب معظم الأنشطة والأهداف والقرارات وضع الميزانية، على سبيل المثال تعرض ميزانية الدخل النتائج المالية والأرباح المتوقعة.

---

[1] Barry, B. **Strategic planning workbook for non-profit organizations**. (1982). St. Paul, MN: Amherst H. Wilder Foundation.

[2] **Planning and Compulsory** Purchase Act 2004, section 5(4) for RSS; 19(5) for LDDs.

[3] **programmes on the Environment**'. 2001/42/EC, Directive 'Assessment of the effects of certain plans and

- **البرنامج/ المنهج (Programme)**

البرنامج ليس سوى الخطوط العريضة لهدف واسع، يحتوي على سلسلة من الأساليب والإجراءات والسياسات التي تحتاج المنظمة إلى تنفيذها، وبعبارة أخرى فإنه يتضمن العديد من عناصر التخطيط الأخرى على سبيل المثال قد يكون لدى الشركة برنامج تنويع، وبالتالي ستضع الميزانيات والسياسات وفقًا لهذا الغرض يمكن للمخططين والمديرين تنفيذ برامج مثل هذه على مختلف المستويات[1].

- **الاستراتيجيات (Strategies)**

يجب أن تحدد السياسات الإستراتيجية شاملة للنمط والنطاق وجودة تصميم الأماكن وتوفير الإمدادات الكافي والعمالة والتجزئة والترفيه وغيرها من التنمية تجارية، والبنية التحتية للنقل والإتصالات والأمن وإدارة النفايات إمدادات المياه، ومخاطر الفيضانات وإدارة التغيير الساحلي وتوفير المعادن والطاقة والمرافق المجتمعية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية الثقافية والحفاظ على البيئة الطبيعية والمبنية والتاريخية وتعزيزها بما في ذلك المناظر الطبيعية والبنية التحتية الخضراء، وتدابير التخطيط لمعالجة التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه بشكل أكثر ملاءمة من خلال خطط أو سياسات أخرى غير إستراتيجية[2].

الفرع الثالث: خطوات التخطيط

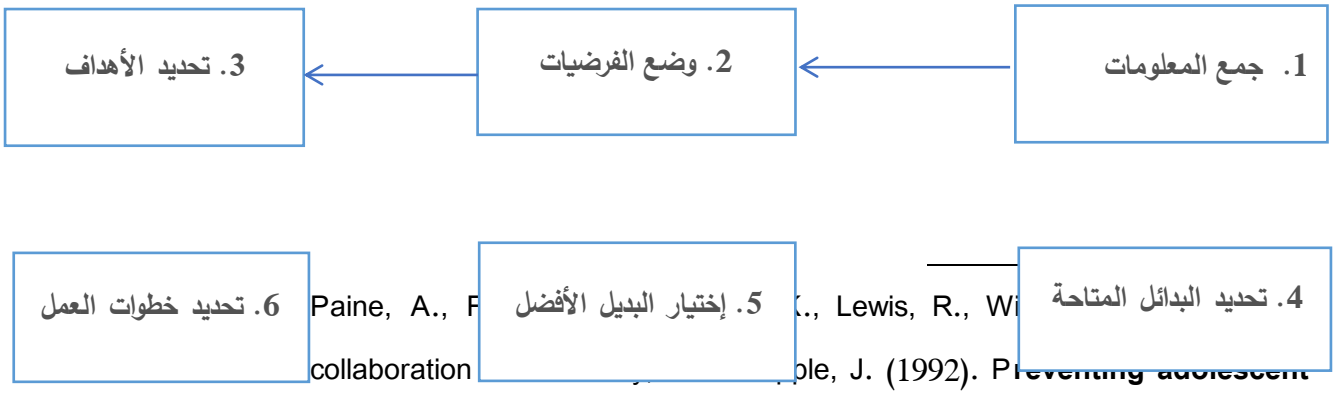

[1] Paine, A., F ., Lewis, R., Wi collaboration ble, J. (1992). P **substance abuse: an action planning guide for community-based initiatives**. Lawrence, KS: Work Group on Health Promotion and Community Development, University of Kansas.

[2] **The Strategic Environmental Assessment Directive**: Guidance for Planning Authorities, ODPM (October 2003).

المصدر: موقع خطوة نجاح تصنف مهارات إدارة– مفهوم التخطيط وأهدافه وأهميته ومراحله – ومقدمة عنه.

المطلب الثالث: التخطيط الإستراتيجي وأهدافه

حدث تطور في العالم بدرجات كبيرة خلال العقود الماضية فبعد أن كان العالم مناطق متباعدة أصبح وبفضل التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا عبارة عن مدينة صغيرة لا حدود لها وأصبح التقدم والتطور العلمي أحد سمات هذا العصر وأضحت المؤسسات والشركات بل الدول والأفراد لا يقدمون علي إتخاذ أي قرار مالم يكن قد تم دراسة هذا الأمر وأعد له جيدا وقد لجأت كل المؤسسات الناجحة في معظم دول العالم إلي إتخاذ التخطيط كأحد الأدوات المستخدمة في تحقيق أهدافها.

وقد شاع في الفترة الأخيرة إستخدام التخطيط الإستراتيجي في تحليل بيئة المؤسسة الداخلية لمعرفة جوانب القوة بها، والعمل علي تعضيد هذا الجانب ومعرفة مواقع الضعف التي تؤثر علي أداء المؤسسة والعمل علي تقليل هذه المواقع وتحويلها إلي نقاط قوة أو تحييد أثرها علي الأداء الكلي للمؤسسة، وأيضا فإن تحليل البيئة الخارجية ومعرفة الفرص المتاحة للمؤسسة يساعد المؤسسة علي إغتنام هذه الفرص لزيادة ريعها وتثبيت أقدامها في سوق العمل، فإستخدام التخطيط الإستراتيجي يجعل المؤسسة تعرف وجهتها بالدقة المطلوبة وكذلك الأهداف التي ترغب في تحقيقها وهو بمثابة خارطة طريق تهتدي وتسترشد

بها المؤسسة وهي تتجه إلي تحقيق أهدافها حيث يقودها التخطيط الإستراتيجي الجيد والتطبيق الفعال لمفردات الخطة للوصول إلي ما تصبوا إليه المؤسسة[1].

إن واقع التخطيط الإستراتيجي يجد أن الممارسة التسييرية خصوصا في المؤسسات الكبرى اعتمدت بشكل كبير على تحديد كيفية وصولها إلى ما تسعى إليه، فأصبحت أغلب المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية مزودة بخطة استراتيجية تتناول فيها على وجه الخصوص إختيار مجالات النشاط وتحديد ما الذي سوف تقوم به المؤسسة لإنجاز أهدافها وتحقيقها، ليشهد هذا المصطلح تطورا عميقا مع بداية السبعينات إلى أن يصل إلى حد محاولة تطوير نظرية شاملة للتخطيط[2].

على الرغم مما شهده التخطيط الإستراتيجي من إثراء نظري وسرعة انتشار في أغلب المؤسسات خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه تلقى العديد من الانتقادات حتى من قبل ممارسيه أما في بداية التسعينات إتضح أن التخطيط الإستراتيجي تزايدت أهميته بشكل أكبر، نظرا لوجود الكثير من التحديات والمتغيرات البيئية محليا وإقليميا وعالميا، وقد عرف تطورا كبيرا في الكتابات الدراسات والبحوث الميدانية، الأمر الذي يعكس السرعة الكبيرة التي تطور بها هذا البعد في علوم التسيير تحقيق التوجه الاستراتيجي: وتعني وضع الاتجاه العام للمؤسسة وتحديد المسارات التي ستتبعها لتحقيق رؤيتها وأهدافها.

تحسين الأداء: من خلال تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بشكل فعال، يمكن للتخطيط الاستراتيجي تحسين أداء المؤسسة وزيادة فعاليتها.

التكيف مع التغيرات: يتيح التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية والداخلية وتحديد استراتيجيات تساعدها على التكيف بشكل سريع وفعال.

تحقيق التميز التنافسي: من خلال وضع استراتيجيات مبتكرة وتميزية، يمكن للمؤسسة تحقيق التفوق على منافسيها وتعزيز موقعها في السوق[3].

---

[1] لعساس أسية، مجلة **إقتصاد المال والأعمال**، المجلد05 العدد 02 ، 94-77 ص، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر2020.

[2]Korosec, Ronnie L. (2006). Is **Department-Based Strategic Planning more Effective than Organization-Wide Strategic** Planning? Empirical Evidence from Senior Managers. Public Performance & Management Review 30(2):221-244.

[3] Brassard, Michael (1996). The Memory Jogger Plus+: Featuring the Seven Management and Planning Tools. Methuen, MA: Goal/QPC (Growth Opportunity Alliance of Lawrence).

الفرع الاول: تعريف التخطيط الاستراتيجي

1) تعريف التخطيط الاستراتيجي: لقد قدمت للتخطيط عدة تعاريف انطلاقا من وجهات نظر مختلفة وفي ازمنة مختلفة ، وفيما يلي سوف نتعرض لعدد منها:

1. التخطيط يعني التوقع بما سيكون عليه الوضع في المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل.
2. هو التقرير المقدم بما يجب عمله، وكيف يمكن عمله، ومن الذي يقوم بالعمل، فهو يغطي الفجوة بين ما نحن فيه وما نرغب في الوصول اليه.
3. هو رسم الأنشطة المستقبلية بالاستناد إلى الحقائق الخاصة بالمواقف، وبناء على تجميع وتحليل تلك الحقائق
4. عملية مستمرة تتضمن تحديد طريقة سير الأمور للإجابة عن الأسئلة مثل ماذا يجب أن نفع ومن يقوم به ، وأين ، ومتى ، وكيف.[1]

من خلال هذه التعريفات نصل إلى تعريف شامل للتخطيط كالتالي:

التخطيط هو عملية إتخاذ القرارات والإجراءات العلمية لتحديد اتجاه المستقبل وتحقيق أهدافه المنشودة من خلال تحديد ووضع السياسات المرغوب تحقيقها في المستقبل.

2) تعريف الإستراتيجية:

تعود جذور مصطلح الإستراتيجية إلى الأصل الإغريقي "Strategia " وتعني "**فن الحرب**" لذلك فإن نقل هذا المصطلح إلى الإدارة سيعني بصورة أولية على الأقل "فن الإدارة أو القيادة" وقد انتقل هذا المفهوم إلى مجال الأعمال والمؤسسات، وكانت أول التطبيقات لنظام التخطيط الاستراتيجي خلال الفترة 1961 بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث احتل العمل الرائد لـ Andrews–R Kenneth في كتابه " The strategy corprate of concept "مكانة بارزة في تشكيل حقل الإدارة الإستراتيجية، حيث عرف الإستراتيجية على أنها مماثلة بين ما تستطيع المؤسسة عمله (أي تحديد عناصر القوة والضعف)، وما يجب أن تفعله (الفرص والتهديدات البيئية)[2] .

تم تعريف الإستراتيجية بعدد من التعريفات منها:

---

[1] بناء على مجموعة من النتائج والإستنتاجات التي مرينا بيها خلال إعدادنا لهذا البحث.

[2] عبد الماليك مزهودة، **دروس في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية بسكرة الجزائر،2005/2006 ص09.

يقول تركز (Drucker) أن الاستراتيجية هي: تحليل الموقف الحاضر وتغييره إذا تطلب الأمر، ويدخل في ذلك تحديد ماهية ومقدار الموارد"

ويرى ريتشاري (Rich) أن الاستراتيجية ما هي إلا وسيلة لتحقيق غالية معدة وهي رسالة المنظمة في الموقع.

ويعرفها (الفرد تشارلز) بأنها: "تحديد للأهداف والأغراض الرئيسه طويلة الأجل للشركة، وإعداد عدد من بدائل التصرف، وتخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ عقد الأهداف[1].

أما مفهوم الاستراتيجية في التعليم فيقصد بها السياسة (الأقلية) التي تقيمها المدرسة أو القسم للاستخدام الأمثل للموارد لتمكينها من تحقيق مكانة متميزة لأنشطة العمل، والتميز في الأداء[2].

بعد إستعراض مفهومي التخطيط والاستراتيجية، يمكن أن نعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه: لك النوع من التخطيط الذي يهتم أساسا بتصميم استراتيجيات، تجعل المؤسسة قادرة على الاستخدام الأمثل لمواردها، والاستجابة للفرص المتاحة في بينتها الخارجية[3].

الإ أن التعريف الأكثر شمولا ما أورده دركر (Drucker) وهو أن التخطيط الاستراتيجي عبارة عن مجموعة من عمليات مستمرة ومنظمة لصناعة القرارات الجوهرية المتعلقة مباشرة بمستقبل المؤسسة وتنظيم الجهود، أو الأنشطة اللازمة لإنجاز هذه القرارات، وقياس نتائج هذه القرارات بواسطة التحقق منها بالتوقعات المحددة لها من خلال نظام سليم للتقويم والمتابعة"[4].

3) تعريف التخطيط الإستراتيجي:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أحد العناصر المهمة للإدارة الاستراتيجية, والتي تعرف بأنها: "عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بتحديد رسالة المؤسسة، وأهدافها الأساسية بعيدة المدى، واختيار وتحديد الخطط

---

[1] ابن حبتور، عبد العزيز صالح، **الإدارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير** (الطبعة الأولى) (2004) عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص23.

[2] الحريري، رائدة، وجلال، محمود، عبد الزراق، محمد،. **الإدارة والتخطيط التربوي**. (الطبعة الأولى) (2008) عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ص87 .

[3] Douglas G **"Strategic Planning Models in Academic Libraries**," Encyclopedia of Library and Information Science, . (1993), (59) 22, p 292.

[4] Drucker, P"**Management in Turbulent Times**". New York: Harper & Raw Publishers . (1980). p24.

الاستراتيجية, وخطط تخصيص وتوظيف الإمكانات والموارد المتاحة للمنظمة بما يتوافق مع أهدافها ومع المتغيرات البيئية، وكذلك تطوير الأوضاع، والنظم والإجراءات الداخلية بالمؤسسة، ثم العمل على تطبيق هذه القرارات، والاختيارات". وتعرف أيضا بأنها: "مجموعة التصرفات، والقرارات التي تصل على إيجاد استراتيجيات فعالة لتحقيق أهداف المنشأة[1]. أوضحت دراسة الإدارة الإستراتيجية في العصر الحاضر من الدراسات المتقدمة في مجال إدارة المؤسسة، إلى تصور الرؤى المستقبلية للمنظمة ومن ثم رسم رسالتها وتحديد غاياتها على المدى البعيد[2]

وفي ضوء ذلك أصبحت عملية التخطيط الاستراتيجي تأخذ بعدا مهما في رصد مستقبل المؤسسات، والتنبؤ بالتحديات التي يمكن أن يواجهها، والتي تؤثر سلبا على إستمراريتها وتطويرها فالإدارة الاستراتيجية تعتبر ثمرة لتطور مفهوم التخطيط الاستراتيجي، وتوسيما لنطاقه وأبعاده، لذا فإن التخطيط الإستراتيجي بات أحد أهم العناصر المهمة للإدارة الاستراتيجية.[3]

كما وتشير الإدارة الإستراتيجية تطبيق التفكير الإستراتيجي في قيادة المؤسسة، وهي تركز على المستقبل خلال سياق من التغيرات، ولكن في بيئة يمكن التنبؤ بها نسبيا، فالتفكير الاستراتيجي يتطلب توافر القدرات والمهارات الضرورية لقيام الفرد بالتصرفات الاستراتيجية، وممارسة مهام الإدارة الاستراتيجية، بحيث يمد صاحبه بالقدرة على فحص وتحليل عناصر البيئة المختلفة، والقيام بإجراء التنبؤات المستقبلية الدقيقة، مع إمكانية صياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات المتكيفة في ظروف التطبيق والقدرة على كسب معظم المواقف التنافسية، بالإضافة إلى إدراك الأبعاد الحرجة والمحورية في حياة المنظمة، والاستفادة من مواردها النادرة ثم وضع رؤية وبدائل، وكل ك لا يتنى إلا بالتفكير الاستراتيجي، ثم يليها مرحلة الإدارة الاستريجية[4].

---

[1] Glueck, w.(1980). Business policy and Strategic Management, 3rd ed., N.Y.: Mc Graw – Hill Book Company p06.

[2] بو دولة، جمال وصالحية لؤي **تقييم مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي في إدارة الموارد البشرية:** دراسة مقارنة بين منظمات القطاعين العام والخاص الأرانية" المجلة العربية للإدارة (2005)، ص 152.

[3] لحريري رائدة، وجلال محمود، عبد الزراق محمد، **الإدارة والتخطيط التربوي**، (الطبعة الأولى)، (2008) عمان: دار الفكر ص43.

[4] لحولي عليان عبد الله، **تصور مقترح لتحسين جودة التعليم الجامعي الفلسطيني:** ورقة عمل أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، برنامج التربية ودائرة ضبط التوعية، جامعة القدس المفتوحة(2001) رام الله، في الفترة الواقعة من 3–5 تموز.

1) إعداد الأهداف والغايات الأساسية طويلة الأجل للمؤسسة، وإختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات.

2) مجموعة الخطط الموجهة التي تساعد الإدارة على تحقيق المسار الذي إختارته والإستفادة من الفرص المحيطة بها، ومواجهة القيود والتهديدات والمخاطر التي تتعرض لها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، مع التأكد من تنفيذ الخطط والبرامج المحددة.

3) هي خطط وأنشطة المؤسسة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التوافق والتطابق بين رسالة المؤسسة وأهدافها.

تناول العديد من الباحثين والمفكرين مفهوم التخطيط الإستراتيجي ومن بين هذه التعاريف:

- عملية توضيح الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى نشوئها.
- عملية إدارية خاصة بوضع وإدامة العلاقة بين أهداف المؤسسة وتطلعاتها، وإعادة ترتيب الأنشطة بالشكل الصحيح الذي يحقق النمو والأرباح في المستقبل.
- القدرة على التوقع والتوافق بين القدرات الذاتية للمؤسسة والفرص التهديدات الناشئة عن البيئة الخارجية[1].
- عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بأهداف المؤسسة، وإستخدام الموارد وتطبيق السياسات من أجل تحقيق هذه الأهداف.
- عملية متواصلة ونظامية يقوم بها الأعضاء من القادة في المؤسسة باتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل تلك المؤسسة وتطورها ، بالإضافة إلى الإجراءات والعمليات المطلوبة لتحقيق ذلك المستقبل المنشود.

وتحديد الكيفية التي يتم فيها قياس مستوى النجاح في تحقيق.

بناء على ما تقدم من تعاريف يتضح أن التخطيط الإستراتيجي هو: أسلوب أو طريقة تنتقل بالمؤسسة إلى وضع أفضل بالمستقبل، تتبناه للوصول إلى تحقيق غاياتها وأهدافها النهائية بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية[2].

---

[1] محمد أحمد عوض، **الإدارة الإستراتيجية (الأصول والأسس العلمية)**، الدار الجامعية الإسكندرية 1999 ص11.

[2] A.D.Chandler, Stratégies et structures de l'entreprise, Editions d'Organisation, Paris, 1972, p 76.

هناك عدد من المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي يشتمل عليها التخطيط الإستراتيجي، التي تساهم في مجملها في صياغة الإستراتيجية الخاصة بمؤسسات الأعمال والتي تمكنها من إنشاء ميزة تنافسية تضمن لها البقاء في السوق لأطول فترة زمنية وتمنع تهديدات منافسيها، وتتمثل هذه المصطلحات في: التخطيط بعيد المدى، التفكير الإستراتيجي، الإدارة الإستراتيجية.

الفرع الثالث: الفرق بين التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية

من ناحية أخرى تشير الإدارة الإستراتيجية إلى العملية التي من خلالها تستخدم المنظمة الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف والغايات، يتضمن إستراتيجيات وأنشطة محددة تستخدم لتحقيق الأهداف أحد الجوانب الحاسمة للإدارة الإستراتيجية هو تحديد كيف تنوي المنظمة تحقيق أهدافها، على سبيل المثال ليعد تطوير طرق محددة بوضوح لتحقيق أهداف محددة جانبًا من جوانب الإدارة الإستراتيجية يتم إستخدام كلتا الأداتين معا، وهما مهمتان لنمو المؤسسة[1].

التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية متشابهان في نواح كثيرة.

أولا: يهدفون إلى تحسين الرفاهية المستقبلية للمؤسسة، يحدد التخطيط الاستراتيجي أهداف المنظمة وتنفذ الإدارة الإستراتيجية الاستراتيجيات من أجل تحقيق الأهداف.

ثانيا: أدوات إدارية تُستخدم لإنشاء مؤسسات ناجحة، يستخدمها المديرون لتحقيق الأهداف والغايات التنظيمية.

ثالثا: يتم استخدامها لزيادة الإنتاج والأداء التنظيمي، لا يمكن لأداة واحدة أن تحقق أهدافها دون مساهمة الأخرى لذلك، فإنهم يلعبون أدوارًا تكميلية تخدم غرضًا مشتركًا.

رابعا: يتم استخدامها لتحديد نقاط القوة والضعف في المنظمة وبالتالي المساعدة في وضعها في السوق[2].

[1]Vy Panda. (2019, June 10). Comparison of Strategic Planning and Strategic Management. https://ivypanda.com/essays/comparison-of-strategic-planning-and-strategic-management.

[2] Comparison of Strategic Planning and Strategic Management Essay Exclusively available on IvyPanda Updated: Jun 10th, 2019.

لهذا السبب يستخدم المديرون كلتا الأداتين لتعزيز التواجد في السوق لمنظماتهم من خلال خلق ميزة تنافسية مستدامة، تستخدم الشركات الناجحة التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية لدفع مؤسساتها إلى النجاح. أصبح عالم المؤسسات يأخذ مواقع وأماكن مختلفة كنتيجة لمظاهر الإندماج والإكتساب والتحول في العالم، في أهم الأعمال التي أخذت رؤية العولمة فلم تعد الحدود الدولية تشكل عائق وتكنولوجيا المعلومات وعصر الإتصالات، حيث أصبح النظر إلى الإدارة الإستراتيجية ودورها الفعال في ظل التغير الحتمي للمؤسسات المعاصرة يكتسب أهمية خاصة، ويبقى التساؤل عن ما هو دور الإدارة الاستراتيجية؟ إن الإجابة عليه تبرر هي الأخرى لجوء الإدارة بل وحاجتها إلى التفكير الإبتكاري والمبدع الإستراتيجي، كما أن هذا الأخير ما زال يثير إهتمام علماء وباحثي علم الإدارة الإستراتيجية ضمن رؤية نظرية أو تطبيقية أو بإحداهما.

على الرغم من وتحكم وتحليلا وتنبؤ الأهمية هو الحداثة النسبية في دراسة أبعاده تشخيص هيمنة حقيقة مفادها أن الفكر الإستراتيجي بملامحه العامة والخاصة هو نتاج عمليات تفكير العقل الاستراتيجي، وقد نبع الاهتمام به وترافق مع ميلاد أفكار جديدة مقرنة بالمدخل المعرفي، كونه إحدى المكونات التي إجتذبت عملية البحث العلمي في محاولة لتأطير مفهومه، وتشخيص حاجة إدارة المؤسسة ومستقبلا إليه حاضر[1].

يختلف التخطيط الإستراتيجي عن التفكير الإستراتيجي فالتخطيط الإستراتيجي عملية تحليلية بينما التفكير الإستراتيجي هو معالجة للبصيرة.

أي أن التخطيط الإستراتيجي هو عملية عقلانية تتطلب مهارات التحليل في التخطيط لكيفية إنجاز الإستراتيجية بينما التفكير الإستراتيجي يعتمد على الحدس والإبداع في خلق آفاق جديدة ورؤية لمستقبل المؤسسة، كما أن التفكير الإستراتيجي هو عملية مستمرة من أجل إيجاد التفاعل بين حاضر المؤسسة ومستقبلها وليس مجرد خطة سنوية[2].

وعليه فإن التخطيط الإستراتيجي يحقق ويدعم الإستراتيجيات التي وضعت في عملية التفكير الإستراتيجي، فهو يحتاج إلى تفكير عميق ونظرة شاملة للأمور وإشراك مختلف القوى الفاعلة في المؤسسة

---

[1] أ.قرينو الحسين، **مهارات التفكير الإبتكاري الإستراتيجي لدى القائد لتدعيم تنافسية المؤسسات على المدى البعيد**، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص156.

[2] https://www.starshams.com/2021/11/blog-post_28.html ما هو التخطيط الاستراتيجي ؟ وما هي أهميته وأهدافه؟ ستار الشمس، إطلع عليه بتاريخ 2021/11/12.

في عملية التفكير والذي يشكل جوهر التخطيط الإستراتيجي، لكن رغم الإختلاف بين هذين المصطلحين إلا أنهما مفهومين متكاملين يشكلان أساس الإدارة الإستراتيجية الفعالة.

المبحث الثاني: التخطيط الإستراتيجي ونظرياته

يمكنك أن تقول الكثير عن التخطيط الاستراتيجي أن الخطة الناجحة تتطلب تعديلات متعددة أثناء المضي قدم من أجل الإبداع أكثر، أن فشل في توقع العقبات لا يفسد التخطيط الفعلي لاستراتيجية متعمقة، ومع ذلك لا يزال التخطيط الاستراتيجي أحد الأصول القيمة للغاية عند ممارسة الأعمال حتى عندما لا تتمكن من التوصل إلى خطة لا تشوبها شائبة أو عندما تضطر إلى التضحية بوجهات نظر معينة، فإن وضع إستراتيجية هو دائمًا أفضل مسار للعمل، لأنه يساعد في تحديد أولويات المهام وتحديد الجدول الزمني وتحليل الأداء والإدارة الشاملة والميزانية.

المطلب الأول: مستويات التخطيط الإستراتيجي

تعتمد الخطة الإستراتيجية في إعدادها وتنفيذها على الإدارة التي تنفذها وهي تحاول أن تجعل من المؤسسة كيانا متماسكا ومتكاملا تعمل جميع أجزاؤه بطريقة متناسقة لأجل تحقيق الأهداف وعلى هذا الأساس نميز مستويات للتخطيط الإستراتيجي:

1- **التخطيط الإستراتيجي على مستوى الإدارة العليا:** كما يطلق عليه التخطيط الإستراتيجي الكلي وهو يوضع بواسطة مجلس الإدارة، التي تضع نصب عينيها على أهداف المشروع كله، وعليه يتأثر المشروع كله بها، ويركز التخطيط الإستراتيجي الكلي على طبيعة عمل المشروع من منتجات وعمليا وأسواق ومستهلكين وبطبيعة الحال تكون غالبية هذه التحركات الإستراتيجية طويلة الأجل[1].

2- **التخطيط الإستراتيجي لوحدات الأعمال:** يركز هذا التخطيط على الكيفية التي يمكن من خلالها لكل وحدة من وحدات الأعمال الإستراتيجية المساهمة في تعزيز الإستراتيجية الكلية للشركة ونجاحها[2].

3- **التخطيط الإستراتيجي على المستوى الوظيفي:** وتختص بها الأقسام في الوحدات داخل المؤسسة حيث توضع لهذه الأقسام إستراتيجيات خاصة بها مسترشدة بإستراتيجية الوحدات، وما يميز هذا المستوى بكونه قصير الأمد وذات علاقة بالجانب التشغيلي للقسم[1].

---

[1] الدجني، اياد علي **دور التخطيط الإستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي**، دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية رسالة دكتورا في المناهج طرائق التدريس غير منشورة جامعة دمشق ، 2011 ص52

[2] كريس أشتون **تقيم الأداء الإستراتيجي، المعرفة والأصول الفكرية**، تعريب علا احمد صالح، مركز الخبرات المهنية، القاهرة 2001، ص95.

الفرع الأول: معوقات تطبيق التخطيط الإستراتيجي

يمكن إبراز معوقات التخطيط الإستراتيجي في النقاط التالية:

1. ضعف الموارد المتاحة، مثل قلة الموارد، صعوبة الوصول إليها، صعوبة إدارتها ونقص القدرات اللازمة لذلك.
2. البيئة الخارجية مضطربة مما قد يجعل التخطيط متقادما قبل أن يبدأ للتغير السريع في عناصر البيئة القانونية والسياسية والإقتصادية.
3. جمع معلومات غير ملائمة حول المتغيرات الإستراتيجية في البيئة[2].
4. التخطيط الإستراتيجي يحتاج إلى وقت وتكلفة كبيرة.
5. عدم قدرة المدير الإستراتيجي على إدراك الفرص والمخاطر الحقيقية.
6. لقد لاحظنا أن التخطيط الاستراتيجي يضعف بسبب الموارد المتاحة، مثل قلة الموارد وصعوبة الوصول إليها، وصعوبة إدارتها ونقص القدرات اللازمة لذلك.
7. قبل أن يبدأ للتغير السريع في عناصر البيئة الخارجية المضطربة مما قد يجعل التخطيط متقدم قانونية والسياسية والاقتصادية بالإضافة لجمع معلومات غير ملائمة حول المتغيرات الاستراتجية في البيئة[3].
8. التخطيطالاستراتيجي يحتاج إلى وقت وتكلفة كبيرة.
9. عدم قدرة المدير الاستراتيجي على إدارك الفرص والمخاطر الحقيقية يتفق المعنيون فيا لفكرالإداري الاستراتيجي على وجود معوقات كثيرة لفشل التخطيط الاستراتيجي والتي ينبغي أخذها بالاعتبار من قبل الادارات العليا
10. اعتقاد المدير بأن سيسطر على عمليةالتخطيط الاستراتيجي قبل أن يبدأ وذلك للأسبا البيئة الخارجية مضطربة مما قد يجعل التخطيط متقادما[1].

---

[1] محمد عبد الغني هلال **التخطيط الإستراتيجي** مجموعة مهارات إدارة المنظمات غير الحكومية – ملفات تدريبية – مركز تطوير الأداء والتنمية القاهرة 2006.

[2] ماهر أحمد، **دليل المديرين إلى التخطيط الإستراتيجي**، الإسكندرية مصر، ط 1الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص26.

[3] جواد، عباس حسين حسين، سحر عباس، **أثر التخطيط الإستراتيجي في رضا الزبون وفق فلسفة إدارة الجودة الشاملة دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات الكيماوي**، مجلة أهل البيت العراق، ع3، ص54.

11. تغير سريع في عناصر البيئة القانونية والسياسية والاقتصادية وإرتفاع تكلفة متابعة هذا التغيير عن قرب وبصورة مستمرة.
12. التخطيط الاستراتيجي تترك انطباعا ووضع نظام للتخطيطالاستراتيجي وغموضه لاتجعل المديرمتقبل اللفكرة.
13. ضعف الموارد المتاحة وصعوبة جلب التكنولوجيا والأساليب الفنية صعوبة الحصول على مواد أولية ونقص في القدرات الإدارية[2].

الفرع الثاني: مفهوم الإستراتيجية

عرف **بورتر Porter** الإستراتيجية بأنها: " خطة ومركز في السوق ورأى أن الإستراتيجية التنافسية تمثل الوسائط التي تمكن المنظمة من الوصول إلى الغايات التيتصبوا إليها، وأكدأن الإستراتيجي ةتعني الاختبار المدروس لمجوعة منالنشاطات المختلفة الهادفة إلى تقديم تشكيلة من المنتجات أوالخدمات ذات قيمة متميزة لزبائنها بالمقارنة مع المنافسين[3].

عرف **أنسوف Ansoff** الإستراتيجية بأنها " تلك القرارات التي تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة المحيطة، حيث تتسم الظروف التي يتم فيها اتخاذ القرار بجزء من عدم التأكد،ومن هنا يقع على عاتق الإدارة عبء تحقيق تكييف المؤسسة مع هذه البيئة[4].

عرف **شاندلر Chandler** الإستراتيجية بأنها: تحديد الأهداف الأساسية طويلة الأمد للمنظمة وإختيار طرق التصرف وتخصيص المواد الضرورية لغرض تحقيق الأهداف المرجوة[5].

هناك مجموعة وإن هذا الأصل التاريخي تناوله إتجاهان رئيسيان:

الأول: يرجع أصل مفردة الإستراتيجية إلى الإغريق وتمثل كلمة(Stratagem) بمعنى فن خداع العدو في الحرب.

---

[1] جواد، عباس حسين. حسين، سحر عباس، **أثر التخطيط الإستراتيجي في رضا الزبون وفق فلسفة إدارة الجودة** الشاملة، مرجع سابق، ص81.

[2] أحمد السعيدي، **التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بفاعلية الأداء المؤسسي**، مذكرة ماجستير، سلطنة عمان ص48.

[3] صالح عبد الرضا الرشيد، إحساند هشجلاب، **الإدارة الإستراتيجية**، عمان: دارالمناهج للنشر والتوزيع، 2009، ص21.

[4] عايدة سيد حطاب، **الإدارة والتخطيط الإستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات**، الطبعة الأولى دار الفكر العربي، مصر،1985، ص35.

[5] ناصر دادي عدون، **الإدارة والتخطيط الإستراتيجي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص08.

الثاني: يرجع أصل المفردة إلى الرومان التي تمثلت بكلمة (Startegous) بمعنى فن القائد أو القيادة في حين المعنى اللغوي للإستراتيجية في اللغة العربية وهو خط أو سبيل للعمل وفي اللغة الإنجليزية البراعة في التخطيط أو التدبير الأمر الذي يعني مبدنيا أن الإستراتيجية ترتبط بالتخطيط والتدبير في الأساس[1].

ومن المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية المختلفة والتي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد فكلمة إستراتيجية وصفة إستراتيجي يستخدمان إستخداما واسعا من قبل الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تحديد واضح لمعناهما أو تعريف لأبعاد المفهوم وحدوده، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الغموض والاضطراب الفكريين، وإذا كان تعبير الإستراتيجية stratégie قد اشتق أصلا من الكلمة اليونانية stategos بمعنى فن القيادة فإن استخداماتها المعاصرة قد تعددت وشملت العديد من الميادين[2].

فالاتجاه الأول: عرف وفهم الإستراتيجية بأنها فن وعلم إستخدام القوة للوصول إلى الأهداف.

الإتجاه الثاني: عرف الإستراتيجية بأنها الخطة المعدة لتحديد الإتجاهات الرئيسية للأفعال الهادفة التي تحقق الغايات المطلوبة[3].

الإتجاه الثالث: الإستراتيجية هي الرؤية أو التصور، وتعرف بأنها تصور المؤسسة لما تريد أن تكون عليه في المستقبل بوصفها الخيار الرشيد للإختيارات التي تحدد طبيعة إتجاهاتها.

الإتجاه الرابع: الأداة الرئيسية للتكيف مع البيئة وتعرف بهذا الإتجاه بأنها مجموعة من الطرق والأساليب الكفيلة بتحقيق التناسب بين موارد الدولة الداخلية وظروف الخارجية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية بكفاءة وفاعلية[4].

وفي القواميس اللغوية تعددت الآراء حولها، فنجد قاموس (Webster) يقدمها على إنها علم التخطيط والتوجيه في العمليات العسكرية، بينما يقدمها قاموس المورد ويحدد دلالتها اللغوية بأنها فن أو علم الحرب ووضع الخطط[1].

---

[1] الهلالي الشربيني الهلالي، **التخطيط الاستراتيجي وديناميكية التغير في النظم التعليمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2008، ص 164 – 166.

[2] أكرم ديري والهيثم الأيوبي، **نحو إستراتيجية عربية جديدة**، بيروت، دار اليقظة، ص 27.

[3] أكرم ديري والهيثم الأيوبي، مرجع السابق، ص28.

[4] حسين علاوي خليفة، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الباسفيك في القرن الحادي والعشرين**، دراسة مستقبلية رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2008.

الفرع الثالث: مفاهيم وخصائص الإستراتجية

1- **كلاوزفيتز:** يعرف «الإستراتيجية» بأنها فن إستخدام الإشتباك من أجل هدف الحرب، وقد عاب الكاتب العسكري البريطاني ليدل هارت تعريف كلاوزفيتز للإستراتيجية، ومن عيوبه أنه يدخل هذه الفكرة في حقل السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب، وهذه أمور تتعلق بمسئولية الدولة لا بحدود عمل القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها، والعيب الآخر هو تحديده لمعنى «الإستراتيجية» فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط، أي تكريس كل الاعتبارات والإمكانات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح.

2- **ليتريه:** هي فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطاعات فيها لضمان النجاح في المعارك.

3- **مولتكه:** «الإستراتيجية» هي مجموعة من الوسائل التي تستخدم لإدراك وتحقيق الوصول إلى غرض محدد[2].

4- **فوندر غولتر:** التدابير الواسعة في تحريك القوات الى الجهة الحامة في اكثر الظروف ملائمة ويمكن أن تفهم الإستراتيجية بأنها علم القيادة.

5- **المدرسة البريطانية:** تعرف الإستراتيجية بانها فن التخطيط لحمله ما وتوجيهها وهو الأسلوب الذي يتبعه القائد بسحب العدو الى المعركة[3].

يعتبر مفهوم الإستراتيجية من بين المفاهيم المستعملة بصفة موسعة في العديد من المجالات وفي هذا الإطار سوف نتطرق لهذا المفهوم، ومن بينها مجال إدارة الأعمال خصائصها ومراحل تطورها وترجع جذور كلمة الإستراتيجية إلى الكلمة الإغريقية" إستراتيجن" ومعناها strategan " الإمرة على الجيش " ومنها تولدت كلمة " إستراتيجيا " ومعناها مناورة الحرب، عرف مفهوم الإستراتيجية العسكرية منذ القدم، إذ أنها تدرس كيفية توزيع العتاد وحركة الجنود قبل الحرب، والتقنية المطبقة خلال المواجهة، كما يرتبط وجود القوة العسكرية بصفة عامة بأربعة عناصر أساسية للاستراتيجية :

- التوزيع الجيد للعتاد بما يضمن فعاليته.

---

[1] واد صالح مهدي النعماني، نفس المرجع، ص10.

[2] **مجلة الوسط الإكترونية**، تاريخ الإطلاع: 2019/01/09، العدد 2130 - السبت 05 يوليو 2008م الموافق 01 رجب 1429هـ، editor@alwasatnews.com

[3] ترجمة: د. محمد مصطفى عبيد، **موسوعة العلوم الإدارية الاستراتيجية**، مركز البحوث والدراسات متعددة الإختصاصات، 2020.

– وفرة العتاد بشكل اضافي حتى يستفاد من جميع الفرص.

– السرعة لأجل الحاق الخسارة للعدو.

– تحفيز الجيش والضباط[1].

أما في مجال إدارة الأعمال فقد تم تعريفها بعدة تعريفات نحاول أن نضع بعض الإسقاطات التي تلائم مجال بحثنا.

المطلب الأول: خصائص وسمات العملية الاستراتجية

تتطلب العملية التخطيطية مجموعة من الخصائص لنجاح الإستراتيجية نذكر منها ما يلي:

1. **الاستمرارية:** أي عدم توقف التخطيط وتواصله وعدم تقطعه.
2. **الوضوح:** بحيث تكون أهداف الخطة واضحة ومطلة لا عموض فيها.
3. **البساطة:** أن تأتي الخطة بمكونات سهلة الفهم وغير معقدة.
4. **الواقعية:** بحيث تلاؤم الأهداف الخطة وغايتها مع معطيات الحالة السائدة وممكنة التنفيذ في ضوء الإمكانيات المتاحة.
5. **سلامة البيانات:** أي اعتماد الخطة على بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة وصحيحة تخدم تحليل الواقع وعملية التتبوء بالإتجاهات.
6. **الأولويات والبدائل:** فالخطة الناجحة هي التي ترتب أولوياتها وتضع البدائل للتنفيذ.
7. **التوقع:** إعتمادها للنضرة المستقبلية المستندة على أحدث الأساليب ومن قبل هيئات متمرسة لكونها وثيقة الصلة بالمستقبل.
8. تحديد مسؤوليات: التنقيد بصورة دقيقة لتنسجم مع قدرات الجهات المنفذة[2].

---

[1] Armand Dayan, Manuel de gestion Volume-1-, Edition Ellipses, Paris, France, 1999, p130.

. 6- نجم عبود نجم (دكتور) – **الإدارة الإلكترونيـة** – دار المريح للنشر – السعودية – 1990

[2] د. مجيد الكرخي ثقافتي هويتي، **وزارة الثقافة والفنون والتراث**، كتاب التخطيط الاستراتيجى المبني على النتائج دولة قطر، ص30.

الفرع الأول: خصائص سمات العملية الاستراتيجية

يمكن إيجاز أهم السمات العملية الإستراتيجي في النقاط التالية:

1. القرار الإستراتيجي يركز على مجموعة واسعة من أنشطة المنظمة وليس على نشاط واحد فقط كما في القرارات التخصصية أو الروتينية.
2. القرار الإستراتيجي يعني بمسالة الملائمة التنظيمية (الإنتاج، التسويق، التمويل، الإفراد مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية[1]).
3. القرار الإستراتيجي بالمنظمة إلي تركيز علي المستقبل وتنبؤ التغيرات المتوقعة والإستعداد لها.
4. القرار الإستراتيجي بطبيعته قرار طويل الأجل ومن ثم يؤثر علي الأداء الإستراتيجي للمنظمة على المدى الطويل.
5. يتسم القرار الإستراتيجي بالتداخل بين عناصره حيث أنه عبارة عن مركب يحتوي مجموعة متداخلة من الأنشطة التنظيمية.
6. يصدر القرار الإستراتيجي عن الإدارة العليا وهم يتسم بالشمول والعمومية[2].

الفرع الثاني: مرحلة إعداد الإستراتيجية:

- تحديد الرسالة.
- تحديد الأهداف.
- تحدي الإستراتجية.
- تحديد السياسات.

❖ القيادة بالتكلفة.

❖ التركيز.

❖ التمييز.

❖ النمو.

❖ الإستقرار[1].

[1] صلاح الدين إسماعيل، **الإدارة الإستراتيجية والمقالب والتطبيقات** جامعة حلوان القاهرة 2016 ص21.

[2] صلاح الدين إسماعيل الإدارة الإستراتيجية والمقالب والتطبيقات نفس المرجع، ص22.

عوامل صياغة الرؤية الناجحة:

1- أن تكون مشروحة بشكل واضح وسهل الفهم ودقيق.

2- ملهمة ومحفزة للعاملين داخل المنظمة

3- أن تكون قابلة للتحقيق وتفسير

4- تركز جهود الجميع باتجاه هدف واحد مشترك.

الرسالة (Mission) هي تعبير نصي قصير لايتجاوز السطرين لتوضيح سبب إنشاء الجهة والخدمات التي تقدمها والأولويات والأهداف التي ترغب الجهة بتحقيقها.

عوامل صياغة الرسالة الناجحة:

1- تذكر السبب الذي لأجله قامت الجهة

2- تحدد الخدمات التي تقدمها لعملائها

3- تضع أهداف للمدى البعيد

6- أن تكون مختصرة واضحة وسهلة الفهم ومحدد[2].

خصائص الرؤية الناجحة

تتصف الرؤيا الناجحة بعدة خصائص نذكر منها:

- ✓ **التركيز على المستقبل**

فالرؤية هي الصورة الذهنية المثالية لحالة المستقبل المرغوب، فهي لا تعكس حاضر المؤسسة فحسب وإنما ترتبط بمستقبلها الذي لا يمكن التحقق منه سلفا.

- ✓ **الوضوح**

فالرؤية يجب أن تكون واضحة ومفهومة من الجميع فلا تكون مختصرة جدا بحيث تصبح مجرد شعار لايعبر عن العناصر الجوهرية المكونة لها، ولا تكون واسعة بالشكل الذي يجعل منها وصفا معقدا

---

[1] الأستاذ فريد خميلي، **محاضرات مادة إدارة الإستراتيجية للموارد البشرية**، جامعة أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، المحاضرة رقم 5.

[2] Raymond _ Alain Thiétart, Jean _ **Marc Xuereb, Stratégie Concepts. Méthodes mise en œuvre**) Paris, France : dunod, 2005, p23.

لفلسفة المؤسسة.

- ✓ **أن تعكس التوجه الاستراتيجي للمنظمة**

لابد للرؤية من توفير الامتداد اللازم لكل من الرسالة والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

- ✓ **أن تتسم بالطموح والتحدي**

من سمات الرؤية المثالية أن تكون طموحة ومتحدية إلى القدر الذي يجعلها صعبة المنال وأن يكون هناك جهدا استثنائيا من قبلكل العاملين تحقيق التميز في الآداء.

- ✓ **القدرة على الإلهام.**

يجب أن تمتلك الرؤية الجيدة القدرة على إلهاب حماس العاملين وإحساسهم بالإثارة عند تحقيق التقدم باتجاه الغرض الرئيس للمنظمة[1].

الفرع الثالث: الرسالة الإستراتيجية:

يرتبط وجود أي منظمة برسالة معينة تسعى إلى تحقيقها، إذ تستمد هذه الرسالة مقوماتها الأساسية من القيم التي تحملها المنظمة، ومن البيئة التي تعمل بها المنظمة ومن المجتمع الذي تنتمي إليه، فالرسالة هي الغرض أو سبب وجود المنظمة في بيئة معينة.[2]

وتعكس رسالة المنظمة الهدف العام، والذي يوجه ويرشد عملية إتخاذ القرارات على مستويات المنظمات المختلفة، ومن غير العملي والواقعي لأي منظمة أن تحدد أهدافها وإستراتيجيتها بدون وجود رسالة واضحة.[3]

كما أن الرسالة تحمل إجابات لأسئلة تطرحها المنظمة:

من نحن؟ ماذا نريد أن نكون؟ ما الذي نرغب فعله؟ فالرسالة تبين الطريق المباشر الذي ستتبعه المنظمة، إذ أنها الدليل لاختيار البديل.[1]

---

[1] صالح عبد الرضا رشيد وإحسان دهش غلاب، **الإدارة الاستراتجية** مدخل تكاملي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008 ص175.

[2] مؤيد سعيد السالم، **إدارة الموارد البشرية، مدخل إستراتيجي تكاملي، إثراء للنشر والتوزيع**، ص 71.

[3] سيد محمد جاد الرب، **إدارة الموارد البشرية "مدخل استراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية"**، 2008/01/01 ص142.

ولتحديد رسالة المنظمة يجب مراعاة الإعتبارات الأساسية التالية:

1. تكون مكتوبة.
2. تكون محددة.
3. تكون عامة.
4. يتم إعدادها من قبل أعلى سلطة في المنظمة. [2]

ولقد استعمل **بيتر دراكر Peter Drucker** مصطلح الرسالة لتبيين جواب واضح وشامل لكل الأسئلة الممكن طرحها للمسيرين: ما هو عملنا؟ [3]

ويمكن أن نعرف الرسالة في كلمات بسيطة بأنها " الإطار المميز للمنظمة، عن غيرها من المنظمات الأخرى من حيث مجال نشاطاتها ومنتجاتها وعملائها وأسواقها، والتي تعكس السبب الجوهري لوجود المنظمة وهويتها ونوعيات عملياتها وأشكال ممارساتها".

الرؤية الإستراتيجية وأهميتها:

وقد تم وصف الرؤية الاستراتيجية على أنها "فن رؤية الأشياء غير المنظورة (غير الملموسة)"، كما أنها " ذات علاقة باستكشاف المستقبل والحفاظ على توجهات المنظمة"، كذلك فهي تمثل " الحالة المرغوبة لمستقبل المنظمة التي تعكس طموحات الاستراتيجيين"، ويمكن وصفها بدقة أكثر وهو أن " الرؤية لا تعني الهدف، وانما هي نقطة موجهة، ترشد حركة المنظمات باتجاه معين، وإذا ما كانت واقعية وتخاطب مشاعر العاملين وذكاءهم فإنها يمكن أن تتكامل وتوجه المنظمة بالاتجاه الصحيح"[4].

فالرؤية تعبر عن صورة تخيلية ذهنية، أو حلم نصبو إليه مستقبلا، وبصفة عامة يمكن القول عن الرؤية أنها:

---

[1] Raymond _ Alain Thiétart, Jean _ Marc Xuereb, **Stratégie Concepts**. **Méthodes mise en œuvre**) **Paris** ,France: dunod, 2005), p. 27.

[2] عبد الله محمد الخياط، "**التخطيط الاستراتيجي**"، (بحوث وأوراق عمل الملتقى العربي الأول بعنوان: التخطيط الاستراتيجي للتفوق والتميز في القطاع الحكومي، ورشة عمل نماذج تحسين الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، يناير 2007)، ص.169.

[3] Jean_ Pierre Helfer, Michel Kalika, Jacques Orsoni, **Management (Stratégie et Organisation)**. 3é édition (Paris, France : vuibert, 2000), p.109.

[4] مؤيد سعيد السالم، المرجع السابق، ص. 73.

- عبارة موجزة تخاطب القلب والروح.
- تركز على رغبة المنظمة في التميز والتفوق والإبداع.
- تصاغ بلغة عاطفية مؤثرة.
- تشد وتجذب العاملين وتشحذ هممهم لتحقيقها.
- يجب أن تكون واقعية وقابلة للتطبيق.

والجدير بالذكر أنه حينما تنجح الرؤية الاستراتيجية في ترسيخ تصور ملموس حول الموقف الذي تنشده المنظمة ونوعية المسارات التي يجب إتباعها، وبالتالي سوف تكون الرؤية قادرة على توجيه عملية اتخاذ القرارات، وتحديد ملامح إستراتيجية المنظمة، وكذا التأثير على الطريقة التي يدار بها النشاط، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق قيمة إدارية حقيقية.[1]

وهناك من يفرق بين الرؤية والرسالة، على اعتبار أن " الرسالة " تمثل الواقع الحالي للمنظمة، في حين أن " الرؤية " تصف: ماذا تريد أن تكون عليه المنظمة مستقبلا، كما أنها أحلام المنظمة وطموحاتها والتي لا يمكن تحقيقها في ظل الإمكانات الحالية، وان كان من الممكن الوصول إليها في الأجل الطويل.[2]

أولا: صياغة الرسالة والرؤية الإستراتيجية:

إن صياغة الرؤية الإستراتيجية ورسالة المنظمة تتسم بالعديد من الخصائص يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- أن تكون واضحة وبسيطة وعباراتها دقيقة.
- أن تكون لها القابلية للتحول إلى خطط وسياسات.
- أن تكون واقعية وموضوعية.
- إثارة وتعميق الحماس والتفاؤل لدى أعضاء المنظمة.
- التوجه بظروف السوق وحاجات العملاء.
- الانسجام مع الغايات والأهداف الإستراتيجية.
- أن يتم قبولها وتأييدها من طرف أعضاء المنظمة.

[1] ثابت عبد الرحمان إدريس وجمال الدين محمد مرسي، **الإدارة الإستراتيجية "مفاهيم ونماذج تطبيقية"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2015، ص94.

[2] مؤيد سعيد السالم، المرجع السابق، ص 74.

- تحقيق التناسق والترابط الموضوعي بين إمكانيات المنظمة وأهدافها من ناحية، وبين أهداف المنظمة وأهداف المجتمع من ناحية أخرى.
- تعزيز آلية المشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المنظمة.
- الارتباط بقيم ومعتقدات المنظمة.
- القدرة على التكيف مع البيئة المحيطة[1].

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية:

بعد تحديد الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية، يبدأ الفريق المسئول عن وضع الخطة الاستراتيجية بصياغة الأهداف الإستراتيجية والتي تمثل المرحلة الأخيرة في صياغة الخطة الاستراتيجية، فالمؤسسة من خلال تحليل البيئة تقوم بتحديد القضايا الإستراتيجية وهى أهم المشكلات الرئيسية، فهي تعمل على المحافظة على النجاح وإستمراريته.

ثالثا: مفهوم الأهداف الإستراتيجية:

وتتعلق الأهداف الاستراتيجية بالفترة المستقبلية المنظورة وغير المنظورة، وذلك في ضوء الموارد والقدرات التنظيمية والتقنية والتنافسية التي تملكها المنظمة"[2].

1. الإستراتيجية الأولى: تتعلق بإستراتيجية النمو والتوسع والتي تعني زيادة حجم المنظمة والتوسع في العمليات الحالية وتعتبر هذه الاستراتيجية ضرورية للبقاء.
2. الاستراتيجية الثانية فهي استراتيجية الثبات والاستقرار وبموجبها تسعى الاستراتيجية للحفاظ على الوضع القائم وحماية المنجزات التي تم تحقيقها ويمكن استخدامها في حال زيادة حدة وقوة المنافسة بحيث يصبح الحفاظ على المنجزات بحد ذاته انجاز ونجاح للمنظمة اما الاستراتيجية.
3. الإستراتيجية الثالثة: فتتمثل في إستراتيجية التراجع والانكماش وفي هذه الاستراتيجية تكون حدة المنافسة ارتفعت بشكل كبير جدا تصبح المنظمة غير قادرة على المنافسة في هذه البيئة الحادة الأمر الذي يستدعي اعادة هيكلة ودمج لبعض الإدارات او الأقسام من اجل خفض حجم العمليات

[1] ثابت عبد الرحمان إدريس وجمال الدين محمد مرسي، المرجع السابق، ص114.

[2] Pitts, & Lei **Strategic Management, Building and Sustaining Competitive Advantage**. (2002).

وبالتالي تقليل حجم الإنفاق لكي تتمكن المنظمة من الاستمرار والتكيف مع التغيرات والظروف الصعبة التي تمر بها[1].

المبحث الثالث: صنع السياسة العامة

إن السياسة العامة هي فرع من فروع العلوم الإنسانية الحديثة، التي جذبت إليها، فقهاء وعلماء السياسة بشكل خاص، لما لها من أنظار المهتمين بحقل السياسة عموما كان نوع الحكم من تأثير مباشر في عملية إتخاذ القرار داخل الحكومات والدول، أيا مباشرا بمراحل أو شكل النظام في هذه الدول، كما أن السياسة العامة تتأثر تأثرا نمو الدولة، سواء تعلق هذا النمو بالجانب الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي، وتشكل السياسة العامة أحد الموضوعات المهمة في الدراسات السياسية، التي أصبحت لدى الكثير من أفراد المجتمع أحد أخصب المواضيع وأعقدها، حيث لقيت إهتمام الباحثين والمتخصصين في علم السياسة، وهم كثر أسهموا في دراستها وتحليلها وتحديد مجالاتها.

وتظهر نشأة السياسة العامة وتطورها في الظاهرة السياسية إمتداداً طبيعيا يرتبط بحياة الإنسانية والمجتمعات، حيث بدأت هذه الظاهرة، مع بداية وجود الإنسان، وتطورت مع تطور حياته، وإنخراطه في المجتمعات على مر الأزمان، فكان الإهتمام بقضايا تطور المجتمعات وسبل تنظيمها وإنصهارها في شكل معين من أشكال الدولة، يمثل جل العناية المكثفة التي أولتها الدراسات الفلسفية للفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين، وقد تجلى هذا الإهتمام في ذلك الجهد التقليدي الذي إستمر لحين بلوغ الحياة الإجتماعية والإنسانية منتصف القرن التاسع عشر، حينما كانت معظم الجامعات الأوروبية أنذاك، تدرس السياسة والحكم، كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية[2].

ويلاحظ على هذا الجهد التقليدي، إظهاره الإهتمام المنحصر بالسياسات التي تنتجها الحكومات والإشارة إلى القوى التي تسهم في بلورة السياسات وتأثيرها على المجتمعات من خلال التطرق إلى البناء المؤسسي، والتركيز على التبريرات الفلسفية للحكومة، ودراسة الترتيبات الهيكلية لها، مثل: الفيدرالية فصل السلطات، المرجع القانوني، صلاحيات الهياكل الرسمية وواجباتها، وما يختص به البرلمان والرئيس والمحاكم، والعلاقات الحكومية وأعمال السلطات الثلاث (التشريعية – التنفيذية – القضائية)، وبذلك

---

[1] Martin J. Earwiker (2014) Organizational Development Strategy London South Bank University. WWW.1sbu.ak.uk/osdt

[2] عثمان ياسين الرواف، "**تطور مفاهيم علم السياسة وتحديد الظاهرة السياسية** " ، الرياض، مجلة العلوم الإدارية، م2. عدد (1)، ص 156.

إنتصرت هذه الجهود التقليدية على السياسة ذاتها، فبقيت وصفية ظاهرية، لم تغص أو تتعمق في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية غوصا تحليليا، كما لم تعمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي ولا التصرفات ولا العمليات المصاحبة والملازمة لصنع السياسة، القائمة بين المؤسسات، وترتب على ذلك وأن الجهد الوصفي لها، بقي غامضا وسطحيا[1].

ومن الضرورات التي تشكل مطلبا هاما بالنسبة للدول النامية التي حظيت بالإستقلال الوطني والسياسي عن الحكم الأجنبي، وسعيها في مباشرة بنائها الإقتصادي والتنموي وتحسين أوضاعها المتردية من خلال إشرافها على وضع وتنفيذ العديد من السياسات العامة الشاملة في المجتمع، وهذه الأسباب هي التي جعلت السياسة العامة، ذات أهمية متقدمة في الحياة المجتمعية وبوصفها الفاعل في دراسات علم السياسة وأبحاثه وتوجهاته[2].

وقد إرتبط مفهوم السياسة العامة، وما يختص بعملية تحليلها، ضمن هذا التحول الذي طرحه (لاسويل)، إلى حد ما وواضح بالعلوم السياسة، وحصريا بما يختص بنظام الحكم في أميركا، كما إرتبط ذلك المفهوم أيضا، مع ظهور المدرسة السلوكية Behavioral School في بدايات أعوام الستينات وعندما تزايد الإهتمام بدراسة منهج تحليل النظم Systems Analysis الذي تحول من تسليط الضوء فقط على الدولة، إلى تسليطه نحو الأبعاد المتعددة التي تشكل حقيقة إجتماعية، ونتيجة لهذا التحول أصبحت الجماعات والقوى الإجتماعية هي ركيزة البحث والإهتمام والتحليل، وأصبح مفهوم السلوك هو الرمز المتحكام في دراسة علم السياسة، حيث حل مفهوم النظام بدلاً من مفهوم الدولة، وتمكنت المدرسة السلوكية من خلال المفاهيم التي إعتمدتها كمنهجية مثل السلوك الجماعات العمليات النظم وغير ذلك من إحلال الحركية والقدرات التحليلية في البحث المعني بشؤون السياسة العامة، مما أدى ذلك إلى إيجاد مفاهيم وأليات تحليل مناسبة لدراسة الظواهر والقضايا والمشكلات المطروحة أمام المجتمع، فقد اصبحت دراسة الحقوق السياسية، دراسة تعنى بالسلوك الإنتخابي، وتحولت مفاهيم المصالح وقد تم إحتواؤها ضمن مفهوم جماعات المصالح وغدا تعديل أو تبديل القانون يسمى بالعملية القصائية، وصار كل ما يختص بالدولة، يطلق عليه (مدخلات ومخرجات النظام السياسي) وهذا كله إستدعى إيجاد سيل مناسبة للموضوعات والتحليلات في السياسة العامة، الذي يشتمل على النشاطات والتفاعلات لمنظومة المدخلات

[1] برنتيس هول، **مقدمة في علم السياسة، ط** 2، ترجمة: د. محمد مصالحة، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، 1997 ص 29.

[2] حسن أبشر الطيب، "**الحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة** "، مسقط، مجلة الإداري، عدد (52) 1993.

التي تتمثل (بالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح. الرأي العام، والسلوك الاجتماعي)، مع منظومة المخرجات التي تتمثل (بالنشاطات والقرارات. وبتنظيمات الهيئات الحكومية المحلية والوطنية والدولية)[1].

كما وظهرت دراسات تتعلق بالقضايا السياسية Political Issties التي تعنى بموضوعات الحياة الإنسانية والاجتماعية، كمياه الشرب، وإستهلاك الطاقة، وحماية البيئة، والأمن والسلامة، والصحة والتعليم، ومعالجة الفقر، وحقوق الأقليات، كجزء من تلك القضايا التي تعنى بها السياسة العامة[2].

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة

السياسة: هناك تعاريف متعددة ومتباينة لكلمة " سياسة " فقد عرفت السياسة(policy) بأنها:"برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وهي وضع وصياغة وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير , وقد أكد البعض على عنصر الإكراه فوضعت السياسة بأنها الإكراه المخطط عمدا، أو أقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع أشياء ممارسة الإكراه داخل سياق علاقة القوة في المنظمات ،وأشار البعض إلى مخرج لأي صانع قرار وأشار البعض إلى تعلقها بالمدى الطويل والبعض إلى جوانب التوجه نحو الهدف[3].

إن دراسة المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة هي دراسة لما يفعله النظام السياسي للإجابة على السؤال الكبير الذي طرحه "هارولد لاسويل": من يحصل على ماذا؟ ومتى وكيف؟ أو هي التوزيع أو التخصيص السلطوي للقيم على حد تعبير "دافيد إستون"، وهي أيضا دراسة لوظائف النظام السياسي وقدراته وفق منهج (غابريل ألموند) وبتعبير أدق "لرفاعة الطهطاوي" هي قضاء مصالح العباد و إدارة شؤونهم، أي بإختصار دراسة للأداء الحكومي بمظمونه الإداري والسياسي[4].

هناك تعاريف متعددة ومتباينة لكلمة " سياسة " فقد عرفت السياسة policy بأنا:" برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وهي وضع وصياغة وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير، وقد أكد البعض على عنصر الإكراه، فوضعت السياسة بأنا الإكراه المخطط عمدا، أو أقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع أشياء ممارسة الإكراه داخل سياق علاقة القوة في المنظمات ،وأشار البعض إلى مخرج لأي صانع قرار وأشار البعض إلى تعلقها بالمدى الطويل "

[1] عثمان ياسين الرواف، مرجع سابق، ص192.

[2] Harold D Lasswell, Politics: Who Gets What, When, How, New York Meridian Books, INC. 1958 P 27.

[3] محمد محمود ربيع، عبد الله الغنيم و(اخرون...)، **موسوعة العلوم السياسية**، ج الكويت،1993، ص451.

[4] كمال المنوفي، **السياسة العامة و أداء النظام السياسي**، القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1988، ص15.

السياسة بأنّا:"أسلوب أو طريقة presthus والبعض إلى جوانب التوجه نحو الهدف ويعرف أحد علماء السياسة وهو " للتصرف الذي يتم إختياره بواسطة الحكومة والمنظمات الجماعية أو ألأفراد من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدد القرارات الحالية والمستقبلية، وهناك من عرف السياسة –ومن زاوية مُددة– كعملية تحكم صنع القرار في تعريف يصفها بأنّا: "مرشد للتفكير في إتخاذ القرار، فهي تحكم وتصف إجراء عملية إتخاذ القرارات في ضوء أو من خلال إطار مُدد، وهذا الإطار هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتوجه عملية إتخاذ القرارات أي يمكن النظر إلى السياسة في معناها الأساسي على أنّا عملية إختيار فردي أو جماعي والتي تشرح وتبرر وترشد أو تحدد تصرفا معينا سواء كان قائما فعلا أو يحتمل الوقوع، وعادة السياسة تحدد الإطار الذي يمكن للقرارات أن تتخذ فيه، وفي بعض الأحيان يمكن أن تكون مُصلة لعدد من القرارات أو النتائج المتراكمة للتصرفات والإختيارات[1].

1/ السياسة العامة من منظور ممارسة القوة power:

إن السياسة في نظر هذا الإجتاه تعين القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الألفراد والجماعات والقرارات بشكل مييزه عن غيره، نتيجة إمتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة (المناصب المال) وإنطلاقا من مفهوم القوة فقد عرفها "أوستن ريني" بأنها علاقة التبعية والطاعة من جانب السلطة والسيطرة منة جانب آخر.

كما عرفها "هارولد الزويل" من هذا المنطلق أيضا بأنها من يحوز على ماذا؟ متى؟ و كيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموراد والمكاسب والقيم والمزايا الماديا والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الإجتماعية بفعل ممارسة القوى أو النفوذ والتأثري بني أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.

كما عرفها كل من "مارك ليندنبيرك" "وبنيامين كروسي" من منطق برغماني بأنها عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتبعري عمن يحوز على ماذا؟ وكيف؟ كما تعرب عن ماذا أريد؟ ومن ميلكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟

فيعكس هذا المنظور إمكانية الصفوة في إمكانية حصولها على القيم الهامة عبر التأثير على قوة الآخرين في الإجتماع لذا فالسياسة العامة يمكن أن تكون إنعكاسا لإصحاب القوة والنفوذ الذين يسيطرون على النظام السياسي ومختلف مؤسساته.

[1] علي الشرقاوي، **السياسات الإدارية...،الإسكندرية** ،المكتب العربي الحديث،1988،ص23.

فأصحاب هذا المنظور يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العالقات ومختلف النشاطات التي تتضمنها السياسة العامة.[1]

2/ السياسة العامة من منظور أداء النظام:

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام بإعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية فيعرفها "حابرييل الموند" بأنها مصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخالت (مطالب + دعم على المخرجات قرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته.

كما يرها بأنها تعبيرات عن النويا التي يتم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف وتشكل هذا المفهوم إهتماما عند "دايفيد إستون" فإنه ينظر إلى السياسة العامة كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح على البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والعالقات أصوال للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، فهو يعرفها بأنها توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بني المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية، ومن هذا التعريف يتضح علاقة السياسة العامة بالنظام السياسي وكل ما قد يحدث من تفاعلات وعلاقات تتفاعل فيما بينه.[2]

3/السياسة العامة من منظور الحكومة:

الحكومة توصف بأنها سلطة متارس السيادة في الدولة لحفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا كوّنها بنية تنظيمية تشمل الأجهزة و المؤسسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها وتمثل عملية إتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة داخل الأجهزة والمؤسسات الحكومية والعالقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء فيمكن النظر إليها من خلال كونها ممارسة لإختاذ القرارات ورسم السياسات العامة في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية وممارسة أعمالها من أجل حفظ النظام والأمن داخليا و خارجيا، فمن هذا المنظور ورد عدة تعاريف للسياسة[3].

الفرع الأول: نشاة السياسة العامة

---

[1] ناصر محمد مهنا ، **علم السياسة** ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 121_120.

[2] أملوند جابرييل ، **السياسة المقارنة إطار نظري** ، ترجمة : محمد زاهي بشير المغيربي، ليبيا، جامعة قار يونس، ص272.

[3] فهمي خليفة، **سياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان، دار المسيرة، 2001، ص34.

وهناك من عرف السياسة ومن زاوية محددة – كعملية تحكم صنع القرار في تعريف يصفها بأنها: "مرشد للتفكير في إتخاذ القرار، فهي تحكم وتصف إجراء عملية إتخاذ القرارات في ضوء أو من خلال إطار محدد، وهذا الإطار هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتوجه عملية إتخاذ القرارات أي يمكن النظر إلى السياسة في معناها الأساسي على أنها عملية إختيار فردي أو جماعي والتي تشرح وتحرر وترشد أو تحدد تصرفا معينا سواء كان قائما فعلا أو يحتمل الوقوع , وعادة السياسة تحدد الإطار الذي يمكن للقرارات أن تتخذ فيه، وفي بعض الأحيان يمكن أن تكون محصلة لعدد من القرارات أو النتائج المتراكمة للتصرفات والإختيارات.

مصطلح السياسة العامة إمتداد طبيعي مرتبط بحياة الإنسان والمجتمعات حيث بدأت هذه الظاهرة مع بداية بوجود الإنسان وتطورت بتطور المجتمعات و زاد إهتمامه بالظواهر المختلفة المحيطة به في سبيل تنظيمها وإنصهارها في شكل معين، وقد مرت السياسة العامة بمرحلتين هما:

المنظور التقليدي للسياسة العامة:

وقد تجلى هذا الإهتمام لحين بلوغ الحياة الإجتماعية والإنسانية منتصف القرن 19 حيث كانت تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية فقد إنحصر الإهتمام بالسياسات وتأثيرها على المجتمعات خلال التطرق إلى البناء المؤسسي ودراسة الترتيبات الهيكلية لها والعلاقات الحكومية وأعمال السلطات الثلاث، و بذلك إقتصرت يعلى السياسة و ذاتها بقيت وصفية ظاهرية فلم تتمعن في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية ولم تعتمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي والعمليات المصاحبة لصنع السياسة[1].

عقب إستقلال علم السياسة عن الفلسفة الأخلاقية خضي علم السياسة بالدعم ضمن مجال الإختصاص العلمي وأدى إلى وضوح السياسة ورؤيتها أنها وجه للقانون والعلاقة المتفاعلة بين المؤسسات الرسمية فالسياسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النشاط الإجتماعي والنفسي للمجتمع وللظاهرة الإجتماعية وهذا ساهم في إنتقال السياسة من حالتها التي تميزت (السياسة ضيقة النطاق) إلى الحالة الجديدة (السياسة في كل مكان)[2].

فكما أن الحكومة قد تطورت وتوسعت بشكل كبير وسريع فالحاجة لتحليل السياسة قد تطورت لاسيما في دول العالم و بعد ظهور العديد من الأزمات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أين توسع دور

[1] عثمان ياسين الرؤوف ، **تطوير مفاهيم علم السياسة** ، تحديد الظاهرة السياسية ، ص 156.

[2] ناصر محمد عارف، **حالة علم السياسة في القرن العشرين**، مكتبة جابر الأحمد المركزية 2002 ص23.

الحكومة، فقد ساهمت هذه الأزمات في تحويل الاهتمام من الإهتمامات التقليدية للعلوم السياسية إلى الإهتمام بعمليات هي السياسة العامة والتي إعتبرت من طرف الأكاديميين السبب الرئيسي لتلك الأزمات[1].

المنظور الحديث السياسة العامة:

عرفت فترة ما بين الحربين العالمين شيوعا وإنتشارا كبيرا لنتائج المدرسة السلوكية أدى إلى بروز التوجه السلوكي إلى السياسة الحديثة، حيث كان التركيز في البداية كان منصبا على القواعد النفسية

والإجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات ودراسة محددات التصويت و وظائف الجماعات والأحزاب السياسية والتوزيع المختلف للسلوك التصارعي بين السلطات، ثم إتجه التركيز بشكل كبير إلى مضمون السياسة العامة بتحليل آثر القوى السياسية والإجتماعية و تقويم نتائج السياسة العامة على المجتمع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث إنصب التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها أهدافها وأساليب تنفيذها وتقويمها ضمن إطار تحليلي بسبب تزايد الأصوات بتدخل الدولة لتفعيل النشاط الإقتصادي و توجيه الموارد الاقتصادية لإستيعاب النمو المتزايد في الخدمات و ضرورة توفيرها خاصة التي تتعدى حدود القطاع الخاص و قدرات الخدماتية.

ويعتبر هارولد لاسويل من أهم من حاولا إعطاء نظرة سيكولوجية على الدراسات السياسية وطالب بإستخدام أدوات كمية في التحليل إضافة إلى تطور الدراسات المتعلقة بمفهوم العام تفاعل ونشاط منظومة المدخلات بعدما كان ينظر إليها على أنها قضايا خاصة لا يسمح بالتدخل فيها[2].

مفهوم السياسة العامة من منظور أداء النظام:

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشك عام وذلك بإعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الك , لية ومن هذه الزاوية يولي "ديفد استون EASTTON.D"إهتماما بالسياسة العامة، أى من وجهة تحليل النظام كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتع امل معها النظام السياسي، وعليه فهو يعرفها :" توزيع القيم

[1] أحمد مصطفي حسين، **تحليل السياسات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية دبي**، مطابع البيان التجارية 1996، ص 31.

[2] نصر محمد عارف: **أبستمولوجيا السياسة المقارنة** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2002، ص 172.

في ا□تمع بطريقة سلطوية آمرة , من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية"[1].

فهذا التعريف يعطينا صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي وكل ما قد يحدث من تفاعلات وعلاقات وصراعات ومساومات كما ينظر للسياسة كنسق يتفاعل مع باقي الأنساق الأخرى أخذا وعطاء، كما يرى أيضا "جابرييل ألموند ALMEND.G"بأن السياسة العامة تمثل :"محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب + دعم مع المخرجات (قرارات وسياسات ...) للتعبير عن أداء ا لنظام السياسي في قدرته الإستخراجية والتنظيمية، التوزيعية الرمزية , ...)، كما يراها أيضا من زاوية إجرائية بأنها: تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف"[2].

الفرع الثاني: مفهوم ومراحل صنع السياسة العامة.

مفهوم صنع السياسة العامة: الإطار يمكن إعتبار صنع السياسة العامة عملية سياسية تتضمن صراعا بين أفراد وجماعات، وأحيانا كفاحا ونظالا من أجل الخيارات، ولقد تم التحول في الستينات والسبعينات من دراسة القرار إلى دراسة صنع القرار كتطبيق للعملية السياسية، وأصبح التركيز أيضا على المشكلات العامة القابلة للحل، والتركيز على التنفيذ وإستخدام المعرفة والأساليب العلمية والفنية في عملية بناء السياسات وكذا الأساليب والمعارف اللازمة لصنع أفضل للسياسة العامة، وذلك من منظور كلي يعتمد على المعرفة والخبرات الشخصية لصناع السياسة والإبداع المنظم في إختيار البدائل، وكذلك الاهتمام بالمتغيرات البيئية وعمليات التغيير وظروف التبدل الاجتماعي، بالإضافة إلى الاعتراف بالعقلانية في مجال السياسات، وبناءا على هذه المعطيات أصبحت عملية صنع السياسة العامة عملية ديناميكية تمر بعدة مراحل، وتتمخض عنها عدة تفاعلات ناجمة عن البيئة الداخلية والخارجية، وفي هذا حول قضايا سياسية ومشاكل عامة، وفي هذا السياق يعرف فهمي خليفة الفهداوي في كتابه "السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل" عملية صنع السياسة العامة بأنها:" تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرا وعملا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط المؤسسات الحكومية الرسمية وسلطاتها المنعكسة

[1] david estonn, **analyse de système politique**, paris: traduction de P.R. Armand colin, 1974 p125.

[2] جابرييل الموند، بنجهام بويل، **السياسة المقارنة إطار نظري**، ترجمة: محمد بشير المغازي، بنغازي: منشورات قان يونين،1996، ص272.

في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية اللازمة، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها وتطويرها وتقويمها[1].

إن هذا التعريف في تقديرنا يضم معاني عدة تتعلق بجوانب صنع السياسة العامة من توفير الموارد والقيام بمجموعة من الإجراءات تقوم بها أطراف مختلفة حسب موقعه في النظام السياسي ككل ولا يمكن أن يحدث هذا بمعزل عن البيئة المحلية، فلا تكون هذه العملية منسقة وكفؤة وفعالة ما لم تأخذ في الحسبان الظروف البيئية كالثقافة السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والمؤثرات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في هذه العملية ولابد من الإشارة هنا إلى وجود إختلافات جوهرية بين عملية صنع السياسة العامة وعملية صنع القرار، حيث يكون صنع السياسة العامة[2].

كما أن أهداف السياسة العامة ذات طبيعة حيوية ديناميكية، بينما يغلب الطابع الروتيني على عملية صنع القرار ولا بأس هنا أن نعطي تعريفا إجرائيا العملية صنع القرار حتى تكون أكثر وضوحا ونقف على مجمل الاختلافات الجوهرية بين العمليتين، فعملية صنع قرار تعرف بانها:" عملية المفاضلة بين البدائل والحلول المتاحة، وإختيار أكثر هذه الحلول صلاحية لتحقيق الهدف من حل المشكلة، كما يعرف عملية صنع القرار بأنه فعل يختاره الفرد بوصفه أنسب وسيلة متاحة لإنجاز الأهداف التي يبتغيها من أجل حل المشكلة، وبالتالي أساس اتخاذ القرار هو وجود بدائل وهذه العملية تعتمد بدرجة كبيرة على المهارات الخاصة لمتخذي القرارات، ويعتبر العلماء أن صنع القرار العملية الإدارية باعتبارها مهارة أساسية للقائد أو المدير، مما يدل هذا على أن العملية تتعلق بالمنظومة الإدارية وهي عملية روتينية تتعلق بأهداف محددة عكس صنع السياسات العامة التي تعد محصلة المجموعة من المؤشرات والقوى وتعتبر عملية مائعة وحركية وشاملة التي تشغله[3].

ثانيا: مراحل صنع السياسة العام

تحديد المشكلة:(PROBLEM IDENTIFICATION)

تعتبر هذه العلمية من أهم المراحل في عملية صنع السياسة وإن لم تبدي مختلف الكتب إهتمامها بها ويتعلق الأمر بتعريف وتحديد المشاكل التي تتوجه السياسة العامة لها بالدراسة، ومن أهم العوامل التي

[1] نصر محمد عارف: **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة**، التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق عمان، المركز العلمي للدراسات، الطبعة 1، 2006، ص15.

[2] محمد محمود ربيع، عبد الله الغنيم، **موسوعة العلوم السياسية**، ج الكويت،1993، ص451.

[3] preusthus.r. "public administraton" ,the ronalc press comping , n ,y, 1975, p15.

ساعدت في التركيز والاهتمام بهذه النقطة، إزدياد المشاكل داخل المجتمعات وتعقدها وتشابكها مما جعلنا نركز على هذه العملية، حيث أن الحكومة لا تتوجه إلى جميع المشاكل بالحل أو العناية. إن عملية التعريف والتحديد تخضع إلى إعتبارات عدة لتناول مشكلة دون أخرى، مثل: طبيعة السياسة، بعدها، حجم نطاق التأثير...الخ. وتعرف غالبا المشكلة بأنها ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى الأفراد مما يدعوهم إلى طلب العون تجاه ما يعترضهم، وعادة ما يكون التحديد من قبل المتأثرين بالمشكلة أو المتعاطين مع[1].

ب) وضع المشكلة في الاجندة السياسية أو جدول الاعمال:

من بين ألاف المطالب التي ترفع إلى الحكومة، نلاحظ أن قلة منها هي التي تحظى بإهتمام صناع السياسة العامة، فهذه القائمة من المشاكل التي يختارها هؤلاء بمحض إردتهم أو التي تحد الحكومة نفسها ملزمة بالإستجابة لها، هي التي تعبر عن جدول أعمال الحكومة فمتخذي السياسات وفي سبيل التعامل الجدي مع المشكلات والقضايا يقومون بتصنيف هذه المشكلات حسب الخطورة ودرجة الصدى التي تحدثه هذه المشكلة أو تلك في أذن الحكومة في شكل جدول مهام وأعمال السياسة العامة أو ما يسمى بأجندة السياسة الحكومة.

ج) بلورة وصياغة السياسة العامة:

بعد وضع المشكلة في الاجندة السياسية فان البعض منها ينجح في الوصول الى الأجندته فيما يفشل البعض الآخر في ذلك، وبالمثل تتحول الرؤى والمتطلبات المتعددة للمجموعات السياسية المختلفة داخل المجتمع إلى أطروحات بديلة للتعامل مع المشكلة أو القضية محل البحث. ومن المهم قبل الشروع في عملية الدفع بالمشكلة لتكون جزءا من أجندة صنع القرارات أن تفهم أولا المناخ المحيط به، فمفتاح نجاح السياسة العامة المقترحة هو إستهداف جمهور معين لتوجيه الرسالة له، أما الجمهور الأكثر شيوعا لاقتراحات بسياسات عامة هم أصحاب القرار، وتركز على صناع القرار حتى وأنهم لم يملكوا أي سلطة منفردة، إلا أنهم هم المسؤولون عن هذه السياسات[2].

[1] . وصال نجيب العزاوي، **مبادئ السياسة العامة**، عمان: دار أسامة لنشر والتوزيع، ط1، 2004 ،ص19.

[2] محمد محمود ربيع وإسماعيل صربي، **مقلد وآخرو موسوعة العلوم السياسية**.ج1 الكو يت :جامعة الكويت 1994 ص 299.

د) تبني و إقرار السياسات العامة:

يتم في هذه المرحلة إتخاذ قرار أو إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف المرد بلوغها، ويشمل هذا التيني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر، فان إقرار السياسة العامة تمر بمراحل عديدة، حيث تقدم في البداية على شكل المشاريع قوانين للسلطة التشريعية، حيث تسلمها الأمانة العامة للمجلس أو مجلس النواب، حسب الإختصاص في كل دولة لدراستها، لتحلل فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريرا بشأن المشروع لوضع اللمسات النهائية عليها لتقديم بعدها إلى المجلس مجتمعا للتصويت عليه وفي حالة قبوله يرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة لينشر فيما بعد في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول بعد أجل محدد وفي حالة رفضه يرجع إلى المجلس ثانية للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه يصبح جاهز للتنفيذ[1].

السياسة العامة: إن هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تسببه، في حالة إنتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها، والتي تكتسي طابع الرضى لجميع الأطراف المعنية بها والتي تمت فيها إختزال حجم الصراعات والمساومات وتفاوت الأراء بطريقة مرضية ولو على حساب فئة قليلة التي لم تبدي إستحسانها لهذا النوع من السياسة، وعلى هذا الأساس فإن تنفيذ السياسة العامة بعبارة بسيطة هي تحويلاها إلى نتائج عملية ملموسة وتشير أيضا إلى مجموعات النشاطات والإجراءات والتدبير التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة ووضعها حيز الواقع العملي بإستخدام الوسائل وإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية وغيرها في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة كما يعني تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة وعادة ما يعتبر ذلك التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية ومهاراتها الأدائية، على الرغم من أن بعض السياسات تحتاج إلى تدخل الدوائر الدولة المركزية والمحلية و الأفراد و جهات عديدة من خارج الحكومة هذه العملية ليست بالسهلة فهي ذات تأثير ولابد أن تكون بصفة مرنة ومستمرة لأنه في النظم المعاصرة ونظرا لتعقيد مهام الإدارة، يتم بتنفيذ ها من قبل نظام إداري ضخم ومعقد التركيب ومتنوع الوحدات يتم من خلاله جعل السياسة العامة حقيقة فعالية[2].

---

[1] رابح لعروسي، **التعددية الحزبية،**(السلطة التشريعية في الجزائر في ظل 1997–2003 .(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2004 ،ص19.

[2] محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، دراسة وتحليل الشخصيات دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ص 258.

ي) تقييم السياسة العامة:

في هذه المرحلة يفترض أن يتم جمع المعلومات عن السياسة محل التقييم وتحليلها وتفسيرها وكذلك عن كفاءة والبرنامج أو الأدوات التي تم إختيارها لتطبيق هذه السياسة تتمثل المعايير التي يعتمد عليها المقيمون في تقييم أحد السياسات العامة في الفعالية والكفاءة والجودة وعرفها "هاتري" التقويم بأنه :«عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية »[1].

وتنقسم مرحلة تقييم السياسة العامة إلى جزئين هما:

أ) مخرجات السياسة: يعني تقييم السياسة العامة من ناحية الجوانب المادية الملموسة ما تم إنجازه من السياسة العامة المطبقة (الانشطة التي يتم إنجازها، وعدد العاملين القائمين على هذه السياسة....الخ) مع تقييم النتائج القابلة للملاحظة والقياس لهذه السياسة العامة أي تقييم الإجراءات التي إتخذتها الحكومة من أجل تنفيذ السياسة العامة محل البحث ومن إنجازها، وعدد العاملين القائمين على هذه السياسة أم مع تقييم النتائج القابلة للملاحظة والقياس الممكن لمخرجات السياسة العامة أن تكون إجراءات ذات طابع معنوي أو رمزي.

ب) آثار السياسة: يعني تقييم السياسة العامة أيضا بما يعرف بإسم آثار السياسة العامة وهو دراسة آثار السياسة العامة على المجتمع ككل، فبعبارة أخرى يجب أن يعني تقييم السياسة العامة محل البحث بمدى تحقيقها لأهدافها محل المعلنة منذ بداية العمل عليها، وكذلك بمدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للقيم المجتمعية[2].

مصطلح العولمة مصطلح جديد في طرحه الآن في هذه المرحلة، لكن التخطيط له بدأ منذ وقت مبكر، وهذا المصطلح يعني: "عالمية العادات والقيم والثقافات لصالح العالم المتقدم اقتصاديا، وبمعنى آخر: محاولة سيطرة قيم وعادات وثقافات العالم الغربي على بقية دول العالم، خاصة النامي منها بشكل يؤدي إلى خلط كافة الحضارات، وإذابة خصائص المجتمعات هذا بالإضافة إلى تهميش العقائد الدينية".[3]

---

[1] مهدي زغرات " **دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة** المحلية في الجزائر "، رسالة الماستر في العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2013-2014، ص28.

[2] مهدي زغرات **"دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر**، مرجع سابق ص29.

[3]- سليمان بن صالح الخراشي، **العولمة**، ط.1. (الرياض: دار بلنسية للنشر والتوزيع، 2000) ص. 7

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية "WHO"، يقصد بالعولمة على أنها "زيادة الترابط والاعتماد المتبادل بين الشعوب والبلدان، من المفهوم عموما أنه يشمل عنصرين مترابطين: فتح الحدود الدولية أمام التدفقات السريعة المتزايدة للسلع والخدمات والتمويل والأشخاص والأفكار، والتغييرات في المؤسسات والسياسات على المستويين الوطني والدولي التي تسهل أو تعزز مثل هذه التدفقات[1]."

أما أنتوني ماكجرو " Anthony McGrew" يعرف العولمة بأنها: "تشكل تعدد الروابط والترابط الذي يتجاوز الدول القومية (وضمنيا المجتمعات) التي تشكل العالم الحديث"، وهنا يحدد أنتوني عملية يمكن من خلالها للأحداث والقرارات والأنشطة في جزء من العالم، أن يكون لها عواقب مهمة على الأفراد والمجتمعات في أجزاء بعيدة جدا من العالم[2].

الفرع الثالث: خصائص السياسة العامة

1/ السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية: السياسة العامة تمثل الخيارات الحكومية ونشاطاتها الرسمية المتطورة والرسمية فالحكومة تقوم بتبني سياسة عامة معينة إزاء مشكلة أو قضية وتصدر بشأنها قانونا أو مرسوما أو تعليمات نظامية تحدد المسارات و الأنشطة والأهداف مجتمعية التي ستكون من مهام المؤسسات الحكومية المعنية بتلك المشكلة أو القضية،[3] وبالتالي فالسياسات العامة تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة والمتقطعة فإنها تشمل مثلا المراسيم الصادرة بتشريع القوانين والقرارات المنفذة لهذه القوانين مثل مواجهة الفقر والقضاء على البطالة وإقامة برامج اجتماعية لرعاية الأطفال والشيوخ، مساندة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الخ[4].

2/ السياسة العامة ذات سلطة شرعية: تشكل السياسة العامة بعدا مهما من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية ، حيث بمجرد إصدار و إقرار السياسة العامة يتم وضع و إصدار قانون أو مرسوم أو نظام يمنع أو يجيز تصرف وسلوك معين وترتبط هذه الخاصية بعملية تنفيذ السياسة العامة وتطبيق

---

[1]– Youmatter, "Globalization: definition, Benefits, effects, examples– what is globalization?", the site was browsed on: 23/4/2022,P.1. https://youmatter.world/en/definition/definitions–globalization–definition–benefits–effects–examples/

[2]– Simon Reich, What is Globalization? , **the Kellogg Institute**, 18 December, 1998, P.5.

[3]– سليمان بن صالح الخراشي، **مرجع سابق**، ص.ص. 8–10.

[4] رياض بوريش، **السياسات العامة من منظور حكومي**، جامعة منثوري قسنطينة، الحوار المتوسطي العدد5، ص136.

مقرراتها كنشاط عملي وممارسة فعلية ومثال على ذلك إصدار قوانين لحماية الأنهار من التلوث بمنع رمي الأوساخ والمخلفات الملوثة فيها.

3/ السياسة العامة نشاط هادف ومقصود: إن السياسة تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل تصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، فالسياسات العامة في ضوء الأنظمة السياسية لا تتضمن أشياء تحدث آنيا[1].

ولأجل التوصل إلى تطبيق فعلي للسياسة العامة، من خلال كونها نشاطات هادفا مقصودا فمثلا على السياسة العامة أن تكون فيما تقرره حول زيادة الخدمات الصحية، وتوفير اللقاحات دورية في أوانها، إضافة إلى توسيع خدمات الإسعاف الفوري والتخصصات الطبية والوسائل والمعدات المطلوبة إلى جانب تفعيل النوعية الصحية المستمرة، بما يكفل التنفيذ الفعلي لمتطلبات السياسة العامة المتخذة.

4/ السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية: السياسة العامة تعبر عن أمور و مسائل واقعية التي تشكل إحتياجات و مطالب ملموسة و محسوسة، و يجب عليها أن تكون نتائج و مخرجات يمكن تطبيقها في الواقع، و لا يجب أن تعبر عن أمور غامضة وغير قابلة للتطبيق كإدعاء الحكومة عن نيتها للقيام بجهود في المستقبل، دون أن يكون هناك ما يشير أو يبين المباشرة في العمل الحقيقي والفعلي، ذلك لأن السياسة العامة هي وعود وجهود، قول وعمل كونها أيضا تقوم ببلورة مطالب وحاجات الأفراد بطريقة منظمة حيال مشكلة أو قضية قائمة، وذلك يستوجب الاتفاق و توحيد الاتجاهات لتحقيق ما ينبغي القيام به، وصولا إلى الهدف المطلوب[2].

5/ السياسة العامة في خدمة المجتمع: إن الحكومات الحديثة تمارس أنواعا متعددة من السياسات العامة في سبيل حماية المصلحة العامة، التي تمثل المصالح المختلفة لفئات المجتمع وبالتالي تنقسم السياسات العامة لمجموعتين أساسيتين:

- السياسة العامة ذات الطبيعة المادية.
- السياسة العامة ذات الطبيعة الرمزية.

---

[1] نور الدين دخان، **تحليل السياسات التعليمية العامة** :نموذج الجزائر، رسالة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري قسم العلوم السياسية جامعة، الجزائر2007، ص23.

[2] محمد موفق حديد، **الإدارة العامة:** هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، عمان دار الشروق، 2007، ص118.

6/ السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحية: تتأثر السياسة العامة بعدة قوى فاعلة والمتمثلة في مجموعات المصالح والضغط التي تقيم وتشكل تحالفات للحفاظ على مصالحها وهذا ما يسمى تحالفات المثلثات الجديدة (بين مجموعات المصالح واللجان التشريعية للسياسات العامة والوكالات والأجهزة الإدارية المنفذة لها)، حيث تعتبر هذه المثلثات نتيجة طبيعية لسياسات أقطابة المصالح التي تعمل جاهدة في سبيل تطوير حجمها و فعاليتها السياسية[1].

7/ السياسة العامة قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام: بإمكان صانعي وراسمي السياسات العامة وضع سياسة عامة معينة و ذلك من خلال عدم فعل أي شيء و كأنهم يقومون ويؤدون شيئا و هذا ما رآه" داي" حينما عرف السياسة العامة بأنها " اختيار الحكومات لما تفعله و ما لا تفعله ضمن مجال معين"، فالسياسة العامة قد تأمر بتصرف معين كما قد تنهي عن القيام بتصرفات أخرى غير مقبولة ومرغوبة أو قد يكون عدم رسم سياسات أو عدم التزام هذه الأخيرة بالتصرف إزاء.

8/ السياسة العامة تعكس الجدوى السياسية: تعكس هذه الخاصية تقييما قبليا للآثار المتوقعة للسياسة العامة المتخذة قبل المباشرة لتنفيذها حيث تشكل جدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة وهذا ما ذهب إليه " ماتيو كن" الذي أشار إلى فائدة المجال الذي تغطيهالسياسة العامة[2] .

من حيث تنفيذها و نتائجها بالتركيز على معطيات المؤشر التقويمي لجدوى السياسة العامة الذي يقوم على الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى تسفر أو سوف تسفر هذه السياسة العامة عن تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منه؟.[3]

ونخلص أن السياسات العامة في غالب الأحيان تأخذ شكل خطط و برامج عمل تتولاها السلطات الرسمية والغير الرسمية، وتلقى التأييد أو الرفض وهذا يرتبط بطبيعة النتائج والآثار الناتجة.

المطلب الثاني: مفاهيم السياسة حسب عدة إتجاهات

في السنوات الأخيرة تم تطوير مجالات متميزة من الاستفسار تساهم في فهمنا للسياسة العامة أول هذه المجالات هو مجال علوم السياسة الذي نما استجابة لدعوة هارولد لاسويل في الخمسينيات من القرن الماضي للتغلب على نقاط ضعف التخصصات التقليدية في فهم السجل الضعيف لسياسة التنمية تطور

[1] تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان دار المجدلاوي 2004، ص23.

[2] سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2002، ص112.

[3] محمد قاسم القريوتي، **رسم وتقييم وتحليل السياسة العامة**، الكويت الردمك 2006، ص33.

هذا كمجال متعدد التخصصات، بالاعتماد على العديد من التخصصات، تم تنظيم المساهمات في هذا المجال حول مجلة Policy Sciences، والثاني هو مجال دراسات السياسة الذي ظهر كمجال فرعي للعلوم السياسية، تم تنظيم المساهمات في مجال البحث هذا حول مجلتي Policy Studies Review and Policy Studies Journal كان المجال الثالث هو مجال تحليل السياسات والذي تم تطويره بشكل أكبر من خلال منحة مؤسسة فورد في التسعينيات، والتي بدأت كمجموعة من المؤسسات التي تقوم بالاقتصاد الجزئي التطبيقي، ثم توسع لاحقًا في مجلة تحليل السياسات والإدارة كان تحليل السياسة امتدادًا تطبيقيًا للاقتصاد الجزئي لدراسة السياسة العامة.

يعتمد على العديد من المفاهيم عبر التخصصات ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من هذه الأدبيات متجذر في السياقات الغربية وقد طوره العلماء الغربيون لا يزال هناك سؤال حول ما إذا كان يمكن إستخدام هذه المصطلحات والمفاهيم لفهم عمليات السياسة العامة في الكرة الأرضية، ضمن منحة السياسة العامة الدولية، وحول ما إذا كان يمكن إستخدام الأدوات والنظريات والمفاهيم التي تشرح تغيير السياسات المطورة في لفهم العمليات السياسية في المناطق المتخلفة.

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة وفق إتجاه الحكومة:

ينظر للحكومة كتعريف وفقا للمعيارين المعيار العضوي والمعيار الموضوعي، فالحكومة وفي المعيار العضوي يقصد بها مجموع الهيئات العليا المسئولة عن تسير شؤون الدولة، وهي بذلك تضم السلطة التشريعية التي تختص بسن القوانين والسلطة التنفيذية التي تتولى إصدار الأنظمة والتعليمات، والسلطة القضائية التي تختص بالفصل بين المنازعات، أما تعريف الحكومة وفق المعيار الموضوعي فيقصد بها وسائل إسناد السلطة وكيفية ممارستها[1].

وقد عرف عدد من باحثين كأمثال "جيمس اندرسون JAnderson وكارل فريدريك "C,Friedrick و "هنري لوبي "IL.Tenne وآخرون السياسة العامة من منظور حكومي، فالسياسة العامة هي ما تقوله وتفعله الحكومة بشأن المشكلات والقضايا الماثلة والمتوقعة وتمثل مرشدا لأنواع القرارات، ومعظم نشاطات تكون في مكاتب الإدارة العامة وأجهزة المعنية والخاصة بعملية إستلام مطالب المواطنين، وهذا يسطوم الدفع والتأثير على الحكومة المقيام أو عدم القيام بفعل ما، مما ينجر عن مثل هذه الآلية النظامية البلورة

[1] علي يوسف الشكري، **النظم السياسية المقارنة**. ط1، القاهرة، إشراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2003 ص83.

المهمة الفعلية للحكومة، من خلال إصدار القوانين وجمع الضرائب ووضع خطط الأمن والدفاع... وغيرها من إجراءات ترتبط بأعمال السياسة العامة وتنفيذ الإدارة العامة بما يتعلق المصالح الحكومية العامة[1].

وقد وجد إهتماما كبير من طرف الباحثين، ذلك أن تعريف السياسة العامة وفق الإتجاه الحكومي يعكس في العصر الحالي إهتماما بارزا، وذلك بفعل التغييرات الدولية والإقليمية التي تشهدها الحياة الإجتماعية والسياسية لدول العالم وخاصة العربية، حيث تشكل دراسات السياسة العامة أهم الموضوعات البارزة التي تقيم وزنا للحكومات ولقدرتها على التواصل مع مصالح المجتمعات، من خلال كون السياسة العامة تبرز وتظهر حقيقة النصائح المجربة عن إختيارات الحكومة لأهدافها وبرامجها، مما يتيح للباحث سيلا في المعرفة والتحليل الأداء المؤسسات السياسية والإدارية التي تضطلع بمهام صنع السياسات العامة وتنفيذها، فضلا عن توافر الجوانب المتاحة لدارسة السلوك السياسي والتنظيمي والتعرف على القيم والطاقات المؤثرة[2].

الفرع الثاني: مفهوم السياسة العامة وفق الاتجاه الإجتماعي:

إن هذا الاتجاه يكشف مضمون الإتجاه الإجتماعي للسياسة العامة، وذلك من خلال فهم القيم والعقائد الأيديولوجية والهيكل الإجتماعية والسياسية.

1. القيم: هي المنطلق السلوكي للفرد، في جعل مهامه متصلة بالقبول الإجتماعي، من خلال أفكار ومشاعر الفرد وحسب هذا المفهوم فإن السياسة تعبير لإنعكاس القيم الإجتماعية السائدة، أو على الأقل إنعكاس لجزء مهم الذي يعمل على وضع السياسة العامة، فعندما تعرض قيم المجتمع الأساسية إلى الخطر، فإن ضغوطا تنتشر تلقائيا بين فئات المجتمع المختلفة، حتى تؤدي في النهاية إلى تشكيل السياسة العامة والتأثير على صياغتها في مجال ما[3].

2. الأيديولوجية: هي كلمة من أصل يوناني (Ideo) معنى ما هو متعلق بالفكر و (Logos) معنى علم، وبذلك يصبح مدلول كلمة أيديولوجية علم الأفكار، وهي فرع من الدراسات التي تبحث طبيعة الفكر ونشأة الصور العقلية عند الإنسان، ومن الناحية السياسية فإن الأيديولوجية (أي المعتقد السياسي أو الإجتماعي) هي التي تضفي على المذهب السياسي أو النظام السياسي كيانا شرعيا، وهي التي تفسر

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ط1** عمان: دار المسيرة النشر والتوزيع والطاعة2001، ص 36.

[2] William Lasser, American Politics: **The Enduring Constitution**. 2Ed, Boston: Houghton Miffin Company, 1999. p 451

[3] ناصر محمد المديني، **السلوك الإنسان والتنظيمي:** منظور كلى مقاوت: الرياض معهد الإدارة العامة 1995، من 485.

وتوضح وسيلة لتنظيم القوة وتوزيعها وإستخدامها، حيث يتم القوة إلى شكل متصق وأشد فعالية[1]. والأيديولوجة لاهم في تنظيم القيم وهذا المعنى العير نظاما رمزيا يقدم المعلومات حالة إجتماعية تسودها القوضي، وبالتالي تعتبر ذات أهمية خاصة في حالات الضغوط والتوتر، إذ تقوم بإرشاد السلوك الإنساني في غياب مرشد مؤسسي طبيعي، وبذا المعنى للأيديولوجية أثر بالغ في تحديد مسمول السياسة العامة[2].

3 الهيكل الإجتماعي السياسي: إن أي مشكلة إجتماعية أو إقتصادية يجب أن تجد مكانتها بين مجموع المشاكل التي تخضع للإجراءات العامة على أنا تستحق اهتمام صانعي السياسة العامة، كما أن الطريقة التي يتبعها السمع في التعرف على المشاكل وتطوير السياسات هي من الخصاص الهيكل الإجتماعي – السياسي، لذا فإن هيكل العملية الاجتماعية السياسية يتعلق إلى حد كبير بأنواع المشاكل التي يجب الاتحاد الياء إلى السياسات العامة التي يتم اليها فيما بعد ، ومكن تلخيص هذا الاتحاد في المرسيمة[3].

الفرع الثالث: مفهوم السياسة العامة وفق العرف الإسلامي:

لم يتعارف المسلمون في المجال السياسي المعروف في أيامنا على «السياسة» بأنها مهمة لرعاية شؤون الشعب، وعلى «السياسي» بأنه الشخص المسؤول عن تلك المهمة، بل استعملوا ألقابا أخرى كانت تختلف باختلاف العهود والعصور.

ففي زمن النبي ﷺ لم يطلق عليه: وهو ولي أمر المسلمين جميعا أي وصف أو لقب سوى وصفي «الرسول والنبي»، فكان المسلمون ينادونه: يا رسول الله.. يا نبي الله.. ثم بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) اختار الصحابة أبا بكر الصديق رضي الله عنه خليفة، ولقبوه: خليفة رسول الله ثم بعد وفاة أبي بكر توافق الصحابة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي عنه على تسمية ولي أمرهم: «أمير المؤمنين»، واستمر هذا اللقب هو الغالب لكثير من الخلفاء وقد ورد في السنة النبوية ألقاب أخرى لولي أمر المسلمين هي: «الإمام» و«الخليفة» و«الراعي» و«السلطان»، لكن ألقاب: «الإمام والخليفة والسلطان» لا تطلق إلا على ولي الأمر الأعلى الذي هو: «أمير المؤمنين»، وأما لقب «الراعي» فيطلق عليه وعلى كل إنسان في عنقه مسؤولية أيا كانت هذه المسؤولية.

---

[1] كمال محمد العربي، المرجع السابق الذكر من 100 –103

[2] نبيلة داود، **الموسوعة السياسية المعاصرة مدارس سياسية**، مصطلحات، منظمات وهيئات، قضايا القرن 20 القاهرة: مكتبة مريب، 1991 م ص19–20.

[3] كمال محمد المغربي، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة**، عمان دار الثقافة، 2001، ص105.

فلقب «الإمام» جاء في حديث الشيخين في الأصناف السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله، حيث جاء أول هؤلاء السبعة: «إمام عادل» وقد درج الفقهاء على استعمال هذا اللقب في مصنفاتهم وبحوثهم وجاء لقب «الخليفة» في حديث الشيخين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون بعدي خلفاء، فيكثرون) قالوا: يا رسول الله: فما تأمرنا؟، قال: (أوفوا ببيعة الأول فالأول، ثم أعطوهم حقهم واسألوا الله الذي لكم فإن الله سائلهم عما استرعاهم) وروي عن رسول الله ﷺ أنه ذكر أمام أصحابه أنه سيكون خلفاء تظهر في أيامهم المعاصي، فقالوا: أفلا ننابذهم بالسيف؟ قال: «لا، إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان ولقب «السلطان» جاء فيما رواه الترمذي عن أبي بكرة نفيع بن الحارث رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من أهان السلطان أهانه الله) والمراد بلقب «السلطان»: صاحب السلطة والممسك بزمامها الذي هو أمير المؤمنين، والسلطان الذي يجب إحترامه هو الخليفة الشرعي الذي يستحق السمع والطاعة، وما عداه قلاء أما لقب «الراعي» مفهومه العام الذي أشرنا إليه أنها فقد جاء فيما رواه الشيخان عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، أما حكام الولايات الخاضعة لسلطة أمير المؤمنين فكان يقال لأحدهم: «الأمير أو الوالي» ويعود أمر تعيينهم إلى الخليفة[1].

المطلب الثالث: مميزات السياسة العامة:

من خلال ما سبق من تحديد مفهوم السياسة العامة، نجد أن مضمونا الصبح بشكل عام، لكن مفهومها العلمي الدقيق يمكن التوصل إليه والتعمق أكثر فيه من خلال الكشف عن الخصائص المميزة للسياسة العامة، والتي يمكن حصرها في الآتي:

1 السلطة الشرعية للسياسة العامة:

هذه السلطة الشرعية للسياسة العامة تقودنا للحقائق التالية:

- ✓ أن السياسة العامة تمثل الإلتزامات القانونية تطلب طاعة تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى.
- ✓ ترتبط بالسمة الغالبة الرسمية المستمدة من الشرعية الدستورية، في أداء مهامها إتجاه المجتمع.

[1] سميح عاطف الزين، **السياسة والسياسة الدولية**، الطبعة الاولى، فكر معاصر، 1987، لبنان– الشركة العالمية للكتاب، ص143.

- ✓ طابعها الإلزامي الحكومي القانوني، إذ أن خالفتها تعرض صاحبها للعقوبة بكل أشكالها[1].

2 السياسة العامة أفعال تقوم بها مؤسسات الحكومة:

إن التوجهات العامة بشأن المشكلات والقضايا الداخيلية والخارجية، لا تصبح سياسات عامة ما لم تتبناها الحكومة وتصدر بشأنا قانونا أو قرارا يحدد أهدافها وينظم مسارات ونشاطات المؤسسات الحكومية المعنية بشأن سياستها، وبذلك فهي تعبر عن توجيهات الحكومة الفكرية والعملية، وهنا تحرص الحكومة أن السياسات العامة تحتوي على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون، مثل القضاء على مشكل السكن أو البطالة أو الصحة، كما يجب عليها إظهار الإستجابة الشرعية للمطالب السياسية[2].

3 السياسة العامة منطقية وعقلانية:

أي أن السياسة العامة هي بمثابة البديل أو البدائل التي يمكن تحقيقها وفق الإمكانيات المتوافرة وليست حلما أو طموحا عاما، هذا فإن وضع السياسة العامة خصيصا المواد والإمكانيات اللازمة لتنفيذ البرامج السياسة العامة.

4. السياسة العامة ذات طابع مجتمعي شمولي إن السياسة العامة عند إقرارها يتم تطبيقها بشكل شامل على كل الأفراد الذين تخدمهم دون تميز، فالحكومة حاليا تصنع عدة سياسات عامة لتحقيق وحماية الشأن العام، ومهما تنوعت مجالات هذه السياسات فإنها تقع ضمن فئتين فئة السياسات العامة ذات الطبيعة المادية التي تحتاج للإتفاق عليها من مصادر الأموال العامة لغرض معالجة القضايا القائمة والملحة، وفي السياسات العامة ذات الطبيعة الرمزية، التي تشمل توجهات الحكومة وأعمالها، التي يجب عليها التفاعل والمشاركة في برامج السياسات العامة، وهذا يعني أن مخرجات السياسة العامة لابد أن تطال جميع الأفراد المعين دون تباين أو تحير أو تفرقة، بما يجعل السياسة العامة تمثل عملية ذات علاقات وظيفية مع بيئتها أو مجتمعها.

---

[1] كمال محمد المغربي، مرجع سابق، ص46.

[2] سلمى الإمام، **صنع السياسة العامة في الجزائر** قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999/2007م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والإداري بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008/2007، ص25.

5. السياسة العامة تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية إذا كانت السياسة العامة هي بلورة للإرادة السمعية، فهي تتفاعل وتصارح فيها توجهات ورغبات الجماعات ذات المصلحة المباشرة في السياسة العامة المعينة، وبالتالي يمكن وصفها بأنا تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية، ومن البديهي أن تكون بعض هذه الجماعات تملك القوة والتأثير أكثر من غيرها في صنع السياسة العامة، كما أن الحكومة من جانب آخر ذات تأثير كبير في تشكيل هذه السياسات، لأنا بالدرجة الأولى تعبر عن برنامج حكمها وخططها التنموية[1].

6. الاستمرارية والتحدد في السياسة العامة إن السياسة العامة هي أسلوب الاحداث التغيير الهادف أو منعه أو تقييده لهذا فهي مطالبة بعنصرين:

1) الإستمرارية بالقدر الذي يمكن من تحقيق وتأصيل العمر المطلوب، ويعني ذلك بالضرورة الحد من عمليات التغيير المتسارعة في توجهات وأهداف السياسة العامة.

2) التجديد بمعنى التكييف وإستعاب المتغيرات الظرفية والقدرة من الاستفادة من المتغيرات.

السياسة العامة تعكس ما يسمى الجدوى السياسية أي لابد أن يكون هناك تقويما قبليا للآثار المتوقعة من السياسة العامة المتحدة قبل تنفيذها، حيث تمثل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة، وهذا يتطلب طرح عدة تساؤلات مثلا: إلى أي مدى تؤدي هذه السياسة العامة إلى تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها[2].

الفرع الأول: عملية صنع السياسات العامة

قبل التطرق إلى عملية صنع السياسة العامة لابد من الإشارة إلى أن لفظ صنع السياسة العامة **Policy making** جاء للدلالة والتأكيد على أنها حصيلة عملية سياسية متعددة الخطوات والمراحل وأنها نتاج لمساهمة أطراف متعددة ومن مستويات وصلاحيات متباينة، وتعتبر عملية لصنع السياسة العامة عملية ديناميكية معقدة تشارك فيها أطراف مجتمعية ورسمية مستفيدة منها أو متأثرة بها، كما أنه من خلال هذه العملية يتم صياغة البرامج والأنشطة التي تضعها الحكومة قصد حل مشكلة أو إستجابة لمطلب أو لتحقيق مصلحة عامة. كما تعرف عملية صنع السياسة العامة بأنها: العملية التي تترجم النظم السياسية عبرها رؤيتها ووعودها وفلسفتها وبرنامجها إلى سياسات وقرارات وأنشطة ومواقف ومساعدات،

[1] أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العالمية** م1، عمان: المراكز العلمي الدراسات السياسية، 2002، من 24.

[2] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة** (ترجة عامر الكبيسي)، عمان دار المسيرة، 1999، ص16.

لتحدث التغيير المرغوب على أرض الواقع، أو لتغيير نمط عيش شريحة من المواطنين الذين توجه لهم هذه السياسات[1].

وقد عرفت عملية صنع السياسات العامة في الورقة البيضاء البريطانية كالتالي: هي العملية التي تترجم عبرها الحكومات رؤيتها إلى برامج وأفعال وتقديم العوائد وإحداث التغيير المرغوب على الأرض"

ويعرفها الدكتور خليفة الفهداوي عملية صنع السياسة العامة بأنها: تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة، التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال إستجابتها الحيوية فكرا وعملا بالشكل الذي يعبر عن نشاط المؤسسات الحكومية الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الإجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية اللازمة، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها وتطويرها، وتقويمها، كما يجسم أو يجسد تحقيق ملموس للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع.

ترتبط السياسات العامة ارتباطا وثيقا بجميع المجالات في الحياة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها، وهي تنطلق من مشكلات عامة تواجه المجتمع وبالتالي تتدخل الدولة لوضع السياسيات العامة لحلها. ويعرف توماس داي السياسة العامة بأنها قيام الحكومة بعمل وتنفيذ شيء ما أو الامتناع عنه، فقيام الحكومة بحل مشكلة معينة يعتبر سياسة عامة وكذلك عدم حلها يعتبر سياسة عامة[2].

أولا: التعريف بمفهوم تنفيذ السياسة العامة.

إن هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبنيه، فحال الإنتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها تصبح المقترحات والمشروعات واللوائح التي تعبر عن مضمون مؤهلة لأن توصف بالسياسة العامة، التي تكتسي بطابع الرضى لجميع الأطراف المعنية والتي تمت فيها إختزال حجم

[1] عامر خضير الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات** ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2008 ص90.

[2] د. عبدالرحيم محمد، **السياسات العامة والقيم المجتمعية والمؤسسية**، إشتشاري التخطيط الإستراتيجي وقياس الأداء المؤسسي، ستاد الإدارة العامة المشارك كلية المجتمع، drabdo68@yahoo.com

الصراعات والمساومات وتفاوت الآراء بطريقة مرضية ولو على حساب قلة قليلة التي لم تبدي إستحسانها لهذا النوع من السياسة[1].

إن تنفيذ السياسة العامة plementation policyim public يمكن أن يحمل أكثر من دلالة، ومصطلحات التي يمكن إستخدامها لمرا دفة تنفيذ هي الإدارة والتطبيق أو التفصيل , وهنا قد يصعب الفصل بين مرحلتي التشريع والتنفيذ كما قال أندرسون : "هناك صدق كبير في المقولة التي ترى بأن السياسة العامة، تشرع في ضوء إمكانية تطبيقا، وهي تطبيق في ضوء ما تنص عليه لائحة تشريعها[2].

كما يعني تنفيذ السياسة العامة تنفيذ الأو امر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة وعادة ما يعبر ذلك التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية ومهاراتها الآدائية، على الرغم من أن بعض السياسات تحتاج إلى تدخل دوائر الدولة المركزية والمحلية والأفراد وجهات عديدة من خارج الحكومة فهذه العملية ليست بالسهلة فهي عملية ذات تأثير ولا بد أن تكون بصفة مرنة ومستمرة، لأنه في النظم المعاصرة ونظرا لتعقد مهام الإدارة يتم تنفيذها من قبل نظام إداري ضخم ومعقد التركيب ومتنوع الوحدات، يتم من خلاله جعل السياسة العامة حقيقة فعلية[3].

الفرع الثاني: أنواع السياسة العامة ومراحل صنعها:

تتم السياسات على ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة إتجاه المجتمع المعني بها وذلك ترجمة للعلاقة العملية والتطبيقية بين المعنيين السياسة العامة سواء في صانعيها أو متلقيها أربع أنواع:

1. **السياسة العامة الاستخراجية:** كل النظم السياسية سواء كانت بسيطة أو معقدة تقوم باستخراج الموارد من السياسة العامة الاستخراجية بيئتها في شكل الخدمة العسكرية والخدمات العامة الإلزامية الأخرى مثل الاشتراك في هيئات المحلّفين والأشغال التي تفرض على المسجونين من أجل توظيفها والاستفادة منها و لكن الضرائب تعتبر من أهم أنواع الإستخراج للموارد انتشارا في الدول المعاصرة،

[1] د. فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة**، منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2019، ص33.

[2] جيمس اندرسون، مرجع سابق، ص123.

[3] بيتر دراكر، **الإدارة (المهام، المسؤوليات، التطبيقات)** ط 1، ترجمة: محمد عبد الكريم، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1996، ص85.

فهي تعني استخراج النقود والسلع من أفراد المجتمع لأغراض حكومية دون أي منفعة فورية أو مباشرة، يتلق وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- **الضرائب المباشرة:** تتمثل في الضرائب على الدخل والأصول الرأسمالية والتركات والعقارات سنوي.
- **الضرائب غير المباشرة:** تتمثل في الضرائب على السلع والخدمات كالرسوم الجمركية **(الصادرات والواردات)** رسوم المنتوجات الصناعية والضرائب على المبيعات والمشتريات[1].

2. **السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع:** هي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع، من أجل الإستفادة منها مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع والمنح والتعليم والدفاع صغيرة والمنح والامتيازات التي تقدم لطلبة الجامعة، الإضافة إلى الاعتمادات الموج...إلخ، ويقاس الأداء التوزيعي للسياسات العامة من خلال مقارنة كمية التوزيع للقيم مع المنافع التي حصلت عليها القطاعات البشرية في المجتمع.[2]
3. **السياسات العامة التنظيمية:** نظر لتعقد الحياة وتزايد المشاكل في المجال الصحي السكن، الشغل...الخ وتطور سبل الأعمال، وتزايد أنشطة الحكومة في المجتمع ازدادت الحاجة إلى مثل هذه السياسات **والمتمثلة** في ممارسة النظام السياسي لعمليات الضبط والرقابة، لمختلف الأنشطة والسلوكيات للإلتزام بدواعي لمصلحة العامة وتطبيق القانون بما يضمن عمل المجتمع أو عدم عمله، وفرض العقوبات اللازمة عند حصول أي تجاوزات.
4. **السياسة العامة الرمزية:** وهي السياسات التي الهدف من وراءها النظم السياسية إلى تعبئة الجماهير ورفع حماستهم الوطنية، من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمة وعن القيم والإيديولوجيات المتمثلة في المساواة والديمقراطية والوعد بالإنجازات ومكافأة مستقبلية، وهدف هذه الشعارات إلى تحسين نوايا المواطنين[3].

[1] محمد قاسم القيروتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، الكويت، 2006، ص33.

[2] هشام عبد الله، **السياسة العامة المقارنة في وقتنا الحاضر**، الدار الأهلية، عمان 1997، ص192.

[3] هشام عبد الله، نفس المرجع، ص199.

الفرع الثالث: معايير تقويم في السياسة العامة وأساليب تنفيذها:

إن المعايير التي يمكن تبنيها في التقويم عديدة ومتنوعة حسب أنواع التقويم ومجمل الدراسات لم تؤكد على معايير موحدة، لكن هناك إجتهادات لوضع بعض المقاييس ومن أهم المعايير المهمة الرئيسية الشائع إستخدامها تشمل:

1 – **المعيار الإقتصادي:** يؤكد على التقليل من الإنفاق الحكومي ومن عيوبه، وهو عدم تمكن من إحتساب زيادة الإنفاق والمنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الإنفاق.

2 –**الكفاءة Efficiency:** تعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة مع الموارد المستعملة أو المدخلات ويشمل التعريف على مواصفات معنية للأشياء التي سوف يتم إنجازها.

3 – **الفعالية Effectivement:** تقيس المقدار الذي أنجز من الأهداف، أي من حيث القدرة على تحقيق النتائج [1].

4 – **العدالة:** من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات الحكومية.

5 – **الشرعية القانونية Legality:** من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو القطاعات أو البرامج[2].

أساليب تنفيذ السياسة العامة

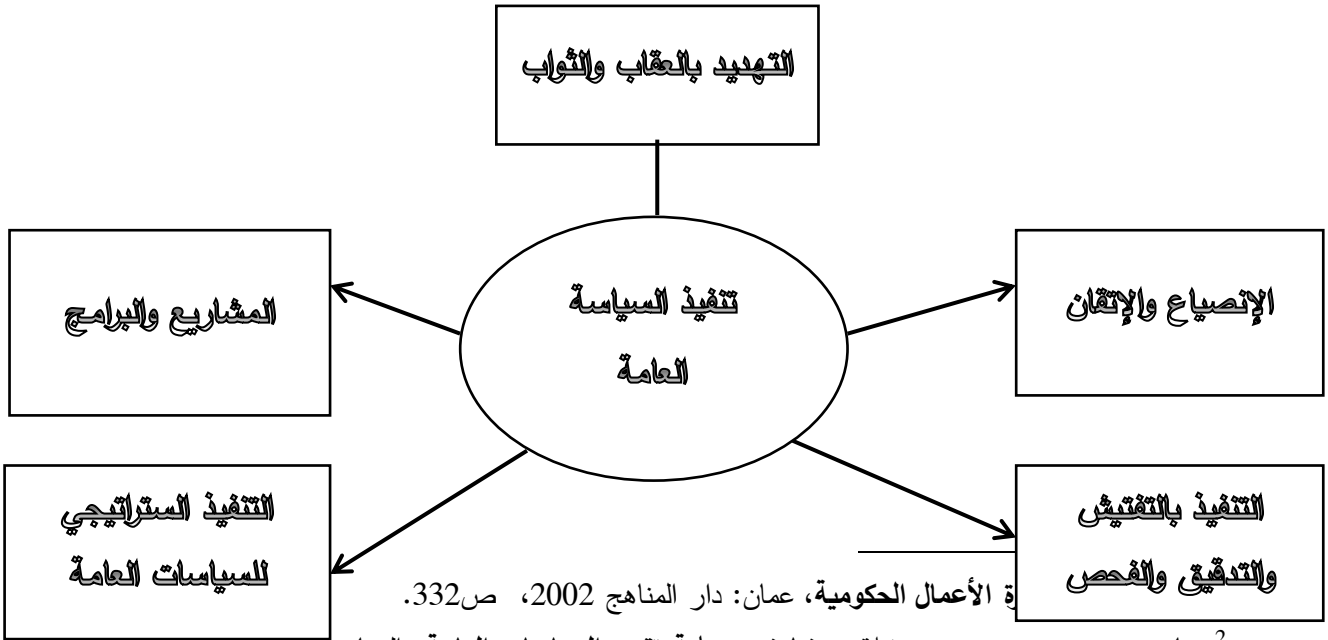

ة الأعمال الحكومية، عمان: دار المناهج 2002، ص332.

[2] حاج ميهوب سيدي موسى عقيلة، **مضامني عملية تقييم السياسات العامة:** المعايري والمؤشرات، الجملة الجزائرية للدراسات السياسية، الجملد 6 العدد: 02(2019 ،) ص 159 –171.

المصدر: أوبعيش هجيرة، تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الأستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية – املجلد 05 – العدد 02 – السنة 2020 ص339.

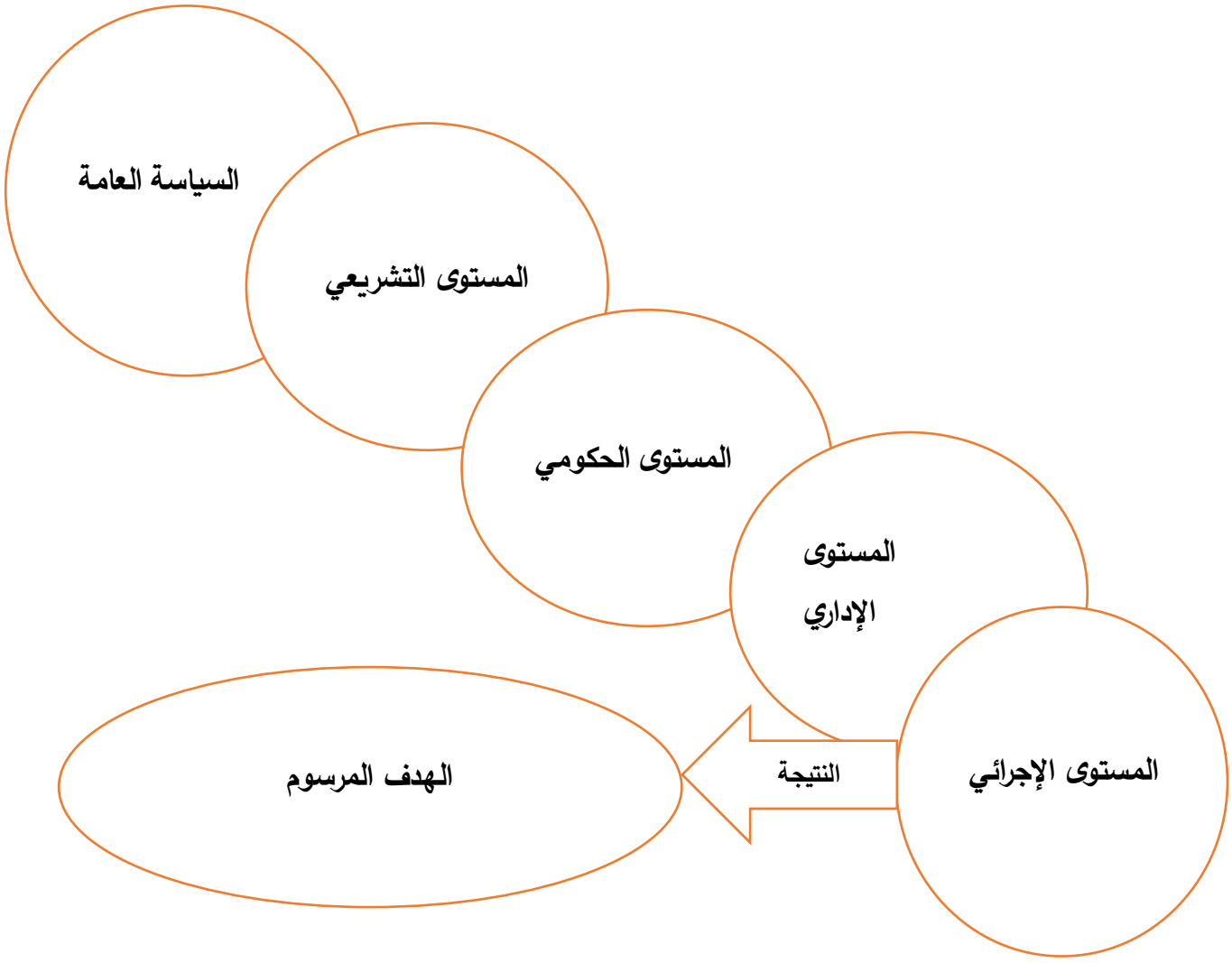

إستنتاج خاص بالباحث: الغاية المرجوة من السياسة العامة وسبل تطبيقها.

الفصل الثانـي

ضوابط رسم السياسة العامة

ومقتضياتـها بالجزائر

تتناول هذه الضوابط وضع سياسة وإجراءات للتنفيذ الفعال لضوابط مختارة وتحسينات التحكم في القرار وتعكس السياسة والإجراءات القوانين الفيدرالية السارية والأوامر التنفيذية والتوجيهات واللوائح والسياسات والمعايير والإرشادات، وقد تجعل سياسات وإجراءات برنامج الأمان على مستوى المؤسسة الحاجة إلى سياسات وإجراءات خاصة بالنظام غير ضرورية، يمكن تضمين السياسة كجزء من سياسة أمن المعلومات العامة للمؤسسات أو على العكس من ذلك، يمكن تمثيلها من خلال سياسات متعددة تعكس الطبيعة المعقدة لمنظمات معينة يمكن وضع الإجراءات لبرنامج الأمن بشكل عام وأنظمة المعلومات الخاصة، إذا لزم الأمر إستراتيجية إدارة المخاطر التنظيمية هي عامل رئيسي في وضع السياسات والإجراءات.

يحتل تنفيذ السياسات العامة مكانة مهمة ضمن عملية الصنع القرار ويعود ذلك لكون التنفيذ مسؤول بدرجة أولى عن نتائج برامج العمل، مما يؤكد على ضرورة الإهتمام الكافي لتطوير الجهاز الإداري وتزويده بكل مستلزمات العمل حتى يقوم بالدور الموكل إليه كما الجهاز الإداري من الفواعل الرسمية التي تتولى عملية بكل كفاءة يعد صنع وتنفيذ السياسات العامة، ذلك لكونه الجهة التي تمتلك المعلومات الضرورية بسبب دورها المباشر في التنفيذ، ويختلف هذا الدور حسب طبيعة النظام السياسي ويتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، والموارد المتاحة له أثناء قيامه بالمهام الموكلة إليه من أجل تحقيق الأهداف المخططة[1].

هذه الأهمية أصبحت في تصاعد إثر تعدد القضايا ومشكلات العامة التي تتخذ بشأنها السياسات العامة الداخلية والخارجية، وصعوبة التعامل معها في ظل التعقيدات المحيطة بها والأطراف المعنية بنتائجها، كما أن للتغيرات السريعة والجذرية وللظروف المحلية والدولية التي تضغط بإتجاه تفعيل الأداء الحكومي ليضاعف مخرجاته وبنفس الوقت يرشد إنفاقه ومدخلاته وسط أجواء ديمقراطية تسمح بالشفافية والمساءلة الجماهيرية، ودورها المؤثر في وضع عمليات تنفيذ السياسات العامة تحت المجهر، وأن تظل الآجهزة المنفذة عرضة للمتابعة المستمرة وللتقييم الرسمي واللارسمي لإعلان عن نقاط القوة والضعف في أداء القيادات التنفيذية التي باتت تخشى على مواقعها أكثر من أي وقت وجوهر وجود السياسة العام هي المشكلة التي لابد من معالجتها وسد إحتياجات المواطنين التي تعرف تزايدا مستمرا، خاصة وأن التنفيذ يلعب دورا مفصليا في نجاح أو فشل السياسات العامة ومن هنا تبرز أهميته البالغة في ظل بيئة المليئة

[1] أوبعيش هجيرة، تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية – المجلد 05 – العدد 02 – السنة 2020 ص337.

بالرهانات ما يضع الجهاز الإداري تحت المراقبة ويلزمه على ترقية أدائه وذلك من أجل البقاء والاستمرار[1].

ومنه نستنتج في الوقت الحاضر بينما يستفيد تحليل الموارد من مجموعة واسعة من التخصصات الأكاديمية المطبقة على القطاع العام والتي تتحد تحت مفهوم الإدارة العامة، فإن التحليل المؤسسي مدعوم بالمؤسسات، وهو نهج متجذر بقوة في العلوم الإقتصادية والسياسية والصحية، حيث تهدف جميع الموارد السياسية إلى حل مشكلة عامة يتم تحديدها على هذا النحو على جدول الأعمال الحكومي وبالتالي، فهم يمثلون إستجابة النظام السياسي الإداري لواقع إجتماعي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أعراض المشكلة الاجتماعية هي التي تشكل نقطة البداية لإدراك وجودها والنقاش حول الحاجة إلى سياسة على سبيل المثال تدهور حالات الإجتماعية، والجنوح المرتبط بالمخدرات، وإرتفاع معدل البطالة في المرحلة الأولى من كل عام، لم يتم بعد تحديد الأسباب الفعلية للمشكلة الجماعية على وجه اليقين أو تحديدها بالتراضي من قبل الجهات الفاعلة العامة والخاصة، وأكثر شئ زيادة مستويات البطالة في البلدان الصناعية والضعف المادي للعاطلين عن العمل يدفعان الدولة إلى إنشاء أو مراجعة نظام إعانات البطالة وإتخاذ تدابير لتنشيط سوق العمل يدفع عجلة التنمية ويرفع الإنتاج ويجعل الدولة تعمل على تطوير سياسة.

المبحث الأول: دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة بالجزائر

نظر الأن السياسة العامة عملية حيوية، فإنها تدفع العديد من الأفراد للمشاركة في صنعها سواء جيهات رسمية والتي تتمتع بصالحيات قانونية تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة وهذه الجهات متمثمة في "السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، الجهاز الإداري (البيروقراطي) أو جهات أخرى لكن ليست بصفة رسمية، بل بصفتها الشخصية، في صنع السياسة العامة، من خلال ممارسة الضغوطات على السلطة، والمتمثلة في الجهات ومؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص الرأي العام، الهيئات الإستشارية، المنظمات الدولية غير الحكومية ... الخ.

ويكمن دور الفاعل في أنه يسعى إلى إعطاء تصور على وجود تقاسم للأدوار والوظائف في صنع السياسة العامة، فدور الدولة محوري في صنع السياسات العامة والفاعل هو عامل لتقاسم الأعباء مع الدولة في إنتاج سياستها العامة، وقد ميز دارسو السياسات العامة بين فاعلين أساسيين في صنع

[1] ط.د. أوبعيش هجيرة، **تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر**: الواقع والتحديات ص333 – ص359 مجلة الأستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية – المجلد 05 – العدد 02 – السنة 2020 ص338.

السياسات العامة وهما الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية وكل حسب دوره ووزنه النسبي في صنعها وصياغتها، وتعتبر الدولة الفاعل الرسمي الأساسي بحكم أنها هي المنتجة للسياسة العامة لأنها المالكة لأهم مرتكز في السياسات العامة وهو الموارد، وبالنظر للدولة من زاوية المأسسة نجد أن الفواعل الرسمية في صنع السياسات هي المؤسسات الرسمية للدولة المناط بها ذلك[1].

ما يعرف بصناع السياسة العامة الرسميون، هم أولئك الذين يساهمون ويتدخلون في عملية صنع السياسة العامة إنطالقا من السلطات والصالحيات الدستورية التي يتمتعون بها ويمتلكونها والتي على أساسها يباشرون التصرف والفعل من دون أن تكون لهم حاجة للتفويض من سلطة أخرى، وتنحصر الفواعل الرسمية في كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى جانب الجهاز الإداري.

المطلب الاول: دور الفواعل الرسمية

هؤلاء هم الأفراد الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة، مع الإعتراف بأن بعض هؤلاء لقادة الأحزاب أو قادة الجماعات الضاغطة، ويدخل ضمن صانعي السياسات رجال المجالس التشريعية وأعضاء السلطة التنفيذية والإداريين والقضاة فكلهم ينفذون السياسات العامة ويسهمون في صنعها ولكن بطرف ودرجات متباينة.

ومن المفيد أن نميز بين متخذي السياسات الأساسيين ومتخذي السياسات الثانويين أو المساعدين فالفريق الأول يتمنع بسلطات دستورية مباشرة للتصرف، فالبرلمانيون مثلا لا ينتظرون تفويضا من أية جهة رسمية لتشريع لائحة ما، أما الفريق الأخر فلا يتمتع بمثل هذه السلطات بل يعتمدون على تحويل من الفريق الأول، لذلك يحرص رجال الإدارة على إتخاذ القرارات أو المقترحات التي يشعرون بأنها تلقى صدى أعضاء السلطة التشريعية، ولا يحتاج رجال السلطة التشريعية مثل هذا الإنسجام مع السلطة التنفيذية والإدارية، وقد لا يكون هذا التميز بين الفريقين من متخذي القرارات واضحا في المجتمعات التي لا توجد فيها دساتير مقرؤة، كما هو الحال في بعض المجتمعات الأفريقية، أو حين لا تحترم الدساتير النافذة، كما هو الحال في بعض الأقطار الأمريكية اللاتينية[2].

ولقد إستقر الفقه الدستوري على إعتبار القضاء سلطة قائمة بذاتها كبقية السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدول، وهي الحقيقة التي تبنتها جل الأنظمة السياسية في دساتيرها بعدما كانت تنكر على

[1] عبد الزهرة فيصل يونس، **منحى التقليد والتجديد في الفكر التنموي العربي**، الإسكندرية، دار الوفاء، 2002، ص11.

[2] Philippe Norel, **problèmes du développement économique**, paris, édition du seuil 1997, p8.

القضاء صفة السلطة وتعتبره مجرد وظيفة، وتجريده من أهم خصائصه وهي خصوصية كسلطة تقف على قدم المساواة مع السلطات الأخرى حسب ما يقتضيه مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها والجزائر بعدما كانت تعتبر القضاء مجرد وظيفة أصبحت تعتبره حاليا سلطة مستقلة ما بين السلطات الثالث، التي تقوم على أساس الفصل بين السلطات[1].

نظرا لأن الجزائر تعمل عى بناء السياسة العامة على أنها عملية حيوية، فإنها تدفع العديد من الأفراد للمشاركة في صنعها سواء جهات رسمية والتي تتمتع بصلاحيات قانونية تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة وهذه الجهات متمثلة في "السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية الجهاز الإداري، والجهاز القضائي"، أو جهات أخرى، لكن ليست بصفة رسمية، بل بصفتها الشخصية، في صنع السياسة العامة، من خلال ممارسة الضغوطات على السلطة وتتمثل هذه الجهات في مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص، الرأي العام الهيئات الاستشارية المنظمات الدولية غير الحكومية ... الخ.

ولقد مرت الجزائر بعملية إنتقال سريعة للغاية بدأت في أوائل التسعينيات وحتى منتصف اليوم ليس فقط للتخلي عن الأساليب الشيوعية القديمة لإدارة السياسة ولكن أيضًا لتلبية متطلبات الداخيلية والخارجية والتأثير الدولي عليها، ولم تكن التغييرات المؤسساتية والتشريعية التي حدثت موحدة بالضرورة، ويرجع ذلك أساسا إلى تباين الأوضاع المحلية عبر المنطقة، وفي تباين المؤسسات والجهات الفاعلة وثقافات صنع القرار من أجل قياس التأثير الذي قد يكون على تغيير سياسة المساواة علاوة على ذلك فإن درجة الضغط على كل دولة للتكيف خلال فترة الانضمام بناء على مستوى عدم التوافق بين التشريعات المحلية القائمة وتوجيهات العالمية[2].

ينص الدستور في أعلب دول العالم على أن السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية و لسلطة التشريعية للدولة هي الهيئة التشريعية، وتتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، الهيئة التشريعية مسؤول عن تحديد السياسة العامة للدولة والمقيمين من خلال سن القوانين سلطة وسن القوانين يخضع للقيود الموضوعية والإجرائية من دستور الدولة ومن معاهدات وإتفاقيات، والإشراف على تصرفات السلطة

[1] شيتور جلول، "**إستقاللية السلطة القضائية في الجزائر**"، مجلة المنتدى القانوني، العدد7 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص71.

[2] ناجي عبد النور **مكانة المؤسسة التنفيذية في نظام التعددية السياسية في الجزائر**، جامعة بسكرة، مجلة المفكر، العدد العدد الأول، مارس 2006، ص199 –200.

التنفيذية في إدارة برامج الدولة منوطة أيضا السلطة التشريعية، ترتبط هذه القوة ارتباطا وثيقا بالقدرة على الصنع القوانين، من أجل ضمان تلك السياسة التشريعية والنية تم تنفيذه، مراجعة القواعد الإدارية للسلطة التنفيذية الوكالات من قبل لجان الرقابة التشريعية أمر مهم ممارسة هذه السلطة، الهيئة التشريعية ولجانها أيضا لديها القدرة على جمع المعلومات والتحقيق حسب الحاجة[1].

الفرع الاول: السلطة التشريعية

لغــة:

إسم "البرلمان" مشتق من الكلمة " parler" وأصلها فرنسي والتي تعني المناقشة من أجل التوصل لاتفاق فاشتقت منها كلمة " parlement " والتي يقصد بها مكان الكلام أو الحديث فيسمى إما المجلس النيابي أو مجلس الأمة أو الجمعية التشريعية، ومعنى لفظة برلمان إسم لمداولة الملك مع الرعية، ثم أطلق على الإجتماع الذي يتم فيه تلك المداولة، وأخيرا صار علما لدار التشريع الذي يجتمع فيها ممثلوا الأمة فيشرعون ويقننون [2].

إصطلاحا:

البرلمان هو المعنى النهائي الذي إستقرت عليه الكلمة، وعليه يعرف البرلمان على أنه " تلك الهيئة التشريعية ويتكون من أعضاء منتخبين من قبل الشعب وقد أقيمت هذه المؤسسة أصلا للدفاع عن حقوق المواطنين فشملت صلاحيتها المسائل المالية لأنها تطال المواطنين في أملاكهم، وحتى يستطيع البرلمان مواجهة السلطة التنفيذية، كما يعرف "هو الجهاز الذي يمثل المحكومين وينتخبه الشعب وهو الذي يتمتع بسلطة التشريع، وبصلاحية التصويت على الموازنة كما على القوانين المالية ولكنه يكون مستقلا في ممارسته لها، كان لابد له من التحرر من ضغوطات السلطات الأخرى كالتنفيذية والقضائية[3].

أولى الدستور الجزائري لما يمثله البرلمان من أهمية العديد من المواد المعنية بتنظيم العملية الإنتخابية وحسن إدارتها، تأسست الهيئة المستقلة للإنتخاب إستنادا إلى قانون خاص لتكون الجهة المركزية المتفرغة والمسؤولة عن إجراء الإنتخابات النيابية والبلدية بشكل رئيسي، إبتداء من مرحلة تجهز الكشوفات وإعلانها، مرورا بتنظيم مراحل العملية الإنتخابية من إقراع، ومراقبة للدعاية

[1] THE LEGISLATURE – THE INSTITUTION, Basic Legislative Structure and Functions, https://house.louisiana.gov/

[2] عصام علي الدبس، **النظم السياسية: السلطة التشريعية**، ط 1، عمان: دار النشر والتوزيع،2011 ص58 – 59.

[3] محمد طي، القانون الدستورية والمؤسسات الدستورية، ط 6، 2009، ص207.

الإنتخابية، والتأكد من الإلزام بأسس المنافسة المشروعة، وإنتهاء بالإشراف على عمليات الفرز وإعلان النتائج[1].

وقد حدد الدستور آليات الطعن في الإنتخابات النيابية، بما يشمل مراحل قبل العملية الانتخابية أو خلالها أو بعد إنتهائها، كما حدد آليات الفصل في صحة الإعمال الي يقوم بها العضو حيث يتولى القضاء الفصل في حال ثبوت عدم صحة نيابته، وذلك حفاظا على العملية التشريعية والرقابية وحقوق الناخبين الممثلين في المجلس، وتغليبا للمصلحة العامة وإستمرارا للعملية الديمقراطية في باقي السلطات، منحت دساتير العالم الخصوصية للبرلمانات وكيفية نشأتها وتمعّنت في رصد تفاصيل القوانين الخاصة والأنظمة المعنية بالعملية الإنتخابية، لذا يرى المتابع لمسار العمل الديمقراطي البرلماني أن الإستفاضة في تقديم أدق التفاصيل بالعمل التشريعي والرقابي ساعد في ولادة البرلمان، كما أحالت الدساتير أمر الفصل عند وقوع أي خطأ أو إحتجاج إلى المحكمة الدستورية المستقلّة الخارجة عن نطاق السلطة التشريعية والتنفيذية، صونا للدستور ومراعاة لحساسية الإجراءات وما ينتج عنها من قرارات تؤثر في حياة المجتمعات والأفراد.

إن أحد مفاهيم السياسة العامة أنها نشاط مؤسسي تباشره المؤسسات الحكومية، وتتفاوت درجة إشتراك هذه المؤسسات السياسية المختلفة من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى داخل نفس النظام السياسي، تتأثر بما يحدث من متغيرات سياسية ودستورية وإقتصادية، ولقد أدت التغيرات التي حدثت في نهاية القرن 20 سواء على مستوى التوازنات الدولية وما أسفرت عنه من تغيرات كبيرة في أنماط ونظم الحكم، وتحت تأثير العولمة وإنبعاث المد الديمقراطي بدأت المناداة بضرورة تحديث أنظمة الحكم وتحقيق قدر من الشفافية في السياسات العامة، لذلك ثار الحديث عن أدور جديدة للمؤسسات السياسية ومنها البرلمانات، فالبرلمانات أو الهيئات التشريعية كما هو معروف في الفقه الديمقراطي الحديث، تلعب دورا حاسما وأساسيا في التنمية والتحضر، وهي عبارة عن مؤسسة نيابية مثل من نواب يمثلون جميع شرائح المجتمع وتسعى إلى حماية مصالحه الإقتصادية وأهدافه الإستراتيجية والسياسية وبنيانه الإجتماعي وهويته الثقافية والحضارية، ومن أن تزداد فعاليات السلطة التشريعية في هذه الفترة بعدما ترسخت أركان الديمقراطية وأصبحت الآلية الحقيقية الطبيعي[2].

---

[1] بن ناصف مولود، **الضمانات القانونية لحماية العملية الانتخابية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة دآتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر – 1 – بن يوسف بن خدة كلية الحقوق، ص187.

[2] بن ناصف مولود، **الضمانات القانونية لحماية العملية الانتخابية في الجزائر**، مرجع سابق، ص188.

تطلع السلطة التشريعية بمجموعة من الوظائف الأساسية المرتبطة بعملية صنع السياسة العامة تتمثل هذه الوظائف في (الوظيفة التشريع، الوظيفة المالية، الوظيفة الرقابية) ولعل أداء السلطة التشريعية للوظيفة التنفيذية والقضائية في الدول المتقدمة قد يشير إلى حالة تنازع الإختصاص والتدخل في عمل مؤسسات النظام السياسي، إلا أنه لا يعني ذلك بقدر ما يعني الرقابة والأشراف على عمل السلطتين التنفيذية والقضائية من أجل أحداث نوع من التوازن والترابط في عمليه صنع السياسة العامة[1].

وتنجز الهيئات التشريعية مجموعة واسعة من الوظائف، فالمناقشات في الجمعيات التشريعية يمكن أن تساهم في عمليات التأهيل الإجتماعي، وتبلور تصورات النخبة والمواطنين، ليس بالنسبة للقضايا السياسية فحسب، بل وبالنسبة لقوانين وإجراءات النظام السياسي، ويمكن للجمعيات التشريعية أن تلعب دورا رئيسيا في توظيف النخبة، خاصة في النظام البرلماني، حيث يكتسب رئيس الوزراء وأعضاء وزارته عادة خبراتهم السياسية، وقد تكون جلسات الإستماع في اللجان، والمناقشات في قاعة الجمعية التشريعية مواقع هامة لتوضيح المصالح وتجميعها خاصة في غياب سيطرة حزب ألا غلبيه أو ممارسته لهذه السيطرة.

وتبرز العلاقة بين السياسة العامة والسلطة التشريعية كون الأخيرة تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط في رسم سياسة معينه أو، مواجهة مشكلة معينة فالسلطة التشريعية تقوم بالدور المركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي، وهذه السمة تضفي على السلطة التشريعية ليس لكونها مخولة بذلك دستوريا فحسب، وإنما يستلزم الأمر الممارسة الفعلية لذلك.

ويتباين دور السلطة التشريعية في السياسة العامة تبعا للتباين والاختلاف بين ألا نظمه السياسية لأهميته عادة في مجال صنع السياسة، لإن حزب الأغلبيه الحاكمة يسيطر عليه، لكن مجلس العموم

ومناقشاته هي مراكز لتأهيل النخبة وتوظيفهم، ويلعب لجانه دورا رئيسيا في تجميع المصالح وصنع السياسة[2].

ولا يقتصر الإختلاف في أداء السلطة التشريعية لدورها في السياسة العامة على صعيد المقارنة بين نظامين سياسيين أو أكثر، وإنما أيضا على صعيد النظام السياسي الواحد وذلك تبعا لنوعيه القضايا المطروحة والتي تتطلب تشريعات وقوانين تكون ملزمة للسلطة التنفيذية أولا كجهة منفذة لتلك

[1] Hassanteufel PATRICK, Smith ANDY, «**les approches nationales des – ,politiques publiques**», Revue Française de Sciences Politiques, Volume 52, N°01 ,2002 p1.

[2]BOURICHE Raidh, «Analyse des politiques publiques», Revue Sciences Humaines. N° 25, Juin 2006.

التشريعات، ويتباين دور السلطة التشريعية تبعا لإختلاف القضايا المطروحة للنقاش والتشريع فكثير من أعضاء السلطة التشريعية، بسبب عدم إستمرار أو المساعدين الفنيين من حولهم غير قادرين على التصرف باستقلالية وإعتمادية ذاتية في بعض القضايا ذات الطابع التقني والمتخصص، بينما يسارعون للموافقة على تشريع اللوائح المتفق عليها فمن جهة أخرى[1].

رغم إقرار معظم الدساتير على أن السلطة التشريعية دور جوهري في إعداد وتقييم السياسة العامة إلى أنه هناك تباين في أداء بعض الهيئات التشريعية عند رسم وتنفيذ السياسات العامة، فان هناك هيئات يكاد يكون دورها ضئيل في عملية الرسم والتنفيذ، أن لم يكن مصادر لصالح السلطة التنفيذية، وهذا ما نجده في كثير أنظمة الدول النامية، حيث يبرز في ظل هذا النوع من الأنظمة حاله دمج السلطات مع هيمنة واضحة للسلطة التنفيذية على باقي السلطات وتكون السلطة التنفيذية هي المسؤول الفعلي عن عمليه صنع السياسة العامة، وهذا يعني عدم وجود قنوات الرقابة على عمل السلطة التنفيذية ويصبح هناك تداخل في الأدوار وفي عمل المؤسسات القانونية مما يقود إلى نوع من التخبط السياسي والإداري.

لذلك فإن هناك ردود فعل متباينة إحاء الأهمية والدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في رسم السياسة العامة ولكن الذي يستدعي منا التحليل هنا هو كيف لهذه المؤسسة أن تقدم معلومات أو نسحها العرض مع السياسة العامة وتوجهها كمؤسسة نيابة تمثل جميع شرائح المجتمع في أي مجال كان، فبعض النظر عن الدور في المصادقة على مشاريع الحكومية، والتشاور النقاش والساحث حول

السياسات العامة العرة عى القضايا المعروضة عليهم والموافقة عليها رسما لتصبح ناهدة وقابلة للتعبد[2].

فهناك الخطوات التي تشارك المؤسسة في إعداد السياسات العامة والتي تأتي من خلال مايلي:

1- أن الجهاز التشريعي بصفته النيابة أو التمثلة (representative) مسؤول عن التمكين لمختلف القوى السياسية الإقتصادية والإجتماعية من وضع السياسة العامة هو حمل معلومات وبيانات عن المشاكل العالمية، ويضم أيضا وجهات نظر مختلفة، حول المصلحة العامة فالسياسات العامة تكون محل

[1] عمر فرحاتي، **دور السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية العربية**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة بسكرة، كلية الحقوق والاقتصادية 2003 ص100.

[2] عبد النور زوامبية، **دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 3 العدد 3، الصفحة 208-220 15-10-2010.

جدل ونقاش ومساومة وتعطي معلومات توازن السياسات وجعلها أكثر مرونة لإستعاب كافة ألاوان الطيف السياسية.

2- دعم هذه البرلمانات تساعد على جمع المعلومات وذلك من خلال جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنيه بالمشكلة، ومن بين هذه الآليات اللجان الرماية إلى محل عرض وجمع آراء الخبراء والتقنين للحصول على المعلومات اللازمة لرسم السياسات العامة ولا بد من أحد آراء القطاعات الشعبة في توجه إليها السياسات العامة.

3- إن الجهاز التشريعي قد يعرض على بعض السياسات العامة، فينشر المعلومات في والتعديلات التي يشعر أنها مرورية إنطلاقا من دورة خاصه، إذا ما رأى أن الأولويات الواسعة على الساحة العامة تتفق مع المعلومات المحصل عليها.

4- تنجر الهيئات التشريعية مجموعة واسعة من الوظائف عدا وظيفة صنع السياسة فالمناقشات في البرلمان يمكن أن تساهم في عمليات التأهيل الإجتماعي، وتبلور تصورات النخبة من خلال آراء النواب أي البيانات والمعلومات والمعارف والآراء والحقائق الواردة ليس حول القضايا السياسية فحسب، بل بالنسبة لقوانين وإجراءات النظام السياسي أيضا، وكذلك المعلومات التي تأتي من خيرات ومعارف الأمن والخبراء والوزراء والنخبة السياسية بصفة عامة، وما تطرحه من بدائل وخبارات وتطلعات حول القضايا محل النقاش[1].

تقوم السلطة التشريعية بدور أساسي في أي نظام سياسي من خلال تشريع القوانين وصنع السياسات، وتنظيم الحياة الإقتصادية والإجتماعية، لتحقيق الإرادة الشعبية، وتمثل تلك السياسة العامة التي يتم إتخاذها المعنية بسن القوانين الجديدة، أو إصدار اللوائح القانونية التي تعدل أو تلغي بعض القوانين السابقة المعمول بها، وغالبا ما تكون سياسات هذا المستوى، منصفة بالعمومية والشمولية وتشكل منطلقا ومرجعيا للسياسات العامة المتنوعة، ضمن المستويات الأخرى الأكثر تخصصا وعملية، كما تعكس السياسات العامة التشريعية، توجهاتها المجتمعية والإنسانية، التي تربطها بالمجتمع وجمهور الناخبين والبيئة المحلية، وتسعى في إقرارها لتلك السياسات، على خلق التوازن بين المطاليب الاجتماعية

[1] الطاهر زواقري وعبد الرشيد معمري، **المفيد في القانون الدستوري** عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع 2010 ص14.

وبين القدرة التنفيذية للحكومة، والتوفيق بين الضغوطات والمصالح المتبادلة، ذات التأثير في عملية صنع السياسة العامة، من خلال أعضاء البرلمان ورئاسة جلساتهم ولجانهم المتخصصة بالقضايا[1].

وتبرز العلاقة بين السياسة العامة والسلطة التشريعية كون الأخيرة تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط في رسم سياسة معينة فالسلطة التشريعية تقوم بالدور المركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي ويظهر دورها في السياسة العامة كمصدر رسمي من خلال أداءها للوظائف التالية: فهي تعمل على أداء ثلاث وظائف: الوظائف التمثيلية، والتشريعية، والرقابية.

1 – **الوظيفة التمثيلية:** فهي تمثل إرادة الشعب الذي يعتبر مصدر الشرعية للسلطة في البلدان الديمقراطية، من هنا فهو مسؤول بشكل مستمر عن التمكين لمختلف القوى السياسية الإقتصادية والإجتماعية من أن تجد تعبيرا مناسبا عند وضع السياسة العامة، فهو يحمل معلومات وبيانات عن المشاكل العامة التي تعاني منها فئات المجتمع، فقد تم إنشاء البرلمانات لتمثيل مصالح المواطنين، والإستماع لهم، بمعنى آخر تتشكل السلطة التشريعية من النواب كممثلين عن المواطنين وهم الذين يحملون إنشغالاتهم وتصوراتهم وأفكارهم وكل البيانات والمعطيات حول المشاكل العامة التي تواجههم في شتى المجالات إذن للسلطة التشريعية دور في إظهار ترتيب مشاكل المجتمع في الأجندة السياسية.

2– **الوظيفة التشريعية:** بمقتضى الصلاحيات المخولة له التي تمنحه سلطة سن التشريعات فهو بذلك يعد صانع للسياسات العامة، التي تكون محل جدل ونقاش وتجاذب مستمر ومساومة أي إعطاء معلومات إحصاءات وتفضيلات تساعد على توازن السياسات وجعلها أكثر مرونة لإستيعاب كافة المصالح، أي الحلول والبدائل والخيارات التي تقترحها السلطة التشريعية بحكم خبرتهم ومعلوماتهم كنخبة سياسية.

3– الوظيفة الرقابية: تراقب عمل الحكومات لضمان قيام الأخيرة بتنفيذ السياسات والبرامج وفقا لرغبات ونوايا السلطة التشريعية، فالبرلمان يمارس وظيفة الرقابة بطريقتين:

الإشراف على إعداد سياسات معينة(الرقابة المسبقة)، أو مراقبة تطبيق وتنفيذ سياسة معينة(الرقابة اللاحقة)، ورغم إمتلاك معظم المجالس التشريعية لسلطة مساءلة الحكومة عن أعمالها وسياساتها يوجد

[1] الدكتور جيمس اندرسون، **جامعة هيوسن تكساس**، ترجمة: عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، قطر دوحة 1998، ص56

تباين كبير بينها في الأدوات والهيئات التشريعية التي يمكن استخدامها لأداء وظيفة المراقبة، ويعكس هذا التباين إلى حد كبير الاختلاف في شكل الحكومة وغيرها من الترتيبات الدستورية[1].

وتضم الأجهزة البرلمانية آليات هامة تساعد علي جمع المعلومات وذلك من خلال جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة وتشتمل هذه الوسائل على اللجان البرلمانية، والأسئلة البرلمانية، والاستجوابات، والمناقشات العاجلة، ومراجعة القوانين، والطلبات الخاصة بالأعضاء من أجل تأجيل المناقشات والاقتراحات التي تسمح للمشرعين بإثارة المسائل المتعلقة باستخدام السلطة الحكومية، أو الاستخدام المقترح لها، مما يستدعي شرح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، أو التي تحتاج إلى الدفاع عن أو تبرير السياسات أو القرارات الإدارية. [2]

وفي هذا السياق تقوم السلطة التشريعية في كثير من الأنظمة السياسية بوظيفة التشريع كونها مخولا دستوريا في صياغة النصوص القانونية، ولها سلطة التعدي أو الإلغاء لبعض المشاريع التي تعهدها لها الحكومة، وتقوم مؤسسات الحكم باضافة إلى مهمة إجراء تعديلات دستورية الراشد وتعزيز دورها في حياة المجتمع، عبر إنهاء وتحقيق التوازنات ودورها، وهذا يستوجب من اللجنة دائمة في البرلمان ومبادئ الموازنة العامة للدولة واشكالياتها.

ومن ثم تعتبر قضية تفعيل دور السلطة التشريعية سواء على المستوى الرقابي أو حتى تفعيل دوره في صنع السياسات العامة جزءا لا يتجزأ من الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية المأمولة في أي من دول العالم الثالث، إذ من المفترض أن تتضمن السلطة التشريعية قطاعات كبيرة من الشعب الذين قد ينقصهم "التمكين" والمشاركة في صنع السياسات، ولكي تساهم السلطة التشريعية بدورها الفعال في عملية صنع السياسة العامة، ومن ثم عملية التنمية الإقتصادية عليها أن تعمل على[3]:

أ- التشاور: التمتع المدني والقطاع الخاص لضمان المشاركة وخاصة وأنه في ظل معظم الدساتير، تعد التشريعات هي أكثر العناصر تمثيلاً للحكومة الوطنية.

ب- تحقيق الأهداف: إذ يتم تصميم السياسة العامة لضمان تحقيق الأهداف المرسومة وبالمشاركة مع أفراد الشعب.

---

[1] ناصر عبيد الناصر، **دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010 ص197.

[2] ناصر عبيد الناصر، مرجع سابق، ص198.

[3] -/أحمد طيب ، **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر** دراسة حالة المجلس الاقتصادي الوطني والمجلس الاجتماعي ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2007

ج- الشمول: نظرا إلى الانتشار الجغرافي والتغطية السياسية وتنظيم هيكل لجان السلطة التشريعية حسب القطاعات، فمن المفترض أن تتمكن هياكل الأجهزة التشريعية من مناقشة نظرة قومية شاملة لتنفيذ السياسة حتى إذا تأثرت هذه النظرة بالمصالحة الجغرافية الخاصة، في ظل التقدم الصناعي وتزاحم العمل الحكومي، برز دور البرلمان في التأثير على السياسة العامة، لما يتمتع به من قدرة على التعبير عن مطالب الشعب و أو لوياته[1].

الفرع الثاني: السلطة التنفيذية

عرف العالم إشكالات عديدة للسلطة التنفيذية، انطلاقا من الملكية المطلقة، ووصولا إلى مفهوم الرئيس أو رئيس الوزراء المنتخبين بموجب نظام ديمقراطي، علما أن أي نظام تتبعه الحكومة يجب أن يترجم حقيقة العلاقات القائمة بين السلطات، غير أن بعض الحكومات، مع نظامها التقليدي تجسد تطلعات تقدمية، والسبب في ذلك يعود إلى أن المتحكمين في سلطة الدولة قد وجدوا منفعة في إعتماد التركيبة الحكومية التقليدية، وما النظام الملكي في المغرب سوى خير مثال عن هذا الواقع ولكن في الدول التي تعكس فيها التركيبة التقليدية واقعا سياسيا تقليديا قد ينشب نزاع بين التطلعات التقدمية والمصالح التقليدية[2].

تعتبر السلطة التنفيذية أهم وأبرز فاعل سياسي يساهم في صنع وتنفيذ وتقويم السياسة العامة، وهي سلطة تتكون من مسؤولين معينين بأداء الحكومة والنهوض بأعبائها، تتشكل من الرئيس أو الملك ورئيس مجلس الوزراء، وممن لديهم سلطات حقيقية في سن القوانين وتنفيذها، يتجلى دورها في إقتراح السياسات العامة الجديدة والاضطلاع بتطبيقها ومحاسبة المتابعين على أدائهم رسميا، وأن فاعلية النظام السياسي، تعتمد على قدرة التنفيذيين لمهامهم في إتخاذ القرارات الحاسمة والمركزية ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، وهي ذات صلة وثيقة بالسلطتين التشريعية والقضائية، كما تنوب عن البرلمان في تشريع القوانين، عن طريق الأوامر والمراسيم، خاصة أثناء العطلة البرلمانية، فضلا عن قيامها بتعيين القضاة،

[1] أ. زوامبية عبد النور، **جامعة زيان عاشور الجلفة**، دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، مجلد 3 رقم 3، ص217.

[2] الدكتور بركات حابتي سيلاسي، **السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية**، الضوابط والموازين واستقلال القضاء جامعة كارولاينا الشمالية في تشابل هيل، ترجمة المعهد الديمقراطي الوطني بيروت 2005، ص06.

وقد يتدخل الرئيس في أعمال السلطة التنفيذية، ويصبح له الدور اللقيادي والمهيمن ويتضح هذا جليا في الدول النامية خاصة العربية منها[1].

وتركيبة السلطة التنفيذية من رئيس الدولة، والأعضاء السياسيين في الحكومة، والموظفين المدنيين الذين يعملون في دوائر الدولة، ولا تنحصر مهمة السلطة التنفيذية في فرض القوانين فقط، بل تقدم إقتراحات بتغييرها أيضا، إضافة إلى إدارة العلاقات الخارجية، وبطريقة أقل رسمية تعمل السلطة التنفيذية على أن تكون رمزا لوحدة الدولة، كما توفر قيادات داخل النظام السياسي تفاوت كبير في الأنظمة المختلفة في طريقة توزيع الأدوار داخل السلطة التنفيذية.

ومن مهام رئيس الدولة الرسمي عقد المجلس التشريعي وحله وإستقبال كبار الزوار، وتقديم الأوسمة والنياشين، والتوقيع على التشريعات لكي تصبح قوانين، وإفتتاح المنشآت الجديدة، وقد توكل هذه الأمور كذلك إلى ملك ما أو «رجل دولة» متقاعد، ومثل هؤلاء الملوك والملكات والرؤساء والحكام يعيشون حياة هادئة(مريحة)، ومع ذلك فعليهم في أوقات الأزمات إختيار السياسي الكبير الذي سيرأس الأغلبية البرلمانية في حال فقد رئيس الوزراء الحالي الثقة أمام السلطة التشريعية[2].

وقد تجمع هذه الأدوار الرمزية إضافة إلى القيادة اليومية للحكومة، وتؤدي عملية الدمج بين القيادة الحقيقية والقيادة الرمزية إلى تعزيز ولكن قد يزيد تولي سياسي هذا المنصب الذي يتمتع بسلطة كبيرة من إحتمال إساءة التصرف من قبل رئيس الدولة، وأيضا يزيد من خيبة أمل المواطنين.

ففي النموذج الرئاسي يتم إختيار رئيس الوزراء مباشرة عن طريق الإنتخابات العامة، مما يزيد من الشرعية الديمقراطية للسلطة التنفيذية، ويساعد على ضمان قيام كل رئيس حكومة ببناء تحالف أغلبية وطني من المؤيدين، وأما الجانب السلبي لمثل هذا الترتيب فهو أن هذه الشخصيات لا يمكن التخلص منها بسهولة، كما إنها تفقد تواصلها مع ذلك الناخبين في دوائرها الإنتخابية، ولا يستطيع محاكمة الرئيس إلا حين حدوث إساءة في الإدارة الكلية، هذا بصعوبة ومع يتم قانونية كبيرة.

أما في الأنظمة البرلمانية فقد يكون رئيس الوزراء شخصية أقل شهرة وأقل شعبية، إلا إنه قد يستمر في تولي منصبه طالما أن حزبه حصل على الأغلبية التشريعية، وأما في حال عدم وجود أغلبية قومية واضحة، فيتم إختيار رئيس الحكومة عن طريق المساومة بين الأحزاب في المجلس التشريعي.

---

[1] إتسام قرقاح، **دور الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 2009/1989** مذكرة ماجستر قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 2011/2010، ص20.

[2] حنان مفتاح، **المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية من منظور اختصاصاته الواسعة**، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ،جامعة باتنة، 2016/2015، ص143.

يختلف عدد المناصب السياسية الوظائف التي يعين فيها السياسيون من قبل رئيس الحكومة التي تشتمل عليها السلطة التنفيذية، ولا يتضمن ذلك تعيينات المنظمات الحكومية أو غير الحكومية شبه المستقلة في ذلك، ومن الواضح أنه كلما قل عدد المناصب السياسية، زادت إمكانية وجود محتوى سياسي في وظائف الخدمة المدنية الكبرى، وتحتوي تلك الأنظمة على إدارة مدنية كبيرة تتكون من موظفي دولة دائمين يتم تعيينهم على أساس الكفاءة عادة عن طريق الامتحانات التنافسية الخاصة، أو على أساس المؤهلات المهنية أو الأكاديمية، ويختلف دورهم من دولة إلى أخرى، فنجد أن الإدارة المدنية في بعض[1] الدول المتقدمة تتمتع بدرجة كبيرة من الوحدة، إذ تعتمد على مجموعة من الإداريين العموميين الذين قد ينتقلون من وزارة إلى أخرى، كما توجد في فرنسا والولايات المتحدة، على سبيل المثال، ميول إلى تعيين المهندسين الزراعيين في وزارة الزراعة، والمحاسبين في قسم المحاسبة، ... إلخ.

كما إنه من الطبيعي أن تتمتع السلطات التنفيذية في الأنظمة الحديثة ببعض سلطات صنع القرار ، مثل إصدار القوانين بمرسوم، هو الحال في بريطانيا، وإصدار مراسيم مثل بعض الأنظمة الموجودة في الدول الأوروبية، وتتعلق هذه السلطات بالأمور التقنية المفصلة، مثل: وضع قوانين للمركبات الميكانيكية واستخدامها أو الموافقة على القوانين الفرعية من خلال الحكومات المحلية، وما دامت السلطة التنفيذية ترعى برنامجاً تشريعياً، فلها عادة حق نقض أي قانون، إذ يجب على رئيس الدولة التوقيع على أي قانون يتم تطبيقه[2].

ولعل هذه الهيمنة، شبه المطلقة، على عمليات رسم وتنفيذ السياسات العامة، تقود إلى القول أن هناك إندماج واضح في الإختصاصات بين والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لصالح السلطة التنفيذية المتمثلة، وإنفرادية السلطة كما أشار إلى ذلك (د. صادق الأسود) في (كتابه الاجتماع السياسي) منها:

1. أن السلطة الفردية لا تقدم تفسيرا مقبولا للسلطة ذاتها.

[1] ليندة أونيسي، **الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية** كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية في الجزائر، رسالة دكتوراه كليةالحقوق ،جامعة باتنة ،2014 /2019،ص207

[2] ستيفن دى تانسي، **علم سياسة الأسس** ، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، علي مولاي، ص290 300.

2. عندما تتعدد الوظائف السياسية التي تقتضيها الحياة الجماعية لا يستطيع الرئيس أن يقوم بها كلها على الوجه الأتم، الأمر الذي يقلل من إتصاله برعاياه ويدفع بهم إلى إطاعة المبادئ والأفكار بدلا من شخص الرئيس أو الزعيم.
3. أن الإخلاص إلى شخص الرئيس أو الزعيم والخضوع له بدون قيد أو شرط هو موقف بدائي وكلما تطورت العقلية السياسية لدى الأفراد كلما أدى بهم إلى الفصل بين السلطات وبين الشخص الذي يمارسهما.
4. كلما أصبح الفرد يشعر بذاته وشخصه وكرامته كلما تحول عن طاعة الشخص الذي يمارس السلطة.
5. المفروض في الرئيس الذي يمارس السلطة التنفيذية أن يكرسها لخدمة المصلحة العامة للجماعة، إلا أن الرئيس قد يتمسك بالسلطة لمصلحته الخاصة وبكل الوسائل الممكنة.
6. أن السلطة الشخصية لا تعطي حل لقضية الشرعية مثل هذه الأمور التي توضح طبيعة الممارسة الفردية للسلطات وكيفية أداء السياسة العامة تؤدي إلى تفويض شرعية السلطة وعدم إستقرارية المؤسسات والذي يؤدي إلى فشل السياسات العامة لأنها ستكون عرضة للتغيير المستمر وعدم الثبات النسبي وبالتالي عدم نجاحها، لأن من الخصائص المميزة لنجاح السياسات العامة هي قابلية الإستمرارية والثبات[1].

السياسات العامة على المستوى التنفيذي الإداري:

وتتمثل بالسياسات العامة، التي تتخذها وتصدرها الأجهزة الإدارية والمنظمات الرسمية البيروقراطية القائمة في الحكومة، فيما يختص ويتعلق، بتنفيذ السياسات العامة التي نتجت عن المستوى الحكومي التنفيذي الأعلى ويتجلى هذا المستوى من السياسات العامة، بمراكز وكلاء الوزارات، وبالمدراء العاميين في الدوائر المركزية والمؤسسات العامية الكثيرة، وبالمسؤولين عن الدوائر في الولايات والأقاليم والشؤون المحلية، وبرؤساء الدوائر الإدارية والمحاكم القائمة على تقديم الخدمة المباشرة للمجتمع في إحلال النظام وتطبيق السياسات العامة[2].

وقد حظي هذا المستوى من السياسات العامة بالجدل الواسع، من لدن المفكرين والعلماء حول إذا كان دور الجهاز التنفيذي، يقوم على تنفيذ السياسات العامة فقط، أم أن به قدورة الإسهام في صنع

[1] صادق الاسود، **علم الاجتماع السياسي اسسة وابعاده**، دار النشر: جامعه بغداد، 1990، ص98.

[2] برنامج الرشاكات مع المجتمع المدني، **دليل تحليل السياسات**، ديسمر 2016، https://pomed.org/

السياسات العامة أيضا، وتلاشت أسطورة الفضل، لأن الإدارة العامة بمختلف أجهزتها الإدارية المعنية بالتنديد، قد أثبتت الواقع العملي حضورها ودروها وفيه والتأثير وفي بلورة السياسة العامة، من خلال تقديم المقترحات ورفع التوصيات.

والمتخصص بإجراءات تنفيذ السياسات العامة المقرة، وبما يميزها عن غيرها من المنظمات أو الأجهزة الإدارية الأخرى، لكوني مثل هذه السياسات العامة وضمن هذا المستوى بالقات يجب أن تكون نابعة من ظروف التنظيم الإداري، ومن مجمل متطلباته في الاداء والممارسات الإدارية، بحيث لا يمكن أن تفرض عليه من الخارج، في سبيل جعل السياسات العامة الإجرائية، محققة لوحدة التفكير والأسلوب في الأداء الإداري والسلوك التنظيمي، ومؤدية بذات الوقت إلى توفير الأسس الموحدة التي يعتمد عليها عند تقويم المواقف الإدارية وإتخاذ القرارات التشغيلية المناسبة، وفيما يأتي توضيحا لأهم الجهات المعنية بتنفيذ السياسات العامة، سواء كانت جهات معنية أصلا بالتنفيذ، أو جهات لها تأثير مباشر أو غير مباشر في تلك العملية[1].

الفرع الثالث: السلطة القضائية

يتمثل دورها في منع تعذي الأفراد على القوانين أو الفصل في المنازعات بين الأفراد ومساهمتها هنا هي الرقابة التي تمارسها على أعمال السلطة التشريعية فيما يتعلق بدستورية القوانين والرقابة التي تمارسها على أعمال السلطة التنفيذية فيما يخص مشروعية أعمال الإدارة، بمعنى آخر السلطة التشريعية تراقب بشكل أو بآخر أعمال السلطة التنفيذية والسلطة القضائية تراقب أعمال السلطة التنفيذية من خلال تطبيق وتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية عند ممارسة نشاطها الإداري الذي يتمثل في المشروعية والدستورية[2].

إن من أهم الإلتزامات التي تقع على عاتق الدولة، هي إقامة العدل بين المواطنين، لأنه لا يستقيم أمر الأمة بدونه، فالخصومة من لوازم البشر وتنازع البقاء سنة الكون، ولهذا كان القضاء فرض عين على الدولة يتعين القيام به تيسيرا لأمور الناس ومصالحهم، يعتبر القضاء مهنة شريفة قديمة حديثة لا غنى عنها في أي مجتمع إنساني، تتميز بقدر كبير من المهابة والقداسة، نظرا لما يسند إلى القضاء من صالحيات هامة وخطيرة، إذ أنه يصدر أحكاما قطعية لها أثر كبير على أمن المجتمعات وحياة الأفراد ومعتقداتهم وحرياتهم وأعراضهم وممتلكاتهم وأموالهم وواجباتهم، فالهيئات القضائية التي تنشئها الدول تقرر

[1] أبو قحف عبد السالم، **الإدارة الإستراتيجية وادارة الأزمات**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 2002

[2] عصام على الدبس، **النظم السياسية**: السلطة التشريعية (عمان: دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011)، ص59.

للفرد حقوقه وتحمي حريته من أي اعتداء، وفي نفس الوقت هي تكفل إحترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تضعها السلطتان التشريعية والتنفيذية، وعليه فالقاضي ملزم بالفصل في الموضوع المطروح أمامه بكل حياد، كما أن السلطة القضائية تتوقف عند إصدار الحكم أو النطق به بل تأمر بتنفيذه والتقيد به تقوم السلطة القضائية على مبادئ متعددة، يجمع بينها قاسم مشترك واحد وهو وحدة إستقرار الأوضاع في الدولة وحصول الأشخاص على قضاء عادل بإجراءات مبسطة ونفقات قليلة.

وأمام هذه الأهمية البالغة للقضاء كان لفكرة إستقلال القضاء هدف خالد يسعى لتحقيق العدالة في المجتمع، نادت به المجتمعات والشعوب الحرة، التي وقفت بوجه الإستبداد والطغيان، وعند التأمل في النظم الدستورية والقانوني للدول العالم المتحضر نجدها تعمل على تكريس مبدأ "استقلال القضاء" الذي أضحى مبدأ دستوريا، وحقا أصيال يرتبط بحماية حقوق الإنسان، إلا أن النص على هذا المبدأ دستوريا لا يكفي، بل يجب ترجمته إلى واقع عملي من خلال النصوص التشريعية العادية[1].

ويتجاذب مبدأ إستقال القضاء مؤثرات منها تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالنتيجة فإن نجاح القضاء في أداء الدور المنوط به لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأمثل إلا إذا كانت سلطته مستقلة تماما عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ومحايدة عنهما وقد إستقر الفقه الدستوري على إعتبار القضاء سلطة قائمة بذاتها كبقية السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدولة، وهي الحقيقة التي تبنتها جل الأنظمة السياسية في دساتيرها بعدما كانت تنكر على القضاء صفة السلطة، وتعتبره مجرد وظيفة تمهيدا لإهدار الإستقلالية وتجريده من أهم خصائصه وهي خصوصيته كسلطة تقف على قدم المساواة مع السلطتين الأخريين حسب ما يقتضيه مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها، وبعدما كان القضاء في الجزائر مجرد وظيفة، فقد أصبح يعتبر حاليا سلطة مستقلة بين السلطات الثالث في الدولة والتي تقوم على أساس الفصل بين السلطات وهو ما نص عليه الدستور.

إن استقلال السلطة القضائية هي القضية التي شغلت منذ زمن بعيد أهل الفكر ورجال القانون والسياسة واالجتماع وأسرة القضاء، وأصبح استقالل السلطة القضائية جزء من الضمير انإنساني ومؤشر على أن الدولة تعمل على ضرورة تحقيق هذه الأستقالالية لأداء رسالة العدل بين الناس تحقيقا للسلم والأمن والطمأنينة في المجتمع[2].

[1] علي فضل البوعينين، **ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة**، دار النهضة العربية، مصر، 2006 ص222.

[2] بوبشير محند أمقران، **النظام القضائي الجزائري**، الطبعة 06، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ، ص61.

يرى الفقه الدستوري أن مبدأ استقلال السلطة القضائية لها ثالثة مفاهيم أساسية: مفهوم شخصي ومفهوم موضوعي، فالإستقلال لا يكون كامال إلا إذا تحقق على صعيدين الأول تحققه بالنسبة للقضاة كأفراد، والثاني تحققه للقضاء كسلطة من سلطات الدولة، وقد ذهب شراح القانون إلى تحديد وإختزال معنى استقلال القضاء في مفهوم شخصي، مفهوم موضوعي، ومفهوم علمي، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفرع على التوالي:

أولا: الجانب الشخصي لإستقلال القضاء: يقصد بهذا المفهوم توفير الإستقلال للقضاة كأشخاص وعدم وضعهم تحت رهبة أي سلطة من السلطات الحاكمة، وأن يكون خضوعهم لسلطات القانونية فقط، ولتحقيق ذلك سعت الدساتير الحديثة إلى وضع ضمانات كبيرة بنصها على أن القضاة مستقلين والسلطة عليهم في قضائهم إلا للقانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة فعملهم يكون خالصا لإقرار الحق والعدالة، تحت سلطان الضمير دون إعتبار لسلطان آخر، فالقاضي تتحكم فيه نزاهته وإجتهاده في الحكم دون تدخل أي سلطة أخرى، مع منحه هامش واسع من الحرية لتأدية وظيفته على أكمل وجه، ذلك أن العدل مشتق من المعادلة بين شيئين ومن أجل أن يتحقق العدل ويسود، ينبغي أن يكون القضاء مستقل لا يتأثر بأي عامل، سواء ماديا أم معنويا، كي يستطيع القضاء أن يقوم بمهمته على وجه يحقق الهدف الكبير الذي هو إقامة العدل في الدولة.

ثانيا: الجانب الموضوعي لإستقلال القضاء يقصد به إستقلال سلطة القضاء كسلطة وكيان عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعدم السماح لأية جهة بإعطاء أوامر أو تعليمات أو إقتراحات لها تتعلق بتنظيم تلك السلطة، كما يعني عدم المساس بالإختصاص الأصلي للقضاء، وإستقلال القضاء يعد نتيجة طبيعية لمبدأ الفصل بين السلطات لإعتبار القضاء سلطة وشرطا الزاميا لحسن تطبيق القانون وإحترام الحريات الفردية، القضائية يعني إستبعاد أي رقابة من جانب سلطات الدولة سلطة دستورية مستقلة والتزامها بتطبيق القانون النافذ بإعتبارها إحدى سلطات الدولة، فلا يجوز لها أن تتخذ طريق العدالة غير ما رسمه لها القانون النافذ[1].

المطلب الثاني: دور الفواعل غير الرسمية

الدراسات الرسمية لتأثيرات المؤسسات السياسية مثل القواعد الانتخابية، وأشكال الحكومة وما شابه على السياسات كثيرة، وهذه الدراسات تعتبر أمرا مفروغا منه فالمؤسسات كما هو متفق عليه في الدستور

[1] **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، الجزء الثالث ،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 159.

محترمة بالفعل، وهذه القرارات ضمن تلك القواعد الرسمية لصنع السياسات في العديد من البلدان النامية اليوم، وحتى في البلدان المتقدمة في بعض النقاط، بعيدة كل البعد عن هذا الافتراض هذه الورقة هي محاولة لبناء جسر بين الأدبيات التي تدرس المؤسسات مثل قواعدها ويركز على آثارها، والأدبيات التي تعالج الإحترام المؤسسات على أنها داخلية، وتعتبر المؤسسات بمثابة توازن ونحن نركز على السؤال متى تختار الجهات الفاعلة إستخدام أو تجاهل مؤسسات صنع القرار الرسمية[1].

تقوم بتطوير نموذج بسيط كمثال لدراسة هذه التفاعلات، في النموذج يمكن للوكلاء إختيار المشاركة في عملية صنع القرار الرسمية مع إحترام القواعد المكتوبة، أو إستخدام التقنيات السياسية البديلة (مثل العنف) للحصول على شيء من المجتمع يسلم النموذج إمكانات متعددة التوازن، لكن بعض المعلمات تجعل بعض التوازن أكثر أو أقل احتمالًا واحد النتيجة المهمة هي أنه كلما زاد عدم المساواة في تخصيص حقوق اتخاذ القرار داخل النظام الرسمي المؤسسات، كلما زاد احتمال استخدام الجهات الفاعلة لوسائل بديلة، نحن نقدم بعض الأدلة الأولية من البيانات عبر الوطنية ومن الأفراد بيانات المسح لدعم مطالباتنا[2].

نتخذ السياسة لتعني سلسلة من القرارات أو الأنشطة الناتجة عن التفاعلات المنظمة والمتكررة بين مختلف الجهات الفاعلة، العامة والخاصة التي تشارك بطرق مختلفة مختلفة في ظهور وتحديد وحل مشكلة محددة سياسيًا على أنها مشكلة عامة[3].

يمكن لهؤلاء الفاعلين الوصول إليها من أجل تمثيل مصالحهم ، من ناحية ، ومع السياق المؤسسي الذي يؤثر على أفرادهم والسلوك الجماعي، من ناحية أخرى تشكل هذه المفاهيم الثلاثة (الجهات الفاعلة والموارد والمؤسسات) المحور الرئيسي لتحليلنا وهي العوامل الرئيسية التي سنبني عليها نموذج تحليل سياستنا[4].

---

[1] Regent Regulation No. **37 year 2008 on Description of Duties**, Function and Work Procedure of Department of Transportation of Tuban Regency.

[2] Carlos Scartascini Mariano Tommasi The Making of Policy Formal or Informal Arenas? p02

[3] Moeloeng, **Lexy J. 2005. Metode Penelitian Kualitatif; Edisi Revisi**. Bandung : PT. RemajaRosdakarya

[4] Note here that every group is always a social (and political) construct. Cf., with regard to this point, the example of the typology of social groups developed by Schneider and Ingram (1997).

من أجل تحليل إجراء إجتماعي نركز بشكل أساسي على أبسط وحدة تحتفظ بأهمية ما يسميه بارسونز "فعل الوحدة"، يقوم بهذا الفعل الأولي ممثل واحد على الأقل لديه هدف إحداث حالة مستقبلية بهدف توجيه تصرفات الفاعل المعني، والذي يستخدم وسائل معينة لتحقيق هذا الهدف وبالتالي، اعتمادا على الحالة الفردية، يمكن أن ينطبق مفهوم الفاعل على فرد أو مجموعة أو مجموعات من الأفراد أو على منظمة، ويتم تعريف الأخيرة من حيث الأفكار المشتركة أو المصالح المشتركة التي تربط أعضائها، كما يعلق أولسون في كتابه عن منطق العمل الجماعي "بدون نقطة إهتمام مشتركة، يعتبر كل فرد أو كيان قانوني أو مجموعة إجتماعية فاعلا مرة واحدة بحكم وجودهم ينتمون إلى المجال الاجتماعي الذي يُنظر إليه على أنه وثيق الصلة بالتحليل[1].

يقودنا مفهومنا عن الفاعلين السياسيين أولاً وقبل كل شيء إلى تحديد وتعريف معايير الساحة التي سيتدخل فيها الفاعلون في هذا المجال، يمكن تمييز الجهات الفاعلة في السياسة من حيث طبيعتها العامة، أي الجهات الفاعلة السياسية والإدارية المنوطة بالسلطة العامة، أو من حيث طبيعتها الخاصة أي الجهات الفاعلة التي تنتمي إلى ما يعرف بالمجالات الاجتماعية الاقتصادية أو الثقافية لكن مفاهيم العامة والخاصة تحتاج إلى بعض العناية.

يمكن تقسيم إلى مجموعات مستهدفة الفاعلون الذين يتم تعريف سلوكهم سياسيا على أنه في السبب المباشر لمشكلة ما أو القادرين على إتخاذ إجراءات للتعامل معها، أو المستفيدين النهائيين من السياسة أو الجهات الفاعلة الذين يعانون من الآثار السلبية لمشكلة معينة والذين ينبغي تحسين وضعهم بعد تنفيذ التدخل العام ومجموعات الطرف الثالث، الذين يتأثرون بشكل غير مباشر بالسياسة إما بشكل إيجابي أو سلبي تضم هاتان المجموعتان الأخيرتان جميع الجهات الفاعلة التي يتم تغيير وضعها الشخصي من خلال سياسة ما دون إستهدافها بشكل مباشر من قبل السياسة، إما كمجموعات مستهدفة أو مستفيدين نهائيين، هذه الأنواع الثلاثة من الممثلين تشكل ما نسميه مثلث الفاعلين من الممكن تمامًا أن يكو الفاعلون مستهدفين ومستفيدين على الرغم من أنه قد تكون هناك بعض المشاكل هنا حول الاختلافات بين كيف يرون أنفسهم وكيف ينظر إليهم الفاعلون السياسيون والإداريون[2].

الفرع الاول: جماعات الضغط

[1] According to the thesis of Bachratz and Baratz, 1963, 1970; cf. also Wollmann, 1980, p 34.

[2] Article 5 of the Federal Law on Administrative Procedure of 20 December 1968 (LPA, RS 172.02).

جماعات الضغط في الجزائر هي مجموعة من الأفراد يمارسون الضغط على النظام السياسي، أو بإلاحرى على صانعي السياسات العامة الرسميون، من أجل تحقيق هدف مقصود، ويمكن تصنيف هذه الجماعات حسب المصالح التي تسعى إلى تحقيقها أو تدافع عنها، و ذلك ضمن صنفين وهما:

- **جماعات المصالح المادية:** وهي الجماعات التي تهدف وتسعى للحصول على مزايا أو أهداف شخصية جديدة أو من أجل الحفاظ على المراكز والمواقع الحاصلة عليها مثل: النقابات، المنظمات المهنية و غيرها داخل الوطن.

- **جماعات المصالح المعنوية:** وهي الجماعات التي تسعى إلى الدفاع عن مبادئ وقيم روحية وأخالقية مثل: دور العبادة، النوادي الإجتماعية والطالبية والسياسية وغيرها، ففي حالات قد تكون هناك جماعات مصالح تقوم من أجل الدفاع والضغط بهدف تحقيق أهدافها المادية والمعنوية معا فجماعات المصالح تسعى من أجل التأثير في السياسات العامة حسب طريقتها، كما أنها تهدف إلى إيصال مطالبها ومشاكلها للحكومة من خلال الضغط عليها وذلك بهدف الشروع في حلها[1].

جماعات الضغط هي مجموعة من الأفراد يمارسون الضغط على النظام السياسي، أو بالأحرى على صانعي السياسات العامة الرسميون، من أجل تحقيق هدف مقصود، و يمكن تصنيف هذه الجماعات حسب المصالح التي تسعى إلى تحقيقها أو تدافع عنها.[2]

تسع جماعات الضغط إلى التأثير على صناع القرار في السياسات العامة لإلهتمام بقضاياها ومشاكلها ودفعها لإتخاذ مواقف أو قرارات لها في السياسات العامة، لخدمة أهدافها وتحقيق مصالحها لما تتميز به من القوة والنفوذ المستمدين من العلاقات المتنوعة والمتداخلة مع راسمي السياسات العامة وهي في ظل تستخدم العديد من الأليات التي تعزز قوتها ونفوذها وتتخذ العديد من أشكال التدخل[3].

جماعات الضغط هي تلك الجماعات التي تضم مجموعة من الأفراد يتحدون في عدة صفات تجمعهم ببعضهم البعض مصالح معينة، ولكنهم لا يسعون إلى تحقيق أرباح تجارية، كما هو الحال بالنسبة للشركات التجارية، أو الاستيلاء على السلطة مثل الأحزاب السياسية، ولكنها تهدف من نشاطها وأعمالها، تحقيق ما تتطلبه مصلحة تلك الجماعات.

---

[1] فهداوي ، السياسة العامة منظور، ص112.

[2] عامر الكبيسي ، مترجما ، السياسة العامة ، ط1 1999، ص 64.

[3] فائق مرعي مثنى، 2016 السياسة العامة –بين النظرية والتطبيق، العراق: مطبعة جامعة تكريت ص42.

أطلقت على هذه الجماعات: من أنشطتها ويطلق عليها البعض جماعات الأروقة اللوبي، والبعض الآخر يسميها الكتل الضاغط، وهى متنوعة فمنها: المهنية، والإيديولوجة، والعقائدية، وقد تكون جماعات تقليدية كالطوائف، والعشائر، والزوايا الدينية، كما قد تكون داخلية أوخارجية، ولقد تعددت جماعات الضغط في مختلف الدول بتعدد المصالح التي نشأت للدفاع عنها لاسيما بعد قيام الثورة الصناعية، وما نتج عنها من تقسيم العمل والدقة في التخصص، ومن أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها، بمختلف الأساليب والوسائل الآتي توضحه[1].

مجموعات المصالح أو مجموعات المصالح الخاصة موجودة جمعية من الأفراد أو المنظمات التي على أساس واحد أو أكثر من الاهتمامات المشتركة، محاولة التأثير على السياسة العامة لصالحها عادة عن طريق الضغط أعضاء الحكومة يمكن تصنيف مجموعات المصالح وفقا لها الدافع: الاقتصادي، بما في ذلك الفرد الشركات ومنظمات الأعمال، المهنية، بما في ذلك المجموعات المهنية مثل نقابات العمال والمزارعين، المصلحة العامة، بما في ذلك جماعات حقوق الإنسان والجماعات البيئية، من بين آخرون من أجل غايات في هذا الاستعلام، سوف نركز على التأثير الاقتصادي مجموعات المصالح[2].

ومن حيث التنظيم يدرج علماء السياسة "جابريال ألموند Almond.G "وباول Powell جماعات الضط ضمن فئة جماعات المصالح المنظمة، المتراتبة: والتي تتشكل بدورها من البناءات لحشد المصالح وتجميعها، كلإتحادات التجارية ومنظمات رجال الأعمال ورجال والنقابات المهنية والجماعات الدينية والتنظيمات العرقية، ومن أهم مميزاتها تعبيرها الواضح عن مصالح جماعة محددة وبتميزها بمجموعة من الأعضاء العاملين لكل وقت staff time Full وبمنهاج منظم في تكوين وحشد المصالح وحشد قدراتهم وجهودهم على رفع درجة وكفاءة وفعالية المجموعة[3].

الوسائل التي تستعملها الجماعات الضاغطة: تتضح فاعلية جماعة الضغط من خلال وسائل الضغط التي تستعملها في عملياهتا السياسية ويتوقف نجاحها أو فشلها على كيفية إستعمال هذه الوسائل ومدى تقبل النظام السياسي، نذكر على سبيل المثال بعضا من هذه الوسائل:

---

[1] د. محمد الصالح بن شعبان، تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي، كلية الحقوق جامعة قسنطينة 1 الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد44 –ديسمبر 2015، مجلد أ، ص.ص.142.

[2] Influence of interest groups on policy-making; u4 expert answer

[3] حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني** 2000، – دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والإجتماعي والتغلغل الفكري. مصر: الدار الثقافية للنشر، ص 77.

1- الإ قناع أو الإخضاع: يعتبر الإقناع الطريقة العادية التي تسلكها مجاعات الضغط مع كافة الجهات الضغط، ويأتي هذا السلوك في مقدمة الوسائل المستعملة في عمليات الضغط، ويتم ذلك عن طريق الحوار والمناقشة مع السلطة المعنية التشريعية أو التنفيذية أو القضائية وتقدمي أفكار مدعمة بكل وسائل الإقناع من أدلة وبراهين، يمكن أن تؤدي إلى الإستجابة إلى المطالب والتوصل إلى تطابق الأفكار، ويعتبر الإقناع والمناقشة من الوسائل الدميقراطية المشروعة التي تضمنها الدساتري، وتعطي الأفراد حق إبداء الرأي، والإتصال بممثليهم وحكامهم[1].

وعند فشل أسلوب الإقناع تلجأ الجماعات إلى أسلوب التهديد أو الإخضاع، وقد يصل أحيانا إلى إستعمال العنف، وهذا عندما ترى الجماعة أنها تملك أي وسيلة سلمية تستطيع التعبير عن مواقفها[2].

2 - دفع الأموال: يعترب إمتلاك الركيزة الأولى واهلامة التي تستند إليها مجاعات الضغط في سبيل تحقيق أهدافها، ويتجلى ذلك خصوصا في الحملات الإنتخابية التي تشارك فيها هذه الجماعات تدعم بعض المرتشحني، الذين ترى في فوزهم بالإنتخاب فرصة لتحقيق أهدافها.

3- وسائل الإعلام وإستمالة الرأي العام: تعتبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها من أهم وسائل الضغط التي يمكن أن تلجأ إليها مجاعات الضغط، نظرا لسهولة اتصالاه بالفرد، ولاسيما في الوقت الحاضر الذي تطورت فيه وسائل الإتصال عن طريق الشبكات العنكبوتية، في الأنرتنت وشبكة التواصل الإجتماعي والتويتر وغريها، وهي وسائل لا تصدها حدود، ولا تعرف حواجز، من أجل الإتصال بين الأفراد بالإضافة إلى دور القنوات الفضائية، ووالجرائد المستقلة التي تستعملها الجماعة الضاغطة، لعرض مواقفها وإستمالة الرأي العام إليها، فتقوم بتعبئته وتوجيهه للعمل إلى جانبها، ومن خلال تأثريه على المسؤولين على المصاح المباشرة لهذه الجماعات[3].

الفرع الثاني: الاحزاب السياسية

لا يمكن تصور وجود ديمقراطية بدون أحزاب سياسية، وتحرص الأحزاب على التطور الديمقراطي في بلدانها، لأن العملية الديمقراطية هي التي توفر البيئة السياسية السليمة تمكن

[1] عاصم أحمد عجيلة، و محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية ط1، 1992 ص79.

[2] نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة: دار النهضة، 1983 ص154.

[3] نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، نفس المرجع، ص157.

الأحزاب من ممارسة دورها ووظائفها، وتكفل لها ممارسة أهدافها في الوصول إلى السلطة، وتكريس برامجها في خدمة الشعب بشكل عام، وجمهورها الإنتخابي بشكل خاص.

ولتبيان أهمية الحزب في العملية الديمقراطية بشكل أكثر وضوحا، نشبه الديمقراطية بمثلث، كل واحد من أضالعه يرمز ألحد أعمدة الديمقراطية، وهذه الأضلاع الثالثة هي: الأحزاب، الإنتخابات والبرلمان[1].

إن عدم وجود أي من هذه الأضلاع يعي إنهيار العملية الديمقراطية، من هنا يستمد الحزب وظائفه الرئيسة، فهو كيان قانوني يؤدي وظائف أساسية أبرزها:

- **التمثيل:** حيث تعتمد الأنظمة السياسية على مبدأ إختيار المواطنن ممثلن لهم في اليرلمانات وغريها من الهيئات المنتخبة من خلال الأحزاب السياسية، وهذا ما يمز الحزب كتنظيم من أشكال التنظيمات الأخرى على تنوعها، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني على إختالفها بما فيها النقابات المهنية ونقابات العمال وأصحاب العمل.
- **الشرعية:** حيث يشكل الحزب السياسي مصدرا رئيسا من مصادر الشرعية للنظام السياسي فهو أداة تمثيل وتأطري للمواطنن من ناحية، وأنه أداة تشكيل سلطة الأغلبية في الحكومات البرلمانية سواء من خلال حزب واحد أو عدة أحزاب من جهة أخرى.
- **صناعة النخبة السياسية:** يشمل ذلك خلق القيادات الحكومية العليا وتجديدهم، كالوزراء والأمناء العامون وأعضاء البرلمان، ويستلزم ذلك تقديم المرشحي للإنتخابات العامة على إختالفها، مع إدارة حمالتهم الإنتخابية[2].
- **صنع السياسة العامة:** تلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا في بلورة مصالح الفئات المختلفة في المجتمع، وتحديد أولويات القضايا العامة، بهذا تساهم الأحزاب في رسم السياسة العامة للدولة بأبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وبما أن الأحزاب على تمسا مباشر مع الشعب، يكون بوسعها تحديد المشاكل الرئيسة التي يعاني منها المجتمع، وإقراح الحلول لها

[1] **المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية الأحزاب السياسية والسياسة العامة والديمقراطية التشاركية** أوروبا الوسطى والشرقية البرنامج الإقليمي للأحزاب السياسية نعمل من أجل ديمقراطية ناجحة، دراسة ملمارسات ألحزاب وأنظمتها الداخلية.

[2] Joan Nelson, Encouraging Democracy:What Role For Conditioned Aid, ashington Development Council, 1992.

والإسهام من موقعها في السلطة التنفيذية والترشيعية في تنفيذ الحلول المقرتحة وتحويلها إلى سياسة عامة.

- **السعي إلى السلطة:** إن أهم ما يميز الحزب عن غيره من التنظيمات هو كونه يسعى إلى السلطة سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي، وإن السعي للسلطة هو بوابة الحزب نحو تطبيق البرامج الي تمثل رؤيته لتحقيق المصلحة الوطنية، ففي الديمقراطيات الراسخة أو المتقدمة، إذا كان الحزب خارج السلطة، فإنه يكون حزبا معارضا، ويتمتع بحقوق مماثلة لحقوق الأغلبية في بعض المجالات، من منطلق أنه شريك في السلطة ما دام أنه مرشح للمشاركة فيها منفردا أو مع غيره في دورة أو دورات إنتخابية.
- **عمل جماعي منظم:** يتسم عمل الحزب السياسي بكونه عملا جماعيا منظم يضمن له الديمومة والإستمرارية، فرغم أهمية الأشخاص والقيادات في حياة الأحزاب، إلا أن وجود الحزب لا يرتبط بأشخاص معينن، وإذا حدث ذلك، يكون بداية لتدهور الحزب وتراجعه أو حتى اندثاره، وذلك أن وجود الحزب يرتبط أساسا بقدرته على إستقطاب الأعضاء والمنارصين له وهذا إنعكاس لحقيقة أن العضوية السليمة في الحزب تكون مبنية على الإختيار الطوعي الحر.
- **تأطري المواطنني:** الحزب السياسي أداة رئيسة من أدوات تنظيم أفراد المجتمع على أساس من البرامج الي يتبناها، وليس بالإستناد إلى الإنتماءات الأولية للمواطنن الي تحددها رابطة الدم كالقبيلة والعشيرة ، أو تلك الي يحددها الدين أو الطائفة أو الإثنية، وما شابه ذلك من تقسيمات، ولهذا يكون الحزب أداة لتنظيم مساهمة الأفراد في الحياة السياسية، وأداة توحيد وتماسك مجتمعي لأنه عابر لكل الإنتماءات الأولية للمجتمع، بهذا يصبح الإنقسام في المجتمع إنقسام أفكار ورؤى مختلفة لتحقيق الصالح العام[1].

الفرع الثالث: المجتمع المدني والإعلام

يعتبر مصطلح "المجتمع المدني" من المفاهيم الغربية التي حاول الفكر العربي نقلها وتبينتها في الثقافة العربة، ويشير العديد من المفكرين إلى أن المفهوم غير جديد على الفكر العربي رغم أنه لم يرد

[1] phillippe c. Schmitter, Dangers And Dilemmas Of Democracy, Journal Of Democracy Vol 5, N° 2, (April 1994), pp.57-74.

باسم المجتمع المدني، حيث ظهر بمسميات مختلفة، ومقياس ذلك أن يوضع بتسمية أي كيان أو مجموعة كيانات في مقابل أو مواجة الدولة وسلطتها.[1]

التعريف اللغوي : نجد أن مصطلح civil society وردت فقط في كلمة" civil" لتعبير عن مصطلحات أخرى ففي معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلح civil disobedience بمعنى العصيان المدني[2].

التعريف الإصطالحي: المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تمأل المجال العلم بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتسامح[3].

المجتمع السياسي: هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة وهذا يعني أن كل شيء يصدق عليه حكومة أو تابعة للحكومة فهو مدني، أي أن المجتمع السياسي هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا متبلورا بصورة مفهوم سياسي، بديل للنظام القبلي القديم، الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الإجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبلية الذين يديرون شؤونهم بصورة بدائية[4].

المجتمع الأهلي: هو مجتمع تحدده رابطة الدم أو الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي والمؤسسات التقليدية القرابية الإرثية التدخل ضمن حيز المجتمع المدني، لأن سلوكها وثقافتها غير مدنية والإنتماء إليها إرثي طوعي وليس للفرد حق الإختيار ليكون من هذه الطائفة أو تلك القبيلة أو ذلك الدين وستبدال هذا الإنتماء يعني تعرضه للفرز أو النبذ الإجتماعي أو القتل في بعض الأحيان، والفرد في المجتمع الأهلي في الغالب يرى الأخر عدو يجب تهميشه أو إقصاؤه وإن دعت الضرورة إلى إهدار دمه فهو خاضع لإرادة الأب والأخ الأكبر[3].

أسس تفعيل المجتمع المدني: يمكن القول أن وجود مؤسسات المجتمع المدني أن يتحقق إلا في ضوء مجموعة من الشروط والصفات التي تعد خصائص مميزة يمكن من خلالها تحديد مدى التطور

---

[1] بوعلي ياسين: المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، مجلد 41 عدد05 يناير، مارس ص23.

[2] بليوز الطاهر : "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 15 (2006)ص207.

[3] الحسين شعبان ، نواقد والغام المجتمع المدني ، بيروت، دار ورد ألردنية للنشر والتوزيع 2009 ص33.

[4] يعقوب يوسف الرفاعي، "المجتمع المدني : الفرق بين المجتمع المدني والسياسي" ، تم تصفح الموقع يوم 13 جانفي.

[3] عبد الجبار خضير عباس،" المجتمع المدني المفهوم والظهور العالمي"، تم تصفح الموقع يوم 13جانفي 2013 :https www.ahewar.org

الذي بلغته هذه المؤسسات، أسس تفعيل المجتمع المدني هناك عدة أطر ومجموعة من الأسس التي تعتبر اللبنة الرئيسية في بناء وتطور المجتمع المدني وتتمثل فيما يلي:

1- الأساس القانونية: ومن هنا يمكن تقديم الإطار القانوني والذي يسمح بتفعيل المجتمع المدني عطائه والضمانات الالزمة لحركته ونشاطه، ويتحدد هذا الإطار كما يلي:

- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
- أن توجد وتحترم القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني
- إحترام النظام القضائي لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية، حماية الحريات الأساسية
- أن يحول الدستور القانون دون إنتهاك الحريات ومنع الشرعية وتحريم تجميد الدستور أو إعالنات الطوارئ والقوانين االستثنائية أو التمهيدية[1].

2- الأساس السياسي إن الإطار السياسي الذي يسمح بتطور المجتمع المدني وتفعيله هو الإطار الذي يتوفر لهذه القوى الإجتماعية حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية منظمة، وتعتبر الديمقراطية أنسب صيغة سياسية لتنامي المجتمع المدني، فعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها، أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي والفكري، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية[2].

وتوفير بعض الضمانات الحترام حقوق وحريات المواطنين قويت وتداعمت قوى ومؤسسات المجتمع المدني، فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم، فالمجتمع المدني هو بمثابة الأرضية التي ترتكز وتعتمد عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها ويمكن تحقيق هذا من خلال أمرين إثنين هما:

الأول: هو حياد الدولة إزاء قوى المجتمع المختلفة، فيجب الا تكون الدولة في يد فئة أو حزب أو مجموعة تحتكر السيطرة والهيمنة من أجل الإستمرار على قمة السلطة .

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 ،ص 295 .

[2] سالف سالمي، "**دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية** –الجزائر دراسة حالة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرغير منشورة في العلوم السياسية والعالقات الدولية فرع دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2009-2010 ص 40.

الثاني: هو توفر القنوات الرسمية التي تمكن القوى الإجتماعية كلها من التعبير عن نفسها من مجالس نيابية ووسائل الإعالم، وكذلك التنظيمات وجماعات الضغط وهذا الأمر يتوقف على طبيعة الدولة من ناحية ودرجة نضج المجتمع المدني من ناحية أخرى[1].

3-الأساس الإقتصادي: ويقصد بذلك تحقيق درجة معقولة من التطور الإقتصادي والإجتماعي وبشرط أن يرتكز النظام الإقتصادي على إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها، أي يسمح لألفراد بإشباع جزء من إحتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الإقتصادي على وضع القواعد التنظيمية لألنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصياغات وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة وهكذا يتوجه إهتمام هذه المنظمات إلى تغيير الواقع الإقتصادي أي التنمية بالمشاركة.

4- **الأساس الثقافي والإيديولوجي:** من أهم وأسس تطوير المجتمع المدني هو بعث النهضة والفعالية في نشاطاته لنشر قيم المشاركة والإنتماء في المجتمع وفي هذا الإطار نبرز أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع، كما يتضمن هذا الأساس مختلف القيم والأفكار والإيديولوجيات السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع، والتي قد يتعارض بعضها مع الإيديولوجية الكلية التي تتبناها الدولة، فالتباينات في المصالح بين القوى الإجتماعية المختلفة، ترتبط بتباينات في القيم والأفكار التي تتبناها هذه القوى وعادت ما يلعب المثقفون العضوين دورا هاما في إنتاج الخطاب الإيديولوجي[2].

الاعلام: بيئة الوسائط الجديدة ديناميكية وتستمر في التطور بطرق جديدة، وأحيانًا غير متوقعة، ذات جدية عواقب الحكم الديمقراطي والسياسة، لقد غيرت وسائل الإعلام الجديدة الطريقة التي تتبعها الحكومة بشكل جذري المؤسسات تعمل، والطريقة التي يتواصل بها القادة السياسيون، فإن الطريقة التي يتم بها الطعن في الانتخابات، ومشاركة المواطنين سيتناول هذا الفصل بإيجاز تطور وسائل الإعلام الجديدة، من قبل بمزيد من التفصيل في دراسة دورها وعواقبها الحياة السياسية[3].

---

[1] برهان غليون، **المحنة العربية الدولة** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994 ص268.

[2] موسى بن إسماعين ، "**مشكلة الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون**") مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة غير منشورة (كلية العلوم إلنسانية واالجتماعية، جامعة إلخوة متنوري، قسنطينة 2005 ص89.

[3] Diana Owen THE NEW MEDIA'S ROLE IN POLITICS, https://www.bbvaopenmind.com/en/

تأثير الإعلام في الحملات السياسية والانتخابات اليوم ليست كما كانت قبل عقود، في أوائل القرن العشرين كان النوع الوحيد من وسائل الإعلام التي يمكن أن تؤثر على السياسة هو الصحف في منتصف القرن العشرين تم تحديث تأثير وسائل الإعلام الإذاعية على السياسة، في وقت لاحق بدأت وسائل الإعلام التلفزيونية في التأثير على السياسة في المجتمع ونحن الآن نتأثر بوسائل التواصل الاجتماعي حيث تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورًا رئيسيًا في التأثير ليس فقط على الحملات السياسية والإنتخابات، ولكن أيضًا على العقلية السياسية العامة للمجتمع[1].

ودور الإعلام في العملية السياسية مهمة لأنها توفر المعلومات السياسين لتأثيرات الوسائط في هذا النموذج، المعلومات الواردة من وسائل الإعلام تصنع الأصوات أكثر إستجابة لجودة نتائج السياسات وهذا يحسن الإختيار السياسي والحوافز وأخيرًا جودة السياسة والرفاهية، تقدم وسائل الإعلام بعض منهجية التحيز، مما يجبر السياسيين في بعض الأحيان على العمل على القضايا الخاطئة وربما حثهم على تقيد لمعتقدات الناخبين الخاطئة، ولكن الدور إيجابي في الغالب من خلال تحسين السياسة مسئولية، هذا هو الرأي الذي يتبناه معظم الاقتصاديين الباحثين عن تأثيرات وسائل الإعلام بما في ذلك التحيز الإعلامي[2].

بتطور التكنولوجيا وتقدم العلم ونشوء فضاء جديد من الحرية الاتصالية أسهم التحول النوعي الذي طرأ على إستخدام الشبكات الإجتماعية على الإنترنت من كونها أداة للترفيه والتواصل، إلى أداة للتنظير والتنظيم والقيادة، ثم إلى وسيلة فعالة لنقل الحدث، ومصدرا أوليا للإعلام العالمي، أو آليات تغيير أنظمة سياسية بحالها.

صحيح أن الإعلام وحده لا يصنع التغيير، وأن التغيير هو نتاج إرادة عامة، يحركها دافع الناس الطبيعي نحو هذا التغيير، ووسائل الإعلام إنما هي أداة فقط لمساعدة الناس على إيصال أفكارهم، حيث أن "ميشيل فوكو" قال: إن الثورة الإيرانية انتشرت بشريط الكاسيت، ولم يقل إن شريط الكاسيت الذي صنع الثورة" الذي كان في حينه إعلاما بديلا لذلك إن هذه الإرادة بدون وسائل الإعلام الجديدة قد لا تساوي شيئا، فما جرى هو نتاج عوامل تفاعلت مع بعضها لتنتج لنا تغييرا بأسلوب آخر لم بعهده العالم من قبل[3].

---

[1]Entrepreneurship and Financial Frictions: A Macrodevelopment Perspective Francisco J. Buera, Joseph P. Kaboski, and Yongseok Shin.

[2] Lorentzen P. 2014. China's strategic censorship. Am. J. Pol. Sci

[3] بشرى جميل الراوي، " **دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير**– مدخل نظري"، مجلة الباحث الاعلامي، عدد 18 ، 2012 ، ص104.

وإن تقديم الرسالة الإعلامية على أنها رسالة تغيير صرفة وبحتة، مهما كانت كلفته أو طريقته أو مدى إكتسابه الشرعية، هو خطأ مفاهيمي، إذ أن الإعلام في سياق الديمقراطية والتحول السياسي مفهومان منسقان وغير متضاريان بل إنهما على علاقة تأثير وتأثر مستمر إذ يؤثر الإعلام في الحريات الديمقراطية[1].

فلوسائل الإعلام دور فاعل في تشكيل سياق التحول السياسي في المجتمعات الغير الديمقراطية حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير فطبيعة ودور وسائل الإعلام في الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي يتمتع بها داخل المجتمع في عصر وسائل الإعلام التقليدية، حيث نجد أن الوسائل التقليدية أدت إلى نفور المواطنين من المشاركة السياسية أو الرغبة في التغيير لذلك فإن الوسائط الجديدة المتمثلة في وسائل الإعلام الجديدة استطاعت أن تحل محلها، إذ لعبت دورا أساسيا ومهما في التحولات السياسية التي شهدها العالم[2].

المطلب الثالث: تأثير البنى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في السياسة العامة بالجزائر

لم يكن الحديث على هذه العوامل وأثرها في صناعة السياسات العامة ومحتواها مطروحا في دراسات تحليل السياسات العامة في فترة السبعينات والثمانينات، وذلك نظرا لإغفال هذه الأطر التحليلية على دور العامل الخارجي وثيره على مراحل صنعها، وهو ما أدى إلى التركيز على الفاعلين المحليين والعلاقات بينهم، وقدرم على التأثير في عملية صناعة[3].

سياسات العامة وفحواها وعليه أرتبط الحديث عن هذه الأسباب ببداية حقبة التسعينات حيث داع مفهوم العولمة''Globalisation ''وبدأ الاهتمام بقضايا جديدة تعكس التغيرات العالمية المواكبة لهذه الفترة وطغيان البعد الخارجي على البعد الداخلي، وأصبحت هناك قضايا ذات صفة عالمية تحتل أجندة السياسات العامة للدول المختلفة مثل: قضا البيئة، والخصخصة، والإدارة المالية، والميزانية وقضايا حقوق الإنسان، والقضايا المتعلقة بإسلوب إدارة شؤون الدولة والتمتع ''Governance ‘حتى أضح هناك ما

[1]Jeff Hagnes, Democracy and political change in the ''Third World'',(London : RoutledgTaylor and francis group, 2007),5.

[2] Carol P Lai, Media in Hong Kong, press Freedom and political change.1976-2005, (London: Routledge Taylor and francis,12.

[3] منير نوري، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 2010، ص09.

يسمى ب Policy Public''Global أي سياسة عامة عالمية، وقد ساعد على ظهور هذه السياسات العالمية مايلي[1]:

أ- الدور المتعاظم الذي لعبته مؤتمرات الأمم المتحدة المختلفة على مدار السنوات الأخيرة وعلى سبيل المثال: وضع مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة 1994 قضية الصحة الانجابية كموضوع للسياسات العامة على الأجندة الدولية، لمراجعة ما تم تعديله من سياسات في الدول لتنفيذ توصيات مؤتمر القاهرة، كما وضع مؤتمر المرأة العالمي الذي عقد في بكين سنة 1995 قضايا المرأة على أجندة أولويات الحكومات بمختلف أنظمتها ورؤاها السياسية، وكان مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو سنة 1992 قد وضع قضايا البيئة على سلم إهتمامات الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

ب- توفير الدول والمنظمات المانحة للدعم المادي الموجه إلى برامج بعينها، بحيث أصبحت هذه الهيئات تحدد أولوت السياسات العامة في العديد من الدول، فعلى سبيل المثال أظهرت الدراسات المتعلقة لسياسات العامة المتعلقة لطفولة والأمومة ثير السياسات الدولية الصحية المتعلقة لحفاظ على صحة الطفل على السياسات الصحية المحلية، حيث إحتل موضوع الحفاظ على صحة الطفل مكانا بارزا على سلم أولوت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وهيئة المعونة الأمريكية، وإنتشرت برامج بقاء الطفل على قيد الحياة ''Survival Child ''والقضاء على الجفاف في العديد من الدول[2].

ج- الدور المؤثر الذي يلعبه التمويل الأجنبي في السياسات العامة في الدراسات المتعلقة بتحديد الأولوت أو ما يعرف بـ ''Setting Agenda ''حيث إعتادت هذه الدراسات على التأكيد على أن وصول قضية ما إلى سلم أولويات الحكومة هي رهن بتعبيرها عن إحساس عام بوجود مشكلة ما[3].

تقيم تنفيذ السياسة العامة: بعد تمرير السياسة من قبل الهيئة التشريعية وتنفيذها من قبل البيروقراطية، تصبح موضوع التقييم، السؤال الرئيسي في هذه المرحلة هو ما إذا كانت مخرجات عملية صنع القرار - سياسة عامة معينة - قد حققت الأهداف المرجوة، التقييم في كثير من الأحيان مكون رسمي لصنع السياسات وعادة ما يتم تنفيذه من قبل الخبراء الذين لديهم بعض المعرفة حول العمليات والأهداف المتعلقة بالقضية قيد التنفيذ عادة النظر، يمكن إجراء التقييم بطرق مختلفة. في هذا السياق

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط1.

[2] عبد الله إبراهيم علي ، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع-عمان 2002.

[3] د. سالم اقاري، **تأثير العولمة على السياسات العامة الدول النامية**، المجلد 3 العدد:2 2019 مجلة مدارات سياسية،ص30.

مونجز يميز بين التقييمات الرسمية البحتة (مراقبة المهام الروتينية) العميل تقييم الرضا (أداء الوظائف الأساسية) تقييم النتائج (الرضا بقائمة النتائج المرجوة القابلة للقياس) تقييم التكلفة والعائد (مقارنة التكاليف وآثار السياسة) تقييم العواقب طويلة المدى (التأثير على المشكلة المجتمعية الأساسية، بدلا من الأعراض وحدها).

يوفر تقييم السياسة حلقة تغذية مرتدة تمكن صانعي القرار من الرسم دروس من كل سياسة معينة في العملية، تحدد حلقة الملاحظات هذه المشكلات الجديد وتحريك عملية صنع السياسة مرة أخرى مما يخلق دورة سياسة لا نهاية لها، وهذا يحول تقييم السياسة إلى أداة قوية في عملية صنع السياسة: فهي تمتلكها إمكانية إعادة تأطير قضية ما كان يعتقد صانعو السياسات أنه سيتم حلها ولكن كما سنفعل نرى أنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى إنهاء السياسات العامة.[1]

الفرع الاول: تاثير البنى الاقتصادية

يعتبر مفهوم السياسات الإقتصادية من المفاهيم الشائعة للإستخدام في أدبيات علم الإقتصاد، وإختلف إطارها النظري بإختلاف المدارس والتصورات الفكرية لذا فإن محاولة تعريف واحد شامل يعتبر من الصعوبة بما كان، لذلك كان لابد من إعطائها أكثر من تعريف، هدف الإلمام بأهم جوانبها، تعرف السياسات الاقتصادية عموما على: "مجموعة الأدوات والأهداف الإقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، حيث أنه كلما كانت السياسة الإقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية غير أن هذه الأهداف تعتمد على أمرين أساسينهما[2].

– تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي.

– زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

ويقصد بالسياسة الإقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها التمتع لتحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف، كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الإقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية[3].

---

[1] Oxford University Press Academic Policy–making Christoph Knill and Jale Tosun

[2] درواسي مسعودة، "**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 ص43.

[3] وليد عبد الحميد عايب، " **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**– دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية "، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 ص73.

تعني السياسة الإقتصادية مجموعة الإجراء وتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية المسطرة،وعلى رأسها الإستقرار الإقتصادي للبلد حيث ركز التعريف على الإستقرار الإقتصادي كهدف يحظى بالأولوية، ولابد من الإنتباه لأثر الظروف على طبيعة الأدوات، يظهر ذلك من خلال تعريفها على أنها: "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحددها معالم البيئة الإقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الإقتصادية الأخرى، والسياسة الإقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الإقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة تعتمد السياسات الاقتصادية على الأدوات والوسائل المتاحة لها، ويتطلب ذلك "دراسة أفضل السبل أو الوسائل التي يمكن أن تعتمدها السلطات العامة بغية تحقيق هدف معين أو غاية معينة" وهي كذلك "مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي، ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية[1].

بعد حلول عام 2015 وإستمرار أسعار البترول في الإنهيار، برزت ضرورة تدارك الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، وتبنت عبرها الجزائر مجموعة من الإجراءات من شأنها التخفيف من حدة الضائقة المالية وتفادي التوترات الاجتماعية، وذلك عبر عقلنة النفقات العامة وإغلاق حساب البرنامج الخماسي وإستبداله ببرنامج الإستثمارات العمومية للفترة المتبقية 2017 –2019 مع إتخاذ عدة قرارات تنطوي أساسا على ترشيد النفقات العامة للبلاد عبر التقيد بالنفقات الضرورية التي تتسم بطابع الأولوية القصوى، مما لا شك فيه أنه سيؤدي إلى عرقلة أهداف السياسة العامة التنموية التي كان يرمي لها البرنامج الخماسي، لا سيما المحلية منها إذا لم تفلح الجماعات المحلية الجزائرية من مظاهر الأزمة وإجراءات الحكومة للتصدي لها، وعانت معظم الولايات والبلديات من نواتج التقشف مما نقلها من حالة فائض أو توازن في ميزانيتها إلى حالة عجز للبعض منها، وهذا يعود أساسا إلى تراجع العائدات النفطية التي لا تزال الشريان النابض للتنمية الاقتصادية في الجزائر عامة والمحلية خاصة هذا في ظل هشاشة حصة مساهمة القطاع الصناعي وضعف الإستثمارات.

1) تركيب الهيكل الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية التي تحدد نوعيه ومجالات عمل الحكومة تبعا لدرجة التوزيع الجغرافي للهيكل الاقتصادي ودرجة التعقيد وبساطه هذا الهيكل ونظام التبادل الاقتصادي المتبع في المجتمع.

[1] البشير عبد الكريم، "**أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والإستخدام في الجزائر**"، ملتقى دولي حول السياسة الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ص01.

2) مستوى التقدم والنمو الإقتصادي للمجتمع، فكلما كان المجتمع متقدما كلما إقتصر دور الحكومة في التنسيق والرقابة، أما في المجتمعات المتخلفة إقتصاديا فالأمر يتطلب أن تنهض الحكومة بدور تنموي كبير مما يترتب عليه قيامها بأعمال تنفيذية وتعقيد هيكلها التنظيمي والإداري[1].

3) توزيع الثروة والدخل، فإذا كان المجتمع يعاني من الفقر والتخلف وعدم عدالة توزيع الثروة وجدت فيه مشاكل عامة تتطلب تدخلا حكوميا يتخذ أشكالا متعددة منها جباية الضرائب من ذوي الدخول العالية والقيام ببرامج رعاية وتقديم خدمات لذوي الدخول المحدودة أو الفقراء، وقد يترتب على التفاوت الإقتصادي والطبقي ضغوط متزايدة على الحكومة إذا عجزت عن علاجها تؤدي إلى قلاقل سياسية وصراع طبقي وعدم إستقرار سياسي[2].

مع إنتشار الوباء في جميع أنحاء العالم إستمرت الإستجابة السياسية للتخفيف من الوقائع السياسية، قاوم بعض أفراد الجمهور، وبعض صانعي السياسات، توصيات خبراء الصحة العامة على أمل تخفيف القيود والعودة إلى الحياة الطبيعية قبل مرور المخاطر، في الوقت نفسه ضغطت المصالح التجارية من أجل الاستثناءات لمنفعة أنفسهم ولإعانات كبيرة عمليات الإنقاذ لمساعدتهم في الأوقات الصعبة على المستوى الدولي توضح إستجابات الحكومات للوباء السياسات الصعبة للتعاون العالمي.

ويتطلب هذا الوباء العالمي إستجابة عالمية (الميكروبات لا تحترم الحدود)، من الواضح أن الاستجابة الدولية المنسقة هي أفضل طريقة لمواجهة حالة طوارئ صحية عامة دولية، ومع ذلك فقد قام صناع السياسة تحت ضغط من ناخبيهم بتحويل الموارد بعيدًا عن البلدان الأخرى، وحظروا تصدير الأغذية والأدوية، وخزنوا الإمدادات الأساسية، كل من هذه التدابير التي قد تكون شائعة بالنسبة للجمهور الوطني تفرض تكاليف على البلدان الأخرى، في التحليل النهائي، فإن الافتقار إلى التعاون يجعل الجميع أسوأ حالًا، تحاول المؤسسات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية تنسيق استجابة عالمية تعاونية للأزمة العالمية لكنها قد تكون عاجزة في مواجهة الضغوط السياسية القومية القوية تواجه كل حكومة قرارات صعبة بشأن الإجراءات المناسبة: ما هي القيود التي يجب فرضها ومتى يتم تخفيفها، وأين سيتم إنفاق

[1] شوقي أبو شعيرة: **التعسف الثقافي وسلطة العنف المعنوي**، مجلة قضايا دولية، إسلام آباد، عدد268 1995، ص25.

[2] دمها عبد اللطيف: **معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث**، مجلة دراسات إستراتيجية جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، عدد4، 1998، ص183.

الأموال وكيف سيتم جمعها ، وما هي الاهتمامات الوطنية التي يمكن قصرها على التعاون الدولي. يجب أن تأخذ هذه القرارات في الاعتبار توصيات الصحة العامة[1].

الفرع الثاني: البنى الاجتماعية

يندرج هذا البعد ضمن أهم عنصر من عناصر التنمية في شموليتها، كونه أساس ديناميكية التغيير والتحديث الذي مصدره العنصر الانساني أثناء التفاعل مع مكونات المجتمع سواء كانوا أفرادا أو جماعة إجتماعية، هذا ما أشار إليه (**هوبهاوس Hobhouse**) أثناء دارسة العلاقات الإجتماعية، حيث اعتبر التنمية تطور البشر في علاقاتهم المشتركة، و هذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الإجتماعي لا يعني شيئا بالنسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية ولهذا ينظر للتنمية على أنها تنمية علاقات الانسان المتبادلة[2]".

فهي ضرورية ومهمة لكل مجتمع إنساني يسعى للتخلص من معضلات التخلف الفقر وخلق سبل حياة أفضل، من خلال الإطلاع على دراسة مجموعة من الدول إضافة إلى الجزائر إتضحت بقوة النتائج المتباينة للبرامج الإجتماعية المعتمدة وأثرها على ظاهرة الفقر في البلد حيث وجدنا أنها وإن لم تقض تماما على ظاهرة الفقر في الجزائر إلا أنها خفّفت منها بصورة واضحة، حيث تبقى الصورة ضبابية بشأنها وغير واضحة المعالم لا من حيث كيفية تصميم هذه البرامج ولا من حيث تنفيذها ولا من حيث الأرقام الحقيقية التي حققتها على أرض الواقع، ولهذا نقول أن هذه البرامج مهما كانت تكاليفها فهي ضرورية كما أن إعتمادها لا يكون بشكل عشوائي وإنما مدروس يتطلب شروطا معينة.

وإذا كانت تكلفة برامج الحماية الإجتماعية مرتفعة عموما وتتطلب حشد موارد هامة، فإن عدم تنفيذها يعني تفويت فرصة ثمينة، فعلى سبيل المثال يرى تقرير الجماعة الأوربية (2010) أن وضع برنامج حسن التصميم لضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية أقل تكلفة من إنعدام خطط الحماية الإجتماعية إذا أخذت في الحسبان تبعات الفقر والضعف والتفسخ الإجتماعي وتدني مستوى التحصيل العلمي وفقدان الأصول والآثار ذات الصلة في القدرات الإنتاجية، وعلاوة على ذلك يمكن لبرامج الحد الأدنى من الحماية الإجتماعية أن تغطي تكاليفها بنفسها على المدى الطويل عن طريق تعزيز إنتاجية القوة العاملة وقدرة المجتمع على التكيف وزيادة إيرادات الضرائب التي تضيع عادة نظرا لعدم كفاءة

[1] Fair, Ray C. 2018. **"Presidential and Congressional Vote-Share Equations**: November 2018 Update." Yale Department of Economics Paper, Yale University, New Haven, CT.

[2] Hoogvelt, ankie: **Globalization and Postcolonial World**. The new political Economy of Development The Johns Hopkins University press Baltimore, Maryland 1997.

التحصيل، وإن وجود حيز مالي أمر ضروري لضمان تمويل طويل الأجل ومتوقع ومستدام لبرامج الإدماج الاجتماعي في البلدان النامية، ويمكن توسيع هذا الحيز المالي عن طريق تحسين عملية تحصيل الإيرادات وزيادة الادخار وتخصيص النفقات بصورة أفضل وزيادة كفاءة الإنفاق[1].

تصميم برامج الإدماج الإجتماعي في الجزائر في السنوات الأخيرة وإدارتها مهمة معقدة تنطوي على تحديات منها الكيفية التي يمكن بها تغطية السكان العرضين للخطر وضمان وصول الإعانات إلى الفئات المستهدفة من السكان، وعليه لابد من أن يكون لدى مديري هذه البرامج القدرة على تحديد المستفيدين المستهدفين لتجنب التسربات وتعزيز أثر البرامج الاجتماعية وفعاليتها.

وتتطلب الإدارة الفعالة لبرامج الإدماج الإجتماعي للدولة أيضا القيادة والإرادة والإلتزام السياسيين فالقيادة ضرورة لتوفير رؤية فضلا عن توفير إطار عام لتخطيط البرامج وتنفيذها ووجودها ضروري أيضا لكسب تأييد الناس لهذه البرامج ولاعترافهم بقيمتها المضافة، فعندما تكون القيادة أمينة متجاوبة وشفافة تكون ثقة الناس أكبر في قدرة الحكومات على تقديم الخدمات العامة بفعالية، وعلاوة على ذلك، تعد القيادة ضرورية من أجل التنسيق الفعال بين شتى القطاعات الحكومية والوكالات والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع بدور في وضع البرامج الاجتماعية وضمان إتساقها مع السياسات الوطنية.

أما الإرادة والالتزام السياسيان فضروريان أيضا لضمان إتاحة الموارد الكافية لتنفيذ البرامج واستدامتها وعندما تضطلع الحكومات بتنفيذ برامج الإدماج، فإنه يتعين عليها أن تبني قدرات الموظفين الحكوميين في مجال تصميم السياسة الإجتماعية وتنفيذها، فيجب أن يكون مديرو البرامج الإجتماعية قادرين على تقييم تكاليف مختلف البرامج الإجتماعية ومزاياها قبل إتخاذ قرار بشأن البرنامج الذي سيكون له الأثر الأفضل من حيث تحقيق الهدف العام الذي رسمته الحكومة[2].

الفرع الثالث: تأثير البنى الثقافية

من نظريات المرحلة التقليدية بحيث فتحت الباب أمام إدخال مفاهيم مثل: القوة، المصلحة التعاون والصراع إلى قلب الدراسة العلمية المنظمة للحياة السياسية، إستطاع هذا المدخل الحساس لجوهر الحياة السياسية وهو عملية صنع القرار السياسي، وإذ أن السبب من وجود الجماعات ما هو إلى التعبير عن مصالح أعضائها وتوصيلها إلى أجهزة صنع القرار والدفاع عنها ويكون هناك تنافس

[1] DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES, POLICY DEPARTMENT, Brazil: Promises of more change – but in which direction?, p13.

[2] DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES, p15.

بين الجماعات الموجودة في النظام السياسي، وإن لم يعد المقدور الفرد أن يلعب الدور الذي كان من الممكن له أن يلعبه من قبل وذلك بسبب ازدياد حجم المجتمعات المعاصرة.

تدور نظرية الجماعة حول ثالثة مفاهيم هي: جماعة المصلحة والقوة والصراع، ولهذا نجد أن تعريفها مختلف بين مفكريها حيث عرفها "آرثر بنتليBentley Arthur بحيث هو أول رواد هذا المدخل في نطاق السياسة ودارسة النظم السياسية، بحيث يقول أنها قطاع معين من رجال المجتمع يأخذ صفة الإنفصال عن الجماهير، ولكن عن نشاطها فهي جماهير تنوي التحرك نحو نشاط محدد ومن ثم فإن جوهر الجماعة بالنسبة له هو النشاط والمصلحة[1].

تساهم الثقافة السياسية التي يحملها الموروث الحضاري في تحديد هيئة وشكل النظام السياسي وطريقة تفاعل المجتمع مع هذا النظام السياسي وعوامل إستمرار السلطة في الحكم وكيفية إدارة العملية السياسية فى الواقع الثقافي المعاش، كما تعتبر الثقافة السياسية هي جوهر عملية التنمية السياسية التي تعتبر من أهم مرتكزات النظم السياسية الحديثة لضمان الاستقرار فيها وتطورها وبقائها وخروجها من حالة التخلف السياسي والثقافة السياسية قائمة على الخضوع أو الهامشية، ومن ثم تدعيم ثقافة سياسية تؤدي إلى مزيد من فاعلية النسق السياسي وبناء الدولة وتحقيق شرعية النظام الحاكم والتكامل الوطني للدولة، والحيلولة دون التعرض لأزمات المشاركة السياسية والتوزيع والهوية[2].

وقد دفعت الضغوط الداخلية والخارجية للجزائر الناتجة عن العولمة إلى تعزيز بناء الثقافات الوطنية القائمة على إطار بناء الكوادر الوطنية وتوطين الحداثة واستنباتها في الثقافة والبيئة العربيتين، بمعنى الانفتاح الثقافي من خلال رؤية وأهداف ومضمون وطنى مرتبطا بمشروع مجتمعي واضح وواع للتنمية أو للتحديث، وتشجيع المثقفين والكوادر الثقافية والعلمية العربية، واستعادة المبادرة من قبل المجتمعات وبلورة أجندة عربية قطرية وإقليمية معا لمواكبة العولمة تأخذ بعين الاعتبار العمل على تغيير البيئة الجيوسياسية القائمة وإعادة بناء الدولة وتعريف دورها ووظيفتها الاجتماعية، وتأييد مبدأ المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني بدل المعارضة بينهما فى ضوء ذلك نجحت القيادة السياسية في مواكبة

[1] نصر محمد عارف، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي**، النظرية والمنهج، مصر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002 ، ص235.

[2] مريم سلطان أحمد، **الأبعاد الداخلية لأمن الخليج العربي مع التطبيق علي دولة الإمارات العربية المتحدة** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011 ص ص219-221.

التطورات في ظل العولمة والحفاظ على العلاقة الجيدة بين الدولة القوية والمجتمع القوى من خلال التكامل الوطني وحسن تطبيق الحوكمة واستمرار الرخاء السياسي[1].

ويعد الوعي السياسي من أهم المتغيرات السياسية، حيث يسهم الوعي بصفة عامة في إدراك العديد من المتغيرات الأخري مما قد يعظم أثر تلك المتغيرات علي الاستقرار السياسي، فعدم العدالة في توزيع الدخول كمتغير اقتصادي قد لا يكون له أثر مذكور في إحداث عدم الاستقرار السياسي إذا لم يكن هناك إدراك من جانب الأفراد بوجود عدم العدالة في توزيع الدخول أو الثروات، وبالتالي فإن وجود المتغيرات سواء أكانت متغيرات سياسية أو اقتصادية في حد ذاته لا يؤدي إلى اندلاع ثورة أو قيام استقرار سياسي وإنما هناك متغيرات وسيطة مثل الوعي، ويؤثر الوعي السياسي كمتغير وسيط في إدراك العديد من المتغيرات والظواهر التي تشهدها أي دولة وبالتالي يعظم من أثر هذه المتغيرات علي الاستقرار السياسي في الجزائر، وبالنظر إلي التعليم في دولة الجزائر باعتباره مؤشر هام يعكس تطور الوعي السياسي لدي المجتمع، فإنه يمكن القول في ذلك الصدد بان سياسات التحديث التي انتهجتها دولة الجزائر منذ الاستقلال بزيادة عائدات النفط قد أدت إلى نشر التعليم بشكل واسع، بحيث تشير مؤشرات التعليم في الجزائر إلي زيادة عدد المدارس الحكومية والخاصة وكذلك بلغ المعدل العام للالتحاق بالتعليم الأساسي نسبة كبيرة، وهو ما يشير بشكل أساسي إلي تحسن مستوي التعليم وانعكاسه علي زيادة فئة المتعلمين والمثقفين[2].

المبحث الثاني: مكونات صنع السياسة العامة في الجزائر ومراحلها:

تعتبر عملية صنع السياسة العامة في الجزائر من الوظائف الحكومية الهامة والمعقدة في آن واحد وذلك نظرا إلى تعدد الفواعل ذات العالقة المباشرة بهذا المجال، وتنوع البيئة السياسية التي خصوصا في الأنظمة الديمقراطية تعتبر المحدد الرئيسي لمخرجات صنع السياسات العامة أين تشارك جميع الفواعل في صنع السياسات الحكومية (فواعل رسمية وغير رسمية) وتعد السياسات العامة الأمنية أحد أهم السياسات القطاعية التي تحظى بإهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في الدول وذلك نظرا لتزايد التحديات وتنامي التهديدات الأمنية التي فرضت إصالح المنظومات الأمنية وذلك بإعتماد آليات تشاركية تسمح بمساهمة المواطن كأحد الفواعل غير الرسمية إلى جانب الفواعل الرسمية في صنع السياسات العامة الأمنية.

مستويات السياسة العامة في إطار هرمية البناء المؤسسي للدولة أو الحكومة:

[1] مريم سلطان أحمد، المرجع السابق، ص 230.

[2] محمد علي عمير، **العمالة الوافدة والإستقرار السياسي في دولة الإمارات 1990-1999** رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة القاهرة، كلية االقتصاد والعلوم السياسية، 2002) ص24.

وهذا قد يعبر عنه ضمن صياغة السياسة العامة للجزائر، فمن الممكن أن تصاغ السياسة العامة بطريقة تكاملية، من خلال تجزئة أو توزيع القرى، وجعلها ثلاثة مستويات من المسؤولية للحكومة وهي المستوى المركزي الحكومي، والمستوى الإقليمي للمدينة أو الولاية، ثم المستوى اللامركزي للمحليات والجماعات المحلية لتجسيد عملية صنع السياسة العامة، المخولة بها تحديدا، وقد تشتمل تلك المسؤوليات على حدودها ومستوياتها المرسومة لها مركزيا أو لا مركزيا، وطابعها التراتبي الهرمي تبعا للدرجة الرسمية التي تمثل مركزها وقاعدتها ودورها وصلاحيتها في صنع السياسة العامة وفيما ياتي توضيح لهذه المستويات الهرمية ضمن البناء المؤسسية القائم في الدولة والحكومة.

السياسات العامة على المستوى الحكومي:

وتتمثل هذه السياسات العامة، بمختلف توجهات الحكومة الجزائرية وقراراتها الصادرة، من خلال مؤسساتها القائمة، والتي تجسد الأطر السياسية وبرامج الخطط المرحلية والتنموية، فضلا تلك السياسات العامة التي تسعى إلى ترجمة منطلقات وقوانين السياسات العامة ويتجلى هذا المستوي من السياسات العامية من خلال دواوين الوزارات القائمة في الحكومة وتوجهات الوزراء، وكذلك من خلال مجلس الوزراء، الذي يرأسه رئيس الحكومة، حيث ينزع هذا المستوى إلهام في صنع السياسات القابلة للتحقيق، والتي تجسم خيارا توازنيا، بين الإعتبارات التشريعية للمشرعين في البرلمان، وبين الإعتبارات السياسية للنظام السياسي في الدولة، وبين الإعتبارات التنفيذية المحققة لتلك السياسات العامة، عبر إمكانية توظيف الموارد المتاحة ماديا وبشريا وزمنيا، إلى جانب الإعتبارات المصلحية والمنفعة للمجتمع العام وللجماعات الحزبية والفصائل السياسية، والجماعات المسلحية القائمة في ذلك المجتمع بالإضافة إلى ذلك، تضمن تلك السياسات أيضا كل ما من شانه بلورة العلاقات الخارجية، والعمل على صنع السياسات العامة، التي تكفل ضمن هذا الإطار، ما يدعم المصلحة الكلية للدولة والمجتمع في علاقاتها مع الدول والبلدان الأخرى الخارجية[1].

المطلب الاول: مكونات رسم السياسة العامة

في علم السياسات العامة نرى بأن القرارات التي يتخذها أعضاء الحكومة وممثلوها هي قرارات فيها قدر معين من النظام الذي لا يجعلها قرارات عشوائية، وقد قام "ديفيد إيستون" 1965David Easton, بشرح فكرة التأثر البيئي بالتأكيد على أنها الأشياء التي تتفاعل مع بيئاتها فتؤثر على هذه البيئات في

[1] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منطور كلي في البنية والتحليل، مرجع سابق، ص66.

نفس الوقت الذي تؤثر هي فيها، أي أن قرارات الحكومة تتأثر بالبيئات التي تحيط بالحكومة وعلى الأخص البيئة التنظيمية والبيئة الاجتماعية والبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية والبيئة الدولية[1].

إن **المدخلات:** من المحكومين إلى الحكام، **والمخرجات:** من المشتكى منهم أم إلى المحكومين والمخرجات هي علاقة سلبية عكسية، بمعنى عدم وجود تشابه وإرتباط في ظهور المرسلين بين طرفي عملية الإتصال، وبالتالي فافتراض أن الاتصال السياسي في الجزائر من خلال نظام إتصال الرسائل المفتوحة هو إتصال ثنائي الاتجاه (من المحكومين إلى الحكام، ومن الحكام إلى المحكومين) أي إفتراض إيجاد إتصال تفاعلي وتبادلي للمدخلات والمخرجات هو إفتراض غير صادق، وبالتالي ننفيه ولا نثبته.

إن السمات والمظاهر السلبية والمرضية المتعلقة بالإتجاهات المتعرض لها في المضمون كانت بارزة أكثر في المدخلات، إذ أشار كتاب الرسائل إلى الإنحرافات والسمات المرضية الكثيرة والمتعددة المميزة لكثير من المجالات الإدارة، السكن، القضاء... هذه الإنحرافات إستنكرها هؤلاء ولم يرضوا عنها لذا لجئوا إلى كتابة الرسائل المفتوحة [2].

من جهة أخرى والعكس من ذلك فالمخرجات تضمنت التعرض للسمات والمظاهر الإيجابية المميزة لنفس المجالات، إلا أن بروز هذه السمات الإيجابية في الردود تعبر عن توجه ونية كتاب الرسائل للظهور بسمعة حسنة ووجه مشرف، وبالتالي هدفهم في ذلك نفي وإنكار الصفات السيئة والسلبية التي قد نسبت إليهم في المدخلات.

كما وردت كذلك نسبة قليلة من المؤشرات على وجود المظاهر السلبية في السلوكيات في المدخلات، وهي مؤشرات قصد من ورائها كتاب الردود إلصاقها بكتاب الرسائل، وبالتالي دفع التهم عن أنفسهم وتوريط كتاب الرسائل بها.

إن الموضوع الغالب والذي تضمنته المدخلات والمخرجات بقوة مقارنة مع المواضيع الأخرى هو موضوع "الشؤون الإدارية"، وقد تطرقت المدخلات والمخرجات إلى السمات السلبية المميزة لهذا القطاع كالتسيب

---

[1] سالم أقاري، "**العولمة وصنع السياسات العامة في الدول النامية**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة العدد9 فيفري 2016 ص182.

[2] امين بودهان، **دفاتر السياسة، الممارسة الديمقراطية والعلاقة بين الحكم الراشد و التنمية**، الرسائل المفتوحة في الصحف الجزائرية، ودورها في عملية الاتصال السياسي، جامعة سطيف الجزائر، عدد خاص أفريل 2011، ص456.

الإداري، المحسوبية الاختلاسات التزوير، إستغلال المنصب لتحقيق مصالح شخصية..." ، بمعنى أن المدخلات تعبر في مجملها عن مظاهر الفساد الإداري المستشري على مستوى أجهزة الإدارة في الجزائر.

إن المدخلات لم تحقق الأهداف المرجوة التي تضمنتها، كالتدخل لإصلاح وتغيير وضع حالي لم يرضى عنه مرسل الرسالة، وكذا المطالبة مثلا بلجنة تحقيق في القضية، إذ لم تستجب المخرجات لهذه الأهداف إلا بنسبة ضعيفة، إذ إقتصرت الردود فقط على التوضيح والرد والنفي والإنكار، ولم تتضمن الإستجابة عما ورد في المدخلات.

إن معاملات الإرتباط المحسوبة أكدت أن العلاقة الإرتباطية الموجودة بين المداخلات والمخرجات على مستوى الفئات المدروسة هي علاقة تتراوح بين الإيجاب والسلب، إذ وجدنا أن علاقة الإرتباط بين الاتجاهات الواردة في مضامين كلا من الرسائل والردود هي علاقة سلبية، وذلك لورود تناقض في إتجاهات المرسلين، أما بقية الفئات فقد كانت العلاقة الارتباطية موجبة وطردية، ولكن مع تفاوت وإختلاف شدة ودرجة الإرتباط من فئة أخرى.

الإختلاف والتباين في نتائج تحليل المضمون على مستوى الجرائد المدروسة ملاحظة أكثر على مستوى جريدة الشعب مقارنة بجريدة الخبر فمثلا: تضمنت الشعب في مخرجات موضوعي الشؤون الإدارية والمهنية ما يشير إلى "عدالة الإدارة، وتفاني المسئولين في أداء وظائفهم، وكذلك الإنضباط في العمل، بدرجة أكبر مقارنة مع جريدة الخبر، وهذا ربما يدعونا إلى القول أن الشعب تحمل توجها مؤيدا ومتعاطفا مع الإداريين والحكوميين.

ولو أن مسؤولو الجريدة في حد ذاتهم ليسوا هم من يقوم بتحرير الرسائل أو الردود، وإنما ينشرونها كما ترد إليهم، ولكن مع ذلك فبإمكانهم إدخال بعض التعديلات عليها، سيما إذا تضمنت ما يسيء إلى سمعة الأشخاص أو التجريح بهم تفصيل حيث يهتم التقييم بالجوانب المادية الملموسة والمنجزة وبالنتائج القابلة للقياس وبالإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية[1].

أما النظام السياسي فهو مجموعة المؤسسات والأجهزة والإجراءات التي من سلطتها توزيع القيم داخل المجتمع، فمخرجات النظام السياسي هي قرارات بتوزيع القيم، وهذا التوزيع يتم عن طريق سياسات عامة تعكس العمليات التالية:

[1] امين بودهان، دفاتر السياسة، الممارسة الديمقراطية والعلاقة بين الحكم الراشد و التنمية، نفس المرجع 457.

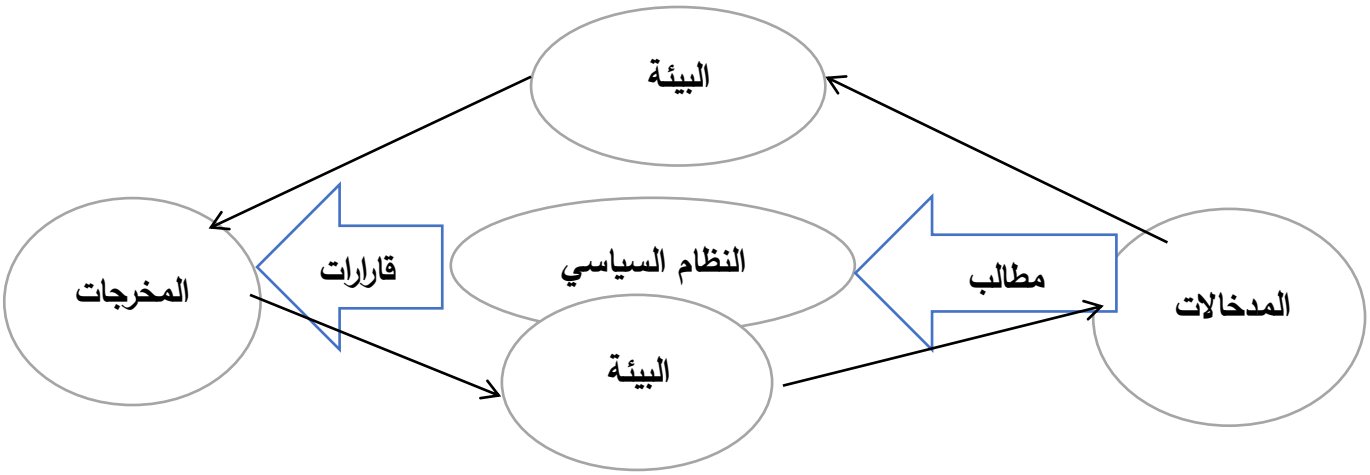

نموذج ديفيد ايستون المبسط للنظام السياسي

الفرع الاول: المدخلات

وهذا ما أكده حساب معامل الإرتباط بين متغيرات المدخلات والمخرجات، حيث وجدنا أن العلاقة الإرتباطية بينهما هي علاقة عكسية وسلبية، وبالتالي لا يوجد تقارب أو ارتباط بين الرسائل والردود وعلى هذا الأساس فالفرضية الرابعة التي قمنا بصياغتها هي فرضية مؤكدة ثبت صدقها وهذا الإختلال في مسار عملية الإتصال السياسي، الذي كان سببه غياب المرسل المفترض في المخرجات (الردود) أكده معامل الارتباط المحسوب، إذ وجدنا أن العلاقة الارتباطية بين المدخلات[1].

ـ **التحويل:** استيعاب المطالب في أبنية النظم التشريعية والتنفيذية، وتتضمن هذه العملية أربع وظائف وهي: التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع السياسة العامة، تنفيذ هذه السياسة.

تشمل مدخلات النظام السياسي وفقاً لإقتراب التحليل النظمي على كل ما يتلاقاه هذا النظام من بيئته، ويلاحظ أن هناك ثمة إختلافات حول هذه المدخلات، فطبقا لرأي إيستون تشتمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين فقط هما المطالب والتأييد، تشير الأولى إلى الرغبات الإجتماعية، خاصة تلك المتعلقة منها بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وهي في رأيه قد

[1] سيدهم، ليلى، « **اقتصاد الحرب كمحرك للسياسة الخارجية الروسية بعد 2015** ، «المجلة الجزائرية لألمن والتنمية ، العدد 135.ص، 2018 جويلية، 13:

تكون عامة كما قد تكون محددة، وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتشير الثانية إلى الإتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام[1].

وتجدر الإشارة إلي أن الموند وباول في إطار دراستهما للبلدان النامية قد ميزا بين أربعة وظائف رئيسية للنظام السياسي على مستوى المدخلات هي:

1- **وظيفة التنشئة السياسية والتجنيد السياسي** Political Seocialization and Recruitment: وهي العملية التي من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل إلى جيل آخر، ويتم ذلك بواسطة العديد من المؤسسات المجتمعية كالأسرة، والمدرسة، ودور العبادة وأدوات الإعلام الجماهيري.. الخ، أما وظيفة التجنيد السياسي، وهي وظيفة مرتبطة بالتنشئة السياسية، مهمتها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بعد إكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للإطلاع بها، وتتم هذه الوظيفة عن طريق مؤسسات سياسية كالأحزاب والنقابات.

2- **وظيفة التعبير عن المصالح Interset Articulation**: حيث تقوم الجماعات المختلفة داخل النظام بالعتبير عن مصالحها، ويفترض أن يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب إلا أنه كثيراً ما يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال القنوات غير الشرعية، وغالباً ما يتم ذلك باستخدام العنف الأمر الذي لا شك يؤثر على إستقلال النظام.

3- **وظيفة تجميع المصالح** Interest Aggregation: ويقصد بها بلورة المطالب والموالفة بينها وكلتيلها لتقدم في شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار، وبديهي أن وجود أبنية تقوم بتجميع المصالح كالأحزاب يخفف الكثير من العبء على صانعي القرار، وبالتالي يزيد من القدرة الإستجابية للنظام السياسي.

4- **وظيفة الإتصال السياسي** Political Communication: وهي وظيفة تقوم بها أجهزة الإعلام وجماعات الضغط والمصالح، وتلعب دوراً في توفير الإتصال الفعال الذي يتيح للنظام السياسي القيام بوظائفه المختلفة بصورة أيسر، وتجدر الإشارة في هذا المقام أيضاً إلى أن ويليام متشل W. Mitchell قد أضاف في عام 1962 في إطار تطويره لنموذج ايستون عنصراً ثالثاً إلى عنصري

[1] Marcel de Haas, Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century – Putin, Medvedev and
Beyond. (Russie: Routledge, 2010, p 211)

المدخلات السابق الإشارة إليها، وهو عنصر الموارد بمختلف أشكالها، والحقيقة أنَّ هذا العنصر يمثل إضافة حقيقية لافتقاد نموذج ايستون له[1].

وقسم "دافيد إيستون" المدخلات الى مجموعتين:

1) **المطالب:** قد تكون عامة أو خاصة ويتم التعبير عنها وبلورتها في برامج مبسطة عن طريق جماعات المصالح والأحزاب وقادة الرأي ووسائل الإعلام، ومن ثم يستطيع النظام السياسي إن يستجيب لها بصورة أكثر فعالة كذلك يتأثر حجم ونوعية المطالب بإعتبارات معينه كتفاوت قدرات المواطنين في الوصول الى جهاز صنع القرار، الامر الذى يرتبط بإعتبارات الثروة والنفوذ والمكانة فالنظام لا يستطيع الإستجابة لكل المطالب نظرا لندرة الموارد المتاحة، مما يجعله يلبى مطالب أصحاب النفوذ والاغنياء المشكلين المصدر الهام للتأييد[2].
2) **المساندة:** يعتمد إستمرار النظام على ضمان حد ادنى من الولاء والمساندة لأنه اذا نقص التأييد بات النظام فى خطر وتهديد من البيئة المحيطة به.

الفرع الثاني: المخرجات

تمثل استجابة النظام السياسي للمطالب الفعلية والمتوقعة، هذه الحلول هي مخرجات النظام السياسي تتخذ شكل سياسات عامة توفق بين توجهات النظر المتصارعة.

_ **التنفيذ:** هو كل ما يلزم القيام به من أعمال بقصد تحقيق الأهداف، أي هو ترجمة للسياسات العامة بما تنطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج.

_ **التغذية العكسية:** تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج قراراته وسياساته وهي تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة[3].

---

1 فيصل براء متين المرعشي، ياسمين يوسف المعايعه، "**اقتراب تحليل النظم – الاقتراب النسقي** – System Analysis Approach"، الموسوعة السياسيّة،اقتراب تحليل النظم – الاقتراب النسقي 2018-04-02، تاريخ آخر دخول: 2022-12-19 02:10، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary

2 طه محمد، تحليل النظم عند ديفيد ايستون **(نموذج المدخلات والمخرجات)**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الإستراتجية، 17-07-2019 تاريخ الإطلاع: 2022/12/19، https://www.politics-dz.com/

3 جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة: عامر الكبيسي، ط 1، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999 ص53.

عرفها ايستون بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، وبنفس الصورة وعلى غرار تقسيم المدخلات إلى مجموعة من الوظائف كما سبقت الإشارة، ميز الموند وباول بين ثلاثة وظائف رئيسية على مستوى المخرجات وهي:

1- وظيفة صنع القواعد Rule Making، بما يعنيه ذلك من خلال وضع السياسات وإتخاذ القرارت، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.

2- وظيفة تنفيذ القواعد Rule Application، بما يعنيه ذلك تطبيق القواعد ولقرارت، ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية والجهاز الإداري.

3- وظيفة التقاضي حول القواعد Rule Adjudication، بما يتطلبه ذلك من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد، لافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتراب[1]:

يرتكز اقتراب تحليل النظم كما قدمه ايستون على مجموعة من الافتراضات لعل أهمَّها:

1- **العملية السياسية عملية آلية ديناميكية:** يفترض إقتراب التحليل النظمي أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية، هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمته الفرعية والبيئة بأنظمتها المختلفة[2].

2- النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى: نقطة البداية في التحليل لدى ايستون تفترض أنَّ التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم إستجابة للتأثيرات البيئية النظام السياسي بطبيعته كنظام إجتماعي قد فصل تحليلياً عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة، أنَّ ما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها أمر هام وحيوي هو الافتراض الذي ينظر إلى الحياة السياسية على أنها تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة، وإن كان هو الآخر يؤثر فيها بدوره وطالما أن الحياة السياسية تفهم على أنَّها نظام مفتوح، فإن المطالب – كما يرى ايستون – تقدم لنا أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام وعلى مخرجاته.

3- النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لا بُدَّ منها لاستمراره: إن ما يعطي قيمة للدراسة التحليلة للحياة السياسية كنظام سلوكي كما ينظر إليه اقتراب تحليل هو التساؤل الذي يثور حول كيف أنَّ الأنظمة

[1] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، مرجع سابق، ص63.

[2] السيد عبد المطلب غانم وآخرون، **تقويم السياسات العامة**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية 1989 ص 85.

السياسية تستمر في عالم يتضمن عناصر التغير كما يتضمن عناصر الاستقرار، يقول ايستون أنَّ محاولة الإجابة على هذا التساؤل كشفت ما أسماه "دور حياة الأنظمة السياسية"، والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر وأن يحافظ على بقائه [1].

4- البيئة تفرض على النظام ضغوطاً: على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية خطيرة، إلا أنَّ ايستون أكد على أنه يمكن إلى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة إذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المدخلات، التي يمكن إستخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر والضغوط التي تعبر الحدود من البيئة إلى داخل النظام السياسي بالتركيز على مدخلين رئيسيين وهما: المطالب والتأييد.

والمطالب تفرض على النظام السياسي ضغوطاً لا بدل له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى، ويرجع ذلك إلى أنَّ عدم إشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضى عن النظام السياسي، من ثم يقل الدعم والتأييد له.

في حين أن الضغوط كمفهوم تشير إلى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام، وإن كان ايستون يرى أنه ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل توتراً وضغوطاً على النظام، فبعضها قد يلعب دوراً إيجابيا في استمرار النظام، بينما بعضها الآخر قد يكون محايداً فيما يتعلق بإحداث التوترات والضغوط، إلا أن الغالبية من هذه التأثيرات يتوقع أن تعمل في إتجاه إحداث التوترات والضغوط على النظام[2].

5- النظام السياسي نظام تَكَيُّفِي: يعتقد ايستون أنَّ القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئاتها يحمل على الاعتقاد بحقيقة أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة مقدرات للأستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات وعليه فهو يفترض أن النظام الساسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية.

---

[1] نزة الوازاني، **أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جلالي بونعامة خميس مليانة 2015 ص 30.

[2] أسماء بن تركي، **النظام السياسي في الجزائر ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2003 ص 53.

العلاقات الأساسية التي يطرحها الاقتراب: يطرح اقتراب التحليل النظمي مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات، التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية، وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصله عن غيره من النظم الإجتماعية الأخرى من ناحية أخرى[1].

الفرع الثالث: إتخاذ القرار

بعد تحديد المشاكل ووضعها على سلم الأجندة السياسية، لابد للحكومة من بلورة الأفكار والسياسات الممكنة للتعامل مع الإشكاليات المطروحة ذات الأولوية وهي نتاج تفاعل عوامل متعددة ومتنوعة، فالسياسة العامة يتم صياغتها في عدة مراحل، ففي الولايات المتحدة الأمريكية بدأت عملية صياغة السياسة العامة بالإعتماد على فكرة الخطاء والصواب لتنتقل إلى الإعتماد على آلية الخبرة والكفاءة، ثم الإنتقال إلى دور البيئة والقوى المؤثرة داخلها، وتتميز هذه المرحلة بصياغة السياسة العامة في برنامج عمل واضح يهدف إلى تقديم حلول عملية للمشاكل بأسلوب علمي وعقلاني تراكمي أو الإستناد لمجموعة من الآليات[2] التي من بينها:

المساومة: وهي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة أو الصلاحية للإتفاق على حل مقبول ولو جزئيا لمصلحة أهدافهما، وليس بالضرورة أن يكون حلاً مثاليا فالمساومة هي محاولة الوصول إلى تبادل منافع مشتركة بين المساومين المنافسة: نشاط يمارسه طرفان أو أكثر بهدف الوصول إلى الغاية نفسها، فالمنافسة تحصل عند وجود شخصين أو أكثر تتعلق رغبتهما أو إشباع حاجتهما بالحصول على شيء ما يمتاز بالندرة النسبية، وحصول أي منهما عليه يمنع الآخر من الحصول عليه آليا أو جزئيا، المنافسة بين الأحزاب على أصوات الناخبين وتنافس الدول مع بعضها للحصول على الموارد الاقتصادية الأسواق العالمية[3].

الصراع: الصراع هو حالة من حالات التفاعل التي تحصل بين طرفين يفوز أحدهما بما يطمح إليه، ولا يوفق الطرف الآخر إلى ذلك ولكنه يتحمل كلفة فوز خصمه، وقد ينشأ الصراع عن موقف

---

[1] فيصل براء متين المرعشي، ياسمين يوسف المعايعه، "**اقتراب تحليل النظم – الاقتراب النسقي** – System Analysis Approach" ، الموسوعة السياسيّة، 2018-04-02، تاريخ آخر دخول: 2022-12-19 02:10، اقتراب تحليل النظم – الاقتراب النسقي متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary

[2] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003 ص 139.

[3] صالح محمد عبد الحميد، **فن التفاوض والدبلوماسية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1 ،القاهرة، 2010، ص 41.

تنافسي، أي أن المنافسة قد تتطور لتصل إلى حالة من حالات الصراع عندما يحاول أحدهما تنحية الآخر أو إبعاده عن الموقف أو تحميله تكاليف لا يطيق تحملها[1].

الأمر أو الفرض: إصدار الأوامر والتعليمات من الأعلى إلى الأدنى في المنظمة الواحدة يتم عبر سلسلة الإتصال والإمرة، من الرؤساء إلى المرؤوسين لتوجيههم وحثهم على تأييد مواقفهم وتبني برامجهم باستخدام منظومة التحفيز الثواب والعقاب للمؤيدين والمعارضين[2].

الإقناع والتعاون: هو أن يستميل أحد الأطراف الطرف الآخر بغية الحصول على تأييده لمواقفه، أو كسب رضاه حول قضية أو مطلب ما بعد إقناعه بسلامة الرأي أو القضية المعروضة عليه، يتم في هذه المرحلة إتخاذ قرار أو إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف المراد بلوغها، ويشما هذا تبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر، هذا لا يعني أن هذه المرحلة تكتفي بإختيار أو تفضيل بديل ما فقط بل إتخاذ قرار حول بديل معين، وهذا القرار يتعلق بالسياسة العامة وليس قرار روتينيا[3].

إن إقرار السياسة العامة في الجزائر يمر بمراحل عديدة حيث تقدم في البداية على شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية، حيث تستلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب حسب الإختصاص في الدولة لدراستها، لتحال فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريرا بشأن المشروع لوضع اللمسات النهائية عليه، ليقدم بعدها إلى المجلس مجتمعا للتصويت عليه وفي حالة القبول يرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة لينشر فيما بعد في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول بعد أجل محدد، وفي حالة رفض رئيس البلاد له يرجع إلى المجلس مرة ثانية للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه للمرة الثانية يصبح نافذ المفعول.

المطلب الثاني: مراحل رسم السياسة العامة بالجزائر

لقد تباينت الآراء حول المراحل التي تمر بها عملية صنع السياسات العامة، وهذا رجع إلى إنعدام منهج موحد أو آلية متفق عليها لصناعة السياسة العامة بوجه عام، وإنما يترك ذلك لطبيعة المشكلات العامة وما تحظى به من إهتمام وإتفاق أو إختلاف وصارع بين أطارفها القوى السياسية وحجم تمثيلها في

[1] حسن الحسن، **التفاوض فن ومهارة**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان1989، ص12.

[2] مجدي إبراهيم، **هل تجيد التفاوض؟**، شركة ماهي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2014 ،ص.ص 70-78.

[3] محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**، الإسكندرية: منشأة المعارف 2002 ص456.

السلطة التشريعية كما تعددت آراء الباحثين بخصوص عدد خطوات ومراحل أساسية في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بصنع السياسة العامة، حيث حدد بوير(Boyer) في نموذجه لوضع السياسات العامة الذي نشره في كتابه البيروقراطية تحت المحاكمة خمس مراحل نجدها تلتقي مع المراحل الست لعملية إتخاذ القرار التي وضعها عامر الكبيسي والمتمثلة في:

1) مرحلة تحديد موضوع القرار أو المشكلة التي يعالجها.

2) مرحلة البحث والإستقصاء وجمع المعلومات.

3) مرحلة التحليل ووضع الإطار المنهجي للدراسة.

4) مرحلة وضع البدائل والافتراضات وتقييمها.

5) مرحلة اللإتصال واللإستشارة.

6) مرحلة الصياغة والإعلان[1].

يفسر بوير هذه المراحل على النحو التالي:

1_ المبادأة: وتقع على عاتق السلطة الإدارية.

2_ الصياغة الأولية: ويضعها القسم المختص الذي تتعلق السياسة العامة المقترحة بإختصاصه.

3_ المشاركة العامة: رسمية وغير رسمية.

4_ الإعداد النهائي: الصياغة القانونية واللغوية.

5_ المراجعة: تدقيق القرارات والسياسات السابقة، والنافذة المفعول، ومعرفة مدى الإنسجام والتعارض بينها، وتحديد الأثار التي تتركها السياسة الجديدة على مضامين السياساتة والقرارات السابقة[2].

في هاته المرحلة يتم التعرف على المشكلة وذلك يتم وفي طريقتين:

1 – تحديد المشكلة:

أ– حدوث وظهور المشكلة بصورة مباشرة وواضحة ومؤكدة أمام متخذ القرار أو مانع السياسة، فيلجأ إلى مواجهتها بشكل مباشر.

[1] د. أمينة سرير عبد الله، **محاضرات تحليل السياسات العامة**، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية السنة الجامعية 2020/2019، ص14.

[2] د. أمينة سرير عبد الله، محاضرات تحليل السياسات العامة، مرجع سابق، ص15.

ب – إكتشاف المشكلة والتعرف عليها من خلال دراسة الظواهر والوقائع والحقائق والمؤشرات.

ج – إكتشاف المشكلة بواسطة وسائل الإستخارات.

د– إكتشاف المشكلة بواسطة التعدية العكسية أو قياس الرضا العام للمواطنين[1].

يجب أن تضع المجموعات البيئية أولاً مشكلة معينة على جدول الأعمال للمناقشة، وإذا أمكن، النظر فيها من قبل صانعي السياسات، ثم يختار صانعو السياسات أفضل مسار للعمل بناءً على مشورة متخصصة ويضعون السياسة، ثم يسلمونها إلى المسؤولين للتنفيذ، تؤكد هذه النظرة القائمة على المرحلة على أن السياسة هي عملية تشمل العديد من أجزاء الحكومة المختلفة، ولكن من الناحية العملية، فإن قضايا السياسة مترابطة، ويتخبط صانعو السياسات بحثا عن حلول في سياق عدم اليقين الكبير والعديد من القيود الداخلية والخارجية، غالبا ما يكون للممارسات السابقة تأثير حاسم على كيفية معالجة القضايا الجديدة، لمواجهة عدم اليقين هذا يتم إستخدام الأدلة العلمية لتوجيه تطوير السياسة البيئية بشكل متزايد، تستخدم الحكومات "أدوات" متعددة للسياسات مثل تقارير الخبراء والإستشارات وتحليل التكلفة والعائد لتوفير دعم القرار[2].

وتشير السياسة العامة إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومة – قراراتها التي تهدف إلى حل المشاكل وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها، على المستوى الفيدرالي يتم سن السياسات العامة لتنظيم الصناعة والأعمال، وحماية المواطنين في الداخل والخارج، ومساعدة حكومات الولايات والمدن والأشخاص مثل الفقراء من خلال برامج التمويل، ولتشجيع الأهداف الاجتماعية تمر السياسة التي تضعها الحكومة وتنفذها بعدة مراحل من البداية إلى النهاية، هذه هي بناء جدول الأعمال والصياغة والاعتماد والتنفيذ والتقييم والإنهاء[3].

الفرع الاول: جمع المعلومات وتحليلها

[1] سمير بارة، **السياسة العامة دراسة في المفاهيم والفواعل الملتقى الوطني**، حول السياسات العامة ودورها في الدولة والمجتمع جامعة مولاي الطاهر، سعيدة 27/26 أفريل 2009، ص30.

[2] Howlett, M. and Giest, S. (2018). The policy-making process. In Routledge Handbook of Public Policy. Araral, E. Jr, Fritzen, S., Howlett, M. and Ramesh, M. (Eds.). London and New York, NY: Routledge, pp. 19

[3] Jann, W., and Wegrich, K. (2007). Theories of the Policy Cycle. In Handbook of Public Policy Analysis – Theory, Politics, and Methods. Fischer, F., Miller G. J., and Sidney, M. S. (Eds.). London: CRC Press, pp. 43-55.

وتم في هاته المرحلة جمع المعلومات الكاملة عن المشكلة محل الدراسة، من جميع جوانها ودراسة تأثيراها وإنعكاساتها، و دراسة جميع البدائل المتاحة والممكنة من حيث فعاليتها، مثلا الإبقاء على الوضع الراهن أو التدخل، و ذلك باستخدام أساليب البحث العلمي من الملاحظة والإستقصاء والإستيان والنظريات العلمية وذلك لضمان قدرة عالية في تحليل البدائل وتدقيق النتائج[1].

أهم الخصائص المميزة للدراسات لجمع المعلومات وتحليلها:

1- **أسلوب الحصر الشامل:** وهو يعني جمع البيانات من جميع المفردات التي يتكون منها المجتمع محل الدراسة والبحث.

2- **أسلوب العينة:** وهو جمع البيانات من جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم تعميم نتائج الدراسة على بقية أفراد المجتمع كله.

3- **خصائص أسلوب العينة:**

- التكلفة المنخفضة – توفير الوقت والجهد –الحصول على معلومات متنوعة ودقيقة، فهي تتيح للباحث الحصول على معلومات دقيقة ومتعمقة على موضوع الدراسة[2].

وخليه فأسلوب العينة أفضل من أسلوب الحصر الشامل، في حالة تجانس مفردات مجتمع البحث.

4- شروط اختيار العينة:

أ – أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي: بحيث تكون شملة لجميع خصائص المجتمع الأصلي.

ب – تكافؤ وتساوي فرص الاختيار.

ج – ضرورة أن يكون حجم العينة كافيا لضمان دقة النتائج.

د – الحذر من خطأ التحيز[3].

إختيار العينة إختيارا دقيقا يجب توفر فيها الشروط الآتية:

الشمول: يتوفر في مجموع المفردات ما يضمن نفس الخصائص.

الكمال: حتى يعكس العدد الحقيقي حجم مجتمع البحث، فلا يكون منقوصا.

---

[1] مروان عبد اجمليد إبراهيم، **أسس البحث العلمي** إعداد الرسائل الجامعية، ص: 173,

[2] دي أبو الفتوح عطيفة، **منهجية البحث العلمي وتطبيقاهتا** في الدراسات الرتبوية والنفسية، ص: 286.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**"المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الجزائر:(ب.د.ن) 1997.

الكفاية: وبها يتم تلبية حاجيات ومتطلبات تطبيق نظام العينات[1].

صياغة السياسات: في هاته المرحلة يتم الإتخاذ القرار ا من أجل تبني البديل الأفضل بعد الفراغ من المفاضلة بين البدائل إلى الواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، مع مراعاة البديل الذي يحقق أحس الفوائد بأقل التكاليف وإخضاعه للتحريب للتأكد من سلامته، ويراعي مصالح الجماعات المتعارضة الموجودة فالمجمع مع إمكانية نطقه ووفق الطاقات والإمكانات المادية والفنية المتوافرة للمعلومات فعليها توقف نجاح أو فشل السياسات[2].

يمكن جمع المعلومات وتحليلها في عملية اتخاذ القرار السياسي أن تشمل المقدمة أيضا نبذة عن الأساليب التقليدية والحديثة المستخدمة في هذا المجال، مثل الأساليب الكمية والنوعية واستخدام التكنولوجيا في تحليل البيانات.

أساليب جمع المعلومات:

المصادر الثانوية: يشمل هذا جمع المعلومات من المصادر المنشورة مثل الدراسات السابقة والتقارير والمقالات الصحفية.

المصادر الأولية: يشمل هذا جمع المعلومات مباشرة من مصادرها، مثل المقابلات والاستطلاعات والملاحظات الميدانية.

أدوات وتقنيات تحليل البيانات:

تحليل النصوص: يتضمن تحويل البيانات النصية إلى معلومات قابلة للتحليل باستخدام تقنيات مثل التعلم الآلي وتحليل النصوص.

تحليل البيانات الكمية: يشمل هذا استخدام الإحصاءات والتحليل الكمي لفهم الاتجاهات والعلاقات بين المتغيرات.

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي:** القواعد، والمراحل والتطبيقات، الأردن:الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 1999، ص87.

[2] صلاح الدين الهيتي، **نعمه الخفاجي**، تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع 2009، ص198.

تحليل البيانات المؤهلة: يتضمن هذا تحليل البيانات غير الرقمية، مثل المقابلات والملاحظات الميدانية، باستخدام أساليب مثل التحليل الموضوعي والتحليل النوعي[1].

تحليل البيانات لاتخاذ القرار السياسي:

تقييم المخاطر: يتضمن هذا تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بالخيارات السياسية المختلفة.

تحليل الأثر: يشمل هذا تقدير الأثر المحتمل لكل خيار سياسي على السياسات والمجتمع والاقتصاد.

تحليل العواقب الجانبية: يتضمن هذا تقدير العواقب غير المتوقعة للخيارات السياسية المختلفة[2].

الفرع الثاني: تنفيذ السياسات

ويطلب التعيد الفعلي للبديل مجموعة إجراءات: ساعة البديل بوضعه قرار دالا على مضمونه بشكل جيد وواضح، إختيار الوقت المناسب لإعلال هذا البديل أو القرارة هيئة البيئة الداخلية المعية تنفيذ القرار ومنه الموارد والإمكانيات اللازمة، هيئة البيئة الخارجية، الرأي العام والمجتمع لضمان الإلتزام وحسن التجاوب مع القرار وتنفيذه على أحسن صورة، بالإضافة إلى تدخل عوامل أخرى حيث مثل هاته المرحلة مرحلة صراع المصالح والمساومات لدوي المصالح وجماعات الضغط وأصحاب الرأي السياسي، وتفاعل مربع من الجواب الموضوعية والقيمية والأخلاقية، والفلسفية للكثير من صناع السياسة العامة، مما جعل هانه المرحلة من أصعب مراحل صنع السياسة[3].

متابعة التنفيذ: فلابد من وضع نظام متكامل لمتابعة ومراجعة وتقسم مراحل التنعيد، في ضوء التغذية العكسية التي يمكن توافرها عبر قنوات الإتصال الداخلية والخارجية، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في إمكانية تحقيق بعض التعديلات الضرورية التي تستوحيها المتغيرات البيئية مما تشمله من ظروف

[1] Le mot-clé, "Nos dernières améliorations de la qualité pour la recherche" https://blog.google/products/search/our-latestquality-improvements-search.

[2] Guy Rosen et al, « Helping to Protect the 2020 US Elections », , https://about.fb.com/news/2019/10/update-on-election-integrity-efforts/.

[3] مصطفى عبد الله خشيم، **نظرية السياسة العامة**، المؤتمر الوطني الأول للسياسات في ليبيا، جامعة قار يونس، بنغازي يونيو 2007، ص16.

اقتصادية وسياسية وإجتماعية، كما أن هذه المتابعة تكون بمثابة صمام الأمان للنظر في إيقاف مراحل التنفيذ والعودة لاختيار بديل آخر[1].

من هذه الزاوية تبدو الإدارة العامة أداة تنفيذية للسياسة العامة، حيث أن السياسة العامة دون تنفيذ تقوم به الإدارة العامة تصبح سياسة إدعائية وليست فعلية والتقدم خدمات، فالإدارة العامة يقع على عاتقها مسؤولية تحويل السياسات وإجراءات عملية مجسدة على أرض الواقع لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة، وكذلك تعد السياسة العامة بمثابة إستجابة للمشكلات المدركة أو المستشعرة على المستويات العليا في الدولة، بينما معظم نشاطات هذه الإستجابة تجري في مكاتب الإدارة العامة وأجهزتها المعنية إبستلام طلبات وإلتماسات الجمتمع للدفع والتأثري على احلكومة لكي تقوم أبي فعل إزاء هذه الطلبات. مثل تنظيم أالجور وتنظيم الضرائب أو زايدة في عدد المنظمات أو وضع خطط حفظ الأمن أو إجراءات التقاعد والضمان الإجتماعي تنظيم النقل، حماية البيئة، التنمية الريفية، أو كل ما يرتبط بالصالح العام، لكن من جهة أخرى هناك من يرى عكس ذلك حيث يرى بعض فقهاء السياسة العامة أنه لابد من جعل الجهاز الاداري للدولة بعيد عن المؤثرات السياسية وعدم التداخل في الصالحيات الادارية والسياسية.

وقد تتحمل مسؤولية التدخل في كل القضايا التنظيمية فما هي الادوات التي تستخدمها، وهل ستحول صالحياهتا إلى مستويات إدارية فرعية أدنى أم أنا تقدر التجانس إلى الحد الذي يجعلها تحيل التشريعات إلى مستويات ورسم الحدود المسؤوليات والوظائف إلى عدم التجانس وعدم الاستقرار وتضارب المصالح والمسؤوليات والسلطات، فعملية حتديد الاهداف التي تقوم الادارة بتحقيقها هي إذا عملية خارجية عن إطار نشاط الادارة العامة فتقوم بها سلطة أعلى هي الحكومة بإعتدائها على إختصاصات السلطة الإدارية، رغم هذا التباين في الروئ الإدارة العامة ما هي إلا جزء يتجزأ من البناء المؤسسي للدولة الذي يضطلع مبهمة الإلتزام بتنفيذ السياسة العامة، وكذلك قد يخلق الفصل بينهما جهازا إداراي خاليا من التطلعات السياسية، وإلا كيف نفسر شبح البريوقراطية والتكنوقراطية التي ألقت بضلالها على معرتك السياسة كدليل على دور الإدارة العامة في بناء السياسات حيث يبدو مظهر الصلة جليا بينهما من خلال التداخل من الناحية العضوية، ولهذا السبب قيل أن الإدارة العامة تحضي بإهتمام السياسي كما أن السياسة العامة تعد مجال حيواي للنفوذ من قبل الإداريين للمناورة ولكسب التأييد، أي السياسيين كنواب ووزراء الإداريين يشاركون في رسم أهداف السياسة العامة وعليه فالصلة وثيقة بين الإدارة العامة والسياسة

[1] الدكتور سليمان محمد الطماوي ، **مبادئ علم االدارة العامة**، دار الفكر العربي، 1998 ص56.

العامة إلى درجة أن أحدمها يفقد ماهيته بدون الآخر رغم إميماننا بتباين النشاط الإداري في تنفيذ الأهداف وطبيعة العمل السياسي المعقد في رسم السياسات العامة[1].

الفرع الثالث: تقويم السياسات

يعتبر التقويم المرحلة الأخيرة من عمليات السياسة العامة و يهتم بوجه عام بتقدير، وتعمير وتحديد الأهمية للمضمون الذي تنطوي عليه، وللتطبيق الذي يترجمها إلى سلوك والآثار التي تنجم عن ذلك والتقويم قد يؤدي إلى إعادة الدور التي تبدأ بالمشكلة ثم بالبحث عن البدائل ثم المفاصلة التقرير ما إذا كانت السياسية الحالية تحتاج إلى إلغاء أو تعديل أو أها ما تزال صالحة للبقاء والإستمرار وتقويم السياسة كنشاط وطبعي يجب أن يتحقق من خلال عمليات الرسم والصنع والصياغة[2].

وكل تقييم يستعمل طريقة منهجية، شفافة ومنتجة، وهنا تكمن الصعوبة الأساسية في التمييز تحليليا وواقعيا بين الآثار الناتجة عن السياسة المقومة بصفة مباشرة أو الآثار المرتبة بعوامل سياقية أي غير مراقبة من طرف فواعل السياسة المذكورة، كما يندرج ضمن إطار تقديري للأعمال التي تقوم بها الدولة ويمثل رهانا سياسيا قتحديد أسئلة التقييم، اختيار معايير التقديرواستراتيجيات التثمين السياسي لتوصيات المقوم تمثل رهانات أساسية[3].

ونستنتج من تقييم السياسة العامة متعدد الأبعاد إذ يحتوي على:

1 بعد معرفي: إذ يحتوي على معرفة آثار السياسة العامة من ناحية نتائجها البيئية، وكذا

الحصول على المعارف حول السياسات والهدف من ذلك إعطاء الوسائل للمسؤولين لمعرفة حصيلة نشاطاتهم.

2 بعد قيمي: لأنه يمكن من تكوين حكم حول قيمة السياسات أو البرامج ، وهذا الحكم يفترض إعطاء مرجع عملي وشرعي ، وبناء هذه المرجعية (طار لتفسيرالمعلومات اختيار الأسئلة التي ستطرح والمجمعة) يعود إلى الطابع المؤسساتي للتقييم أي إلى ضرورة تحديد مسؤوليات الموصي السياسي بالتقييم والمقومين بدقة، ونقصد بالطابع المؤسساتي طابع قائمة الشروط الذي بعيدا عن أهداف السياسة أو البرنامج المقوم يتناول أهداف التقييم السياسي.

---

[1] صالح الدين الكبيسي، **إدارة المعرفة**، دار المسيرة، عمان، 1999، ص 11.

[2] مصطفى عبد الله خشيم، **نظرية السياسة العامة**، نفس المرجع، ص19.

[3] Stève Jacob et Fréderic Varone, Evaluer l'action public : état des lieux et perspective en Belgique. Gent : Akademia Press .2003, P75.

3- بعد وسائلي: وهو البعد الذي يركز عليه كل من Rossi et Freeman لإحداث تغيير إجتماعي وهو بهذا وسيلة تعليمية وتعبوية لفواعل السياسة المقومة[1].

أنواع تقييم السياسة العامة:

1- التقييم السابق للتنفيذ l'évaluation Ex-ante: يركز على دراسة جدوى السياسة العامة نفسها وذلك قبل ان يتم تنفيذ ها للتأكد من أهمية جدوى تنفيذها.

2- -التقييم الملازم évaluation intermédiaireé: يواكب هذا النوع من التقييم عملية تنفيذ السياسات العامة بحيث يتم تحليل العمليات التنفيذية للبرامج المحددة في السياسات العامة من حيث الإستراتيجية، وعمليات التشغيل والتكاليف، والعلاقة بين المنفذين والمستفيدين بهدف تطوير وتحسين.

3- -التقييم النهائي finale évaluation: يهتم بالنتائج على المدى القصير ويكون مباشرة بعدإنهاء تنفيذ السياسة أو البرنامج.

4- التقييم اللاحق post-ex évaluation: يكون كذلك بعد نهاية تنفيذ السياسة ولكن يهتم بالآثار على المستوى المتوسط والبعيد[2].

المطلب الثالث: الفواعل الرئيسية في رسم السياسة العامة بالجزائر

تخضع عملية صنع السياسة العامة لتدخل عديد من المشاركين المساهمين فيها، بالإضافة إلى تأثير العديد وبإختلاف الأنظمة السياسية فإن عملية صنع السياسة تكون من صنع الجهات الرسمية، من المحددات غير أن السلطات الرسمية التي ينص عليها الدستور كل دولة يحدد الإطار العام للسياسات العامة ولابد وأن تنعكس فيه الأهداف الأساسية للدول والأولوية للشأن الداخلي.

وتعتبر الدولة الجزائرية وفقا للمفاهيم التي سادت خلال القرنين السابقين أهم محاور صنع وتنفيذ السياسات العامة، وقد تراوحت مهام الدولة من نظام سياسي وحتى بنظام دستوري، وإرتبطت السياسة العامة في الجزائر تبعا للتطور الذي صاحب مظاهر ممارسة السلطة في الدولة الحديثة الاستقلال، بالنخب الحاكمة التي مثلت الشرعية التاريخية، محتكرة بموجبها المجتمع السياسي، وبذلك ترجمت سياسات الدولة في مشروع البناء الوطني، وما أقبله من سياسة شمولية وأبقت العلاقة بين هذه النخب

[1] Conseil scientifique de l'évaluation, le petit guide de l'évaluation des politiques publiques, Mars 1996, P05.

[2] Ministère des affaires étrangères, France, bureau de l'évaluation, guide de l'évaluation, Juin 2004.

والدولة والمجتمع تدور في الإطار "الأبوي" ولكن وجود النظام السياسي الجزائري في محيط إقليمي ودولي فرض عليه إصطلاح الحكم بما يتماشى ومتطلبات التطورات الحاصلة في النظام العالمي خاصة بما تشهده الجزائر من سيرورة بطيئة لعمليات الحراك والتناوب على السلطة، وبناء على الرهانات التي تواجه الدولة الجزائرية لتكيف سياسات مع مطالب المجتمع ومع ما تطرحه مختلف الأطراف الفاعلة والتي تتمثل في الرسمية والغير رسمية [1].

يتم تضمين السياسيين وخاصة صانعي السياسات في جميع مراحل عملية السياسة، على إنهم الفاعلون الوحيدون والمنتخبون ديمقراطيا، ويهدفون إلى تمثيل إرادة غالبية الناخبين، حيث يتنافس السياسيون على السلطة في المنافسات الانتخابية لمتابعة أجندات محددة تتماشى مع معتقداتهم قد تكون تنظيمات مؤيدة أو مناهضة للنظام السابق، وفي بعض الحالات يؤكد العلماء أن العلاقة المعاكسة تلعب دورًا وأن السياسيين لا يفوزون في الإنتخابات من أجل سن سياسات معينة بل يسنون سياسات للفوز بالإنتخابات والإحتفاظ بالسلطة، وبالتالي هم يصنعون محتواهم الأيديولوجي[2].

وفي فترة ما بعد الاستقلال تم اتخاذ غالبية أجندة السياسة وقرارات الصياغة بشكل أساسي من قبل السياسيين ومجموعة صغيرة من البيروقراطيين، وخلق النهج الإشتراكي طريقًا جديدًا لمنصات صنع السياسات بين الدولة والمانحين الدوليين والجهات الفاعلة الأخرى لتوسيع نطاق الفاعلين السياسيين، ونتيجة لذلك يمكن استخلاص الخبرة من الجهات الفاعلة الأخرى داخل قطاعات الدولة أو خارجه لتشكيل مجموعات لتوجيه العملية، ومع ذلك لا يزال خيار السياسة النهائي يقع على عاتق قلة من نخب السياسة التي تتخذ القرار النهائي.

رغم أن الدولة الجزائرية تخلت عن هويتها الاشتراكية منذ فبراير 1989 الدستور، يستمر كرم السياسة الاجتماعية حتى يومنا هذا، وإن كان في مستويات مختلفة وتختلف من عصر إلى آخر، من 1991 الى 1999 الدولة تحمل سلسلة من التهديدات الوجودية بسبب الحرب مع الجماعات الإسلامية، في مرور الوقت، كانت الجزائر تكافح أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تراجع كبير في عائدات الدولة، مما جعل البلاد على شفا الإفلاس، مما يتسبب في عجز في صناعة السياسة العامة من طرف جهة واحدة بل يتعدى إلى كون سياسة تضنعها الأزمات التي تعيشها البلاد حيث تتغير الخطط الإستراتيجية

[2] أمينة سرير عبد الله، **آليات الدولة لضبط تدخل الفواعل الرسمية والغير الرسمية في صنع القرار السياسي في الجزائر**، ورقة بحثية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، ص 215.

[2] Cairney, P., & Kwiatkowski, R. (2017). How to communicate effectively with policymakers: combine insights from psychology and policy studies. Science Communications, 3(1), 1-8.

المرسومة إلى خطط بديل تتوافق مع عمر الأزمة، لذلك التخلف عن صناعة سياسة مولائمة يؤدي به إلى إنشاء برنامج إصلاح غير هيكلي زائل، على الرغم من هذه التحديات ظلت الإعانات الاجتماعية جزءًا أساسيًا من ميزانية الدولة وبرنامج الإصلاح الهيكلي لم يدفع للرفع الكامل لدعم السلع والخدمات الأساسية، مع إستعادة الأمن في الألفية الجديدة، بدأت أسعار النفط في الارتفاع مرة أخرى ومعهم العودة إلى سياسة الدولة في الإنفاق السخي الإعانات الاجتماعية مرة أخرى تم تخصيص جزء كبير من الميزانية خلال هذه الفترة، قامت الدولة ببناء مئات الآلاف من المساكن الاجتماعية التي خصصت لها الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل، ظلت أسعار البنزين في الجزائر هي الأدنى في العالم، ودعمت الدولة مجموعة واسعة من المستهلكين الأساسيين بضائع، في غضون ذلك، يتخرج الآلاف من الشباب من الجامعات والتدريب المعاهد كانت تعمل في الهيئات الإدارية العامة وتتقاضى رواتب، على الرغم من أنهم لم يساهموا في الإنتاج[1].

الفرع الاول: رئيس الجمهورية كفاعل رسمي في رسم السياسة العامة

تنامت مكانة رئيس الجمهورية في الدساتير بفضل طريقة إنتخابه وطبيعة عمله على رأس الهيئة التنفيذية، مما مسح له بأن يمارس الوظيفة التشريعية كسلطة أصيلة ، وإن كانت هذه النتائج لا تشمل كل الدول، فقد أقر الدستور الجزائري لرئيس الجمهورية سلطة التشريع بأوامر والتي تعتبر مجال يدخل ضمن مجال القانون أو التشريع المحدد في إطار الدستور، والملاحظ أن لرئيس الجمهورية أسلوبين أو إختصاصين في إطار إتخاذه أو إصداره للنصوص القانونية، أحدهما يتمثل في الإختصاص التنظيمي لرئيس الجمهورية عن طريق المراسيم الرئاسية المستقلة تطبيقا المضمون نص المادة التعديل الدستوري لسنة 2020، أما الأسلوب الأخر يتمحور في إختصاص رئيس الجمهورية في مجال القانون عن طريق الأوامر تطبيقا لنص المادة تطبيقا النص المادة 142 من تعديل 2020، وعليه فإن رئيس الجمهورية لا يمكن له ممارسة سلطة إصدار الأوامر خارج المجال المحدد له والذي يتقاسمه مع البرلمان محدد في الدستور[2].

[1] Dr. Mustapha Omrane Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD) Youth in Algeria: Actors, policies and impact of international cooperation.

[2] **مرسوم رائسي رقم 20-442** ،مؤرخ في 30 ديسمر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمرب سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدميقراطية الشعبية.

أصيبت أعمال رئيس الجمهورية تعبر أيضا بشكل مباشر عن إرادة الشعب لأن هذا الأخري اختار برناجمه وشخصه، فتيظى قراراته بالسمو وتعترب تنفيذا لقوانين الربلمان لأهنا تستمد وجودها من إرادة الشعب. بهذا تكون العلاقة بين الرئيس والشعب مباشرة، ولا تحتاج إلى وسيط كابرلمان ليضفي عليها المشروعية الالزمة كالساب عندما كان رئيس الدولة مجرد قائد للسلطة التنفيذية يطبق ما يضعه المجلس من قوانين، حاليا يتمتع رئيس الجمهورية المنتخب بصفة تمثيلية تسمو عن تلك التي يتمتع بها البرلمان لان أغلبية الشعب يجتمع على اختيار برنامج سياسي واحد، في حين أن برنامج التشريعي يصبح نتيجة لتفاعل برامج سياسية لإحزاب كثيرة وإرادات متفرقة، يساهم رئيس الجمهورية بإعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية في عملية رسم السياسة العامة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى على المستوى الخارجي يعتبر المسئول الأول من الناحية الدستورية عن إقرار ووضع السياسة الخارجية للبلاد والعمل على توجيهها وفي إطار ذلك فانه يتولى تعيين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم.

المستوى الخارجي لرئيس الجمهورية:

- ✓ **يبرم معاهدات الدولية ويوقع عليها:** إن إسنادا هذا الاختصاص للرئيس دون سواه يعود إلى الكون قيادة الشؤون الخارجية تتطلب هيئة أكثر إستقرار.
- ✓ **إعلان حالة الحرب:** في ظل دستور وبسبب غموض الاحكام الدستورية المتعلقة بهذه حالة، سنلجأ إلى ما ورد في الدراسات الفقهية أو التجارب الاجنبية في هذا الشأن محاولة تفسري الاحكام الواردة في دستور الجزائر[1].

أما فيما يخص المستوى الداخلي رئيس الجمهورية:

- ✓ **ترأس مجلس الوزراء:** تعتبر رئاسة الوزراء الفضاء الأوسع الذي يتيح للرئيس إمكانية أكبر للتدخل في صنع السياسة العامة ورسمها انطلاقا من ترأسه له فالمجلس يعتبر الهيئة الحكومية السياسة التي يقترحها جميع الوزراء، وهو المنبر الذي تناقش فيه المسائل والقضايا الطارئة ذات العلاقة بمصالح الدولة والمجتمع ومن أهم صلاحيات المجلس تحديد السياسات العامة للدولة، إتخاذ القرارات العامة الملزمة للحكومة، دراسة الموافقة على المشاريع النصوص ذات طابع التشريعي أو الطابع التنظيمي.

[1] لوشن دلال، **بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية**، الصالحيات التشريعية لرئيس الجمهورية 2012/2011، بكلية الحقوق – باتنة، ص291.

- ✓ **حق الاعتراض:** إمتلاك الرئيس لسلطة الاعتراض على النصوص التشريعية عن طريق الامتناع عن إصدارها أو طلب إجراء مداولة ثانية لها.
- ✓ **متابعة وتقييم السياسات:** قوم الرئيس بمتابعة وتقييم مختلف السياسات[1].

الفرع الثاني: الحكومة كفاعل رسمي في السياسة العامة في الجزائر

تمثل الحكومة الوجه الثاني للسلطة التنفيذية، ويمثلها رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة (الوزراء) وإختصاصها الرئيسي تنفيذ برنامج الحكومة (تنفيذ السياسة العامة) في بدايات الجزائر المستقلة كان رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس.

1-صلاحيات ينفرد بها الوزير الأول:

- توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة.
- التعيين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية.
- السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات مثل تنفيذ اللوائح المستقلة التي يصدرها رئيس الجمهورية (مراسيم رئاسية) وتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.
- رئاسة اجتماعات الحكومة.
- توقيع المراسيم التنفيذية التي تفسر وتشرح وتفصل لتنفيذ القوانين والتنظيمات.
- السهر على حسن سير الإدارة العامة.

2- صلاحيات مع جهات أخرى:

- **عرض برنامج عمل الحكومة (السياسة العامة) على البرلمان:** بعد موافقة مجلس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية الذي بإمكانه تعديل البرنامج وفي حالة عدم الموافقة لا يعرض هذا البرنامج على البرلمان وهنا يظهر أن المشرع جعل وضع وتحديد السياسة العامة للدولة من اختصاص رئيس الجمهورية وحده.

بعد موافقة مجلس الوزراء لابد من موافقة المجلس الشعبي الوطني بعد مناقشة عامة.

- **صلاحية إعداد مشاريع القوانين:** بعد موافقة رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء ثم موافقة المجلس الشعبي الوطني لتتحول إلى قوانين.

[1] مغراوي إيمان، **النمط القيادي وأثره في صنع السياسات العامة بالجزائر 2017/2004**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: رسم السياسات العامة – ص42.

– **سلطة استشارية قبل:** تعيين أعضاء الحكومة(المقترحين من طرف الوزير الأول)، القيام بحل المجلس الشعبي الوطني،الإعلان عن حالة الطوارئ، تقرير الحالات الاستثنائية.

– **صلاحية الوزير في دعوة البرلمان للانعقاد في دورة استثنائية:** لتدار النقص الناتج عن الدورتين العاديتين في المجال التشريعي، بعد تقديم طلب لرئيس الجمهورية للموافقة عليه وإصدار مرسوم لانعقاد البرلمان.

– **استدعاء اللجنة متساوية الأعضاء:** في حالة حدوث خلاف بين الغرفتين.

3– مسؤولية الحكومة أمام البرلمان: (تقييم السياسة العامة)

كما سبق الإشارة إليها في مناقشة بيان السياسة العامة التي تنتهي إما برضا النواب، أو بلائحة المصادقة عليها لا تؤدي إلى إسقاط الحكومة، أو ملتمس الرقابة والذي إن صوت عليه بأغلبية ثلثي النواب يقدم الوزير الأول استقالة الحكومة، أو طلب التصويت بالثقة بأغلبية بسيطة وإن لم يصوت عليها يقدم الوزير الأول استقالة الحكومة، وقبل قبول الاستقالة من رئيس الجمهورية قد يلجأ هذا الأخير إلى حل المجلس الشعبي الوطني.

ومن كل ما سبق نستنتج أن الحكومة ما هي إلا منفذ لقرارات رئيس الجمهورية وبرنامجه والبرلمان لا يملك سوى أن يوافق عليه، و منه السياسة العامة في الجزائر هي قرارات رئاسية.

تمثل العديد من الصلاحيات الدستورية وفي المقابل تتحمل مسؤولية مزدوجة أمام رئيس الجمهورية وأمام المجلس الشعبي الوطني يتولى رئيس الجمهورية تعيين الوزير الأول وينهي مهامه[1].

صلاحيات الحكومة التي تعزز دورها في عملية صنع السياسة العامة:

أن المبادرة في مجال إقتراح النصوص من إختصاص أعضاء الحكومة ويبقى المعلوم أن لرئيس الجمهورية وللوزير الأول صلاحيات إقتراح أي نص قانوني يريانه مفيدا في تحقيق أهداف الدولة والحكومة، وتخضع النصوص التي يبادرا أعضاء الحكومة إلى التشاور قبل المصادقة عليها[2].

تنفيذ القوانين ووضع وتوقيع المراسيم التنفيذية: بعد إصدار القوانين ونشرها لابد من تنفيذها، تطبيق القوانين يندرج في المجال أو الإطار التنظيمي الذي يتمتع بممارسة السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون المادة 125 من الدستور، بعد إصدار القوانين ونشرها لابد من تنفيذها[1].

---

[1] ضميري عزيزة، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة –1– 2007–2008 ص76.

[2] مغراوي إيمان، مرجع سابق، ص43.

الفرع الثالث: اللامركزية كفاعل رسمي لصنع السياسة العامة

يقصد باللامركزية توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية أو مصلحية تتمتع بالشخصية المعنوية، وبمقتضى نظام اللامركزي يوجد في الدولة أشخاص معنوية عامة متعددة يطلق عليها اسم االأشخاص اإلدارية أو أشخاص القانون العام، وهي أن تكون أشخاص إدارية إقليمية كالبلديات أو أشخاص مرفقية أو مصلحية كالمؤسسات العامة على إختالف أنواعها.

وتهدف اللامركزية الإدارية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري إلى توزيع سلطة إتخاذ القارارت بين عدة أجهزة إدارية إلى جانب السلطة المركزية، وإن هذه الجهات الإدارية المستقلة الأصل التتبع السلطة المركزية كسلطة رئاسية لها، إلا أنها تخضع لنوع من الرقابة والإشراف من قبلها، وذلك من خلال ما يعرف بالوصاية الإدارية، وذلك من أجل الحفاظ على وحدة الدولة السياسية والدستورية والإدارية[2].

وتسبق المركزية الوظائف الإدارية والتفويض كشكلين مخترصين من أشكال اللامركزية الإدارية التي لا ترقى إلى اللامركزية الإدارية الكاملة اللامركزية السياسية والحقيقة أن اللامركزية الإدارية الكاملة لا يمكن أن تحدث دون درجة ما من اللامركزية السياسية بما أن الهدف من اللامركزية الإدارية الكاملة هو أن تصبح الأجهزة المحلية مسؤولة أمام الجامهري المحلية عن أدائها الوظائف الحكومية المحلية، أما في حالة المركزية الوظائف الإدارية والتفويض، فيظل المسؤولون الإداريون المحليون معتمدين على الحكومة المركزية في الموارد ويظلون مسؤولين أمامها وحدها وليس أمام الجامهري ويوسع الصلة بين الشعب والمسؤولين المحليين بدرجة كبيرة، تميل الحكومات إلى تفضيل عملية تسبق فيها اللامركزية الإدارية اللامركزية السياسية من خلال الوظائف الإدارية والتفويض، لأنها تسمح للحكومة المركزية تدريجياً بنقل صالحيات الخدمات المحلية إلى الحكومات المحلية، مع احتفاظها في الوقت نفسه بالسيطرة السياسية[3].

وتعني اللامركزية الإدارية توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة غير المركزية أو المصلحية غير الممركزة التي تباشر إختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها، نفذ تخأذ القرار قريبا والهدف الأساسي الأسمى للامركزية هو أن يكون عليه القرار ويتأتى هذا عن طريق التفويض، وهذا يعني نقل مهام وصلاحيات وسلطات من المستوى المركزي الوطني إلى المستوى اللامركزي المحلي،

---

[1] ضميري عزيزة، مرجع سابق، ص80.

[2] محمد سليم العزوي، **نظرات حول الديمقراطية**، ط1،عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000، ص77.

[3] Dickovick and Beatty Riedl Assessment Comparative, of Decentralization' Africai p14.

وحتى يكون نقل هذه محدد وميزانية خاصة السلطات له أهمية، فإن الإدارة اللامركزية لابد أن يتوافر لها قانون بها، لها استقلالية مالية وسلطة توزيع مواردها المالية على مختلف المهام الموكلة إليها[1].

وتتعلق المركزية واللامركزية بالهيكل التنظيمي للدولة، ففي النظام المركزي تتركز سلطة اتخاذ القرار في أيدي موظفي الحكومة المركزية، أما في النظام اللامركزي فيمكن للمسؤولين المحليين أن يتخذو بشؤون مواطنيهم، حيث تتداخل وتترابط العوامل السياسية وقرارات الاقتصادية[2].

التوجه الجديد للحكومة الجزائرية نحو اللامركزية ومنح السلطات المحلية دور أكبر في تنفيذ خطط التنمية والمشاريع الإنمائية وتوفير الاحتياجات الحياتية اليومية لأفراد المجتمع من السلع الاساسية وحماية المستهلك والسعي إلى رفاهية الفرد، كل هذه التوجهات تتطلب من الأجهزة المعنية القيام بدورها في الرقابة على السلع والخدمات من خلال منع:

- ممارسة السياسة الاحتكارية.
- خوصصة القطاع العام.
- الدمج بين الثروة والسلطة.
- تشكيل مجالس تموينية.
- متابعة توفير المخزون الاحتياطي.
- متابعة استقرار الأسعار وعدم السماح بإحتكارها[3].

إن تمتع الهيئات اللامركزية بشخصية معنوية مستقلة تعني أن تمنح الشخصية المعنوية لتؤكد إستقلالها وعدم تبعيتها للسلطة المركزية، إذ أنه بموجب هذه الشخصية المعنوية يكون لها كيان قانوني مستقل عن السلطة المركزية، ولها أهلية وجوب وأهلية أداء تنسجم مع طبيعة هذه الهيئات، بما يخولها القيام بالتصرفات القانونية المختلفة، بمعزل عن السلطة المركزية وممثليها، ويعد الاستقلال الإداري إلى جانب الاستقلال المالي من نتائج الشخصية المعنوية[4].

---

[1] Falleti A Sequential Theory of ', Decentralization p330.

[2] المركز اللبناني للدراسات: **اللامركزية والدمقرطة والحكم المحلي في العالم العربي**، منتدى الحكم المحلي للدول العربية، صنعاء، 6– 9 ديسمبر 2003 ، ص2.

[3] سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، **آليات الرقابة على الاقتصاد الوطني كإستراتيجية لدعم اللامركزية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة دراسات جبائية، العدد /01 ديسمبر 2012، ص89.

[4] حمدي القبيلات ، القانون الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص52.

يعتبر إستقلال الهيئات المحلية وعدم تبعيتها للسلطة المركزية من الأركان الأساسية التي تقوم عليها الالمركزية الإدارية، ولكن الاستقلال التام أمر غير قائم، لأنه يسبب للدولة العديد من المشكلات كنشوء الكيانات السياسية التي تطالب بالإنفصال عن الدولة مما يهدد وحدتها وسالمة أراضيها، فصحيح أن السلطة المركزية تخلت عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات المحلية، ولكنها إحتفظت بحق الرقابة والإشراف عليها، حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة، ولهذا فكما لا يمكن تصور وجود المركزية المطلقة لا يمكن أيضا تصور وجود الالمركزية المطلقة، ولضمان الاستقلال ولاحد من عيوبه، ولتحقيق متطلبات الإدارة الجيدة وضعت الهيئات المحلية تحت إشراف ورقابة خاصة تمارسها السلطة المركزية ضمن الحدود التي يرسمها القانون، وتعني هذه الرقابة الخاصة: "مجموعة السلطات التي يقررها القانون للسلطة المركزية لتمكينها من الإشراف على نشاط الهيئات الالمركزية وأعمالها لضمان مشروعيتها وتحقيق التنسيق بين مختلف أعمالها حماية للمصلحة العامة [1].

يبدو أن هذه الهيئات تتولى إدارة مصالح عامة مرفقية تمارس نشاطات إدارية محددة في ظل إستقلال خاضع للوصاية الإدارية، ويعهد في العادة بإدارة هذه الهيئات إلى متخصصين فنيين عينين لذلك، ولذلك تسمى أحيانا الالمركزية الفنية المرفقية، والمصلحية أو الإدارة اللامركزية المتخصصة والتي تتمثل في المؤسسات العامة ويعتبر أسلوب المؤسسات العامة من أكثر األلساليب تداوال في إدارة المرافق العامة، وهي نوع من الالمركزية الإدارية، وتتمتع المرافق العامة في هذه الحالة بالشخصية المعنوية، ذلك ليتحقق لها أكبر قدر ممكن من الإستقلال لتمكينها من تحقيق الأهداف والمهام المناطة بها، الإ أن هذا الإستقلال ليس مطابقا بل يخضع للرقابة من قبل السلطة المركزية.

إن الهدف من إنشاء الهيئات الالمركةية المرفقية هو تحرير هذه الهيئات من الروتين الحكومي والإجراءات المعقدة التي تقيد الجهاز الإداري المركزي، وتحده من فعاليته، ناهيك عن تمكين هذه الهيئات من استقطاب الكفاءات من ذوي الخبرة والمؤهلات لإدارة نشاط معين بقدر كبير من الحرية والإستقلال، وهذا كان نتيجة التطور الفكري الفلسفي الذي إنعكس على مضمون النشاط الذي تمارسه الدولة ليتخذ مظاهر متعددة من خلال أساليب إدارية جديدة، ومن بينها فكرة المؤسسة العامة التي تلجأ إليها الدول لتنفيذ بعض أوجه نشاطها[2].

[1] عمر الشبوكي، مبادئ الرقابة على أعمال الإدارة في الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان 1981، ص311.

[2] عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، أصول القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة 1989 ص103.

المبحث الثالث: تقيم إستراتيجية رسم السياسة العامة وتنفيذها بالجزائر

بعد الحرب الأهلية المؤلمة في الجزائر في التسعينيات، ظلت البلاد بشكل ملحوظ منيع للتغيير في منطقة تتميز بالاضطرابات خلال عقود منح دخل كبير من صادرات الغاز الطبيعي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وسيلة لشراء السلم الإجتماعي وإستمالة الفاعلين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والشعبية إعتمدت الجزائر على الجيش الذي كانت وحداته القتالية والاستخباراتية القوة والخبرة المتراكمة، وظلت النخب السياسية في التحالف السياسي التي ظهرت خلال فترة الإرهاب، ومن ثم مع استمرار وتزايد السخط الشعبي والاضطرابات طوال فترة رئاسة بوتفليقة يدعو إلى سياسية أساسية ظل التغيير نادرًا بصرف النظر عن القوى السياسية التي تقاتل من أجل قدر أكبر من للتحكم، ومهدت الطريق نحو تحول محتمل[1] في النظام السياسي الجزائري والحجة الرئيسية في هذا التقرير هي أن "الثورة" من غير المرجح أن تؤدي إلى ديمقراطية الإنتقال وإحترام حقوق الإنسان في الجزائر[2].

ليس هناك شك في أن حركة الحراك، على الرغم من النكسات الأخيرة التي أحدثها فيروس كوفيد – 19 الوباء، لا يزال لاعبا رئيسيا في تشكيل التنمية السياسية في الجزائر في المستقبل، ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن أعضائها وأنصارها يعترفون بالطابع المميز للسلطة والسياسة في الجزائر، من غير المرجح أن تكون حركة الحراك قادرة على فرض مسار في الجزائر يحاكي التجربة التونسية لعام 2011، إحتمالية تغيير النظام الثوري الذي أطلقه إن التمرد الشعبي الذي اتبعه الحراك الأولية في ربيع عام 2019 يرتكز على زيف مقارنة، تختلف القوة والسياسة في الجزائر اختلافًا كبيرًا عن تونس المجاورة، مع مرور الوقت وفي أعقاب توقف التعبئة المرتبط بالوباء اعتبارًا من مارس 2020 فصاعدًا[3].

إن في الجزائر الصراع والاختلاف بين النخب أو جعل من الصعب التجمع والاتفاق حول سياسات عامة تحقق الصالح العام وتحضي بالإجماع فتشدد النخبة الحاكمة وإصرارها على البقاء والإنفراد بمقاليد الحكم وصناعة القرار وعدم قبولها فكرة التساوم أو المناقشة مع بقية النخب والفاعلين في رسم السياسات زاد من صعوبة الوصول إلى سياسات مرضية الجميع الأطراف، أما السبب الآخر لغياب الاتفاق حول سياسات مثلى هو عدم تقبل وتفهم التحب والنخبة الحاكمة لفكرة التغير الإجتماعي والصيرورة التاريخية

[1] عمار معمر، **صعوبات وتحديات السياسة العامة في الجزائر**، مجلة المفكر، المجلد 7 العدد 2 ص84.

[2] Prospects for Democracy and Human Rights in Algeria. Proceedings from the HRDC consortium webinars Compiled and edited by Luis Martinez & Rasmus Alienus Boserup. P03.

[3] Bahmane, A. (2020, April 15). Ce qui nous attend demain. El Watan. https://www.elwatan.com/edito/ce-qui-nous-attend-demain

بحيث أن النخب والمجتمع يعيش وسط بيئة داخلية كانت أو خارجية تتميز بالتغيير المستمر والحركية الدائمة، ومنه على النخبة الحاكمة وغيرها تقبل فكرة التغير الكامل والتام مع تلك الظروف والمتغيرات لأن مطالب المجتمع الجزائري تغيرت تغيرا جذريا من المطالبة بالإستقلال إلى المطالبة بالديمقراطية والمشاركة في الحكم وتحقيق الرفاه الاقتصادي، كما أن المطالب تتعدد وتتنوع وتجدد من فترة لفترة ومنه فكرة الثبات على سياسات معينة أقل ما يقال عنها تقليدية ومستهلكة إلى جانب إعتماد نفس طرق التسيير التي أثبتت عجزها، ومنه بات التفاعل مع البيئة والأخذ بمطالبها أمرا ضروريا للوصول إلى سياسات تحظى بالدعم من جميع الفئات والشرائح، كما أن صلاح سياسة ما في بداية تطبيق السياسة العامة أو البرامج لا يعني صلاحها في وسطها أو نهايته، منه وجب المتابعة المستمرة والمتواصلة للسياسات لكي لا تنحرف عن أهدافها، هذا يؤكد حقيقة مؤلمة وهي أن النخبة الحاكمة، تعاني قصور في التكيف وإستيعاب التغيرات والتحولات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: أليات تنفيذ السياسة العامة بالجزائر

الأدوات والآليات في تصميم السياسة العامة في الجزائر تعتمد على التنشيط التأثيرات من الدرجة الأولى والثانية عندما يتم تطبيق منظور آلي على تصميم السياسة العامة، فإن الأسئلة الرئيسية هي كيف ولماذا تقوم أدوات معينة بتنشيط آليات محددة أدناه، والسياسات تتمحور في كون الديناميكيات حول فكرة أن إستخدام أدوات السياسة ينشط بعض الشيء النزعات من جانب الفاعلين السياسيين المؤدية إلى نواتج السياسة الناتجة عن تغييرات أكثر أو أقل يمكن التنبؤ بها في السلوك المستهدف والسياسة في نهاية المطاف هي النتائج عملية تتضمن سلاسل سببية معقدة تتمحور حولها سلوكيات السياسات القائمة، كما يوضح عملية ميكانيكية للسلوك يتضمن التغيير أربع روابط على الأقل، تتأثر جميعها بالسياق الجوانب الموجودة في الوقت المحدد الذي يتم فيه إستدعاء الأدوات وتشغيل الآليات وهذه هي:

1) الرابط بين الأدوات والموارد الحاكمة الموجودة في أي لحظة في الوقت.
2) الربط بين الموارد.
3) آليات التي تنشط الأدوات.
4) الارتباط بين الآليات والتغيرات السلوكية الفعلية التي يحدث بعد التنشيط.

5) الارتباط بين التغييرات في السلوك والتغيرات في نواتج السياسة والنتائج[1].

في حالة إستخدام المعلومات على سبيل المثال، تعتمد فعالية الأداة السياسي على توافر المعرفة والبيانات الموثوقة ووسائل توزيعها وأيضا بناء على إيمان الهدف بدقة الرسائل لفهم اليات تطبيق السياسة العامة، وقد إتخذت الجزائر إستخدام الأدوات الموثوقة على توافر الآليات القسرية وتطبيقها، بل تعتمد أيضا على التصورات المستهدفة للحكومة أو للبرنامج السياسي في إستخدام القوة أو التهديد بها، بصورة مماثلة، ولكن أيضًا على الإحتياجات المالية للمجموعة المستهدفة وخاصة تقبل التمويل الحكومي أو جهلهم وبالمثل الاستخدام الفعال من الأدوات التنظيمية يعتمد على كل من وجود الموظفين والموارد التنظيمية الأخرى، وهذه إعتبارات مهمة في تصميم السياسة وخاصة في معايرة أدوات السياسة، وهي إعتبارات يتم تسليط الضوء عليها من خلال منظور الأدوات القائمة على السلطة مثل القوانين واللوائح على سبيل المثال تنطوي على إعتبارات شرعية من جانب الأهداف ويجب ألا تتجاوزها أو تثقل كاهل مدى الشرعية التي تتمتع بها الحكومة[2].

الطريقة الدقيقة في تتأثر الأداة التي يتم معايرتها بمجموعة متنوعة من مشكلات التنفيذ والتي تتراوح بين من مستوى الموارد المتاحة للحكومات مثل طبيعة المالية القيود المفروضة على مستويات الدعم بالإضافة إلى معرفتهم بالدرجة التي وصلت إليها مستويات مختلفة من إستخدام الموارد تؤثر على شدة تفعيل الآلية[3].

صياغة السياسات في هذه المرحلة، والإدارة العامة المعنية يفحص خيارات السياسة المختلفة التي تراها تكون الحلول الممكنة، تجدر الإشارة إلى أن ائتلافات الجهات الفاعلة تسعى جاهدة من خلال إستخدام إستراتيجيات المناصرة، للحصول على الأولوية لواحد محدد تفسير كل من المشكلة وحلها، في هذه المرحلة تتبلور علاقات القوة، تحديد الاتجاه الذي ستتخذه السياسة التبني (أو اتخاذ القرار) التبني هو المرحلة التي يتم خلالها اتخاذ القرارات على المستوى الحكومي مما أدى إلى الإقرار الذي يفضل نهجًا

---

[1] Giliberto Capano University of Bologna, Italy Michael Howlett Simon Fraser University, Canad Causal logics and mechanisms in policy design: How and why adopting a mechanistic perspective can improve policy design, p09.

[2] محمد خليل الموسى، **استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عام 2004، ص15.

[3] Schneider A and Sydney M (2009) What is next for policy design and social construction theory? Policy Studies Journal 37(1): 103–119.

واحدًا أو أكثر معالجة مشكلة معينة التنفيذ في هذه المرحلة معلمات تنفيذ السياسة والتي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على النتيجة النهائية للسياسة عدة عوامل تتحد لتحديد الآثار الفعلية للسياسة ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، لوحظت العوامل من قبل Sabatier و Mazmanian تشمل:

- ✓ نوع وتعقيد المشكلة موجهة.
- ✓ حجم التغيير المتوقع والمجموعات المستهدفة بالسياسة.
- ✓ الموارد البشرية والمالية المخصصة لها التنفيذ.
- ✓ الهياكل واللوائح الإدارية التي سيتم وضعها لدعم التنفيذ السياسة[1].

لاحظ أنه يتم وضع مطالب عالية على الجهاز الإداري الفني، في هذه المرحلة وعلى المجموعات المرتبطة بقطاع السياسة هذا مصطلح السياسة غالبا ما تستخدم الشبكة للإشارة إلى الجهات الفاعلة داخل الحكومة، وكذلك أصحاب المصلحة المرتبطين مع قطاع السياسة، الذين هم خبراء بمعنى ما في المنطقة سيكون لشبكة السياسة هذه تخصص التأثير على كيفية تنفيذ السياسة.

الفرع الأول: إستراتيجية تنفيذ السياسة العامة بالجزائر داخليا

يبرز الخطاب الرسمي الإعلامي والسياسي الجزائري الذي يركز على خصوصيات الفاعل الرئيسي في داخل الدولة وهو صفة تمثيل المجتمع ملصقا بالخطاب والقوانين التشريعية الصادرة سواء من السلطو أو الحكومة أو من المؤسسات التشريعية، أو من طرف الوزير الأول أو رئيس الجمهورية الذي عود الجزائريين على صناع القرار، بما في ذلك الظهور في وسائل الإعلام الرسمية، يمكن تفسيره بحسابات سياسية دقيقة الأمر الذي ربما يرفع الجزائر بشعبيتهما، وبمشاريعهما المستقبلية[2].

سبق خطاب التغيير في الجزائر دعوة الحكومة إلى إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون مكافحة الإرهاب وإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وفتح الباب لإعتماد أحزاب سياسية جديدة، لتعبر عن مرحلة جديدة مع الإنتخابات المحلية والبرلمانية التي تم إجرائها في شهر ماي 2012 كما عبر عن ذلك الرئيس

[1] Public Policy Models and Their Usefulness in Public Health: The Stages Model October 2013.

[2] بلحاج صالح، **السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري**، الجزائر2011: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش.

بوتفليقة في خطابه يوم 23 فيفري بمناسبة ذكرى تأميم المحروقات وشدد كعادته على ضرورة المشاركة الفعالة من قبل الشعب حتى يتم التخلص من ذرائع التدخل الأجنبي الذي يبقى عاملا مهددا للدولة[1].

في ظل حزمة الإصلاحات السياسية التي تم إعلانها على مستوى هرم السلطة السياسية الجزائرية يستدعي طرح التحديات التي ستواجه النظام ومدى قدرته على الإستجابة لها ومن أهم هذه التحديات التي قد تعمل على رفع المستوى المعيشي وعن قيمة الإصلاحات السياسية التي تم المبادرة بها ما[2].

الفرع الثاني: إستراتيجية تنفيذ السياسة العامة بالجزائر إقليميا

لا يوجد إجماع بشأن رسم حدود الأقاليم أو الأنظمة الإقليمية أو عضويتها فمثلا: على الرغم من الإستخدام الواسع لمصطلح "الشرق الأوسط" فإنه لا يوجد رسم قياسي للحدود يمكن بواسطته توصيف ما المقصود بالشرق الأوسط توصيفا دقيقا، فقد يستعمل مفهوم الشرق الأوسط كمرادف للعالم العربي، بل قد يستخدم بمفهوم ثالث بحيث يعنى العالم الإسلامي الممتد من المغرب إلى شرق[3].

لذا نحاول أن نجعل من دراسة الأقاليم أكثر سهولة فنحدد خمس معايير لتعريف النظام الإقليمي:

1) التجانس الثقافي والإجتماعي.
2) التقارب الجغرافي.
3) المواقف السياسية أو السلوك الخارجي.
4) المؤسسات السياسية.
5) الاعتماد المتبادل الاقتصادي[4].

ويبين فحص للأدبيات السابقة أن هناك أربعة عناصر هامة في تعريف النظام الإقليمي:

1- البعد الجغرافي: لجزائر تُعتبر من أكبر الدول في أفريقيا من حيث المساحة، وتطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال، سواء أكان هذا التفاعل عدائياً أم تعاونياً وبالشكل الذي يؤثر كل منها في السياسات الخارجية لغيره من الدول وفي خيارات السياسية الخارجية[1]..

---

[1] فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي** دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار 2014 مكتبة الإسكندرية الوفاء القانونية.

[2] د/عبد الدين بن عمراوين، **الإصالحات السياسية في الجزائر**: دراسة تقييمية للمضمون وطبيعة التحوالت السياسة العاملية، الجملد 6، العدد1، السنة 2022، ص: 463-481.

[3] علي الدين هلال و جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي**، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986ص 32.

[4]Peter katzenstein, Regionalism in comparative Perspective, www. SU. Uio –no /arena/publications p 96.

2- إنتظام وشدة التفاعلات: جزائر تلعب دورا مهما في تعزيز الاستقرار الإقليمي في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعتبر الجزائر عضوا في الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، حيث تسعى لتعزيز العلاقات مع الدول المجاورة، أو الروابط الإقتصادية تراتيب تجارية[2].

3- الو**عي الإقليمي المشترك للجزائر** يُعبر عن إدراكها لأهمية التعاون والتنسيق مع دول الجوار في مختلف المجالات. هذا الوعي يتجلى في عدة جوانب:

الاستقرار والأمن: الجزائر تسعى لتعزيز الأمن الإقليمي من خلال تعاون مشترك مع دول الجوار لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

تُعتبر المشاركة في مبادرات مثل مجموعة الخمس في الساحل دليلاً على التزامها بالأمن الإقليمي.

التعاون الاقتصادي: إدراك الجزائر لأهمية التكامل الاقتصادي مع جيرانها، مثل تطوير مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة والنقل، تعزيز التجارة البينية، مما يعزز من التنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة.

القضايا الاجتماعية والثقافية: فهم الجزائر لأهمية التبادل الثقافي والاجتماعي مع دول الجوار لتعزيز العلاقات الإنسانية. تنظيم فعاليات ومهرجانات ثقافية تعكس التنوع الثقافي في المنطقة. [3]

بالإضافة إلى ذلك لعبت الجزائر دورا مهما من خلال تنسيق جهود وغيرها دول الساحل مثل موريتانيا والنيجر التي أسست معها دفع الأبطال في عام 2010، وكان هذا الأخير هو أول جهاز أمني إقليمي ذو بعد تشغيلي بهدف تنسيق الجهود الأمنية لهذه الدول الأربع كما أنشأت الجزائر لجنة أركان العمليات المشتركة (CEMOC) ووحدة الدمج والاتصال (UFL) لتعزيز الأمن التعاون بين الجزائر وبوركينا فاسو وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر ونيجيريا وتشاد[4].

النتيجة استقرار الجزائر البلد الذي كان على مدى سنوات مصدرا للإستقرار القوة العسكرية الكبرى والفاعل المحوري في الحرب ضد الإرهاب ستثير أسوأ بكثير في المغرب العربي والساحل وأوروبا بالتبعية.

---

[1] Rodrigo Tavares, The state of the Art of regionalism : the past, the present and future of discipline http://www.cris.unu.edu/admin/documents/WProdrigo%20tavares pdf), p8.

[2] ربيعي ساميه، ، **اليات التحول في النظام الإقليمي** فرع: العلاقات الدولية، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية – النظام الإقليمي لشرق اسيا، السنة الجامعية: 2007 -2008 ص26.

[3] ربيعي ساميه، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص27.

[4] Dalia Ghanem Algeria's Crisis Outlook and Regional Implications KAS Regional Program Political Dialogue South Mediterranean p06.

الفرع الثالث: إستراتيجية تنفيذ السياسة العامة بالجزائر دوليا

ما يفيد ضرورة تحرك الدولة الجزائرية لحماية مصالحها بدأوا في إستعراض البدائل المختلفة لهذا التحرك على ضوء امكانات الدولة المتاحة بما في ذلك إمكانات حلفائها المحتملين والمؤكدين، وكذلك امكانات التحرك الدولية المضادة، والخبرات السابقة لتحرك الدولة في مواقف مماثلة إن وجدت، والنتائج المتصورة لكل من البدائل المطروحة وذلك حتى يصلوا إلى إختيار أنسب بديل بينهما فيكون هو القرار المتخذ[1].

للجزائر دور مميز على الصعيد الدولي في دعم حركات التحرر الإفريقية من جهة، وإرساء دعائم النظام الإقتصادي الدولي الجديد من جهة أخرى، إلا أنها لم تحظ بالعناية الكافية من قبل الباحثين والمؤلفين ولاسيما العرب منهم، وعلى هذا الأساس، نلاحظ أن ما كتب عنها يأتينا من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية والتي تعتبرها قليلة نظرا للدور الكبير الذي لعبته الجزائر ودبلوماسيتها في مسألة تحرير القارة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

2020 /01/21 إفتتحت الثلاثاء 21 جانفي 2020 بقصر الأمم المتحدة بجنيف أشغال دورة 2020 لمؤتمر نزع السلاح برئاسة السفير والممثل الدائم للجزائر لدى مكتب الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية بسويسرا السيد رشيد بلباقي، ويمثل الحدث فرصة للجزائر لإبراز دورها التقليدي كفاعل ناشط ضمن الهيئات الأممية.

كما حثت الرئاسة الجزائرية كل الأطراف الفاعلة على "الاستفادة من الأدوات التي يوفرها نظام المؤتمر وفرص الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة من أجل تحقيق نتائج إيجابية[2].

2016/09/22 أجرى وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة يوم الاربعاء بنيويوك سلسلة من المحادثات جمعته بنظرائه من كندا وكوستاريكا والمجر وأوضح البيان أن المحادثات جرت على هامش الدورة ال71 للجمعية العامة الأممية فخلال محادثاته مع نظيره الكندي ستيفان ديون "أبرز الطرفان الإرادة المشتركة في تعزيز علاقات التعاون بين الجزائر وكندا والسعي إلى تكثيفها.

[1] محمد الدبار، **أبعاد السياسة الخارجية** . دراسة تأصيلي، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس، 2019 ص4.

[2] الجزائر تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح بجنيف، النشرة الرسمية، السياسة الخارجية، العلاقات المتعددة الأطراف الجزائر منظمة الأمم المتحدة، تاريخ الإطلاع 2022/01/21، موقع وزارة الشؤون الخارجية http://www.mae.gov.dz/news_article/6234.aspx

وإعرب السيد ديون عن أمل سلطات بلده في "الإستفادة من الخبرة الجزائرية في مجال الوقاية من الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما وكذا فيما يخص السلام والأمن في منطقة الساحل وإفريقيا وذكر السيد لعمامرة في هذا الشأن بأن الجزائر وكندا تشرفان على رئاسة مجموعة العمل حول تعزيز القدرات في منطقة الساحل ضمن المنتدى العالمي حول مكافحة الإرهاب مما أسفر عن تعاون مثمر بين البلدين[1].

وإن المتصفح لمختلف الوثائق الخاصة جوانب السياسة الخارجية للجزائر في مختلف مراحل تطورها ابتداء من مرحلة ثورة التحرير، يستنتج أهم مبادئ السياسة الجزائرية التي إتسمت بالطابع النضالي، الأمر الذي جعلنا نستعمل مصطلح "دبلوماسية المواجهة، حيث تعتبر العلاقات الدولية على نطاق واسع أحد التخصصات الفرعية للعلوم السياسية، ومع ذلك فإن العلاقات الدولية تعتمد بشكل كبير على الإقتصاد الدولي والقانون الدولي وتاريخ العالم والأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الأعراق البشرية، في الولايات المتحدة، غالبا ما يكون IR أحد المجالات الفرعية داخل أقسام العلوم السياسية، لكن بعض المؤسسات الأكاديمية تميزه بأنه مستقل أو متعدد التخصصات[2].

بينما تم تحليل السياسة الدولية على مدى الكثير من التاريخ، لم تظهر العلاقات الدولية كحقل منفصل حتى مطلع القرن العشرين، في البداية كإمتداد للعلوم السياسية، تم تمييزه لأول مرة على أنه تخصص خاص به ، عندما تم تقديمه بإعتباره تخصصا جامعيا من قبل جامعة أبيريستويث في المملكة المتحدة[3].

كما تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع نسق من العقائد المسياسية التي تتضمن تصور الافراد في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وتراثه الديني ويمكن ربط معمالة التدخل في الشؤون الداخلية من طرف الجزائر شيء سلبي بحكم الموروث الذي توارثه الشعب الجزائري من خلال تجربته الإستعمارية[4].

---

[1] لعمامرة يتحادث بنيويورك مع نظرائه من كندا و كوستاريكا و المجر، نفسالموقع السابق، تاريخ الإطلاع 2022/01/21 http://www.mae.gov.dz/news_article/4312.aspx

[2]Reiter, Dan (2015). "Should We Leave Behind the Subfield of Internationalm; ; email: dreiter@emory.edu

[3] Caramani, Daniele, ed. (2020). Comparative politics (Fifth ed.). Oxford. ISBN

[4] ميلود بن غربي ، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية** في اطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية الجزائر مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011 ، ص100.

المطلب الثاني: عراقيل رسم وتنفيذ إستراتجيات السياسة العامة بالجزائر

رسم وتنفيذ استراتيجيات السياسة العامة في الجزائر يواجه عدة عراقيل، تشمل:

الاقتصاد والموازنات: الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار مما يؤثر على تخصيص الموارد، ضعف التنوع الاقتصادي يحد من قدرة الدولة على تنفيذ برامج تنموية شاملة.

الفساد والحوكمة: الفساد يمثل عقبة رئيسية تؤثر على فعالية السياسات العامة، حيث يمكن أن يؤدي إلى سوء توزيع الموارد، ضعف الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية يزيد من تعقيد تنفيذالاستراتيجيات.

الإدارة والتنسيق: نقص التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة قد يعيق تحقيق الأهداف المشتركة، عدم وجود خطة شاملة وموحدة للتنمية تجعل من الصعب تحديد الأولويات[1].

الاحتجاجات الاجتماعية: التحولات الديموغرافية وتزايد نسبة الشباب تتطلب استراتيجيات جديدة للتعليم والتوظيف، مما يمثل تحديًا أمام الحكومة.

عدم الاستقرار السياسي: التحولات السياسية وعدم الاستقرار قد تؤدي إلى تغييرات متكررة في الاستراتيجيات والسياسات، مما يسبب عدم استمرارية في التنفيذ [2].

هذه العوامل تمثل تحديات معقدة، وتتطلب استجابة شاملة وتعاون بين مختلف الفاعلين لتحقيق أهداف السياسة العامة في الجزائر.

كان من المهم تحسين صورة الجزائر دولايا وذلك من أجل:

- إنعدام الأمن الذي يؤدي إلى تغيير العادات الإستهلاكية والإدخار والإستثمار.
- إنخفاض الاستثمار المباشر ومعدل الإدخار.
- تقليل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تخفيض حجم الاستثمار المباشر الأجنبي.
- إنخفاض حجم التبادل التجاري الخارجي وبالتالي إنخفاض حاد في مكاسب الرخاء.

[1]BRIAN TERRANOVA, AUG 13 2011, Algeria: The Obstacles to Democracy, : The Obstacles to Democracy, https://www.e-ir.info/2011/08/13/algeria-the-obstacles-to-democracy/

[2] Said, E. W. (1979) Orientalism. Vintage Books. New York.

– إنخفاض عدد السائحين[1].

– التقليل من إحتمالات الربح في الشركات الناشطة في البلاد مما إنعكس سلبا.

– الهجرة الجماعية لسكان المناطق الريفية بحثا عن المناطق الآمنة بالمدن الكبرى مما أدى إلى تراجع المنتوج الزراعي بصفة عامة والمنتوجات التقليدية[2].

الفرع الأول: العراقيل المؤسساتية

من المتعارف عليه في أي دولة أن الإدارة وجدت من أجل خدمة المواطن وتقديم الخدمات العامة له ويتم هذا وفق الإطار القانوني و الذي ينظم العلاقة بين الطرفين، إلا أنه في بعض الدول نجد أن الإدارة لا تفيد بهذه القوانين والتعليمات مما يطرح إشكال كبير حول مدى تسلط الإدارة على القانون لعدة أسباب وفي مايلي تبرز بعض الحالات التي تم فيها وجود تعارض بين سلطة الإدارة وبعض القوانين والتعليمات والتي لها علاقة بتخفيض الإجراءات البيروقراطية داخل الإدارة الجزائرية محاولين البحث في أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا مثل هذا التعارض[3].

ولا شك أن جل القوانين تجرم الإهمال الوظيفي وذلك بغرض حماية ركيزة أساسية للوجود الاجتماعي وهي كف العاملين عن الاستهتار بالمال العام المعهود إليهم صيانته أو استخدامه لصالح الشعب وكف الاستهتار بحسن سير الإدارة، والضرب على غفلتهم وعدم مبالاتهم بحسن أداء العمل الوظيفي المسخر في سبيله وعلى توانيهم وتكاسلهم في الحفاظ على مصلحة الإدارة العامة لدرجة تعطل الانتفاع بالمال العام، ويتحقق الإهمال في أداء الوظيفة بالطرق الآتية :

- التهاون في مباشرة أعمال الوظيفة.
- التراخي أو التقاعس عن أداء ما يجب عليه من أعمال.
- القعود عن بثل القدر الذي يبدله الموظف العادي.

---

[1] France24 (2019) Algeria Announces Presidential Election for December 12 France 24. Available at: https://www.france24.com/en/20190915-algeria-presidential-election-fixed-december-12-says-bensalah-bouteflika (Accessed: 22 November 2019).

[2] تأثير الإرهاب على حقوق الإنسان، بخاصة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ص02 https://www.ohchr.org

[3] سعيد بالمثل، تكبير اللعبة البيروقراطية التقليدية على السياسات الاقتصادية في الجزائر (1999-2000)، (رسالة دكتوراء ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التنظيم السياسي والإداري، جامعة القرائي 2015 ص118.

- التغيب عن العمل دون إذن وبغير سبب قانوني أو بالتأخر عن المواعيد الرسمية للعمل[1].

إن السبب في ضعف المؤسسات هو أكبر دليل لعدم تطور الدولة ولعدم تطور المؤسسات في البلاد الفقيرة، وغزو بيروقراطية هو السبب الحقيقي لتخلف مؤسسات الدولة، ونرى أهم الأسباب التي تؤدي إلى العراقيل المؤسساتية:

1. عدم منح الحريات وتصفية الاستبداد، وحماية حقوق الإنسان وقلة إحترام المواطنة الحقة المعزل عن أي إنحراف طائفي أو عنصري.
2. تعميق آليات الحكم من خلال المحسوبية والمصلحية، وعدم وتداول السلطة وتكافؤ الفرص وإقامة مؤسسات الحكم بصورة نزيهة وغير متحيزة وفقا للكفاءة والخبرة والإختصاص.
3. تحقيق الوحدة الوطنية والعيش السلمي والمتكافئ بشعارات بين جميع المكونات الإجتماعية وعدم ضمن برامج سليمة للمصالحة الوطني.
4. إنعدام إحترام حقوق المرأة، وإستقلال القضاء، وحرية الإعلام، وتثبيت مبدأ الرقابة، والمسائلة ومكافحة الفساد والمحسوبية[2].

وتتمثل عراقيل تطبيق الإستراتجية في مؤسسات فيما يلي:

– تقديم الخدمات بمقابل وهذا ما يؤدي إلى فساد الموظف ومن صوره المنتشرة المطالبة بمبلغ مادي لتقديم خدمة تضمنها وتوفرها الدولة للمواطن بدون مقابل، هذا ما يسيء ويعرقل تنفيذ السياسية العامة للدولة.

– جمود الجهاز الإداري وعرقلة الأعمال.

– التسيب والإهمال من أهم صفات الجهاز البيروقراطي للدولة، إضافة إلى إستفحال ظاهرة الفساد الإداري.

– المركزية الشديدة، ما يؤدي إلى عرقلة الإجراءات والتعقيد البيروقراطي إضافة إلى ضياع الوقت والجهد[1].

[1] محمود محمد معابرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية** (دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن. ط1، 2011، ص 167.

[2] أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم، **العلاقة بين المؤسسات السياسية وحكم القانون ودورهما في بناء الدولة** المجلة السياسية والدولية، ص20.

ومن مخلفات البيروقراطية على الجزائريين مايلي:

العمل الإضافي: والذي عرف إنتشارا في الأونة الأخيرة سواء عند الفئات الدنيا من الموظفين أو العليا فبعد إنقضاء أوقات العمل الرسمية يتم اللجوء الأعمال حرة أو أعمال في القطاع الخاص بغرض زيادة الدخل والتي عادة ما تكون في الفترة المسائية، ولما صار الأجر الذي يتقاضاه الموظف من العمل المسائي أحسن من الراتب في وظيفته الحكومية أصبح يركز جهده وطاقته على العمل المسائي على حساب العمل الصباحي وللعمل الإضافي على حساب العمل الأساسي[2].

التسرب الوظيفي: يتمثل هذا البديل الثاني في ترك الوظيفة الحكومية التي يتقاضى منها تعويضا نقديا والحصول على وظيفة أخرى وهو ما يتم غالبا عن طريق الهجرة إلى الدول الأوروبية خاصة فرنسا، وهذا النوع من الهجرة يعرف باسم "هجرة الأدمغة" التي تعد من أخطر أنواع الهجرة لما لها من آثار سلبية عديدة على جميع نواحي حياة البلد المصدر للكفاءات[3].

الفرع الثاني: عدم الكفاءة

وعلى الرغم أيضا، من حتمية الاعتماد على الجهاز الإداري، وذلك بإسناد دور رئيسي له في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن قصور إمكانيات هذا الجهاز التقنية والبشرية تقف حائلا دون قدرته على النهوض بكفاءة بالمهام المنوطة به. فإذا أخذنا على سبيل المثال المصالح الخارجية لوزارة المالية وهي مصالح موجودة في كل ميادين الاقتصاد والأموال العمومية والخاصة، نجدها تقوم بدورها في إطار يفتقر إلى كل شيء، من وسائل بشرية ومادية ضعيفة وطرق عمل تجاوزها الوقت وبعدد قليل من الموظفين وبإطارات قليلة العدد، ولا تتوفر على تجهيزات وأجور كافية تعمل في أماكن غير ملائمة وضيقة لا تتوفر فيها قواعد الصحة والأمن[4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE تأثير الإرهاب على حقوق الإنسان، بخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، OHCHR https://www.ohchr.org

[2] بدالله محمد آل عيون، **نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي** الحديث، ط1 ،دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام1985 ،ص79.

[3] هجيرة أوبعيش، **بيروقراطية الجهاز الإداري في الجزائر**: دارسة في بنية المفهوم وواقع التطبيق المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 60- العدد 01 ص-ص.25-51.

[4] أ. سمارة نصير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الأعلى للغة العربية، ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر، 2005، ص35.

ولعل أحد أهم الأسباب الرئيسية لهذا الفشل والعجز، هو انتشار ظاهرة التسيب البيروقراطي، التي تعد عامة ومشتركة بين كل إدارات الأجهزة الحكومية ، حيث نرى شيوع أنواع معينة من السلوك بين الموظفين، كعدم الشعور بالمسؤولية، التراخي في أداء الواجبات، إهمال العمل، تبادل المنافع والخدمات بين الإداريين الميل إلى استغلال الإدارة لصالح الأفراد على حساب مؤسسات الدولة ، الانحراف بالسلطة واستخدامها في غير مجالاتها ، تعقيد القرارات الإدارية وعرقلة تنفيذها، فانعكس ذلك كله سلبا على المواطنين والمصلحة العامة على السواء[1].

ويبدو أن استفحال هذه الظاهرة المرضية الخطيرة في إداراتنا الحكومية، سيعرض الموظف العام إلى نقد شديد من قبل المواطنين، وأجهزة الرقابة المختلفة كالبرلمان مثلا كما أنه سيؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين، بالدور الفاعل والحيوي الذي يجب أن تلعبه أجهزة الإدارة العامة، في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي المنشود بهدف اللحاق بالركب الحضاري المعاصر.

ومن جهة أخرى، فإن عددا كبيرا من العاملين في الإدارة العامة أصبحوا قلقين على مستقبلهم الوظيفي، بسبب تدني وضعهم الاجتماعي والمادي، إذ أن الأغلبية الساحقة منهم، يمكن أن نقول عنهم أنهم في حاجة الآن إلى مساعدة اجتماعية، وذلك دائما اعتمادا على المقاييس الرسمية وهذا بطبيعة الحال، سينعكس سلبا على حسن سير الإدارات العامة وعلى هيبة الدولة ومن المؤسف حقا أن أوضاع هذا الجيش الكبير، نسبياء من العاملين في الإدارات العامة الحكومية، لم تأخذ نصيبها من الدراسة العلمية الجدية حتى يومنا هذا.[2].

إن مؤشرات التسيب بنوعيها الملموسة وغير الملموسة متعددة ولا يمكن حصرها بسبب تواطؤ الكثير من الإداريين الذين يفضلون مصالحهم الشخصية ويحاولون إظهار الأمور على الرغم من تدهورها، على أحسن حال وفي اعتقادنا، أن مثل هذا النوع من الإداريين يعتبر من أخطر أمراض الإدارة، التي يجب التخلص منها قبل علاج غيرها في سبيل نجاح هذا العلاج.

ولكننا سنحاول في هذه السطور الآتية، أن نتعرض لأهم مؤشرات التسيب البيروقراطي، التي هي شائعة في الإدارات الحكومية الجزائرية ويعاني منها كل مواطن يتعامل مع أحد هذه الإدارات التي انخفضت بها درجة الكفاءة الإدارية بمعدلات كبيرة جدا.

---

[1] Stora, B. (1994) Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance. 1st edn. Paris: La Découverte.

[2] أ. سمارة نصير، مرجع السابق، ص37.

عدم التزام الموظف باستغلال وقت العمل الرسمي: إن ظاهرة الوقت الضائع هي ظاهرة عامة في الإدارات الحكومية الجزائرية، ففي كثير منها يمضي الموظفون معظم أوقات أعمالهم في تبادل الزيارات بين بعضهم البعض في المكاتب، أو في عدم استغلال وقت العمل الرسمي لأداء الواجبات والأعمال الرسمية، وانشغال الموظفين وانصرافهم للقيام بأعمال غير رسمية (قراءة الجرائد أو في أداء بعض الألعاب، استقبال الزوار والمعارف استعمال الهاتف ووسائل العمل الأخرى لقضايا خاصة، أو في النسيج بالنسبة للنساء .... وغير ذلك ولعل هذا يعود إلى عدة أسباب، نذكر منها:

أ) وجود فائض من الموظفين، يفوق متطلبات وحاجيات بعض الإدارات الحكومية. فعلى سبيل المثال الإدارة التي تحتاج إلى (10) موظف مثلا نجد بها حوالي (40) موظف.

ب) عدم الالتزام بالإجراءات الرسمية للعمل و الخلط بين ما هو رسمي وماهو غير رسمي والخلط بين الصداقة والعمل. إنه بإمكان أي شخص سواء من الموظفين أو من الزملاء أو من الأصدقاء ، أن يدخل على المدير ليسرق منه وقته.

(ج) عدم وجود وصف دقيق لواجبات ومهام كل موظف تجبره الالتزام بمعايير العمل.

(د) عدم وجود إجراءات جزائية صارمة وثابتة وموضوعية ، تلزم الموظف على الانضباط في عمله[1].

إن هناك من الموظفين الذين وإن كانوا يمضون كل وقت دوامهم بين الوقت الذي يمضيه الشخص في العمل، وبين الوقت الذي يمضيه في مقر العمل، فالشخص الذي يذهب صباحا لعمله، لا يعني أنه ذاهب ليعمل حقا، وهذا واقع أكنته إحدى الدراسات التي تمت في هذا الشأن، حيث أثبتت أن متوسط ساعات العمل الأسبوعي لدى الموظف الجزائري تقدر بـ (41.27) ساعة، وهي تعبر عن الوقت الممضي في مقر العمل وليس عن العمل الفعلي، وأن متوسط الوقت الضائع في العمل هو (31%)، مما يشير إلى وجود تشتت واسع، إذ يتراوح المدى بين (10%) و (90%) من الوقت ظاهرة التسبب الإداري في الجزائر الضائع، وإذا أخذنا بعين الاعتبار ميل الفرد إلى تصغير الجوانب التي قد تنقص من قيمته فإن المتوسط (31%) هو أقل من المتوسط الحقيقي للوقت الضائع، وحتى إذا سلمنا بأن (931) هو المتوسط الفعلي للوقت الضائع، فإن طرحه من متوسط ساعات العمل الأسبوعي يؤدي إلى بقاء (28) ساعة فقط من وقت العمل الأسبوعي بهذا الأخير يصل في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية إلى (45) ساعة عمل في الأسبوع[2].

[1] أ. سمارة نصير، مرجع السابق، ص38.

[2] أ. سمارة نصير، مرجع السابق، ص39.

الفرع الثالث: التوجه الفكري والإديولوجي

بعد الاستقلال تبنت الجزائر نظامًا اشتراكيًا يعتمد على تأميم القطاعات الحيوية مثل النفط والغاز كانت هناك جهود لتأسيس اقتصاد مخطط يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة والأيديولوجيا السياسية كمحدد لتغيير البناء الفكري تكاد أن تكون مرادفة للسياسة، وكأن الايديولوجيا هي مضمون السياسة وكأن السياسة في التطبيق العلمي للايديولوجيا وهذا الترادف لا يخلو من الصواب لأن الايديولوجيا مرتبطة ارتباطاً قويا بالسياسة والسلطة فكل سياسة وكل سلطة تتضمن إيديولوجيا وتصادر عليها صراحة أو ضمنا.

كما أن كل إيديولوجيا تتضمن نظرة للمجال السياسي وتستهدف في النهاية الوصول إلى السلطة على وهناك العديد من الاتجاهات المفسرة للايديولوجيا، من بينها الاتجاه الذي يقوده كارل بوبر الأقل لتطبيق واختبار نظرتها، ويرى بأنها طريقة للتفكير السياسي، كما يعتبرها نظاما شاملا ومعلقا فلا يقتصر هذا النظام على كل القضايا السياسية والأخلاقية والاجتماعية، كما يمكن إستخدام الايديولوجيا بطريقة أكثر مرونة لتعني أي مجموعة متماسكة من المبادئ السياسية وفي هذا يمكن تصنيف الليبرالية، والشيوعية والسياسة المحافظة، أنها " ايديولوجيات " أو مذاهب فكرية[1].

وتعرف الأيديولوجيا أيضا من عدة أوجه منها التكوينية والبنائية والوظيفية حيث يعتبرونها وجهة النظر التكوينية بأنها مجمل النظريات والمذاهب والمفهومات التي تشكل البنية الفكرية العصر معين أو المرحلة تاريخية محددة وجهة النظر البنانية فهي نسق من الافكار يتضمن بعض الافكار والقيم وهي اطار من المعتقدات والتصورات – الواقعية والمعيارية – التي تهدف الى تفسير الظاهرة الاجتماعية المعقدة من خلال منظور يوجه وببسط الخيارات السياسية – السياسية التي تواجه الافراد والجماعات[2].

وجهة النظر الوظيفية فهي مجموعة من الأفكار والقيم والرموز التي تعبر عن رغبات ومصالح الطبقة أو الجماعات التي تتطلع إلى السلطة، وتسعى إلى تغيير الواقع الإجتماعي والاقتصادي والسياسي بما يخدم مصالحها، وتؤدي الايديولوجيا في المجال السياسي وظيفتين أساسيتين نظرية وعملية فالايديولوجيا في عمقها اجتماعية وعطية، فهي ليست نظرية في المعرفة ولا تهمها الحقائق والمعارف إلا من حيث هي موظفة الخدمة موقع أو سلطة شخص أو هيئة وهي لا تستهدف تقديم معارف بريئة

[1] عبد الحليم، الزيات التنمية السياسية دراسة في الإجتماع السياسي 2000 التنمية السياسية البنية والأهداف الإسكندرية، دار المعارف الجامعية ج2، ص19.

[2] بوحوش عمار حسين، **عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث**، مجلة الجامعة الكويت العدد 2.

وخالصة للمنضوين بقدر ما همها تعبهم وحشو أذهانهم وتفوسيم بالحقائق والمعلومات لمتحركوا في المحال ولينجزوا الأهداف ويكتسحوا المواقع فمعظم الدارسين في حفل التنمية والتخلف السياسي، يتفقون على أن نجاح المجتمع في مجابية الصعوبات إنما يعتمد على توجيه وإدارة التنمية السياسية بأعلى مستوى من الكفاءة من خلال إطار فكري وأيديولوجي واضح، ومن هنا كان التعويل على الأيديولوجيا من أجل المساعدة في الإسراع بالتنمية الزمات[1].

المطلب الثالث: أهمية البعد الإستراتيجي في رسم السياسة العامة

لا يوجد مستوى حكومي واحد يمكن أن يلتقي بشكل كامل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الحالية، وقد خلصت دراسات ESPON الأخيرة إلى ذلك التعاون الإقليمي والتخطيط الحضري نهج اثنين من نماذج الحوكمة التعاونية يمكن أن تدعم بشكل فعال تصميم السياسات وتنفيذها على مستويات جغرافية وظيفية مختلفة، التفكير والتخطيط في تعاون إقليمي ناعم يمكن للمناطق التغلب على بعض قيود التعامل مع التنمية الإقليمية ضمن المحدد إدارياً وعن طريق أدوات التخطيط التشريعي الصارمة[2].

التحدي الأساسي للتعاون الناعم هو تحفيز أدوات النمو في التعاون، لكي يظل التعاون الإقليمي الناعم ذا صلة بمرور الوقت، ويجب أن يستمر التطوير والتكيف مع الظروف المتغيرة وخلق جديد لحظة التعاون لكي تحدث دوامة النمو في التعاون، ويتطلب التعاون الإقليمي الناعم التشجيع المستمر، حتى لو نجح المرء في ذلك إنشاء "علامة تجارية" إقليمية أو هوية مشتركة وفي تغيير عادات العمل بحيث تكون المبادرات التعاونية تصبح أسهل في التنفيذ، فهم الدورة مهم لتقييم ديناميكيات التعاون ويمكن أن توجه تنفيذه[3].

---

[1] إسماعيل يوقنور، **التخلف السياسي وتراجع مستوى البناءات الفكرية والمؤسساتية للدولة**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10/ العدد 03/ جويلية 2021/ ص: 324-336.

[2] POLICY BRIEF The territorial dimension of future policies Inspire Policy Making with Territorial Evidence, Policy Brief, p10.

[3] ESPON. 2017e. "Shaping New Policies in Specific Types of Territories in Europe: Islands, Mountains, Sparsely Populated and Coastal Regions." Policy brief. https://www.espon.eu/topics-policy/publications/policy-briefs/shaping-newpolicies-specific-types-territories-europe .

حيث تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية وتفترض في الناس المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة واتجاهاتها ومتابعتهم للخطط والتوجيهات الصادرة عنها، كما تعتمد أيضا على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجيهات وتعليمات.

قد يكون لكل نوع من الإستراتيجيات مواضع ملائمة لكل تطبيق دون غيره ومن الأفضل أن تكون الإستراتيجية المعتمدة للتنفيذ، يتكامل فيها الأنواع الثلاث من الاستراتيجيات والاستفادة من مزاياها وتجميعها في الإستراتيجية المتبعة في الهدف المراد تحقيقه، وذلك على أساس علمي يمكن الرجوع إليه عند تنفيذ الإستراتيجية حسب الغرض الموضوعة من أجله الإستراتيجية وبما يخدم تحقيق الهدف المنشود.

الاستراتيجية لم تخلى من أي نشاط إنساني مستمر، فكل الأنشطة الإنسانية خاضعة لهذا السلوك التنظيمي الموصل إلى نتائج محققة للآمال والطموحات، سواء إتخذ هذا التنظيم سلوكا منظما وفق مفهوم المؤسسة، وتحت مسميات عملية معروفة، وفق الفهم السائد، أو سلوكا يذهب إلى ذات التنظيم، يتخذه الأفراد لإضفاء المزيد من التنظيم، والتحكم في النتائج، ولعلنا نعيشه جميعنا، ونحن نخطط لمختلف مسارات حياتنا اليومية، حيث يظل الحرص قائما وملحا على أن تظهر النتائج لمختلف الأنشطة التي نقوم بها، حاكمة وضابطة، ولا نرضى أبدا بأن تكون النتائج هزيلة أو متواضعة، وبالتالي حتى يتحقق هذا الحرص بالصورة التي نرجوها لنتائج أفعالنا، ننطلق به من خلال وضع هذه الاستراتيجيات، وإن كان الكثيرون منا، لا يستحضرون الفهم العلمي للاستراتيجية، ولكننا نمارسه بعفوية، وهو يذهب إلى ذات المعنى الذي تحرص عليه المؤسسة في جميع أنشطتها، ولذلك:

تتعدد استخدامات الاستراتيجية في الوقت المعاصر، فقد يوصف موقع دولة بأنه إستراتيجي، وقد يصف قرار سياسي أو اقتصادي بأنه استراتيجي، كما يطلق وصف إستراتيجي على بعض الأسلحة المتطورة، فيشار إلى معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية «سالت» كما توصف بعض الموارد والسلع الاقتصادية (Strategic arms limitation treaty) بأنها استراتيجية، أو قد يوصف تفكير[1].

إن الأبعاد التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها، هي الأبعاد الشاملة في حياة البشرية كلها على اختلاف مشاربها وأنشطتها، وتوجهاتها، فالبعد الاجتماعي: يقيمه كثير من المنظرين في الشأن الاجتماعي على أن البعد الاستراتيجي في هذا الجانب يتناول كل ما يتعلق بالإنسان، بدءا من حياته الخاصة، وبحياته مع مجتمعه القريب، وبحياته في ظل مؤسسة تعتني به عناية خاصة متخذة من الثيمة

[1] أ.د فضيل دليو، أ.د عاطف كلاع، **الاستراتيجية الأمنية**، جامعة قسنطينة-3-، أنوعها تقنياتها ومتطلباتها، الباحث الإجتماعي العدد 13، 2017، ص59.

الاجتماعية سندها الذي تتكئ عليه لهذا الاهتمام، معززة وجوده، واستمراره، ومن ثم بقاءه بنفس معززات الكفاءة القادرة على استمرار هذا البقاء، ومن ذلك مستوى محقق وبكفاءة الحياة الاجتماعية التي تحترم إنسانيته، وقدره المعنوي، بما في ذلك مجموعة الخدمات التي يكفلها له القانون، دون المساس بأي منها مهما كانت الظروف، ودون أن يحمله مشقة المطالبة بها، تحت أية ظروف أيضا، فالبعد الاستراتيجي في هذا الجانب يتحرر كثيرا من الظروف المحلية التي تفرضها البيئات الاجتماعية؛ وفق نظام أي دولة؛ بل يعمل على تحرير الفرد من العوالق الاجتماعية التي تحد من الاستحقاقات الاجتماعية والتنموية، ولذلك تنجح بعض الاستراتيجيات الموضوعة للشأن الاجتماعي في دول، ولا تحقق نجاحات تذكر في دول أخرى، ولعل البعد السياسي يكون له دور محوري أكثر في تفعيل نجاحات أهداف الاستراتيجيات الموضوعة في البعد الاجتماعي، كما هو الحال في بقية الأبعاد المعتمدة[1].

وفي الإطار ذاته ينظر إلى البعد الاقتصادي على أنه محور الاستراتيجيات الكبرى في أي دولة كانت، ولذلك ينظر إليه بكثير من الاهتمام، ويعد بأنه عصب الحياة في أي مجتمع، وبالتالي تحرص الحكومات على تعزيزه، والأخذ بمقوماته، وتوليه الاهتمام الأكبر، والعمل على تعزيزه واستثمار مقوماته والبحث المستمر عن مقومات أخرى، تتناسب والظروف المحيطة، وتطورات الأوضاع العالمية، مع بناء الرؤى الاستشرافية بصورة دائمة، والتي من شأنها أن تضع الاعتبارات الكثيرة لنصيب الأجيال اللاحقة وخاصة في جانب الكنوز والثروات الطبيعية، والعمل بصورة جادة على عدم استغلال هذه الثروات الطبيعية بصورة مفرطة، والمحاولة الجادة للبحث عن خيارات أخرى جديدة، وترك هذه الثروات الطبيعية للأجيال القادمة؛ قدر الإمكان، وذلك من خلال استغلال التقنية الحديثة التي توفر الجهد والمال وتقصر من الفترات الزمنية، بحيث يحدث كل ذلك داخل إطار الاستراتيجية الموضوعة، بتحديث أهدافها وبرامجها، وآليات العمل الفاعلة فيها.

ويأخذ البعد البيئي أهمية أخرى في إطار الاستراتيجية المتكاملة الموضوعة لهذه الأبعاد الثلاثة المستحوذة على اهتمامات المجتمع الدولي، فهذا البعد كما هو معروف يعتمد كثيرا على مخرجات المجال الاقتصادي، وهناك صلة وثيقة بين الإثنين، ولذلك تأتي النداءات العالمية مستمرة نحو المحافظة على هذا الجانب، ووضع الاستراتيجيات المحكومة زمنيا بالمحافظة على البيئة، وقد تناولت كل القمم العالمية.

وفي ختام هذه المناقشة أميل كثيرا إلى البعد التشريعي، وأراه المحدد المهم لضبط البوصلة، ليس فقط لدوره في المتابعة لشأن الاستراتيجيات التي تضعها الحكومات، ولكن على أن التشريع يظل هو الحاكم أو الضابط لمجريات مختلف الأنشطة الإنسانية المحكومة بالأهواء وبالرغبات، وبـ (خائنة الأعين

[1] https://unog.primo.exlibrisgroup.com/discovery/search?vid

وما تخفي الصدور)، حيث يبقى التشريع؛ وفق النص؛ هو المعول عليه لاستقامة الاعوجاجات التي يرتكبها البشر في حق أنفسهم، وفي حق كل ما يحيط بهم، مع علمهم بمضار كل سلوك معوج يقومون به، وبالتالي متى تم الاحتكام إلى التشريع، سلمت كل الأنشطة الإنسانية التي يضعها البشر لمقومات حياتهم اليومية، وتأتي الاستراتيجيات، المحسوبة دائما على فتراتها الزمنية الطويلة؛ في كثير من الأحيان لتفرض على القائمين عليها وعلى توظيفها وجود هذا التشريع لتكمل مسيرتها البنائية في حق الحياة وبدون هذا التشريع، فلن تكتمل مسيرة أي استراتيجية بالصورة التي ترسم لها عند بداية النشأة الأولى، أو وضع حجر الأساس الأول لها، ولن تبلغ غاياتها العليا، ذلك أن البشر شديدو التغيير، والتقلبات، والعودة سريعا إلى مظان النفس، والنفس، كما هو معروف أمارة بالسوء.

وتبقى الاستراتيجيات في مفاهيمها المختلفة، ولعناوينها الكثيرة، الدليل الاسترشادي لكل الأنشطة الإنسانية في الحياة، ويقينا، لن تضار سياسة تتخذ الاستراتيجيات منهجا لأعمالها المختلفة، مهما اجتاحتها من ظروف مختلفة، حيث يبقى العمل المنظم المبني على المعرفة هو البوصلة الموصلة إلى الضفة الآمنة[1].

الفرع الأول: أمنيا

لكل علم فنه ولكل فن تقنياته، والتقنيات هي عبارة عن الوسائل والطرق التي يتم إعتمادها في ممارسة فن معين، وفي مجال الإستراتيجية الأمنية يمكن الإشارة إلى التقنيات التالية:

– الاعتماد على إستراتيجية عمل مباشر أو غير مباشر، من أجل تحقيق هدف معين إستنادا إلى الأوضاع والظروف الإنسانية، الاجتماعية، الجغرافية والبيئية هذا وفقا للذهنية وللثقافة والقيم والآراء السائدة في مجموعة إنسانية معينة يتم العمل داخلها والعمل الإستراتيجي يهدف إلى إحداث تغيير في وضع قائم، أو تحقيق وضع جديد ملائم لتحقيق الهدف وهذا ما يصادفه الكثير من قوى التغير والجمود في المقومات.

– إذا إستحال تنفيذ عمل إستراتيجي محدد الوسائل والأهداف في ظرف معين، فيجب خلق عمل إستراتيجي موازٍ له يمكننا من الوصول إلى الهدف نفسه.

– تنفيذ الإستراتيجية يعتمد على إيجاد الظروف الملائمة لذلك حتى يتم تقبل الفكرة والمساهمة فيها من طرف المواطنين وتعبئتهم نفسيا، ويعد هذا من أهم تقنيات الإستراتيجية الأمنية.

[1] ياجة ميثاق الأمم المتحدة، متاح على موقع جامعة منيسوتا : http://hrlibrary.umn.edu/arab/a001.html

– التحرك الاستراتيجي يتميز بتوزيع النشاط في مختلف الاتجاهات المتجاوبة وكذلك الأقل تجاوبا مع مراعاة عدم إثارة المعارضة أو الفئة الرافضة لها.

– عدم المساس أو التعرض للمعتقدات الثابتة المسيطرة على الذهنية القائمة من أجل تفادي الاصطدام بمقاومة عنيفة.

– التعرف على الصعوبات والعمل على إيجاد حلول لها لتفادي الصدامات والمواجهات والالتفاف حولها بإتباع تكتيك المناورة.

– المرونة والسهولة في التحرك وإمكانية تعديل الوسائل والاكتفاء بالنجاح الجزئي مع عدم الاستسلام للمقاومة وتقبل الصدمات.

– القدرة على إيجاد الهدف البديل، وتغيير المسار إلى هدف بديل يمكن أن يكون فرعا من الهدف الأساسي أو الأصلي.

– تفادي تكرار التجارب الفاشلة، لأن رفضها ومقاومتها سيكونان أقوى. وبالتالي يجب توظيف الفشل بطريقة إيجابية من خلال تعديل الخطة والتكتيك والوسائل[1].

ويتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية:

أولاً: إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ثانيا: رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

ثالثًا: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

رابعا: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.. وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء خارجيا أو داخليا[2].

إن لموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات درة استمدا من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أور وإفريقيا وبين المغرب العربي

[1] أ.د فضيل دليو، أ.د عاطف كلاع، **الاستراتيجية الأمنية**، أنوعها تقنياتها ومتطلباتها، مرجع سابق ص59.

[2] فضيل شريف آسيا، البعد البعد العسكري العسكري في الإستراتيجية الإستراتيجية الأمنية الأمنية الأمريكي الأمريكية في ظل لوضع الوضع الدولي الدولي الجديد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2011، ص49.

والشرق الأوسط وممرا حيو للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا، فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وأفريقيا والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي، والبعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية[1].

وظلت النزاعات الحدودية والإقليمية مصدرا من المصادر المهددة ليس لأمن الجزائر وحدها بل كل الدول العربية والإفريقية، كما تنوعت وتعقدت مسببا نظرا للتناقضات على المستوى الداخلي سياسيا، اقتصاد، ثقافيا، وظهور العديد من الدول وبعث القوميات والوطنيات من جديد خصوصا مع موجة الاستقلال في الستينات التي شهدا القارة الإفريقية، حيث ظهر اتجاه عام محاولا من طرف بعض الدول "إعادة النظر في الحدود ككل"، عتبار أن الحدود غربية ومفروضة بطريقة غير عقلانية على الشعوب الإفريقية.

وفي حقيقة الأمر أن محاولات الاتجاه الأول الرامية إلى إعادة النظر في الحدود لا تترجم لفعل الرغبة في التحرر من الحدود الاستعمارية المفروضة بقدر ما تخفيه من دوافع أخرى ذاتية أو مصلحيه قد تكون داخلية أو خارجية، لكن هذا الاتجاه لم يصمد أمام موجة الاتجاه الثاني الرافضين له، أو القائلين بمبدأ الحفاظ بل الإبقاء على الحدود كما تركها الاستعمار، أي الحدود الموروثة عنه وإنعكاسا للرأي الغالب بين الدول الإفريقية المستقلة مع أنه ليس من الممكن ولا من المفضل إعادة النظر الآن في شأن الحدود المصطنعة وفي تعديل الحدود على أساس العنصر أو الدين أو العوامل اللغوية أو غير ها لأنه

لو أخذت هذه الأسس في وضع الحدود الدول الإفريقية قد يختفي من الخريطة وبناء على ذلك ألزمت منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك دولها لمحافظة على الوضع القائم فيما يتعلق لحدود والعمل على حل مشاكلها لطرق السلمية[2].

الفرع الثاني: إقتصاديا

[1] ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية:** التحدت والرهات، مذكر ماجستير، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر 2011، ص39.

[2] بطرس بطرس غالي وآخرين، الخلاف الصومالي الكيني في السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام 1970) ص250.

عملت الجزائر في سياستها على مواكبة التطورات الإقتصادية والإستراتيجيات الدولية والإقليمية على وجه الخصوص، مواصلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الواردة في مواثيقها الايديولوجية فقد أولت هذه المرة أهمية خاصة لوضع استراتيجية للتنمية الصناعية والفلاحية وتعتبر سياسات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية عامة، والتنمية الصناعية خاصة كل متكامل يخدم أحدهما الآخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع فارق واضح هو أن التنمية الاقتصادية ذات مفعول ومدلول شاملين لكافة القطاعات الاقتصادية وكافة أنحاء البلاد، كما يفترض فيها أن تتميز بالموضوعية التي تكسبها المصداقية في مجال التنفيذ، والمشاركة الفعالة لكافة العاملين مع التأثير المباشر والغير المباشر ، هذا القدر أو ذاك لتدخل الدولة، من أجل ضمان التوزيع العادل لنتائج التنمية، بشكل يتناسب مع المساهمة الفعلية لأصحاب عوامل الإنتاج.

وهي تتعلق بالزيادة المستقرة المنتظمة للتغيرات الاقتصادية، شأنها في ذلك شأن النمو الاقتصادي الذي يظهر في بعض البلدان النامية على شكل نمو اقتصادي بدون تنمية، يقتصر تأثيره ومظهره في معظم الأحيان على الجانب الكمي للواقع الاقتصادي الاجتماعي على نطاق ضيق جدا، في حين يتعدى مجال ومفعول التنمية الاقتصادية الجانب الكمي إلى الجانب النوعي المتعلق بالمتغيرات الهيكلية ، البنيانية، والأفكار والتصورات والمفاهيم السائدة في مجتمع ما، ويسعى لتحقيق قفزة المؤسسة الإقتصادية حسب الإتجاهات الإقتصادية أو الإيديولوجيات، حيث أدى إختلاف نظرة الإقتصاديين في الإقتصاد الإشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين[1].

في حين تعبر التنمية الصناعية عن سعي التمع الدائم للاستغلال العقلاني للموارد الإقتصادية، عن طريق تحويلها إلى منتجات أرقى تحقق أقصى قيمة مضافة ممكنة، بأقل تكاليف إقتصادية إجتماعية، وهي بذلك تعتبر من جهة أخرى بمثابة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة. كما أنها كانت ولا زالت على الدوام تعتبر إلى حد بعيد كنشاط اقتصادي رائد ومتميز، سواء تعلق الأمر بأساليب الإنتاج المختلفة، أو طرق التنظيم، أو القيمة المضافة، أو الفائض الاقتصادي الكبير، بعد ذلك الذي تحقق في القطاع الزراعي وسمح بتحرير جزء كبير من القوى العاملة أ، التي لتحقت بالقطاع الصناعي وبذلك تحققت أول قفزة نوعية عملاقة اقتصادية في التاريخ البشري[2].

من محاسن الأزمة الصحية أنها كانت اختبارا حقيقيا لاقتصاديات دول العالم، بالنسبة للجزائر فقد أبرزت نقاطا ايجابية وأخرى سلبية. الصورة الايجابية للاقتصاد الوطني هي قدرة القطاع الفلاحي على

[1] مجموعة من الاقتصاديين: **الموسوعة الإقتصادية** دار إبن خلدون بيروت 1980، ص 278.

[2] بطرس بطرس غالي : **السياسة والتنمية الإقتصادية في إفريقيا**، دار الكتاب الجديد، القاهرة، 1970 ص75.

تغطية حاجيات السوق المحلية باستثناء مادتين أساسين وهما الحبوب ومادة الحليب بالرغم من وجود الإمكانات لتحقيق الاكتفاء الغذائي فيهما. يحتاج الأمر إلى الإرادة السياسية كي تتحول الجزائر من مورد إلى مصدر خاصة وأن نوعية الحبوب الجزائرية من أفضل النوعيات عالميا، القطاع الفلاحي يساهم اليوم بـ10% من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف نفس النسبة.

أهم نقطة سلبية هي التبعية المفرطة لاقتصاد الوطن لقطاع المحروقات، الأرقام المسجلة خلال العشرية الأخيرة تبرز لنا مدى ارتباط الاقتصاد بهذا القطاع الذي يوفر 40% الناتج المحلي الإجمالي، 97% من قيمة الصادرات، 40% من عائدات الضرائب. هذه الأرقام تبين حجم هشاشة الاقتصاد في تبعيته إلى قطاع المحروقات إلى حد الإدمان. الجانب السلبي الآخر وهو تراجع قطاع الصناعة المحلية الذي أصبح في أدنى مستوياته منذ بداية مرحلة التصنيع. قطاع الصناعة المحلية أصبح عاجزا عن تلبية الحاجيات الوطنية.

الأزمة لديها سلبياتها وإيجابياتها، الأمم الراشدة تستثمر الأزمة وتجعل منها فرصة للنهوض مجددا وهو ما يجب فعله: نتوقف نقيم ونقوم مجددا. تنويع الاقتصاد والاستثمار لم يعد خيار بل هو ضرورة حتمية، القطاع الصناعي هو القطاع الوحيد الذي يوفر الثروة ويحل المشاكل الاجتماعية مثل مشكل البطالة، والاهتمام بهذا القطاع وحماية رجال الصناعة أصبح مسألة حيوية بالنسبة للجزائر، قطاع الصناعة هو الذي يساهم في خلق وتنويع الثروة ويضمن نمو الاقتصاد إلى أرقام أكبر مما هو الآن أي مابين 2 % إلى 5 % على أكثر تقدير، الناتج المحلي الإجمالي السنوي الذي تحققه الجزائر(163 مليار دولار سنة 2021) لا يليق بمستوى مؤهلات بلد مثل الجزائر من حيث الثروة البشرية والمادية.

في الختام وبخصوص التشخيص المقدم حول طبيعة الإنعاش الاقتصادي والذي يحصر في ضرورة التحكم في الجانب المالي وخاصة الإيرادات الضريبية هذا التشخيص يستدعي المراجعة، خلال الأزمات العميقة الحل الأنجع اقتصاديا هو الاستثمار من خلال مشاريع صناعية ضخمة والجزائر في حاجة إلى مشروع إنعاش حقيقي والقطاع الأنسب هو السكة الحديدية نظرا لانعكاس مثل هذا الاستثمار على نمو الاقتصاد بضمانه لمناصب عمل سريعا وفي مختلف مناطق الوطن، هذا القطاع الحيوي سيسمح بنقل الجزائر إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا، ومؤهلات الجزائر في هذا المجال كبيرة، فالبلد من بين الدول القليلة في العالم التي تصنع مواد السكة الحديدية وبالرغم من ذلك لم يلقى هذا القطاع

الاهتمام الكافي وعندما خصصت له مكانة ضمن المشاريع الاستثمارية انتهجت استراتيجية تستدعي المراجعة[1].

ومن طبيعة الاستثمارات المنتهجة غير عصرية وتعود لمرحلة سنوات والأنسب هو الاستثمار في القطار السريع بالمواصفات العصرية مع إنشاء قاعدة صناعية تخص القطاع في الجزائر البلد المصنع الرائد في مجال السكة الحديدة الذي كان يصدر منتجاته للعراق وألمانيا الغربية يفقد الريادة لصالح دول لا تمتلك أي تقاليد صناعية في ميدان السكك الحديدية واستطاعت إنشاء شبكة عصرية للسكة مثل مصر التي دخلت في شراكة مع شركة زيمانس الألمانية.

قطاع الطاقة الشمسية أيضا يستحق الاهتمام وهو مجال حيوي ليس فقط للجزائر وإنما لبقية الدول الأوروبية، تسيره يتطلب حنكة كبيرة. مجال التحدي لا يتحقق إلا من خلال الاستثمار في مجالات البحث العلمي، القوى الصناعية الكبرى تخصص نسب ثابتة للاستثمار في هذا المجال تتراوح ما بين 2% إلى 3.8%. من الناتج المحلي الإجمالي سنويا.

وأما إستراتجية الجزائر هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، وتتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق إرباح، كما يمكن أن تُعرف بأنّها وحدة اقتصادية تشمل الموارد المالية والبشرية اللاّزمة للإنتاج أو عبارة عن خلية اقتصادية وبشرية، والتي تُشكِّل مركز مستقلاً ماليا في صنع القرار بحيث إدارة ومراقبة هذا المركز تعتمد على شروط تقسيم رأس المالي بين الشركاء وكذلك حسب خصائص كل مؤسسة[2].

الفرع الثالث: إجتماعيا

الخطوات التى تتبع للوصول الى افضل السياسات فى ضوء فهم الواقع وتفسيره وتقييمه ثم العمل على وضع أسس التغيير والتطوير فى ضوء مقتضيات الحاضر والمستقبل الزمانى والمكانى لتحقيق أهداف المجتمع ومن التعاريف السابقة يتضح أن المقصود بصنع السياسة الإجتماعية.

1. مجموعة العمليات والخطوات التى تستمر خالل فترة زمنية معينة.

[1] محمد الصالح بوقشور، الاقتصاد الجزائري 1962 – 2022: حصيلة وآفاق، 2022/05/07 https://www.echoroukonline.com/.

[2] الفيل أحمد، محمود شافعي، مقدمة في مبادئ علم الاقتصاد، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية مصر 1975م، ص 58.

2. تتضمن تلك العمليات وجود اهتمام بقصد ما ، ثم تتصاعد العمليات حتى تصل الى عمل منظم فى دراسات وبحوث للوقوف على الحقائق وصياغة اهداف وبرامج عن طريق الأجهزة الفنية والسياسة المسئولة عن ذلك.

3. تصاغ تلك االهداف فى النهاية وتصدق عليها السلطة التشريعية لتصبح مجموعة من الخطوط المرشدة والموجهة فى المجتمع لتحديد االهداف االسترتيجية ومجاالت الرعاية الأجتماعية والإتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذى يحقق الأهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها ووفقا اليديولوجيته إن صنع السياسة االجتماعية اعمل واشمل من صياغتها حيث إن صياغة السياسة يعتبر أخر مرحلة من مراحل صنعه[1].

مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وأكثرها دينامية، حيث يتم فيها تحديد حاجات المجتمع للسياسة وإختيار أفضلها في ظلات المجتمع ودراستها، وتحديد بدائل مكانياته، وتتفاعل فيها القوى الحكومية والشعبية، من أجل التوصل لسياسة مناسبة تعبر عن أهداف المجتمع وطموحاته، وتصبح موجهة لمسارات وإتجاهات العمل في مجال الرعاية الإجتماعية[2].

وتمر عملية وضع سياسات الرعاية الإجتماعية بعدة مراحل هي:

1. توضع في الإعتبار الإيديولوجية العامة في المجتمع، حيث تؤثر مدى السماح بالتوسع في برامج الرعاية الإجتماعية، ومدى إستعداد المجتمع لإلنفاق عليها.

2. تقوم الأجهزة التنفيذية المركزية في الدولة باقتراح الأهداف العامة للسياسة، وتحديد إتجاهاتها وخطواتها الرئيسية، ثم طرح للمناقشة العامة في وسائل الإعلام والتنظيمات، ثم الشعبية والنقابية والحزبية.

3. يقوم جهاز مكلف بالمتابعة بحصر نتائج هذه المناقشات، وإستخلاص مقترحات بناءة جراء التعديالت الالزمة على مشروع السياسة.

4. يعرض مشروع السياسة الإجتماعية على الإجهزة التشريعية، مثل مجلس الشورى والشعب لمناقشته، وإجراء التعديالت الضرورية عليه وإقرار.

5. تصدر الجهات المختصة القوانين المنفذة للسياسة الإجتماعية[3].

---

[1] السروجي طلعت مصطفى وآخرون، **السياسة الإجتماعية يو إطار المتغيرات العالمية الجديد**، دار الفكر العربي، 12 القاهرة، 2005، ص62.

[2] السروجي طلعت مصطفى، السياسة الإجتماعية يو إطار المتغيرات العالمية الجديد، مرجع السابق ص63.

[3] السروجي طلعت مصطفى، مرجع سابق، ص64.

من هنا يمكن إستخلاص أن السياسة الإجتماعية هي مجموعة من المبادئ والقرارات التي تتوصل لها الحكومة والتنظيمات والجماعات والقوى السياسية والمهنية والإجتماعية في المجتمع، والتي يتحدد بمقتضاها الغايات والإساليب من أجل تلبية الحاجات النهائية لسكان المجتمع، هذا التعريف يجمع بين المقاربتين السابقتين من خلال إشراك الدولة وبقية الفواعل في إقرار محتوى السياسة الإجتماعية، وكذا الأليات والأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف هذه السياسات الإجتماعية فالسياسة الإجتماعية هي فعل حكومي يتضمن تخطيط مسبق وقرارات حكومية من خلال برامج تستهدف مختلف شرائح المجتمع، بمشاركة مختلف الفواعل السياسية والإجتماعية والمهنية من

منظمات وتنظيمات وقطاع خاص وأحزاب سياسية تستهدف غايات محددة وفق إيديولوجية وقيم النظام السياسي والمجتمع من أجل تحقيق التنمية الشاملة للفرد والمجتمع لتوفير الرفاهية للمواطن والرعاية للفئات الهشة[1].

ومن الإستراتجيات السياسية الإجتماعية في الجزائر:

1- **السياسة السكنية:** تظهر الأهمية السياسية للمسكن كونه أصبح يتصدر قائمة الإستراتيجيات السياسية المتبناة حيث إن ظهور البوادر الديمقراطية في الحياة السياسية للبالد كثيرة، وتتمثل في الأحزاب السياسية التي أصبحت تعطي إهتماما كبيرا لمشكل السكن في برامجها الإنتخابية، بل أصبحت من أحد الوعود الأولى للناخبين[2].

السياسة السكنية هي مجموعة من المقاييس المتبناة والموضوعة من طرف الدولة بهدف وضع وسائل وآليات التدخل في السوق السكني وضمان التوازن العام بين العرض والطلب وذلك في ظل إحترام مقاييس السعر والكمية المحددة.

ويعرفها مجاهد أحمد الشعب: تعنى السياسة السكانية جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديموغرافي وفي الخصائص الاجتماعية والإقتصادية للسكان وفي إيجاد التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة[3].

ولم يعد مشكل السكن وطنيا بل أصبح من المشاكل العالمية التي تعاني منها كثير من الدول أصبح

[1] سالم عبد علي الهادي ومثال عبد الله غني العزاوي، السياسة الإجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه وإقتصاد السوق، 59 مجلة كلية الأداب، العدد 96 ،ص 49.

[2] عيسى بوراوي : دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل قطاع السكن في الجزائر دراسة حالة مؤسسة إعادة التمويل الرهني SRH مذكرة نيل الماجيستير، علوم إقتصادية، جامعة الحاج لخضر – باتنة 2014 ص11.

مقياس للتطور الإقتصادي والإجتماعي لألمم هو كل سكن تتدخل الدولة في دعمه بصفة كلية أو جزئية، لإعانة أسر ضعيفة أو متوسطة الدخل بغرض الحصول على سكن ويتمثل في عدة برامج السكن الريفي، السكن الإجتماعي الإيجاري، السكن التطوري، السكن صيغة البيع بالإيجار السكن الإجتماعي التساهمي، السكن الترقوي[1].

2- **السياسة الصحية:** مجموعة من الوظائف التي تعمل على إشباع الحاجات الإنسانية المرتبطة بالبقاء والإستمرار بشكل مباشر وترتبط بالوظائف الأخرى للمجتمع كالوظيفة الإقتصادية التعليمية الإجتماعية وغيرها بشكل غير مباشر بحيث تعطي للمريض القدرة على التكيف البيئي عن طرق توفير الدعم لقدرته البيئية الحسية والنفسية بما يمكنه من تحقيق الأداء المطلوب[2].

ومن المسلم به استنادا إلى العديد من الدراسات والتقارير أن الفروقات في المؤشرات الصحية بين الدول، وبين المجموعات المختلفة داخل الدولة الواحدة ما هي إلا إنعكاسات للفروقات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وعليه اعتبرت هذه المؤشرات مقياسا لمخرجات التنمية الشاملة وقد أشار برنامج العمل التاسع 1996 – 2001 لمنظمة الصحة العالمية، أن الصحة جزء ال يتجزأ من التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ولأن الصحة غاية أساسية من غايات التنمية فإن القدرة على التنمية نفسها تتوقف على الصحة، وقد شددت القمم والمؤتمرات العالمية المتتالية على المحددات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية للصحة، كما أكد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدور المحوري لالستثمار في رأس المال البشري عن طريق الصحة والتعليم كمتطلبات أساسية لتحقيق تنمية متوازنة و مستدامة[3].

وضح وزير الصحة أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، في إطار سلسلة اجتماعاتها لدراسة الميزانيات القطاعية المدرجة في مشروع قانون المالية لسنة 2023، أن القطاع "استفاد من غلاف مالي يفوق 61 مليار دج، أي بزيادة تقدر ب 14% مقارنة بالسنة الماضية، خصص للتكفل بمشاريع جديدة وإعادة تقييم أخرى حيز التنفيذ"، حسب ما افاد

[1] المرسوم التنفيذي رقم 93-84 المؤرخ في 23 مارس1993.

[2] الاء نبيل عبد الرزاق: **استخدام المعلومات من أجل ضمان جودة الخدمة الصحية**، حالة دراسية في عينة من مستشفيات مدينة بغداد،مجلة الادارة والاقتصاد، العراق، العدد 90، 2011 ص281.

[3] محمد على دحمان محمد بوقناديل، Evaluation of public spending on the health sector in Algeria level general budget relative to the تقييم الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر نسبة إلى الموازنة العامة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية – عدد 2016/02.

به اليوم الأحد بيان للمجلس.

وثمن الوزير زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لقطاعه والمقدرة بأزيد من 76 مليار دج، حيث قال بأن مجموع هذه الاعتمادات "انتقل من 540 مليار دج إلى 616 مليار دج بعنوان سنة 2023", مشيرا الى أن هذه الاعتمادات "ستخصص للتكفل بالأثر المالي الناجم عن إدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني والاجتماعي لحاملي الشهادات وكذا النفقات الناجمة عن استحداث 10 ولايات جديدة، بالإضافة إلى عملية تطهير ديون المؤسسات العمومية للصحة تجاه الصيدلية المركزية للمستشفيات ومعهد باستور الجزائر"[1].

3- **سياسة التعليمية:** مجانية التعليم" هي حقيقة وليست زيفا، حيث سعا الغيورون على هذا البلد إلى تجسيد هذا المسعى الذي يعتبر أبرز المطالب الأساسية للثورة الجزائرية، قبل أن يتحول إلى حق شرعي لكل طفل جزائري، حق سمح بتضاعف عددهم أكثر من 12 مرة منذ الاستقلال، بعدما كان لا يتجاوز 8 آلاف، حيث تجاوز حاليا الرقم 8 ملايين، ليتمكن بذلك ربع الجزائريين من تحقيق حلم الذهاب إلى المدرسة والوصول إلى الجامعة، نموذج أرادت عدة دول عربية تحقيقه، بالنظر إلى أهمية التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنقاد 4 ملايين تلميذ من شبح الأمية.

وفي هذا الصدد أكدت مديرة الأنشطة الثقافية والرياضية والنشاط الاجتماعي، تسعديت صايب، أن "التعليم المجاني" يعتبر مفخرة للدولة الجزائرية، وشددت على اهتمام الجزائريين بأن يعود ذلك، معتبرة أن ما تحققه من إمكانيات لم تحققه أي دولة، حيث تضمن توفير كل الضروريات لأزيد من 52 بالمائة من التلاميذ، من منح كتب بالمجان ووجبات بالمجان وغيرها من الإمكانيات.

وسلطت المتحدثة الضوء على المنح المدرسية بالقول تعطى المنحة للتلاميذ الذين يتابعون دراستهم بانتظام في مؤسسات التعليم المتوسط، والثانوي والداخليات الابتدائية الذين تتوفر فيهم شروط معينة، حيث تخصص منح الكفالة أو نصف الكفالة للتلاميذ أولاد البطالين والذين تقل أجورهم عن 20 ألف دج، ويخفض مبلغ المنحة بنسبة 50% للتلاميذ الذين يكون لأوليائهم دخل شهري صاف يتراوح مجموعه بين

[1] مشروع قانون المالية 2023: استفادة قطاع الصحة من غلاف مالي يفوق 61 مليار دج https://www.aps.dz/ar/ لأحد, 06 نوفمبر 2022، تاريخ الإطلاع 2023/01/11.

ضعفي الأجر الوطني الأدنى المضمون ونصف وثلاثة أضعافه، حيث ترفع هذه الحدود الدنيا ب1000 دج في السنة عن كل طفل في الكفالة إبتداء من الطفل الثاني دون أن تفوق هذه الزيادة 3000 دج[1].

[1] الفجر "مجانية التعليم" في الجزائر.. جهود تبذل وأرقام وحقائق تتكلم، نشر في الفجر يوم 19 – 09 – 2015، https://www.djazairess.com/alfadjr/314724 تاريخ الإطلاع: 2023/01/21.

الفصل الثالث:

التخطيط الاستراتيجي الصحي والتعليمي والاقتصادي في رسم السياسة العامة بالجزائر

أظهر استعراض الجزائر تنفيذ الخطة الوطنية للصحة 2016–2020 أن هناك تقدمًا في السنوات الخمس الماضية، على وجه الخصوص حيث قدمت وزارة الصحة مجموعة واسعة من الخدمات المتخصصة تتكامل خدمات الرعاية الصحية الأولية بشكل جيد مع الخدمات الطبية وخدمات صحة والتأهيل المقدمة تحت سقف واحد في المراكز الإقليمية، تم افتتاح منشأة صحية جديدة هي مستشفى الأسرة في عام 2017، وإنضم عدد قياسي من الأطباء إلى وزارة الصحة، وتم وضع وتنفيذ السياسات والقوانين الصحية الرئيسية، من حيث أحرزت الدولة تقدمًا نحو حماية وتحسين التغطية الصحية الشاملة (UHC) كما يتضح من زيادة مؤشر التغطية الصحية الشاملة.

ومع ذلك وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، فقد كشف تحليل الوضع الحالي لصحة السكان والنظم الصحية عن قضايا ملحة يتعين معالجتها في السنوات الخمس المقبلة وما بعدها.

يظهر الملف الصحي للأمة بعض الاتجاهات المثيرة للقلق، على وجه الخصوص، هناك عدد غير متناسب من الوفيات كل عام بين الشباب ولم يتم الوصول إلى هدف NHSP السابق لمتوسط العمر المتوقع للرجال والوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير المعدية (NCD) لا يزال مرتفعا بشكل غير مقبول ومن بين عوامل الخطر على الصحة، هناك ارتفاع مثير للقلق في معدلات السمنة بين أطفال المدارس كان هناك تغيير مهم في نمط سبب الوفاة في عام 2021، حيث أصبحت الوفيات المرتبطة بكوفيد–19 هي السبب الرئيسي الثاني للوفاة[1].

إن الصحة أمر معقد و"إنتاج" الصحة الجيدة يتطلب موارد، وستزداد الحاجة إليها مع تزايد أعمار السكان وتعامل البلاد مع التهديدات الصحية الجديدة مثل الأوبئة وتغير المناخ، أنفقت البلاد ما بين 3% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة قبل جائحة كوفيد–19، وفي حين أن هذا مرتفع نسبيًا مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، إلا أنه أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 8.8% ولقد إستثمرت الدولة في الموارد البشرية في مجال الصحة، ومع ذلك، لا يزال هناك إعتماد على المغتربين للرعاية السريرية، وهناك نقص في القدرات البشرية في مجال إقتصاديات الصحة ومراقبة الأمراض والصحة تنظيم حوكمة البيانات ومراقبتها وتقييمها[2].

[1] التفاوت في إتاحة الخدمات الصحية يؤدي إلى إيجاد فجوات في متوسط العمر المتوقع: منظمة الصحة العالمية، 04 أبريل 2019 بيان صحفي، جنيف، https://www.who.int/ar/news/item

[2] أسئلة يتكرر طرحها، إبشأن حقوق النسان وتغير المناخ، صحيفة الوقائع رقم 38، نيويورك وجنيف 2022، https://www.ohchr.org/

وتلتزم الخطة الوطنية للصحة 2022-2026 بالرؤية الوطنية للصحة - "بلوغ جميع الأشخاص الذين يعيشون في سيشيل أعلى مستوى من الصحة البدنية والاجتماعية والعقلية والروحية والعيش في وئام مع الطبيعة يتطلب تحقيق أهداف NHSP إجراءات جريئة ومبتكرة، وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، يتعين على قطاع الصحة القيام بثلاثة أشياء رئيسية:

- حماية المكاسب الصحية المضمونة حتى الآن.
- إصلاح ما لم ينجح في الماضي.
- تحديد وتنفيذ الحلول للتحديات الصحية الجديدة.

وإن NHSP الجديد عبارة عن وثيقة شاملة تحدد أهداف القطاع الصحي وتوجهاته الإستراتيجية (SDs) وتتسق الأهداف مع الالتزامات الوطنية والإقليمية والعالمية:

• زيادة متوسط العمر المتوقع والعمر الصحي المتوقع.

• تحقيق جميع أبعاد التغطية الصحية الشاملة والحفاظ عليها.

• الاستعداد والوقاية والكشف المبكر والاستجابة لجميع حالات الطوارئ الصحية.

• تعزيز صحة السكان[1].

لتحقيق أهداف NHSP، تحتاج وزارة الصحة إلى تنفيذ تدخلات جديدة وكذلك تغيير الطريقة التي كانت تنفذ بها بعض التدخلات القديمة، يتم التقاط هذا من خلال:

_ تعزيز القيادة والحوكمة والإدارة: تعزيز ثقافة العمل الجاد والمساءلة، والتأكد من قيام الكيانات بتحويل الموارد إلى نتائج، وبناء الشراكة وتوجيه القطاع بنجاح لتحقيق الأهداف.

_ التنمية المستدامة حماية وتحسين التغطية الصحية الشاملة: تزويد الأشخاص من جميع الأعمار وجميع الاحتياجات الصحية بالخدمات الصحية، تحويل الرعاية الصحية الأولية، استخدام نهج استباقي للوقاية، والعمل على تحقيق جميع أبعاد الرعاية الجيدة[2].

[1] Establishment of Algeria's National Vision 2030 Knowledge Sharing Program Joon-Kyung Kim President Korea Development Institute, p12.

[2] UNOP (Union Nationale des Opérateurs de la Pharmacie Algerian pharmaceutical Industry association that includes pharma and MD local and foreign companies established in Algeria (Contact list of UNOP members www.unop-dz.org

تتمثل المهمة ذات الأولوية للمعهد الدولي للتخطيط التربوي (IEP) في تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اليونسكو على تخطيط وإدارة التعليم بشكل فعال، ويهدف المعهد الدولي للتخطيط التربوي إلى تحقيق هذه المهمة من خلال مجموعة من البرامج المترابطة: التدريب القصير والطويل الأجل، في باريس وبوينس آيرس وفي الميدان، البحث عن التحديات التي تواجه التخطيط والإدارة الفعالة وعن الاستراتيجيات والممارسات الناجحة، توجيه السياسات والدعوة، والتعاون مع البلدان بشأن الإعداد الفعلي للخطط وتنفيذها ورصدها وتقييمها[1].

وعلى مر السنين قام المعهد الدولي لتخطيط التعليم بدعم عدد كبير من البلدان في تطوير قدراتها على صياغة خططها الوطنية لقطاع التعليم، تستمد سلسلة أوراق عمل تخطيط قطاع التعليم هذه من التراكم الهائل للخبرة الميدانية لأعضاء هيئة التدريس والمستشارين التابعين للمعهد الدولي للتخطيط التربوي الذين يعملون مع مجموعة متنوعة من البلدان، والهدف من ذلك هو الحصول على مجموعة من المبادئ التوجيهية العملية وسهلة الاستخدام بشأن الجوانب المختلفة للتخطيط الاستراتيجي للتعليم والتي يمكن تطبيقها في سياقات مختلفة، لموظفي وزارات التعليم والمؤسسات الوطنية والإقليمية المشاركة في الجوانب الفنية للتخطيط ولموظفي الوكالات الدولية الذين يدعمون السياسة والتخطيط الوطنيين، ولتسهيل عملهم في تخطيط قطاع التعليم، قمنا بإتاحتها على الموقع الإلكتروني للمعهد الدولي لتخطيط التعليم.

وقد ظهر التخطيط الاستراتيجي في قطاع التعليم في الولايات المتحدة في وقت مبكر من أواخر السبعينيات ولكن بشكل رئيسي على المستوى المؤسسي (الجامعة والكلية)، في منتصف الثمانينيات، كان ما يقدر بنحو 500 منطقة تمارس شكلا من أشكال التخطيط الإستراتيجي، وتم إعداد كتيبات خاصة ونشرها على نطاق واسع من قبل المنظمات المهنية مثل الجمعية الأمريكية لمديري المدارس (AASA)

كما تم إدخال التخطيط الإستراتيجي على مستوى المدرسة في العديد من البلدان الأخرى كجزء من اللامركزية الأوسع وإصلاحات الإدارة المدرسية في أواخر الثمانينات[2].

لم ينطلق التخطيط الإستراتيجي على مستوى نظام التعليم المركزي قبل التسعينيات في ورشة العمل الدولية حول آفاق التخطيط التربوي، التي نظمها المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو (IIEP)

[1] Heyneman, S. P. (2005). The history and problems in the making of education policy at the World Bank 1960-2000; In D. Baker & D. Gustafson (eds.), International perspectives on education and society Oxford: Elsevier Science.

[2] Kamarck, A. (personal communication, July 19, 2007(Lyons, R. (ed.). (1965) Problems and strategies of educational planning: Lessons from Latin America. Paris: UNESCO/IIEP.

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيسه في عام 1988، وتمت مناقشة خيبة الأمل بشأن أساليب التخطيط التقليدية، ولكن الحاجة إلى إعتماد نهج تخطيط أكثر استراتيجية لم يتم التطرق إليها إلا بشكل هامشي، تم إعتماد ممارسة إعداد خطط قطاع التعليم الإستراتيجي بعد عدة سنوات، وكانت على الأقل في البلدان النامية، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالإدخال التدريجي للنهج القطاعية الشاملة (SWAp) في التعاون الإنمائي منذ منتصف التسعينيات فصاعدًا.

إن برنامج العمل على نطاق واسع (SWAP) هو نموذج تعاون حديث يهدف إلى إقامة شراكة أكثر مساواة بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية، وهو يعتمد على الوعي بأن مساعدات المانحين لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا دعمت بشكل مباشر تنفيذ سياسة وإستراتيجية قطاعية وطنية واضحة يتم صياغتها وامتلاكها من قبل البلد المتلقي، ومن هنا يأتي اهتمام وزارات التربية والتعليم في البلدان المستفيدة بإعداد خطط قطاعية إستراتيجية وطنية كوسيلة متميزة للوصول إلى تنمية تعليمية أكثر إنسجاما وفعالية بالتعاون مع مختلف شركاء التنمية، ومن خلال إقرار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في عام 2005، التزمت البلدان المتلقية للمعونة بممارسة القيادة في إعداد وتنفيذ إستراتيجيات التنمية الوطنية وترجمة هذه الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية إلى خطط وبرامج موجهة نحو تحقيق النتائج، حقيقة أن وجود خطة لقطاع التعليم قد أصبح معيار الأهلية الرئيسي للإستفادة من مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع (EFA) والصناديق التحفيزية IFTE قد أعطى زخما إضافيا للتخطيط الاستراتيجي ورغم أن هناك ترتيباً منطقياً متسلسلا في طرح الأسئلة، إلا أنه لا يوجد ترتيب واضح في الإجابة عليها[1].

يغطي التخطيط الأنشطة المختلفة من التشخيص إلى المراقبة بالمعنى الضيق، غالبا ما يتم مساواة ذلك بإعداد الخطة فقط، ومع ذلك ضمن نهج التخطيط الإستراتيجي، لا ينبغي أن يتعارض إعداد الخطة مع تنفيذها كما هو الحال في كثير من الأحيان، كما ذكرنا سابقا فإن التخطيط لا يتوقف عندما يبدأ تنفيذ الخطة ولا يتم إعداد الخطة الأصلية المتوسطة (أو الطويلة الأجل) مرة واحدة وإلى الأبد، ولكن يجب ترجمتها سنويًا إلى خطة تشغيلية وتحديثها بانتظام[2].

[1] Ballantine, D. S. (1986). Summary of oral transcript. Washington: World Bank Archives. Cerych, L. (1965). Problems of aid to education in developing countries. New York: Praeger.

[2] الغزالي، كرمة ماجد عباس 2000 التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة الأردنية – دراسة ميدانية من وجهة نضر الإدارة العليا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم جامعة اليرموك، إربد.

يقول الدكتور محمد حسين أبو صالح: «إن مفهوم التخطيط الإستراتيجي للإقتصاد يقوم على بلورة وتحقيق المصالح الإستراتيجية الوطنية الإقتصادية للدولة في ظل التحديات على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، وإمتلاك القوة الإستراتيجية الإقتصادية ....» لدينا استراتيجية صناعية وسياحية وصحية، وحتى إستراتيجية للأسرة، ونعمل على إستراتيجية للشباب، لكن الغريب أن نفتقد إستراتيجية للإقتصاد في بلادنا، رغم أنها الأولى ونحن مقبلون على رؤية 2040 المهمة، أن تكون لدينا إستراتيجية للإقتصاد، تحقق أهداف الرؤية الطموحة، وتلملم شتات البرامج الإستراتيجية ضمن العشرين عاما القادمة بنهاية رؤية 2040 حصلت إخفافات كبيرة في رؤية 2020، وخاصة على صعيد عدم نمو إيرادات الغاز والذي كان من المتوقع مع نهاية رؤية 2020 أن يساهم بـ10% في الناتج المحلي، وكذلك الإخفاق على صعيد تنويع الإقتصاد، وأهمها الإخفاق الكبير في تشغيل الشباب والباحثين عن عمل، لقد بلغت نسبة الباحثين عن عمل مع نهاية الرؤية 2020 (2.9) وهي نسبة عالية بكل المقاييس، وكذلك إستمرار العجز في الميزان التجاري للبلاد[1].

فالخطط الخماسية وحدها لم تكن ناجعة وحدها لبلوغ أهداف رؤية 2020، فقد إفتقد المايسترو الذي يضع الإستراتيجية، كي تبني الوزارات والجهات المعنية خططها الخمسية ضمن أهداف الإستراتيجية ومحاورها لتتكامل فيما بينها.

يقول د. محمد أبو صالح: يتناول مفهوم الإستراتيجية الإقتصادية المحاور الأتية: إمتلاك القوة الإستراتيجية الإقتصادية، بلورة وتحقيق المصالح الإستراتيجية الوطنية الإقتصادية للدولة، الإستفادة المثالية من الموارد وإستنباط وتنمية موارد جديدة، المحافظة على البيئة، إمتلاك طاقة أمنة رخيصة تحقيق الأمن الغذائي والمائي، الحصول والمحافظة على حصص إستراتيجية في الأسواق العالمية تنويع مصادر

الدخل القومي، تحقيق قدر عال من الدخل القومي للدولة مع عدالة توزيعه، توفير فرص العمل، وإفراز فلسفة تعمل على تأسيس شراكة دولية للدولة مع الأسرة والمصالح الدولية بأفضل شروط ممكنة، بناء القدرات التنافسية والمزايا النسبية العالمية، تحقيق الإرتباط والتكامل والتناسق بين الأنشطة المتعلقة بالإقتصاد في الدولة، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن أي دولة يمكن أن تشهد ممارسة أنشطة متناقضة متضاربة في كافة مستوياتها، بما في ذلك صدور السياسات والتشريعات غير الملائمة، وإضطراب العلاقة بين صغار المنتجين وكبارهم... إلخ، فإذا أدركنا طموح الإستراتيجية الإقتصادية وهدفها في حشد قدرات الدولة، فإن تحقيق التكامل والتناسق والترابط بين الأنشطة يكون هو أحد أهم ما ترمي إليه الاستراتيجية

[1] العارف ناديا، الإدارة الاستراتيجية، إدارة الألفية الثالثة، 2000 مصر الدار الجامعية، ص58.

بما يقود لتحقيق شراكة وطنية بدلا عن العداوة، وبما يقود لتحقيق التكامل والشراكة بين الجهاز التشريعي والسياسي والتنفيذي وأصحاب العمل[1].

وهناك محور آخر في الاستراتيجية الإقتصادية، وهو رفع مستوى الدخل للمواطنين والمنتجين، فإذا كانت محدودية الفترة الزمنية للتخطيط التقليدي ومحدودية التمويل المتاح، تفرض عليه بلورة أهداف محدودة غير طموحة لا تتعدى محاربة الفقر وتوفير حد مقبول من العيش، وتوفير خدمات محدودة للمواطنين، والركون إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي دون تطلع للأسواق العالمية تجعله يسير من خلال خطط تنموية قصيرة أو متوسطة الأجل لا رابط إستراتيجي يجمعها، ولا فلسفة تجعلها تتراكم عبر العقود الطويلة لتحقيق مصالح كبرى[2].

فإن التخطيط الإستراتيجي على العكس تماما يقوم على قيادة التغيير لتوفير وتهيئة الأوضاع المناسبة لتحقيق طموحات كبرى، وهو ما يقود لوضع إستراتيجيات إقتصادية طموحة يتم تحقيقها عبر سنوات طويلة، إلا أنها تتم في إطار رؤية تجعل كل أنشطة الدولة الاقتصادية تتم وتتكامل وتتناسق عبر السنوات الطويلة بما يفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق المصالح الوطنية الطموحة، وعلى رأسها رفع مستوى الدخل القومي ومستوى دخل الأفراد أما آخر محور في الإستراتيجية الإقتصادية فهو إدارة الموارد الطبيعية الإستراتيجية»[3].

المبحث الأول: التخطيط الإستراتيجي الصحي للسياسة العامة بالجزائر

تخطيط الرعاية الصحية الإستراتيجية للسياسة العامة في الجزائر هو عملية متعددة الخطوات تتضمن تطوير رؤية طويلة الأجل للرعاية الصحية في البلاد، وتحديد الأهداف والأولويات التي يتعين على النظام الصحي الجزائري تحقيقها في الفترة المقبلة، وكذلك وضع خطط وإستراتيجيات بناءة لتحقيق هذه الأهداف.

ولنا في دراسة التخطيط الإستراتيجي الصحي عناية بدراسة النظام الصحي في الجزائر ونحدد الفرص لتحسينها، بالإضافة إلى ذلك تحديد الموارد المتاحة والمطلوبة لتحقيق الأهداف المحددة وتوفير

---

[1] إبراهيم بن دايخة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص: عالقات دولية ص79.

[2] د.طاهرة اللواتية، نبض الدار : التخطيط الاستراتيجي لاقتصادنا https://www.omandaily.om /أعمدة/na/نبض-الدار-التخطيط-الاستراتيجي-لاقتصادنا.

[3] مالك عبدالله محمد المهدي، ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية، دراسة مقدمة ضمن، فعاليات ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية، الرابطة العربية للدراسات، المستقبلية جامعة نايف للعلوم الأمنية. فيفري 2013، ص04.

المستوى الأمثل من الرعاية الصحية للمواطنين، وتوضيح أيضا خطط عمل واضحة وصريحة التي تساعد على تحقيق الأهداف المحددة، وتحديد المؤشرات الرئيسية للأداء التي سيتم إستخدامها لقياس نجاح هذه الخطط[1].

يتطلب التخطيط الإستراتيجي الصحي الجزائري الكثير من التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة المسؤولة عن الرعاية الصحية، بما في ذلك الحكومة والمؤسسات الصحية العامة والخاصة والمجتمع المدني والمنظمات غير الربحية، لأن الصحة من القضايا الأساسية في الجزائر وتحظى بعناية كبيرة من قبل الحكومة، حيث أن الدولة تتخذ العديد من الإجراءات والسياسات لتحسين الوضع الصحي للمواطنين، وقد شهدت الجزائر خلال العقود الماضية تطورا كبيرا في مجال الصحة والرعاية الصحية، حيث تم تأسيس العديد من المشافي والمراكز الصحية في جميع أنحاء البلاد، ويوجد في الجزائر العديد من المراكز الصحية المتخصصة في علاج الأمراض المختلفة، بالإضافة إلى المستشفيات الحكومية والخاصة التي توفر الرعاية الصحية للمرضى[2].

وتهدف الحكومة الجزائرية إلى توفير الرعاية الصحية الشاملة للجميع، وللتحقق من ذلك تم إطلاق برنامج التأمين الصحي الوطني عام 2018 الذي يهدف إلى تغطية جميع المواطنين بالرعاية الصحية وتشمل هذه الخدمة العلاج الطبيعي للأمراض المزمنة والعاجلة، والعمليات الجراحية الحرجة والطارئة ويتوفر في الجزائر العديد من الأطباء الأكفاء والتقنيين المتخصصين في مجال الرعاية الصحية، وتوفر الحكومة العديد من البرامج التدريبية للتأهيل والتدريب المهني في هذا المجال[3].

ومن بين الملفات الأكثر أهمية في الجزائر هو إهتمام الحكومة بالوقاية من الأمراض، حيث تقوم بتوعية المواطنين بالنصائح الصحية والتوعوية حول كيفية الوقاية من الأمراض، كما تحرص الحكومة على توفير اللقاحات الضرورية للأطفال والبالغين للوقاية من الأمراض المتفشية مثل الحصبة والحمى الشوكية، ومع ذلك لا يزال هناك بعض التحديات التي تواجه النظام الصحي في الجزائر مثل قلة التمويل

[1] كرمين سميرة، **مجلة البحوث والدراسات التجارية**، مجلد 05 عدد 02 سبتمر 2021، جامعة معسكر تقييم فعالية نتائج السياسة الصحية في الجزائر –دراسة تحليلية– ص70.

[2] نور الدين حاروش: **إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية**، دار الكتامة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009 ص57.

[3] قندلي رمضان، **الحق في الصحة في القانون الجزائري**) دارسة تحليلية مقارنة (، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد: 06 ،جانفي 2012 ،ص:219.

ونقص الموارد البشرية المهنية، ولكن على الرغم من ذلك، فإن الحكومة الجزائرية تواصل العمل على تحسين الوضع الصحي للمواطنين وتخصيص مزيد من الموارد لتلبية إحتياجاتهم الصحية[1].

ومنه تعرف السياسة الصحية على أنها موقف الحكومة الرسمي في ميدان الصحة والذي يعبر عنه من خلال الخطابات الرسمية أو من خلال وثائقها الدستورية والإدارية من خلال القرارات والخطط والإجراءات التي يتم إعدادها لتحقيق رعاية صحية محددة الأهداف داخل المجتمع.

وقد صنفها دكتور فرانك: قسم السياسات الصحية الى أربعة مستويات:

مستوى النظام، ومستوى البرامج، ومستوى التنظيم، ومستوى الاداء.

– **مستوى النظام:** يرتبط هذا المستوى بالمظاهر والامور العامة للنظام الصحي ومدى التخطيط وتعليم، الموارد البشرية الصحية ويفسر هذا المستوى أيضا طبيعة العلاقة بين القطاعات الصحية المختلفة داخل النظام الصحي وعلاقة القطاع الصحية بالأنظمة والقطاعات الاخرى غير صحية[2].

– **مستوى البرامج:** يحدد هذا المستوى من السياسات أولويات الرعاية الصحية وطبيعة البرامج الصحية المراد تنفيذها لتحقيق أهداف النظام الصحي بالإضافة إلى تحديد الاساليب والطرق التي من خلالها يتم توزيع الموارد المادية والبشرية بصورة مثالية والإستفادة منها بأكبر قدر ممكن[3].

– **مستوى التنظيم:** يحدد هذا المستوى طريقة العمل والإنتاجية وتقديم الخدمات الصحية وكيفية في زيادة جودة الخدمة الصحية ومستواها.

– **مستوى الآداء:** يحتوي هذا المستوى على الأنظمة التنفيذية للعمل في المؤسسة الصحية كتوضيح لنظام المعلومات الإداري المعمول به وأنظمة شؤون العاملين والحوافز وأنظمة العمل التنفيذية لبقية أقسام وحدات المؤسسة الصحية[4].

المطلب الاول: طبيعة النظام الصحي في الجزائر

أعادت منظمة الصحة العالمية تعريف الهدف الرئيسي في تعريفها للنظام الصحي على أنه "جميع الأنشطة التي يتمثل هدفها الأساسي في تعزيز الصحة وإستعادتها والحفاظ عليها".

---

[1] سامي نباتي، **دور برامج تدريب الموارد البشرية في تحسين نوعية الخدمة بالمؤسسة** "محاولة دراسة حالة للمركز الإستشفائي الجامعي"الحكيم بن باديس بقسنطينة، ص ص: 145.

[2] عدمان مريزق، **مداخل في الادارة الصحية**، الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع، ط1 ،2012 ص ص:15–16

[3] سامي نباتي، **دور برامج تدريب الموارد البشرية في تحسين نوعية الخدمة بالمؤسسة**، مرجع سابق، ص147

[4] صلاح محمد ذياب ، **إدارة خدمات الرعاية الصحية**، عمان: دار الفكر 2009 ص214.

وفي السنوات الأخيرة تم توسيع تعريف "الغرض" ليشمل منع الفقر الأسري المستحق للمرض، تعرف الأنظمة الصحية بإسم الأنظمة المفتوحة لأنها مفتوحة للتأثير من الخارج عوامل مثل الفقر والتعليم والبنية التحتية والبيئة الإجتماعية والسياسية الأوسع تعمل العديد من أجزاء النظام الصحي على مستويات عديدة لتوفير الإتساق على المستوى المجتمعي أو الوطني[1].

تنبع الحجة المقنعة للتغطية الصحية الشاملة أساسًا من قيم الإنصاف والعدالة، وهذه القيم مهمة أيضا على الطريق إلى هذا الهدف، إذا كانت التغطية الشاملة لا يمكن أن تكون تحقيق التقدم على الفور ، يجب أن يكون تحقيق التقدم بشكل عادل ومنصف هو الشاغل الرئيسي، والرعاية الصحية غالبًا ما تتضمن عدم المساواة في إمكانية الوصول أو جودة الخدمات الصحية، وتغطية الرعاية الصحية في كثير من الأحيان المقدمة الآن أو ذات نوعية جيدة مع تغطية صحية شاملة لا تزال غير متوفرة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

أصدرت منظمة الصحة العالمية في عام 1991عرف تاريمو (TARIMO) النظام الصحي بأنه " العناصر المعقدة والمتداخلة التي تساهم في الصحة، في البيت والمؤسسة التعليمية ومكان العمل والمجتمع المحلي، وفي البيئة المادية والنفسية والصحة والقطاعات ذات العلاقة[2].

غالبًا ما لا تفي العديد من الأنظمة الصحية في البلدان في جميع أنحاء العالم بمتطلبات الخدمة الخاصة بها السكان، يمكن أن يكون سبب الفشل من قبل عوامل مختلفة، في الوقت نفسه يفتقر طلاب الطب المعرفة والوعي حول الموضوعات التي تمنعهم من العمل في مجتمعاتهم، كقادة المستقبل ومقدمو الرعاية الصحية في مجتمعاتهم ودولهم، يجب أن يكونوا على دراية بالمحليات والوطنية والآثار الدولية التي تؤثر على النظم الصحية وفهمها، والمشاركة في الحل المرتبطة بالهدف الثالث للتنمية المستدامة لتحقيق الصحة للجميع[3].

إن النظام الصحي الذي يعمل بشكل جيد ويعمل في وئام مبني على وجود عاملين صحيين مدربين ومتحمسين، وبنية تحتية جيدة الصيانة، وإمدادات موثوقة من الأدوية والتقنيات، مدعومة بتمويل كاف، وخطط صحية قوية وسياسات قائمة على الأدلة.

---

4 WWW.WHO.INT/FEATURES/FACTIFILES/MENTAL=HEALTH/AR

[2] E . Tarimo, Towards a Healthy District, Organizing and Managing District Health Systems Based, On P2 ، 1991, Who, Care Health P2.

[3] WHO: Key components of a well functioning health system http://www.who.int/healthsystems/EN_HSSkeycomponents.pdf?ua=1 (April 12, 2015)

حيث تختلف أنظمة الرعاية الصحية من دولة إلى أخرى إعتمادا على مستوى التنمية الإقتصادية والنظام السياسي المعمول به، الرعاية الصحية هي أولوية ومصدر قلق في جميع أنحاء العالم، يواجه كل بلد بغض النظر عن نظام الرعاية الصحية الخاص أو العام أو المختلط الخاص به تحديات فيما يتعلق بجودة الخدمات وتقديمها وتكلفتها [1].

تصميم إستراتيجية طويلة المدى ترتكز أساسا على:

- إدراك الإدارة لتوقعات العملاء، وإدراك العملاء لمستوى الخدمة المقدمة.
- وضع خطة إستراتيجية تقوم على رؤية واضحة توجه نحو التغلب على أي فجوة في الأداء ويكون هدفها تقديم خدمة ترضي بشكل كبير إحتياجات العملاء داخل وخارج المنظمة، وذلك بتلبية توقعاتهم المعبر عنها.
- مشاركة العاملين في تشخيص وتحليل وحل المشاكل، وتقديم الإقتراحات وذلك في إطار فرق العمل أو فرق الجودة.
- خلق ثقافة تنظيمية ترسخ إلتزام الجميع بالجودة والعمل على إرضاء العميل، وذلك من خلال تبني سياسة التحسين المستمر لجميع جوانب العمل.
- الجودة الشاملة أو التحسين المستمر لجودة الخدمات المنتجة والمقدمة، وهذا وفق منظور علمي يراعي مصالح العميل الداخلي، من عمال ومسيرين، والخارجي الزبون أو طالب الخدمة، وأصحاب رأس المال والمساهمين[2].

خصائص الخدمة الصحية:

تتميز الخدمة عموما بجملة من الخصائص والتي تفرقها عن المنتجات المادية وتتمثل هذه الخصائص أساسا في:

1) **<u>الطابع غير المادي للخدمة:</u>** الخدمة عموما هي عبارة منتوج غير مادي أو غير ملموس، لا يمكن قياسه، ويمكن فقط تحسسه وإشباع حاجة ما من خلاله أو بواسطته، فالخدمة المنتجة عادة ما تسبقها حاجة معبر عنها أو متوقعة فهي مرتبطة أساسا بجوانب ثقافية وسلوكية لمجتمع ما،

[1] Cieza, Alarcos. Healthcare Systems Around the World. Global Health An Online Journal for the Digital Age, 2019.

[2] SULEK J.M. et al., The impact of customer service, Management Service Journal, vol. 41, n. 11, 1995, pp: 122-134.

ونجاحها يعتمد على مدى كفاءة مقدمها وقدرته على تحقيق الرضا لدى الزبون، من خلال ما يقدم له من خدمة، وهنا يكمن التحدي الأكبر للمؤسسة الخدمية، ألا وهو الحصول على ولاء الزبون لضمان الاستمرارية في النشاط الخدمي المتخصص فيه.

2) **علاقة تداخل بين منتج ومقدم الخدمة ومستهلكها:** عادة ما لا يشرع في إنتاج الخدمة إلا عند الطلب، والذي يلبى من خلال التقديم المباشر للخدمة المطلوبة وهذا في حد ذاته يمثل علاقة إنسانية تقوم على عامل التحفيز من أجل إقتناء الخدمة والاستمرار في ذلك، وعامل المساهمة في تحديد خصائص وموصفات الخدمة المرغوب بها[1].

3) **لزبون يمكنه المساعدة في إنتاج الخدمة التي يستهلكها** يمكن لطالب الخدمة أن يكون مساهما فعليا في إنتاج الخدمة التي يريدها، وذلك من خلال الإقتراحات التي يقدمها بخصوص ما يريد، ويمكنه حتى تحديد المكان والزمان اللذان يحصل فيهما على الخدمة.

4) **تزامن عمليتي الإنتاج والاستهلاك الخدمة غير قابلة للتخزين،** فهي تستهلك لحظة إنتاجها، أي تقديمها، وهذا ما يجعل عملية الرقابة والتصحيح في حالة الخطأ أمر صعب، وأحيان غير ممكن، كما هو الحال عند حدوث بعض الأخطاء في مجال الخدمات الصحية[2].

5) **الخدمة غير متجددة بنفس مستوى الأداء** يكون من الصعب في أغلب الأحيان المحافظة على نفس المستوى لأداء الخدمة المطلوبة، فكل حالة تتطلب خدمة معينة وخلال لحظة زمنية معينة، أي هناك حالة تباين في مستوى وطبيعة الخدمة المقدمة، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها التوقيت الزمني الذي قد تطلب فيه الخدمة، السرعة المطلوب في تقديمها...الخ. فهذا ينعكس على مستوى أداء الخدمة ودرجة تماثلها.

6) **تقييم الخدمة يكون حسب النتائج وطريقة التقديم:** عادة ما تعتمد فعالية وموضوعية تقييم الخدمات المنتجة والمقدمة على رد فعل المستهلك، رد الفعل هذا والذي عادة ما يخضع لسلوكات الأفراد، أي الزبائن، والتي تختلف وتتباين من فرد لآخر، فالخدمة التي قد يرضى بها شخص ما قد لا ترضي شخص آخر، وهذا راجع طبعا لاعتبارات شخصية، كالحاجات والرغبات المتباينة، المستوى التعليمي والثقافي، الإنتماء الإجتماعي...الخ.

---

[1] د بديسي فهيمة أ زويوش بلال، **مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع** جامعة منتوري قسنطينة، جودة الخدمات الصحية الخصائص، الأبعاد والمؤشرات، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 2011/7، ص138.

[2] بديسي فهيمة، **تفعيل مدخل النظم لتحقيق الجودة الشاملة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري– قسنطينة، سبتمبر 2006 ،ص ص: 119 –103

7) **خاصية عدم التملك للخدمة:** هذه الخاصية تعني بأن طالب الخدمة له الحق في الإنتفاع بما يقدم له من خدمات دون التملك المادي لها، كما هو الحال عند الحصول على خدمة النقل، الهاتف أو حتى الخدمة الصحية[1].

الفرع الاول: هياكل النظام الصحي في الجزائر حسب ما تمليه السياسة العامة للدولة

الهيكل التنظيمي للمنظومة الصحية العمومية في الجزائر يتكون الهيكل التنظيمي للمنظومة الصحية في الجزائر مما يلي:

1. ***الجهاز الوطني للصحة وتنظيمه:*** وتتمثل في الإدارة المركزية، الهيكل العام لوزارة الصحة ومهمتها تتمثل في تحقيق الأهداف المحددة من طرف الحكومة وتكون موضع خطة تنفيذية.
2. ***المؤسسات الصحية تحت الوصاية:*** مختلف البرامج والخطط التنفيذية للإدارة المركزية، والتي ترتكز على مجموعة المؤسسات الوطنية ذات الطابع الوطني ونذكر منها:
   - ✓ المدرسة الوطنية للصحة العمومية P.S.N.E
   - ✓ المعهد الوطني للصحة العمومية P.S.N.I
   - ✓ المركز الوطني لعلم السموم TOXICOLOGIE DE NATIONAL CENTRE

هذه المؤسسات والمعاهد التي هي تحت وصاية وزارة الصحة والسكان، وجدت للتكفل بالمهام والعمليات التي ليست في استطاعت الادارة تحقيقها كما تعتبر هذه الهياكل:

i. مجال لتقوية الجهاز الوطني للصحة.
ii. وهي تصور لامتداد منطقي لتجزءات الدولة.
iii. تؤمن أداء المهام والأعمال التي تعتبر من مؤهلات الدولة.
iv. تعتبر كوسائل لا يمكن تجاهلها من أجل تحقيق الهداف العامة لوزارة الصحة[2].

تعتبر الخدمات الصحية مخرجات المنظومة الصحية والهدف الذي تسعى إليه حيث تقدم الخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة لتلبية الحاجات الصحية وتعزيزها وحتى نتحصل على هذه المخرجات لابد

[1] KOTLER Philip & CLARKE Roberta N., Marketing for Health Care Organization, New Jersey, Prentice Hall, 1987, p: 478.

[2] سنوسي علي، **تسيير الخدمات الصحية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أفاق 2010**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، ، جامعة الجزائر . 3 ،، السنة الجامعية 2009 /2010، ص102.

من توفر مجموعة من المدخلات التي تعتبر مكونات المنظومة الصحية بالإضافة إلى الأنشطة التي تساعد على تحويل هذه المدخالت إلى مخرجات في شكل خدمات صحية وفيما يلي مجموع العناصر المكونة للمنظومة الصحية:

تتكون المنظومة الصحية في الجزائر من عدة عناصر بما في ذلك:

1_ المؤسسات الصحية الحكومية المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الخارجية والوحدات الصحية المتنقلة: تعتبر المؤسسة العمومية الإستشفائية مركز لتقديم العلاج، حيث تعتبر أيضا من طابع هذه المؤسسة الذي يشمل المجانية في العلاج وتقديم الأدوية لمختلف المرضى الخاضعين لهذه المؤسسة، وبناءا على المرسوم 140/07 المؤرخ في 19-05-2007 المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الإستشفائية وبناء على محضر إجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 30-06-2011 المتضمن دراسة النظام الداخلي لمجلس الإدارة، ونظرا للمصادقة الجماعية الأعضاء مجلس الإدارة على النظام الداخلي للمؤسسة في جلسة منعقدة بتاريخ 08-11-2011 حيث يهدف هذا النظام على التسيير الداخلي لمجلس إدارة المؤسسة الإستشفائية لتجسيد القواعد والأطر النظامية لتسييره ويضبط قواعده العامة، ويتشكل مجلس الإدارة للمؤسسة العمومية الإستشفائية من الأعضاء المذكورة في المادة 12، من المرسوم التنفيذي رقم 140/07 حيث يعين أعضاء المؤسسة الإستشفائية بقرار من الوالي يتداول مجلس الإدارة على خصوص فيما يأتي مخطط التنمية على المديين القصير والمتوسط ومشروع ميزانية المؤسسة والحسابات التقديرية والحساب الإداري ومشاريع التنظيم الداخلي للمديريات الفرعية المجالس والهيئات واللجان المختلفة والبرامج السنوية لحفظ البيانات والتجهيزات الطبية المرافقة وصيانتها وابارم الإتفاقيات مع مؤسسات التكوين والتوأمة بين المؤسسات والهيئات الصحية الإستشفائية وتشجيع وتفعيل دور طب العمل والطب الوقائي[1].

2- المؤسسات الخاصة مثل المصحات الخاصة والعيادات الخاصة: بعد ثلاث سنوات من إصدار القانون الجديد للصحة 85-05 أصبح من الضروري التغيير والتماشي مع ظروف الدولة عن طريق فتح المجال للقطاع الخاص والسماح لهم الخوض في معركة الإستثمار في مجال الصحة وهو ما كان بالفعل سنة 1988 وذلك عن طريق تعديل قانون الصحة لسنة 1985 بموجب القانون 88-15 الذي سمح للخواص بإنشاء وفتح عيادات إستشفائية وفقا للمادة 208" تمارس الأنشطة الطبية من قبل الخواص في العيادات الإستشفائية وعيادات الفحص الطبي والعالج وعيادات جراحة الأسنان والصيدليات ومخابر النظارات والأجهزة الإصطناعية الطبية".

[1] -المرسوم التنفيذي رقم 07/ 140 الصادر في3 جمادى الأولى 2007/05/19 المتضمن انشاء المؤسسات العمومية الإستشفائية، جريدة الرسمية عدد33.

وقد عدلت المادة 208 فإضيف إليها المؤسسات الإستشفائية الخاصة كوسيلة لممارسة الطب في القطاع الخاص، أي كان هناك تغيير في التسمية من العيادات الإستشفائية إلى المؤسسات الإستشفائية وهو مرتبط بزيادة الطاقة الإستيعابية التي أصبحت غير محددة وكذا بتغيير في النظام القانوني واخيرا نجد القانون 11/18 المتعلق بالصحة الذي نص بدوره من خلال المادة 308 لهذه الأخيرة " يتم ضمان نشاطات الصحة التي يمارسها بصفة[1].

4- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصحي الذي يوفر التأمين الصحي للمواطنين:

- العمال الأجراء.
- العمال غير الأجراء، الذين يمارسون نشاطا مهنيا لحسابهم الخاص.
- الفئات الخاصة والتي تضم.
- العمال المشبهين بالعمال الأجراء (مثال: العمال بالمنازل، المستخدَمون من قبل الخواص، البحارة ورب العمل الصياد بالحصة، الفنانون، المتمهنون الذين يتقاضون أكثر من 50 % من الأجر الوطني الأدنى المضمون...إلخ).
- العمال الذين يمارسون نشاطات خاصة (مثال: حراس مواقف السيارات المجانية الأشخاص اللذين يعملون في إطار أنشطة ذات منفعة عامة، حاملو الأمتعة المرخصون...إلخ).
- الأشخاص الذين لا يمارسون نشاطا مهنيا مثال: الطلبة، تلاميذ المؤسسات التعليمية التقنية والتكوين المهني، المجاهدون، المعاقون والمستفيدون من المنح الجزافية للتضامن الأشخاص الذين يمارسون نشاطا رياضيا منظما من قبل المستخدم وكذا الأشخاص الذين يؤدون عملا تطوعيا للصالح العام أو لإنقاذ شخص في حالة خطر.
- المستفيدون من أجهزة الإدماج الاجتماعي والمهني[2].

[1] روبحي نور الهدى كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 المؤسسات الإستشفائية الخاصة في الجزائر Private hospital institution s in Algeria ، مجلة متون، جامعة سعيدة، 2017.

[2] مرسوم رقم 313-60-2 بتاريخ 11 صفر 1380(5 غشت 1960) في انتماء المشغلين إلى الصندوق الوطني للضمان االجتماعي وتسجيل الإجراء فيه.

فيما يخص الفئات الخاصة، فتستفيد عموما من تغطية إجتماعية في مجال التامين على المرض والأمومة أما الفئات الخاصة المعرضة لخطر مهني تستفيد إضافة إلى ذلك من التعويض المنصوص عليها في مجال حوادث العمل والأمراض المهنية.

ومن جهة أخرى فإن كل الحائزين على دخل بديل مقدم من قبل الضمان الاجتماعي، مثل الحائزين على امتيازات التقاعد ومنحة العجز وريع حوادث العمل أو الأمراض المهنية والتي تفوق نسبتها 50 % والعمال الذين يتلقون تعويضا عن المرض أو عن البطالة وكذا المستفيدون من منح أو أصحاب حقوق تحتفظ بأداءات الضمان الاجتماعي، يستفيدون أيضا من تغطية تكاليف العلاج والأداءات العائلية وفي بعض الحالات من التأمين عن الوفاة، كما يستفيد من التغطية الإجتماعية ذوي حقوق المؤمن لهم إجتماعيا وهم:

- الزوج.
- الأطفال المكفولون.
- ذوو الأصول المكفولون وعليه تغطي المنظومة الجزائرية للضمان الاجتماعي أكثر من 80 % من السكان، تمنح تغطية في مجال العلاجات للأشخاص المعوزين غير المؤمن لهم إجتماعيا وتكون على عاتق الدولة[1].

الفرع الثاني: مكونات النظام الصحي في الجزائر

لعناصر الرئيسة لإدارة الجودة الشاملة تخطيط الجودة والمقصود بها تحديد الأهداف بدقة متناهية دعم الإدارة العليا إن تبني لفلسفة إدارة الجودة الشاملة ودعم تطبيق مبادئها من المرتكزات الساسية لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المستشفى ومعرفة إحتياجات العملاء وتقديرها ومشاركة العاملين في تحقيق هذه الأهداف وقبلها إشراكهم في عملية التخطيط وضبط الجودة ومعناها ووضع المعايير والمقاييس المناسبة للجودة وتقييم الأداء الفعلي مقارنة بما يجب أن يكون وعندها حصر الانحرافات وتوجيهها وبالتالي تقويم الأداء وتدعيمه[2].

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي – الجزائر، السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي https://www.mtess.gov.dz/ar

[2] عبد العال ياسر، " مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في خدمة عملاء الهاتف الخلوي في شركة جوال من وجهة نظر العاملين بها في فلسطين ", رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية في غزة ، 2007، ص36.

أما تحسين الجودة وهي فتح المجال للإبداع والإبتكارات وتشجيع المبادرات الهادفة وإقتراح سبل التحسين عن طريق التدريب والتحفيز ووضع أنظمة تضمن الإحتفاظ بالمكاسب والسعي دوما نحو تحسين الجودة بصفة دائمة ومستمرة.

أهداف إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات:

- تعزيز الموقف التنافسي للمؤسسة الصحية في نوع التخصص العلاجي.
- إيجاد ثقافة تركز على العمالاء وزيادة رضا المستفيدين وزيادة الوالء للمؤسسة الصحية.
- زيادة الانتاجية والمرونة في التعامل مع المتغيرات الخارجية.
- تحسين نوعية المخرجات.
- تحسين التواصل بين مختلف العاملين ومشاركة الجميع في عملية التحسين والتطوير وتدريبهم على أسلوب تطوير العمليات[1].

معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

– الانفراد في الرأي سوء نظام المكافات والحوافز هذه العناصر هي فعلاً معوقات وعراقيل تقف أمام تطبيق الجودة الشاملة خاصة في قطاع الخدمات العمومية التي لا تهدف إلى الربح والتي تسيرها أنظمة أقل ما يقال عنها إنها بيروقراطية بالمفهوم السلبي، وغير مرنة فهذا المدير عين من الأعلى ولا يحظى بثقة الموظفين وربما ليس هو الرجل المناسب في المكان المناسب، يمكننا تطبيق إدارة الجودة الشاملة.[2]

– فهناك من يعتقد أن إدارة الجودة الشاملة هي تقنية أو آلة بحيث عندما تشغل تحقق أهدافها بسرعة والعكس هو الصحيح، فإدارة الجودة المنظمات الصحية مع ما تعرفه من تعقيد وخصوصية؟

– الجودة في المنظمات الصحية يتمثل نظام الجودة في المنظمات الصحية في رؤية ورسالة المستشفى بحيث من خلال نشر وترسيخ ثقافة الجودة وإدارة المخاطر في المستشفى وإرساء قواعد السلامة العامة وسلامة المريض وخدمة الزبائن، وخلق لغة مشتركة تهدف إلى تقديم الجودة الشاملة والارتقاء إلى أفضل درجات الأداء الطبي والتمريضي والتقني والخدماتي من خلال رؤية إستراتيجية شاملة، والتميز في تطبيق

[1] فاطمة عبد الحسن خروبي،"**أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأداء في المستشفيات دراسة حالة مستشفى خاص في جنوب لبنان** التعليم المهني والتقني الرسمي باحثة ومدر في لبنان، " العدد الواحد والثالثون تاريخ الإصدار: 2 – آيار – 2021 م، ص442.

[2] محمود عبد الفتاح رضوان، **إدارة الجودة الشاملة** "فكر وفلسفة...قبل أن كون تطبيق"، ط 01 ،القاهرة: المجموعة العربية للتدريبة والنشر، 2012، ص 14.

معايير الجودة المحلية والعالمية أما الرسالة فهي العمل بجهد للوصول إلى تحقيق الجودة الشاملة في عملهم كهدف إستراتيجي والتركيز على المريض وتلبية حاجياته والعمل على تطبيق سياسة الجودة في مجال الإنتاجية والتقديمات والخدمات الطبية وفق معايير والعمل على شرح هذه السياسة والتأكد من حسن إستيعابها وتطبيقها وتطورها في كافة دوائر ومصالح وأقسام ووحدات المستشفى[1].

– وتبرز رؤية ورسالة المستشفى من جانب النشاطات العديدة والمتعددة والمتكاملة التي يقوم بضمانها المستشفى ونذكر منها: تطوير الأداء وسلامة المريض وإحترام حقوقه وضرورة إبلاغ المريض بالمعلومات اللازمة، وهذه كلها تهدف إلى تقديم أفضل عناية لتحقيق رضى المريض ومرافقيه وهي من أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة التي تركز على العميل أو الزبون وهو المريض الذي يأخذ هذه الصفة في المستشفى[2].

– تطبيق سياسة الجودة وإدارة المخاطر في كافة أرجاء المستشفى.

– إدارة ومتابعة خطة السلامة العامة وإدارة المخاطر داخل المستشفى.

– تسجيل وإدارة ومتابعة الحوادث الشخصية بشكل مباشر إدارة وتقييم المريض ومتابعة الشكاوى والاقتراحات المقدمة متابعة إستمارات تقييم رضى الموظف، مراقبة الملفات والمحافظة على نظام الجودة حسب المعايير المحلية لا شك أن أول ما شغل بال الإنسان منذ القديم هو صحته وعافيته والعالمية وقد سعى من أجل ذلك للعلاج والوقاية حسب ظروفه وإمكانياته وعلمه وعلى هذا يخطئ من يقول إن الحرص على الرعاية الصحية وجودة خدماتها هي من إنتاج القرن الحالي، لذا تحاول معرفة التطور التاريخي لمفهوم الجودة في الخدمات وإدارة الرعاية الصحية يرجع تاريخ الجودة في المجال الصحي إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد وبالضبط إلى قانون حمورابي ملك بابل حيث يحتوي قانونه على أقدم تشريع عرفه الإنسان تتعلق بتكاليف ورسوم الخدمات المقدمة والذي جمع بين الجودة وتكلفة الرعاية الصحية، كما تضمن قانون حمورابي بنوداً خاصة بالعقوبات المرتبطة بالأخطاء الجراحية والتقصير والإهمال[3].

---

[1] يوسف بودلة وسيد احمد حاج عيسى، مداخلة عنوان: **تطبقات إدارة الجودة الشاملة على مؤسسات الخدمات الصحة العمومة**، ملتقى وطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمة أداء المؤسسة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة الجزائر، 13-14 دسمبر 2010، ص 14.

[2] يوسف بودلة وسيد احمد حاج عيسى، المرجع السابق، ص17.

[3] فتيحة حبشي، **إدارة الجودة الشاملة مع دراسة تطبيقة في وحدة فرمال لإنتاج الأدوية قسنطينة**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، دولة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2006-2007 ص218.

الفرع الثالث: نتائج التخطيط الإستراتيجي على داء النظام الصحي الجزائري

الجزائر تحتل المرتبة 45 في مجال المستوي الصحي و المرتبة 81 في مجال النظام الصحي، و هذا ما يدل على أن المستوي الصحي للسكان غير مرتبط بالنظام الصحي بقدر ما هو مرتبط بمتغيرات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية أخري، حيث يالحظ أن هناك عدم تكافؤ بين ترتيب الج ازئر في المجال الصحي و في مجال النظام الصحي، فقد احتلت الجزائر المرتبة 84 في مجال معدل الأمل في الحياة من بين 192 دولة عضوة في منظمة الصحة العالمية، و بالنظر لمستوي توزيع الخدمات الصحية الذي يتواجد في مستويات متدنية حيث تحتل الجزائر المرتبة 110، كذلك بالنسبة لمعيار االستجابة لحاجات السكان حيث نجدها تحتل المرتبة المرتبة 91 من مجموع الدول العضوة، أما بالنسبة لعدالة تمويل النظام الصحي نجد أن الجزائر تحتل 75، وهذا ما يؤكده السيد عبد اللطيف بن أشنهو في مقال له أن المؤسسات الصحية العمومية الزلت بعيدة عن مستويات الأداء خاصة فيما يتعلق "بالظروف غير الجيدة الستقبال اقامة المرضي، ندرة األلدوية و ارتفاع في معدل االنتظار"، إضافة إلى قلة النظافة و التأخر في معالجة والمرضي[1].

وبخصوص اإلستراتجية الخماسية التي تربط منظمة الصحة العالمية والجزائر، وصف ممثل الوكالة األلممية الوثيقة بالهامة ألنها كما قال تعكس " الأولويات الوطنية التي حددتها الحكومة الجزائرية في مجال الصحة " من جهة، ومن جهة أخري هي مستلهمة من التوجيهات اإلست ارتجية لمنظمة الصحة العالمية عل المستوي القاري و بشكل أوسع علي المستوي العالمي، مشي ار إلى الت ازم الج ازئر بجعل الصحة أولوية وطنية[2].

أهم الطرق المنتهجة في السياسة الجزائرية للمنظومة الصحية:

– تحقيق العالجات المتخصصة والدقيقة يكون بقرار من الطبيب المسؤول عن الهيكل الإستشفائي.

– تحقيق أفضل تغطية للهياكل االستشفائية في المناطق الداخلية و الجنوبية للوطن.

– إيجاد أحسن األلماكن لوضع الهياكل الجديدة للعالجات المتخصصة و ذات المستوى العالي.

[1] صاري محمد فايزة، **أداء النظام الصحي في الجزائر** " دراسة تحليلية للمؤشرات"، مجلةالقانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السابع، العدد 1 / جوان 2021، ص401.

[2] صاري محمد فايزة، أداء النظام الصحي في الجزائر، المرج السابق، ص402.

- تأطير الأطباء للطب العام والمتخصص.
- تقريب الهياكل خارج االستشفائية التي تهتم بالوقاية و العالج القاعدي من المواطن
- إحالة المريض من الهياكل خارج االستشفائية إلى المستشفى يكون بقرارمن الطبيب العام أو من الطبيب المختص.
- تأمين فحوصات الطب العام و ذلك بالتواجد الدائم لطبيب عام وممرض.
- ضمان تواجد قاعدة للعالجات العامة كتغيير الضمادات الحقن.
- ضمان وظائف الوقاية تمثل العيادة متعددة الخدمات الوحدة ألساسية للعالجات الجوارية و هي مرتبطة إداريا بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية و يمكن أن تكون في نفس الوقت المقر التقني الإداري لها[1].

لمطلب الثاني: إدارة الجودة في النظام الصحي الجزائري

إدارة الجودة الشاملة هي منهج علمي لتطوير أداء المنظمة والعاملين بهدف تقديم مسلعة أو خدمة تلبي حاجيات وتوقعات ورضي العملاء، وذلك من خلال الحرص على التحسين المستمر وتدريب العاملين والعمل ضمن فريق وإشراك العملاء في جميع مراحل العملية إدارة الجودة الشاملة عملية مستمرة إلى الأبد، حيث لا تنهي بانتهاء منتوج أو بمجرد تقديم خدمة خالية من العيوب، بل تتعدى هذا المفهوم الضيق للجودة إلى جعل الطرق الجديدة لأداء الأعمال في مجال الإنتاج والخدمات وفي جميع أقسام وإدارات المنظمة جزءاً لا يتجزا من ثقافة المنظمة، ولتطبيق إدارة الجودة الشاملة هناك مراحل يجب إتباعها[2].

والجودة الشاملة عموماً هي أسلوب شامل ومستمر في الأداء يشمل كافة مجالات العمل ويشكل مسؤولية تضامنية للإدارة العليا والإدارات والأقسام وفرق العمل والأفراد، ويشمل نظامها كافة مراحل التشغيل والأداء منذ التعامل مع المورد ومروراً بعملية التشغيل وحتى التعامل مع الأفراد[3].

المبادئ التي يرتكز عليها مفهوم الجودة الشاملة:

[1] حرابي كريم، **الإنفاق العام في مجال القطاع الصحي الواقع_والافاق**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة مالية، جامعة محمد خيضر –بسكرة– 2020/2019، ص35.

[2] عمر وصفي عقيلي، **مدخل إلى المنهجية المتكاملة الإدارة الجودة الشاملة**، عمان، دار وائل للنشر 2001، ص 31.

[3] مأمون سليمان الدراردكة، **إدارة الجودة الشاملة وخدمة العمال**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1، 2006 ص19.

1. مشاركة جميع العاملين في التنظيم.

2. إدارة العمل بطريقة صحيحة.

3. تكلفة الجودة وفقاً للجهود الشاملة.

4. قدرة الإدارة على تقوية مركزها التنافسي، مما يتطلب ضرورة توفير أفكار جديدة ومعلومات.

5. وضع جميع العاملين في شكل مجموعات عمل من أجل مشاركة تعاونية لإنجاز كافة العمليات الإنتاجية والإدارية[1].

6. تنمية مفهوم الإدارة الذاتية أي إتاحة الفرصة لجميع العاملين لإبداء الرأي والمشاركة الإيجابية في العمل والإدارة.

7. ترتكز فلسفة إدارة الجودة الشاملة على العديد من المفاهيم التي تشكل إطارها العام من أهمها:

1) أداء العمل بطريقة صحيحة من أول مرة مما يؤدي إلى حد أدنى من العيوب.

2) مشاركة جميع الأفراد.

3) التعاون بين فريق العمل.

4) تكلفة الجودة وتشمل جميع التكاليف التي تتعلق بتحقيق جودة المنتوج[2].

المراحل لتطبيق إدارة الجودة الشاملة:

- المرحلة الصفرية وهي مرحلة الإعداد.
- المرحلة الأولى وهي مرحلة التخطيط.
- المرحلة الثانية وهي مرحلة التقييم والتقدير.
- المرحلة الثالثة وهي مرحلة التطبيق والتنفيذ.
- المرحلة الرابعة وهي مرحلة تبادل ونشر الخبرات بين المنظمات[3].

---

[1] عبد العزيز بن حبيب الله نياز، **جودة الرعاية الصحية**، الأسس النظرية والتطبيق العملي، وزارة الصحة الرياض، 2005، ص365.

[2] عبد العزيز بن حبيب الله نياز، نفس المرجع، ص371.

[3] الدكتور نور الدين حاروش، **الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة**، كلية العلوم السياسية والإعلام الطبعة 2012 / 1433هجري دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص154.

مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصحية:

التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة الصحية: إن فلسفة إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصحية تجعل التخطيط لها بمثابة القلب النابض لبقائها، فالتخطيط الاستراتيجي يعول عليه كوسيلة لتوحيد أنشطة المؤسسة تجاه مهمة وأهداف واحدة، لذلك فهو يعتبر عملية مهيكلة للتعريف برسالة المؤسسة، رؤية المؤسسة، الأهداف الاستراتيجية، مع تحديد الوسائل الازمة لبلوغ الأهداف، وكذلك فإن تحقيق الأهداف يكون من خلال الإبداع والابتكار، وعدم القبول بالوضع الراهن[1].

دعم الإدارة العليا والتزامها: تعد القرارات المتعلقة بالجودة من القرارات الإستراتيجية، ولذلك يعد دعم الإدارة العليا أهم مبدأ لنجاح إدارة الجودة الشاملة، فإذا كانت الإدارة العليا غير قادرة على إظهار التزامها طويل الأجل بدعم البرنامج فإنها لن تنجح في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة.

التحسين المستمر: يعد التحسين المستمر فلسفة تحسين لا تنتهي إن حيث مثالية المؤسسات الصحية يعتبر بمثابة التحدي، وأن هذا التحدي هو المحافظة على الطاقات وإستمرارية النشاط في تقديم الخدمة الصحية للمستفيد، كما أن التحسين المستمر يتطلب اكتشاف المشاكل بشكل مستمر وتحديد أسبابا معالجتها، مما يؤدي إلى تحقيق تحسين تدريجي في الخدمات المقدمة للمستفدين[2].

التركيز على العميل الداخلي والخارجي: حيث يعد التركيز على العميل الداخلي والخارجي المبدأ الأول من مبادئ إدارة الجودة الشاملة، كما يعد الفكرة الرئيسية التي كانت وراء تطبيق مراقبة وعليه تسعى المؤسسة الصحية إلى إرضاء المستفيد من الخدمة الصحية، وضرورة الاتصال معه في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم.

فرق العمل: إن تشكيل فرق العمل في المؤسسة يعتمد على وجود عدد من العاملين الذين تتوافر لديهم الرغبة في العمل الجماعي، والاستعداد لبذل جهود لتحسين الجودة في المؤسسة الصحية[3].

---

[1] الطائي يوسف حجيم، ليث علي الحكيم، الفضل مؤيد، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،

[2] Abdelsalam M Abdelhafid Saad, AN INVESTIGATION INTO THE IMPLEMENTATION OF TOTAL QUALITY ENVIRONMENTAL MANAGEMENT (TQEM) FOR SUSTAINABILITY IN LIBYAN FOOD INDUSTRY, PhD thesis,Without mentioning specialization, Nottingham Trent University, UK,2016.

[3] بوخلوة باديس، قمو سهيلة، **أثر الدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية:** دراسة ميدانية بمستشفى الأم والطفل بتقرت، الة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد: 03 العدد: 05 جامعة ورقلة، 2016.

الفرع الثاني: معوقات تطبيق إدارة الجودة للنظام الصحي

تواجه جهود إدارة الجودة الشاملة، وهي بصدد ممارستها لعمليات التحسين، مجموعة من المعوقات الإنسانية والثقافية والفنية والتنظيمية التي تؤدي إلى إخفاق هذه الجهود، الأمر الذي يتطلب تحديد هذه المعوقات وتشخيص أسبابا، لإتباع المدخل والمنهج السليم للتعامل معها ومن أهمها:

- ضعف التزام الإدارة العليا بأنظمة إدارة الجودة الشاملة القيم، الرؤية، السياسات، الخطط.
- عدم ملائمة الثقافة السائدة في المؤسسات الصحية مع متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- عدم وجود معايير وأبعاد جودة الخدمات الصحية.
- عدم الإستعانة بخبراء الجودة في عقد اللقاءات والإجتماعات الدورية مع العاملين.
- عدم وجود دورات تدريبية لجميع العاملين في كل المستويات الإدارية للتدريب على مفاهيم وأساليب الجودة.
- غياب الأساليب والطرق الإحصائية التي يعتمد عليها لقياس أداء المؤسسات الصحية.
- عدم إستخدام الأساليب العلمية والموضوعية في إختيار العاملين، وعدم الإهتمام الكافي بتطوير أدائهم.
- عدم وضوح مفهوم العمل الجماعي وغياب روح الفريق[1].
- نقص الموارد المالية المتاحة للمؤسسات الصحية، مما يعيق تجهيزها بالشكل المناسب.
- وجود خطين واضحين للسلطة تتسم بها المؤسسات الصحية، أحدهما إداري والآخر طبي، ويترتب على ذلك إيجاد حاجز بين الجانبين الطبي والإداري، من يحد نجاح عملية التحسين أو حصرها على بعض جوانب ا لنشاط دون غيرها[2].

يوجد الكثير من التحديات التي تواجه المنظمات عند تطبيقها لإدارة الجودة الشاملة وهي كالآتي:

- **التركيز على النظرية أكثر من التطبيق:** تحاول المنظمات التطبيق المثالي لإدارة الجودة الشاملة، ممّا يقودهم للتركيز على النظريات المتعلقة بإدارة الجودة، أكثر من التطبيق.

[1] فاتن أحمد أبو بكر وموضى بنت محمد الزومان ، **معوقات ومقومات تطبيق إدارة الجودة** الكلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية: بحث تطبيقي على 24 مدينة الرياض، معهد الإدارة ال عامة، الرياض 2007 ص54.

[2] حنان عبد الرحيم الأحمدي، التحسين المستمر للجودة "المفهوم وكيفية التطبيق في المؤسسات الصحية مجلة الإدارة العامة، العدد الثالث، المجلد الأربعون، معهد الإدارة العامة، الرياض، أكتوبر 2000، ص412.

– **الكثير من الوثائق:** يعرقل وجود كم كبير من الوثائق تركيز الموظفين، فيذهب جهدهم نحو ترتيبها، أكثر منه بتنظيم إدارة الجودة.

– **عدم مرونة نظام إدارة الجودة الشاملة:** إذا كان نظام إدارة الجودة يفتقد المرونة، فمن الممكن أن يزيد ذلك من صعوبة تطبيق إدارة الجودة، وصعوبة تحديثه مستقبلاً[1].

– **ضعف الاتصال بين فريق إدارة الجودة الشاملة:** حين يعتقد أن نظام إدارة الجودة مرتبط بأشخاص محددين، كمدير الجودة فقط، وتقتصر مساهمة بقية فريق إدارة الجودة بشكل محدود، مما يتعارض مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

– **نقص الدافعية:** الإكتفاء في تطبيق إدارة الجودة الشاملة لأعمال محددة نتيجة عوامل خارجية فقط، كمتطلبات عملاء تفضل التعامل مع منظمة تعتمد تطبيق الإدارة الشاملة، بالتأكيد سيقود ذلك لعدم الحصول على نتائج تتوافق مع منهجية إدارة الجودة الشاملة وفعاليتها[2].

– **عدم ملاءمة المنظمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة:** تعتمد المنظمات أحيانا تطبيق إدارة الجودة كنظام جاهز للإستخدام وفي حال عدم تزامن تطبيق هكذا نظام مع الخطة الإستراتيجية للمنظمة، مما ينتج عنه صعوبة كبيرة في الحصول على نتائج مميزة.

– **عدم الاهتمام الكافي بالعملاء:** تركز المنظمات أحياناً على الجودة، وتهمل التركيز على رضا العملاء، بالرغم من أنّهم معيار أساسي لتطبيق إدراة الجودة الشاملة[3].

الفرع الثالث: نتائج تطبيق إدارة الجودة على النظام الصحي في الجزائر

1990 – 2000 حرصت السلطات العمومية على إستعادة الثقة والأمن والإستقرار بعد العشرية الدامية، حيث وضعت خريطة صحية وطنية تهدف إلى إصلاح المستشفيات وعصرنة النشاطات الصحية بما يتماشى ومتطلبات المرضى، ما يسمح بتقديم الخدمات الصحية ذات جودة عالية وتقليص الفوارق اللامساواة بين المناطق ومراعاة خصوصيات والحاجات الملحة لكل جهة ومعالجة الإختلالات الواردة في

---

[1] إيمان عبدالرحيم الخلايلة، الثقافة التنظيمية وعلاقتها بدرجة ممارسة **إدارة الجودة الشاملة في المكتبات** الجامعية الحكومية في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، الأردن، دراسات، العلوم التربوية، المجلد 42، العدد1 2015م.

[2] أبو القاسم خبار، أثر الثقافة التنظيمية علي **جودة الخدمات الصحية دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية**، الجزائر، تفرت، جامعة قاصدي مرباح ، رسالة ماجستير منشورة، 2016م، ص53.

[3] إيمان الحياري، **معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة** تمت الكتابة بواسطة، https://mawdoo3.com/ تاريخ الإطلاع 2023/01/12.

التنظيم والتنسيق، وكما أولى البرنامج الحكومي إهتماما بمجال تهيئة الموارد البشرية من خلال التكوين المستمر من أجل تحسين وترقية القطاع الصحي وتعزيز الرعاية الصحية ورفع من أداء المؤسسات الإستشفائية وتحديثها لإستعاب الإحتياجات المتزايدة للمواطنين[1].

وفي السياق ذاته تم تطبيق سياسة صحية جديدة في مجال توزيع الأدوية، وذلك من أجل تقديم خدمات صحية ذات جودة متميزة وعالية، والغرض منها هو تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية الجنيسة والمماثلة، وكذا دعم الأدوية الضرورية لأصحاب الأمراض المزمنة والخطيرة، وعملت أيضا على توفير المعدات والتجهيزات الطبية في المستشفيات الجهوية من أجل رفع العبء والضغط عن المراكز الإستشفائية الجامعية، وكذا فتح أقطاب طبية جديدة، وتعزيز تدبير النظام الصحي في مجال الوقاية والطب الإستشفائي[2].

2000- 2015 في يوم 24 ماي 2009 وخصص هذا المبلغ لإنجاز 172 مستشفى و45 مركب متخصص في الصحة و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين، كما يشمل البرنامج الحاسي الحسين الاستفادة من العلاجات الأولية والثانوية مع العلم أنه من الضروري توفير 254 عيادة متعددة التخصصات و34800 سرير في أفق 2015 وفي هذه المرحلة إستفاد قطاع الصحة من غلاف مالي يقدر بـ619 مليار دج في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2010 – 2014، المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء .. وتجدر الإشارة إلى أن هناك هياكل إستشفائية متعددة موزعة عبر الوطن منها 13 مركز استشفائي جامعي ومؤسسة إستشفائية جامعية واحدة و5 مؤسسات إستشفائية و68 مؤسسة استشفائية متخصصة و195 مؤسسة عمومية إستشفائية.

وعزز هذا النسيج الاستشفائي هياكل على مستوى المؤسسات العمومية للصحة الجوارية البالغ عددها 271 وتشرف هذه المؤسسات على تسيير:

- 988 عيادات متعددة التخصصات والتي تتوفر على 3566 سرير مخصص للأمهات 387 عيادة متعددة التخصصات دون سرير.
- 5376 قاعة علاج.

[1] أثر تبني وتطبيق **مبادئ إدارة الجودة الشاملة على جودة الخدمة الصحية المقدمة بمستشفى ترابي بوجمعة بشار**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث – العدد 02 جوان 2017، ص174.

[2] خروبي برازة عمر، **إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1999 – 2009** دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية بشلف، أطروحة ماجستير 2011، جامعة الجزائر، ص50.

- ويقدر العدد الإجمالي للأسرة العمومية 63680[1].

المطلب الثالث: التخطيط الاستراتيجي في إدارة أزمة كورونا

لقد أدي ظهور جائحة كورنا كوفيد 19 في أواخر العام المنصرم 2019 الذي إختلفت الروايات والتصريحات حول مكان الذي خرج منه فالبعض يرجعه إلي أوهان الصينية وبالضبط في سوق المأكولات البحرية وهذا ما تحفظت عنه الصين من خلال تصريح كبير مستشارين الصبيين شوننغستاين في 27 فبراير 2020" بالرغم من ظهوره في الصين إلا أن هذا لا يعني أن أصل المنشأ الفيروس هو الصين، بينما متحدث باسم وزير الخارجية الصين وجه التهمة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال جيشها الذي جلبه إلي مدينة ووهان، وكان الرد الأمريكي من الرئيس ترامب الذي وصف الفيروس بالصينية، وجاءت التهم متبادلة بين دولتين بحكم تنافسهما في كثير من الأصعدة في النظام الدول[2].

ظهر الفيروس القاتل والذي عرف باسم كورونا ثم كوفيد 19في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان بالصين، ويبد وأن سلطات المدينة قللت من خطورة المر ض عندما ظهرت الحالات الأولي المصابة بالفيروس، ومع تفاقم الوضع وزيادة انتشار العدو ي وازدياد الوفيات، أرسلت الحكومة المركزية في

العاصمة بكين فريقا طبيا لمدينة ووهان للتحقيق، وكان ذلك مطلع يناير 2020 وبمجرد أن أدركت الحكومة المركزية خطورة المشكلة تصرفت بسرعة وعلي نطاق واسع[3].

التخطيط الإستراتيجي في مديرية صحة جاء بدرجة عالية، وذلك يتمثل في الوقوف على جاهزية لإدارة الأزمات، إضافة إلى عقد برامج تدريبية للتعريف بالأزمة وكيفية إدارتها وتحفيز العاملين بناء على طرح أفكار جديدة تساعد على إدارة الأزمة[4].

أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على متطلبات التخطيط الإستراتيجي في مديريات الصحة ومن أبرز تلك المتطلبات توفير الإمكانيات الازمة للتعامل معها وكذلك وجود خطة إستراتيجية لأزمات،

---

[1] أمال بوراحة، فايزة فضيل يسعد، **التطور الصحي بالجزائر وعلاقته بتحسين المؤشرات الصحية**، جامعة وهران 2، عدد7 جوان 2018، ص98.

[2] كريا وهبي: **متلازمة الأوبئة والإقتصاد في ظل جائحة كورونا – كوفيد 19**،– مجلة مدارات سياسية المجلد 03 ، العدد03 عدد خاص، جويلية 2020، ص47.

[3] لحسن منال، **الاستراتيجية الصينية في إدارة جائحة كوفيد 19**، دراسات إستراتيجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، 2022/2021، ص27.

[4] سفيان خلوفي، **كمال شريط، إدارة المخاطر الوبائية: جائحة كورونا كوفيد 19** تجربة الصين أم تجربة كوريا، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 14 ،العدد 02، جامعة وهران 2 ، 2020، ص576.

إضافة إلى إتباع إجراءات ووسائل السالمة في التعامل مع الأزمة، ودعم عملية التدريب والتطوير للعاملين للتعامل مع الأزمة[1].

القرارات الحاسمة:

هذا النوع من القرارت الحاسمة أنه عند حدوث الأزمة يكون هناك قرار جاهز يمكن تطبيقه من خلال خطة عمل مناسبة، وفي أثناء التنفيذ يقوم فريق العمل بدراسة أي معوقات تظهر ويتم التعامل معها Proactive Critical Decision قرار حاسم إستباقي يشير الى توقع حدوث مشكلة محتملة ويعمل على منعها أو الإستعداد لها، على سبيل المثال، بناء مصنع مقاوم للزلازل يتم مشاركة خطة السكن كطريقة لإستعداد لمواجهة للكوارث الطبيعية، مع الوضع في الإعتبار أنه لا يمكن توقع مسبق لجميع الأزمات أو التخطيط لها، والمتابعة النشطة من جانب فريق إدارة الازمة للتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها المنظمات في ضوء مؤشرات الواقع الحالي يمكن أن يقلل من تأثير المشكلات أو الأزمات في المجتمع[2].

وقد تحول العالم فجأة الى كتلة من الخوف والقلق بعد أن كان مستقرا الى حد ما، وكانت الازمات محددة في بعض البؤر في العالم، وهذا ما دعي الى كثير من الباحثين في مختلف المجالات للبحث في مجال جائحة كورونا وتأثيرها على المنظمات في مجال علم الإجتماع والطب والإقتصاد وكافة المجالات البحثية في أمل الوصول إلى حلول لمواجهة هذه الازمة[3].

[1] مسعود مناحي ذيب القحطان، The Impact of Strategic Planning in Dealing with the Corona Crisi (An Applied Study on Bisha's Health أثر التخطيط الإستراتيجي في التعامل مع أزمة كورونا (دراسة تطبيقية على صحة بيشة)، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد السابع والعشرون يناير 2022.

[2] نهلة سيد أبو عليوة، إدارة أزمة التعليم المصري في ظل جائحة كورونا باستخدام معايير ايني INEE نظرة تحليلية مجلة الإدارة التربوية، العدد الواحد والثالثون – يوليو 2021، ص21.

[3] نهلة سيد أبو عليوة، نفس المرجع، ص22.

نظام إدارة ألازمات الصحية حسب Coombs Timothy

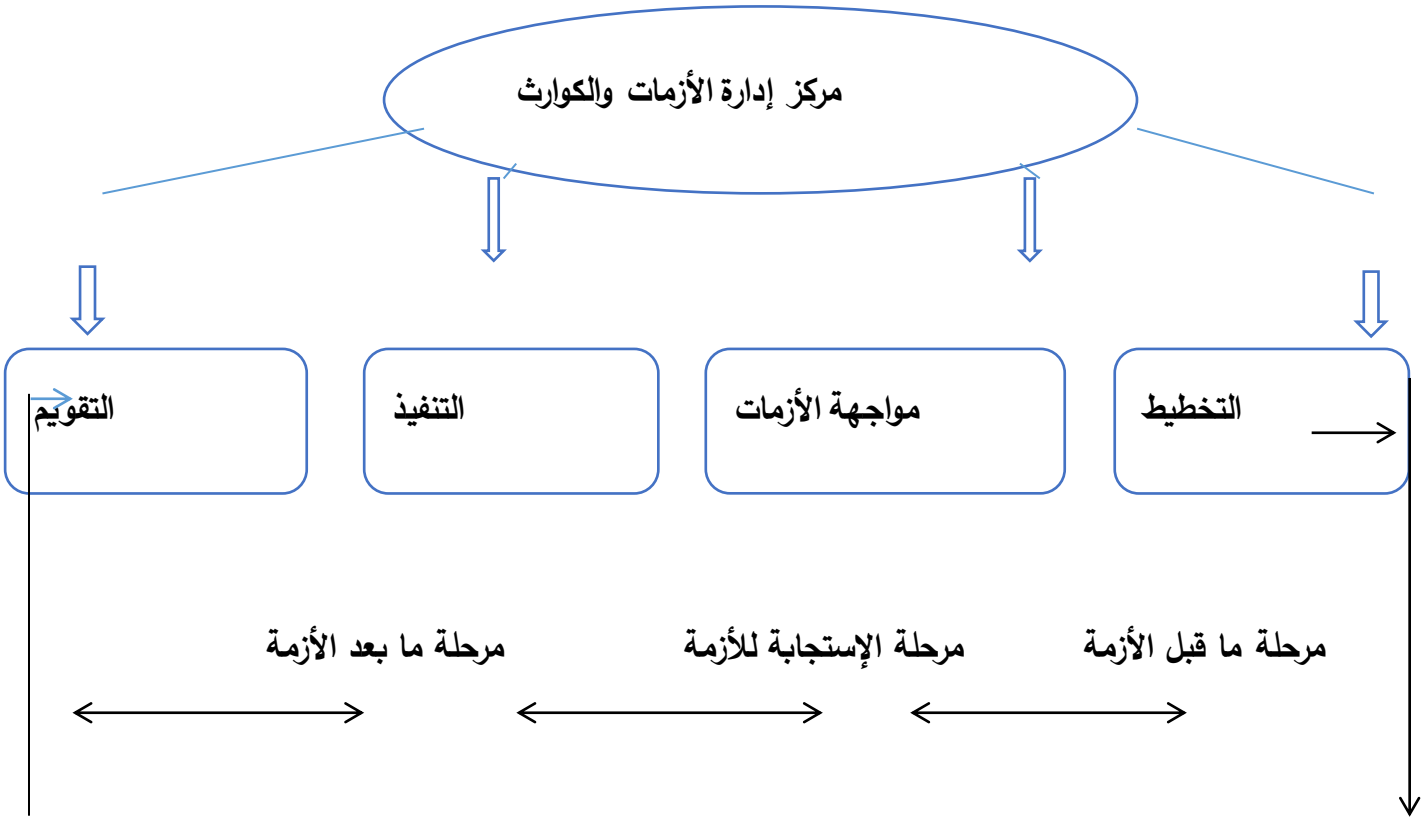

المصدر: توفيق بوراس وسيلة بالخير إدارة ألازمات الصحية في الجزائر دراست أزمتي الكوليرا 2012، وكوروها 2020، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 10/العدد03/جويلية 2021.

الفرع الاول: الإطار السياسي لإدارة أزمة كورونا

كان الحراك الشعبي الإحتجاجي المطالب بتغير النظام السياسي الجزائري القائم نشطا يومي الجمعة والثلاثاء من كل أسبوع منذ فيفري 2019 إلى غاية 13 مارس 2020 أين أظهرت جائحة (كوفيد-19) بتزايد عدد الإصابات بالفريوس لدى المواطنين، وأصبح فيروس جديد يواجه الحراك الشعبي، وأول مرة تدعوا شخصيات سياسية ونخب وناشطين باريزين في الحراك الشعبي إلى وقف مسريات الجمعة والثلاثاء خاصة في هذه المرحلة الصعبة، وقد رأى هذا الفريق أن وقف الحراك مؤقتا إجراء ضروري الهدف منه تفادي إنتشار هذا الفريوس، والإلتزام بالشروط الوقائية التي دعت إليها الحكومة[1].

ساهم إنتشار فريوس كورونا" في تزايد سخط المشاركين في الحراك، من نواح عديدة أبرزها لعدم الإلتزام التباعد الإجتماعي، وهو ما أدركه بإحتمالية نقل الوباء بشكل أوسع، مما ساهم في إضعاف زخم الحراك الشعيب السيما أن الخوف من إنتشار العدوى أوقف كل المرافق العمومية والمؤسسات الخاصة[2].

وفي الجزائر أعلن الرئيس في 17 مارس عن منع كل المظاهرات مهما كان، على نحو التقطه "الحراكيون" بالمبادرة بوقف الإحتجاج وحرص هؤلاء على إصدار رسائل أو بيانات مفادها أن تعليق الحراك ليس إستسلاما بل يعكس روح المسئولية لتفادي خطر الانتشار السريع لكورونا[3].

يجسد وزير الصحة والسكان وإصالح المستشفيات صفة الضابط الإداري المركزي في مجال حماية الصحة، ويستمد سلطاته الضبطية من النص التنظيمي الذي يحدد صالحياته، والمتمثل في المرسوم التنفيذي رقم379/11 المؤرخ في21 نوفمبر 2011 الذي يحدد صالحيات وزير الصحة والسكان وإصالح المستشفيات، حيث تم تحديد مختلف الإختصاصات الضبطية للوزير المكلف بالصحة في إطار ضمان التغطية الطبية للسكان وحمايتهم من الأمراض والأوبئة وتعزيز قدرات الهياكل الصحية[4].

---

[1] عيساني فؤاد، بوضياف مليكة، **أثر الحركات الإحتجاجية على الدساتير في الجزائر**، دراسة حالة أثر حراك 22 فيفري 2019 على الدستور الجزائري الجديد، مجلة الإستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية – المجلد 10– العدد 12 – ديسمبر 2021، ص1025.

[3] وائل فتحى، **لا صوت يعلو فوق كورونا**.. كيف اثر انتشار الفيروس على الحراك العربى ؟ 07-04-2020 /https://alwatanalarabi.com

[4] المرسوم التنفيذي رقم: 379/11 المؤرخ في: 21 نوفمبر2011 الذي يحدد صالحيات وزير الصحة والسكان وإصالح المستشفيات، الجريدة الرسمية، العدد63، الصادر بتاريخ: 23 نوفمبر 2011.

حيث نستنتج من هذه المادة أن وزير الصحة والسكان وإصالح المستشفيات مكلف بإعداد السياسة الوطنية للبلاد وعرضها على الوزير الأول، كما يكلف بالضبط في مجال الصحة ب:

- إعداد الإستراتيجية والسياسة الوطنية وتنفيذها وتقييمها في مجال حماية الصحة وترقيتها.
- تنظيم الوقاية وحفظ صحة السكان ومكافحة الأمراض المتنقلة والغير متنقلة.
- المبادرة ببر امج ونشاطات الصحة الخاصة بفئات المواطنين الهشة أو التي هي في وضع صعب.
- إعداد برامج الصحة الجوارية[1].
- السهر على مكافحة إدمان المخدرات والممارسات الإدمانية.
- إعداد واقتراح تنظيم المنظومة الوطنية للصحة، السيما إعداد الخريطة الصحية.
- تنظيم العالج الطبي في هياكل الصحة.
- إعداد السياسة الوطنية للمنتجات الصيدالنية والمستلزمات الطبية والتجهيزات الصحية المستعملة في الطب البشري.
- السهر على التموين بالمنتجات الصيدالنية والمستلزمات الطبية والتجهيزات الصحية وعلى نوعيتها.
- السهر على الحماية الصحية في الأوساط الخاصة.
- الحث على الأعمال المرتبطة بالوقاية ومكافحة أألمراض الوبائية والمتوطنة وغير المتنقلة وإقتراح تدابير الكشف المرتبطة بها.
- المبادرة بتدابير مكافحة الأضرار والتلوث التي تؤثر في صحة السكان وتنفيذها[2].

كما قد سخرت وزارة الصحة والسكان وإصالح المستشفيات هياكلها لتوفير الخدمات الطبية الالزمة على مستوى جميع الأوليات بإعتبار التكفل الصحي من واجبات الدولة، وتزويد المؤسسات الإستشفائية بالتجهيزات الطبية، ضمان التأطير البشري في سلك الطبيين وشبه الطبيين ... إلخ وعلى الرغم من تسجيل العديد من النقائص على مستوى الهياكل الإستشفائية هذه التدابير إلا أنه لم تعد قادرة على

[1] عباضلي كوثر، بن عمار سالم، **دور الضبط الإداري الصحي في ظل جائحة كورونا (كوفيد19)** مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، 2021/2020، ص19.

[2] المادة 03، من المرسوم التنفيذي رقم: 379/11 المرجع السابق.

مواجهة العدد المعتبر من المصابين بالفيروس والوقوف عليه من طرف وزير القطاع في تنقالته إلى العديد من الأولويات التي تفشى فيها الوباء.

وبهدف تحسين وضعية الهياكل الصحية إستحدث رئيس الجمهورية منصب وزير منتدب مكلف بإصالح المستشفيات لدى وزير الصحة والسكان وإصالح المستشفيات، ذلك أن لا يمكن ضمان جودة الرعاية الصحية والتكفل بإحتياجات المواطنين إلا بتوفير المؤسسات الإستشفائية وتوزيعها العادل حسب التعداد السكاني، مع ضرورة تقديمها مختلف الخدمات الطبية والعالجية التي تستجيب للمعايير المعمول بها، وكذا تدعيمها بالموارد البشرية والمادية الكافية، بالإضافة إلى أن الهدف الأساسي من تسخير هذا الإطار من أجل حماية جميع المواطنين سيما في هذه الفترة التي تشهد تطورا خطيرا لجائحة كوفيد19[1].

الفرع الثاني: الإطار القانوني لإدارة أزمة كورونا

تدابير الوقاية للحد من إنتشار فيروس كورونا ومكافحته في الجزائر بعد تفشي مرض كوفيد 19 وتصنيفه من طرف منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020 وباء عالميا "جائحة" إتخذت مختلف دول العالم من بينها الجزائر عدة إجراءات وتدابير للوقاية من إنتشار الوباء ومكافحته من بينها توقيف الدراسة بتاريخ 12/03/2020 وذلك من خلال إغلاق مدارس التعليم الابتدائي المتوسط والثانوي

الجامعات ومعاهد التعليم العالي المؤسسات التكوينية مدارس التعليم القرآني والزوايا وأقسام محو الأمية وإغلاق المؤسسات التربوية الخاصة ورياض الأطفال[2].

كما قامت السلطات الجزائرية بإصدار عدد من المراسيم للحد من إنتشار فيروس كورونا ومكافحته سوف يتم ذكرها فيما يلي: مع التركيز على المراسيم والمواد التي سيكون لها إنعكاسات إجتماعية على أفراد المجتمع، مرسوم تنفيذي رقم 20- مؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق ل 21 مارس 2020 يحدد تدابير للوقاية من انتشار وباء فيروس تدابير التباعد الاجتماعي والمتمثلة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2020: تعليق نشاطات نقل الأشخاص عبر الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية النقل البري في كل الإتجاهات الحضري وشبه الحضري وبين البلديات

[1] عباضلي كوثر، بن عمار سالم، **دور الضبط الإداري الصحي في ظل جائحة كورونا (كوفيد19)**، مرجع السابق، ص20.

[2] المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم: 69/20 المؤرخ في: 21 مارس2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته ج.ر.ج.ج.د.ش العدد:15 الصادرة في: 21 مارس2020.

وبين الولايات لنقل المسافرين بالسكك الحديدية[1] ... يستثنى من هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين غلق محلات بيع المشروبات ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم، بإستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل إقرار نظام الحجر المنزلي كليا أو جزئيا ولفترات محددة ويخص كل شخص متواجد في إجراء الغلق لجميع أنشطة التجارة بالتجزئة، بإستثناء تلك التي تضمن تموين السكان بالمواد الغذائية، الصيانة والتنظيف والصيدلانية وشبه الصيدلانية[2].

يوضع في عطلة إستثنائية مدفوعة الأجر 50% على الأقل من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية مع شروط للأولوية يستثنى من الإجراء مستخدمو الصحة الأمن الوطني الحماية المدنية.

الوزير الأول:

من بين ما جاء فيه تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي إلى بعض الولايات من الساعة السابعة مساء إلى غاية السابعة صباحا إلى الولايات الآتية : باتنة تيزي وزو سطيف، قسنطينة المدية وهران بومرداس، الوادي، تيبازة نتيجة ارتفاع عدد حالات الإصابة بمرض كوفيد 19 (الجريدة الرسمية للجمهورية

الجزائرية 2020 بعد تزايد عدد الإصابات بمرض كوفيد 19 تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-182 المؤرخ في 9 جويلية 2020، أهم ما ورد فيه تمنع لمدة ثمانية أيام حركة المرور، بما فيها السيارات الخاصة، من وإلى الولايات التي تخضع الإجراءات الحجر المغلق الجزئي يعلق نشاط النقل الحضري للأشخاص، العمومي والخاص خلال العطل الأسبوعية في الولايات التي تخضع لإجراءات الحجر[3].

الجمارك الجزائرية تجسد الاليات الوطنية لمكافحة تفشي وباء كورونا -كوفيد- 19

جاء فيه مجموعة من التدابير: أنظمة للحجر، تقييد الحركة، تأطير الأنشطة التجارية وتموين المواطنين وقواعد تهدف إلى وضع التباعد... أهمها: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2020) إقليم الولاية أو البلدية المصرح بها كبؤرة لوباء فيروس كورونا كوفيد (19)، منع حركة الأشخاص خلال فترات الحجر، ماعدا في الحالات المحددة على سبيل الاستثناء يمنع كل تجمع الأكثر من شخصين تمتد التدابير المتعلقة بوضع 50% على الأقل من مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية، إلى القطاع

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20-69 مؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق ل 21 مارس 2020، يحدد تدابير للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد19 ومكافحته.

[2] المراسيم التنفيذية المتضمنة نظام الوقاية من إنتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته، المرسوم التنفيذي رقم 20-159 المؤرخ في 13 جوان 2020.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 20-72 مؤرخ في 3 شعبان عام 1441، الموافق 28 مارس سنة 2020 يتضمن تمديد إجراء، الحجر الجزئي المنزلي إلى بعض الولايات.

الإقتصادي العمومي والخاص، يطبق حجر كامل على ولاية البليدة وحجر جزئي على ولاية الجزائر، من الساعة السابعة مساء إلى غاية الساعة السابعة صباحا يطبق هذين الإجراءين لمدة 10 أيام قابلة للتجديد ويمكن أن يعتد إلى ولايات أخرى عند الاقتضاء[1].

مع دخول الجزائر الموجة الثانية من مرض كوفيد 19 تم الرجوع إلى تدابير تعزيز نظام الوقاية، حيث تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 2003-2014 المؤرخ في 16 نوفمبر 2020، جاء فيه عدة تدابير أهمها: غلق القاعات المتعددة الرياضات الشواطئ ودور الشباب والمراكز الثقافية... توقف عدد من المؤسسات أنشطتها ابتداء من الساعة الثالثة زوالا في الولايات 32 الخاضعة للحجر المنزلي الجزئي: كأماكن تمركز الأنشطة التجارية قاعات الحلاقة للرجال والنساء، المقاهي والمطاعم ومحلات الأكل السريع غلق أسواق بيع المركبات المستعملة على مستوى كامل التراب الوطني الجزائرية الجريدة الرسمية للجمهورية 2020[2]).

استمرت السلطات الجزائرية في إصدار المراسيم إما بتدابير لتخفيف نظام الوقاية من انتشار الوباء في حالة انخفاض الإصابات بمرض كوفيد 19 أو بتدابير لتعزير نظام الوقاية وتدعيمه وتكييفه في حالة ارتفاع الإصابات خاصة مع دخول الجزائر الموجة الرابعة مثل المراسيم السالفة الذكر إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-1398 المؤرخ في 18 أكتوبر 2021 أهم ما ورد فيه: رفع إجراء الحجر الجزئي المنزلي عبر كامل التراب الوطني تعليق نشاط نقل الأشخاص بواسطة الميترو عبر كامل التراب الوطني تمديد حضر كل نوع من تجمعات الأشخاص والحفلات أو المناسبات العائلية، وكذا التجمعات بمناسبة الجنازات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2021) بالإضافة إلى صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-472 المؤرخ في 25 نوفمبر 2021 أهم ما جاء فيه: يرفع عبر كامل التراب الوطني، إجراء حظر كل نوع من تجمعات الأشخاص والحفلات أو المناسبات العائلية وكذا التجمعات بمناسبة الجنازات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية2021[3].

[1] المديرية العامة للجمارك، الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 https://douane.gov.dz/

[3] وريدة براهمي، فيروس كورونا SARS COV-20 2 بالجزائر وانعكاساته الاجتماعية مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد (07). العدد ،(01) جوان 2022، ص07.

وزير التجارة

في إطار الوقاية من انتشار جائحة كورونا (كوفيد19) إتخذت السلطات العمومية تدبير غلق عدة أنشطة تجارية في إطار تطبيق نظام التباعد االجتماعي والحد من االحتكاك الجسدي بين المواطنين، وتبعا لتطور الوضعية الوبائية وتجسيدا لتعليمات الوزير الأول المتعلقة بتوسيع قائمة النشاطات التي كانت محل غلق والترخيص لها بالممارسة, أصدر وزير التجارة مع وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تعليمة وزارية مشتركة تتضمن تحديد تدابير الوقاية الصحية المطبقة على أألنشطة التجارية المرخصة بإستئناف الممارسة والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- وضع ممسحة عند دخول الأماكن.
- تنظيف وتطهير كل مساحات المحل وبإستمرار.
- وضع هالم التطهير الكحولي تحت تصرف الزبائن.
- وضع محلول لتعقيم النقود المعدنية ورش النقود الورقية به.
- إرتداء التاجر لقناع واقي.
- إستعمال آلة قياس الحرارة عند الدخول للمحلات[1].

الفرع الثالث: الإطار الإقتصادي لإدارة أزمة كورونا

بهدف التخفيف من الآثار السلبية لهذه الجائحة (COVID-19) على الفرد الجزائري وعلى الاقتصاد الوطني ككل سارعت السلطات العمومية ومنذ البوادر الأولى لهذه الأزمة الصحية إلى اتخاذ جملة من التدابير ذات البعد الإجتماعي والإقتصادي هذه التدابير كلفت الخزينة العمومية مبالغ معتبرة[2].

أما من الجانب الاقتصادي فإنه ونظرا لركود النشاط الاقتصادي فإن القطاعات الاقتصادية عرفت تراجعا كبيرا في رقم الأعمال يفعل هذه الجانحة، أن تكلفة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة: خصصت الحكومة الجزائرية مبلغ 65.531 مليار دينار لمواجهة جائحة كورونا حيث تم توزيعها على النحو التالي (وزير المالية الداخلية الجمارك) 22 مليار دينار لفائدة العائلات المتضررة في إطار العملية

[1] **التعليمة الوزارية المشتركة، رقم: 01 المؤرخة في: 26افريل2020**، الصادرة عن كل وزير التجارة ووزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المتضمنة التدابير الخاصة بالتاطير الصحي الخاص بإستئناف بعض الأنشطة التجارية.

[2] **وزير المالية، 18 07 2020 لقاء الحكومة بالشركاء الإجتماعيين** الإقتصاديين الجزائر، (الجزائر).

التضامنية لرمضان 2020 تأجيل دفع المستحقات النهائية للصناديق الاجتماعية لمدة 12 شهرا – تخصيص إعانة بطالة إستثنائية لصالح أي شخص من القطاع الحر أو أجير[1].

وأيضا تسخير 12.846 مليار دينار لاقتناء وسائل الحماية من الفيروس – 12.394 مليار دينار كتعويضات إستثنائية لفائدة أعوان الدولة أو أعوان قطاعات الصحة 24.702 مليار دينار للعائلات المعوزة –3.317 مليار دينار كمساعدة لإعادة المواطنين العالقين في دول أخرى، وأيضا تكلفة إقامتهم بالفنادق في إطار الحجر الصحي، وأيضا إتخذت الحكومة إجراءات أخرى التي لها تأثير على الخزينة العمومية ومنها:

– تأجيل الدفع والإعفاء من الإلتزامات الجبائية وشبه الجبائية وتعليق أعباء أرباب العمل خلال فترة الجانحة متوقفة عن العمل بالأثار السلبية على القطاعات الإقتصادية خلال السداسي الأول لسنة 2020 سببت هذه الجائحة في توقف شبه كلى لبعض القطاعات الإقتصادية كقطاع النقل والسياحة والمطاعم والفندقة إضافة إلى قطاع الطاقة وقطاع النشاطات الحرفية وغيرها[2].

– **<u>التحديات والرهانات المستقبلية للاقتصاد الجزائري لما بعد كورونا:</u>**

تتمحور هذا التحديات حول: محور الصحة والأمن الغذائي على المدى القصير: نظرا للأثر السلبية لجائحة كورونا خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فإنه على السلطات العمومية القيام بإجراءات[3].

على المدى القصير أهمها:

– إعطاء الأولوية القصوى لمحاربة الوباء من خلال توفير الإمكانات المالية والمادية تدعيم وتأطير وتشجيع العمل الخيري للمساهمة ماديًا وماليا في محاربة الوباء، إعادة النظر في فاتورة الواردات بإعطاء

[1] **وزارة المالية،2020 تقرير اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتخفيف من آثار الوباء على الإقتصاد الوطني،** الجزائر.

[2] Office national des statistiques. (2020, Mars). Situation économique nationale au premier trimestre 2020. Consulté le 08 17, 2020, sur www.ons.dz

[3] رمضان لعلا2020 الإقتصاد الجزائري ما بعد كورونا، نظرة إستشرافية، (الشعب).

الأولوية للمواد الصحية والفلاحية تدخل الدولة لمراقبة التوزيع والتسويق المنتجات الفلاحية الضرورية ضمانا للأمن الغذائي على المدى القصيرة[1].

– دعم القطاع الفلاحي بشكل كبير خاصة خلال هذه الفترة في ظل الإغلاق الإقتصادي من الضروري إستعمال الأدوات الديبلوماسية قصد توفير المواد الصحية والغذائية الضرورية للمجتمع بمحور التنمية الشاملة والمستدامة على المدى الطويل من بين التحديات المطروحة أمام الإقتصاد الجزائري بعد كورونا[2].

على المدى الطويل ما يلي: إعداد نموذج إقتصادي يعتمد على التنويع الإقتصادي مبني على إستراتيجية واضحة المعالم وقابلة للتقييم من حيث الأهداف والزمن مباشرة إصلاحات عميقة للنظام المالي والبنكي والجبائي في الجزائر إعادة النظر في سياسة الدعم الإجتماعي بحيث يجب أن يذهب هذا الدعم لمستحقيه وأن يتم ذلك بشكل تدريجي ومدروس تعزيز الأمن الطاقوي وإعطاء الأهمية لموضوع الانتقال الطاقوي في الجزائر إيجاد الآليات اللازمة قصد دمج السوق الموازية في الدائرة الرسمية للاقتصاد الجزائري تحسين مناخ الاعمال قصد جاب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء العمل على جعل التحول الرقمي كأولوية[3]، وذلك بإعطاء قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال الأهمية القصوى في إطار إستراتيجية عامة مبنية على البحث العلمي في إطار تنمية مستدامة شاملة، وأيضا وللخروج من هذه الوضعية الصعبة على الجزائر تبني إستراتيجية واضحة للتكيف مع التحولات العالمية الجديدة وخاصة في مجال الطاقة خاصة مع قدوم الثورة الاقتصادية الرابعة التي ترتكز على الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة والصناعات البيئية مع مزيج طاقوي وذلك بين سنتي 2020 و2030، والإهتمام بموضوع الذكاء الصناعي، ولا يتأتى ذلك إلا باستخدام إصلاحات هيكلية عميقة، فكلما تأخرت الإصلاحات كلما تأكل إحتياطي الصرف مما يؤدي إلى أزمة إقتصادية وسياسية قد تعيدنا إقتصاديا إلى خطط صندوق النقد الدولي مع بداية 2022[4].

---

[1] روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد–19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الإقتصادي الجديد 2016–2030، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد12 / العدد: 3، 2021 ص 155–174.

[3] ت فيجل عبد الحميد . براق محمد . داعيات جائحة كورونا (كوفيد–19) على الاقتصاد الجزائري، ص164.

[4] روشو عبد القادر، ال**إقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد–19" دراسة تحليلية تقييمية** في إطار النموذج الإقتصادي الجديد 2016–2030، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد12 / العدد: 3/ 2021 ص 155–174.

المبحث الثاني التخطيط الإستراتيجي التعليمي الجزائري

يحظى التعليم في الجزائر بقدر وافر من الحوارات والمناقشات والرؤى المستقبلية للتطوير، بإعتباره المكون الأساسي في بناء مشروع النهضة وبإعتباره المشروع الوطني للإنتقال من الوضع القائم إلى الوضع القادم، وعالم التقدم الرحب، والملاحقة التطورات والتغيرات المتسارعة محليا وجهويا وعالميا ذلك أنه لاتحديث ولا تطوير ولا تنمية ولا تقدم دون تعليم منظور متحرر من المفاهيم المغلوطة والقيم المرفوضة التي ترسبت فيه وعلقت به غير تدفقه وسريانه الطويل وتوارثتها جماعات الضغط الاجتماعي[1].

إن التعليم عليه الإتجاه إلى تأكيد المزيد من العناية والحرص على الهوية الثقافية للمجتمع المحلي وأن يزداد وبصورة أعمق وأقوى في توجيهه إقليميا إلى العالم العربي الكبيرة لهندسة وتصنيع متعلم له سماته الوطنية وتوجهه الوطن الأصيل إن المنظومة التربوية كيان نام ومتحدد، ولعل ذلك يفرض التطوير المستمر لهذه المنظومة في سياق منظور إستراتيجي واضح المعالم طويل الأمد، وفي الوقت ذاته يفرض أن تكون هذه المنظومة على درجة كافية من المرونة تسمح بالإنتقال والحركة والتغير، مواجهة للتغيرات المتسارعة في معطيات الحياة داخليا وإقليميا ودوريا، ولمواجهة ما يحمله المستقبل من مفاجآت ومواقف جديدة يصعب التنبؤ بها، كما أن هذه المرونة في المنظومة التعليمية لأزمة لإدراك التنوع وتقبل الإختلاف والتسامح[2].

لقد جاءت مسيرة تطوير التعليم مؤكدة جملة من المفهومات التربوية والتعليم الحديث وتلك نقلة نوعية، حيث بأن التعليم على صدر الأولويات الوطنية وأنه المدخل لتحقيق التقدم والتطور، وأنه واحد من دعائم الحياة الحديثة، وأن تطوير التعليم عملية مستمرة، وأن الوطن في حاجة متجددة لوضع التعليم وسياساته في إطار المستقبل تحقيقا للأمال والطموحات ولمزيد من التقدم والإنجاز، وصولا إلى مصاف الدول المتقدمة وتعويضا عن فترة صعبة من انكماش إقتصادي، حتى يمكن التوصل إلى تحقيق مستوى جودة تتوافر له القدرة على المنافسة والمساواة مع ما هو قائم وقادم من العالم، وعلى مواجهة الزيادة السكانية وإنعكاسها على العملية التعليمية، كما أن الفكر الحديث يشير إلى مراعاة العدالة عبر الإنتشار الجغرافي الواسع وما يفرضه من ضرورة توسيع نطاق الخدمات خاصة في المؤسسات التعليمية، مما

[1] فاطمة الزهراء قندوز، آسيا مرابط، آسيا طويل، **تداعيات الإقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الإقتصادي ما بعد أزمة، جائحة كوفيد- 19 - دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي**، Les cahiers du CREAD، المجلد 37، العدد 3، 2021-09-20، ص 217-249.

[2] د.ثناء هاشم محمد، **الهوية الثقافية والتعليم فى المجتمع المصري (رؤية نقدية)** جامعة بني سويف، مجلة كلية التربية، عدد يناير الجزء الأول 2019، ص137.

يستلزم توفير كل عناصر العملية التعليمية وصولا إلى مستوى الجودة المطلوبة على إتساع الخريطة الجغرافية، شريطة أن يتم ذلك في إطار معايير دولية وإعداد قوة عمل ذات ميزة تنافسية وتخريج أجيال قادرة على أن تندرج في سوق العمل، ويتاج لها فرص العمل المناسب، وشريطة أن يتم ذلك أيضا في إطار آمالنا وطموحاتنا المرتبطة بقدرتنا على تدبير الموارد المطلوبة[1].

تستلهم السياسة التعليمية في كل بلد عناصرها من تاريخ الأمة، ومن مرجعيتها الحضارية وتطلعا المستقبلية، والذي ينطق هذا التاريخ ويترجم هذه المرجعية، ويوضح التطلعات هو المصادر الرسمية التي تعبر عن هوية الأمة، وتترجم فلسفتها في مجال بناء الإنسان، وتربية الأجيال وترقية المجتمع، الدستور والمواثيق ومختلف النصوص التشريعية، التي تؤسس مشروعية التربية وتحدد مسارها[2].

السياسة التربوية سياسة وطنية يشترك فيها الناس جميعا، وهذه التطلعات من السمات المتغيرة التي يفرضها العصر، وحاجات الإنسان المتجددة فالسياسة التربوية الوطنية لا بد أن تبنى على أساس حاجات الواقع النابعة من تربته، على يكون الهدف هو الإرتفاع ذا الواقع لتجعله واقعا متوازنا يجمع بين ضرورات المحلية ومطالب العالمية واقع لا يتنكر لحقيقته وخصوصياته ولا يدير ظهره للتقدم والتطور[3].

تطور المنظومة التعليمية بالجزائر بعد أن إستقلت الجزائر في صيف 1962م، وأرثة الهياكل والتنظيمات التي كانت تخدم الإستعمار محافظة على فلسفة المدرسة وتقاليدها حتى وإن لم تشعر بذلك، إتسمت فترة ما بعد الإستقلال بقلة الهياكل والمؤسسات التعليمية وكانت اللغة الفرنسية هي السائدة آنذاك وكان التعليم ينحصر على فئات دون الأخرى، وهذا العجز مؤداة نقص في الإمكانيات البشرية والمادية[4].

إتخذت وزارة التربية قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات خاصة الإبتدائية منها بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وفي إنتظار وضع إصلاح شامل يقتضي خطة تعليمية في طياتها بنيات التعليم ومضامينه.[5]

ومع سنة 1962م، وطرائقه، أجريت على التعليم تحويرات مختلفة، ومن الإجراءات الفورية التي أتخذت:

---

[1] نور الدين دخان، **تحليل السياسات التعليمية العامة، نموذج الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص53.

[2] عبد القادر فوضيل، **المدرسة في الجزائر** –حقائق وإشكالات –ط2 ،الجزائر 2013، ص94.

[3] عبد القادر فوضيل نفس المرجع ص95.

[4] طالب عبد الرحمن، **القوى الاجت،عية في الحركة الوطنية(مجلةالثورة و الثقافة)** العدد 10 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1963، ص 43.

[5] بوفلجة غيات، **التربية و متطلبات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص32.

1. الإطار الوطني الجزائري الذي وضع فيه التعليم في بلاد إستعادت سيادتها.
2. تشكيل لجنة وطنية بتاريخ 15 ديسمبر 1962م حددت الاختيارات الوطنية الكبر للتعليم Active التعريب التدريجي، جزارة سلك التعليم، توحيد النظام التعليمي التوجه العلمي والتقني وديمقراطية التعليم التوظيف المباشر للمعززين للمساعدين.
3. أسندت وزارة التربية مع الجمود الذي عرفه الشعب وعاشه وسط مجتمعه وزارتين أحدهما للتعليم الابتدائي والثانوي والثانية خاصة بالتعليم العالي مع الاعتناء وإصلاح ما هو مفروض عليهما.
4. المرسوم المؤرخ في تاريخ 19 مارس 1964م تحت إشراف لجنة شكلت على مستوى وزارة التربية الوطنية، تم إعادة إدماج 1500 مُدرّس من بين الذين سبق لهم وأن درسوا في المدارس التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني أو الجمعية العلماء المسلمين كما استعانت بلادنا بالتعاون مع الدول الشقيقة[1].

لقد كانت هذه المؤسسات تحتوي على جميع الأقسام بدءاً من السنة الأولى ثانوي أي: السادسة سابقاً إلى غاية السنة النهائية التي تحضر لامتحان شهادة البكالوريا، والذي أجري باللغة العربية ولعل من العوامل التي جعلت من دمقراطية التعليم حقيقة ملموسة تزايد عدد التلاميذ رغم الصعوبات التي تواجه التعليم الإيجار العدد الكافي من الأساتذة، حيث قدر عدد الأساتذة في الطورين التعليم الثانوي والتعليم التكميلي 3.515 إلى 7.704 بنسبة 120 بالمائة أثناء السنة الدراسية 1969—1968.[2]

عرفت الفترة الممتدة ما بين (1970م (1980م)، إعداد مشاريع إصلاحية كمشروع 1973م المتزامن ونهاية المخطط الرباعي الأول (1970م 1973م)، والذي نص على ضرورة رفع المستوى الثقافي والتقني من خلال تحقيق هدفين الدين أولهما تلبية الحاجات الإجتماعية للتربية، وتلبية حاجات الإقتصاد للعامل المؤهل، و قد كان من أهم الإختيارات الأساسية للتعليم أن يكون وطنياً ثورياً وعلميا كما كان من أبرز متطلباته الأساسية[3].

إسترجاع اللغة العربية وإعادة الاعتبار لها ثانيهما: أما فيما يخص ديمقراطية التعليم، فقد هدف هذا المخطط إلى القضاء على الفوارق بين المناطق الميسورة والفقيرة وبين المدن والأرياف وبين الإناث والذكور كما خطط للرفع من عدد المتمدرسين في المرحلة الأساسية من 1.500.00 تلميذ إلى

[1] تركي أحمد، **نظرة تاريخية للتعليم والوضع الإجتماعي والإقتصادي** للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي العدد الثاني جانفي 2015 مجلة قرطاس، ص167.

[2] الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1994 ص74.

[3] حمدان خوجة، **المرآة**، ترجمة و تحقيق العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982 ص269.

2.520.00 تلميذة وبعد فشل سياسة التعليم التقني في المخطط الثلاثي أستحدثت فكرة إنشاء المؤسسات التعليمية القائمة على تكوين الأطر المتوسطة اللازمة للإقتصاد الوطني[1].

المطلب الأول: مراحل التربية والتعليم في السياسة العامة

إن هدف التربية هو المساهمة في تنمية قدرات التلاميذ الضرورية للإندماج الإجتماعي الناجح وفي تنمية كفاءات تمكنهم مواجهة للحياة ولا تقتصر هذه الكفاءات على علاقتها بالمعارف التي تقدمها مختلف المواد الدراسية، بل تتعداها إلى عدد من مواضيع الساعة التي يجب على المدرسة بتكليف من المجتمع أن توليها عناية خاصة، مثل تلك المتعلقة بالبيئة المحافظة على المحيط النظافة والصحة حقوق وواجبات المواطن، وهي موضوعات لا يمكن لمادة واحدة أن تتكفل بها بمفردها لا من حيث المعارف التي توفرها ولا من حيث المساعي الفكرية التي تقترحها، وفي عالم تزداد فيه المعارف وتتوسع بسرعة مذهلة، فإن الإكتساب المنظم للمعرفة يقتضي التحكم في أدوات التفكير والمساعي الفكرية المختبرة، وفي المفاهيم المهيكلة القادرة على تجميع عدد من عناصر الواقع لجعله شيئا واضحا مفهومان وقد أصبحت مساهمة برامج المواد في تحقيق هذه الأهداف إنشغالا كبيرا لأن مفهوم التشارك يشكل عنصرا من العناصر الأساسية لكونه يدرج جوانب التجديد في المناهج، ويعيد صياغة القديمة منها بنظرة التداخل بين المواد وبنظرة إدماجية[2].

وإن مفهوم التشارك يقدم الدليل عن الإهتمام بالمشاكل الإجتماعية، ويربط بين المدرسة والحياة ينفي نظرة إجتماعية نقدية يعيد التفكير في الخطاب المتعلق بالمعرفة الشاملة والمتداخلة بين المواد، وبالتربية الأخلاقية يقترح نظرة جديدة لمختلف المواد المكونة للمنهاج، وبذلك فإن المناهج المعدلة تجتهد للتقريب بين مختلف المواد ومختلف المستويات من خلال بناء ملامح التخرج والكفاءات الشاملة للمراحل والأطوار التكفل بالقيم والكفاءات العرضية المشتركة، إقتراح أنواع من المفاهيم مثل الزمان المكان المادة، وفي ميدان معرفة العالم الواقعي المدرك من خلال مكوناته وخصائصه وعلاقاته الداخلية وتنظيمه

[1] عبد القادر فوضيل، **المدرسة في الجزائر** – حقائق وإشكالات– ط2، الجزائر، 2013 ص12.

[2] الغامدي سالم، **فاعلية الانشطة التعليمية في تنمية المهارات الحياتية في مقرر الحديث لطلاب الصف الثالث (2011) المتوسط** (دراسة مقدمة إلى قسم التربية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الماجستير تخصص مناهج وطرق تدريس) ص46.

وإشتغاله وفي ميدان العقل والمعرفة العقل والتفكير، اللغة والتواصل وفي ميدان المفاهيم والأفعال ومركباته وكيفياته، وأخيرا أنواع المفاهيم المتعلقة بالمجتمع ونظامه وكيفية تسييره[1].

ومن البديهي أن هذه المفاهيم المصنفة في فئات مختلفة لا يمكن إدراكها في أن واحد وبصفة متلازمة في جميع البرامج، بل يتم إكتسابها على مدى المسار الدراسي، وبمساهمة كل مادة في إطار تخصصها، وتدرجها الخاص بها أنه يمكن تحقيق بعض التقاطعات بين المواد بإعتماد مسعى تداخل المواد في إجراز تعلمات مشتركة وقد أدرجت في المناهج عدة أشكال من التشارك، لكن الربط الوظيفي وليس النظري فقط المطروح مسبقا يبقى بناؤه مرهونا على الكتاب المدرسي، بل حتى على المدرسين في المؤسسة الواحدة في المجالس البيداغوجية من خلال المحاور، أو بالأحرى المشاريع المتعددة المواد، ومن خلال التوافق الظرفي للتوازيع فيما يخص المعارف والمفاهيم الأدائية (الرياضيات والتربية العلمية والتكنولوجية) تبقى اللغة أفضل وسيلة للتواصل المشترك بين المواد[2].

وفي قصد تعزيز البعد النسقي وعملية إكتساب القيم والكفاءت العرضية، يجري التعلم في مختلف المواد على مستويين: تنمية السلوك الموافق للقيم المذكورة سابقا، والتحكم في المفاهيم الإجرائية واستراتيجيات حل المشكلات وممارسة الروح النقدية والساعي العلمية، والتحكم في تكنولوجيات المعلومات والإتصال ... الخ، وعلى الوضعيات التعلمية أن تتكفل بإكتساب الكفاءات العرضية وفق المحاور الهامة مثل: غير البحث عن المعلومة وإستغلالها البحث عن طرائق العمل الناجعة إستراتيجيات حل الوضعيات المشكلة مساعي تسيير المشاريع وتحقيقها الإزدهار الشخصي[3].

العمل على تكامل تعلم موضوع أو مفهوم من المفاهيم في عدة مواد قصد إحداث الإنسجام الأفقي بين المواد، وتناول المشاريع المتعددة المواد، وتنمية الإدماج، وينبغي أن يكون تطبيق البرامج السنوية للمواد بإنتهاج تعلم تكاملي، مدمج للمحاور المشتركة التسمية المستدامة، المواطنة الديمقراطية الأمن، الطاقة[4].

---

[1] الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية للمناهج، المجموعات المتخصصة للمواد مناهج مرحلة التعليم الابتدائي 2016، ص18.

[2] سعيد بنكراد **إستراتيجيات التواصل**، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2010، ص79.

[3] السكاكي أبو يعقوب، **مفتاح العلوم تحقيق نعيم**، دار الكتب العلمية (لبنان) ط1 سنة 1983 ص121.

[4] شوقي فرج، **المهارات الإجتماعية والإتصالية**، دار النشر القاهرة، الطبعة الاولى، سنة 2003، ص68.

وإذ يتكفل بها المعلم في الابتدائي أو مجموع الأساتذة المتوسط والثانوي على أساس أنماط الوضعيات التعلمية، ويمكن تعلم هذه المحاور من توفير وضعيات مشكلة إدماجية، وربط المواد بعضها ببعض في تكامل يعك عزلتها، أي أن مواد المنهاج تكون في خدمة مشروع مشترك واحد[1].

تطور مفهوم المنهج، وإنتقال من المفهوم الضيق الذي لا يتعدى المادة إلى المفهوم الواسع والذي يشتمل على جميع عناصر العملية التعليمي والنتائج التي أظهرت الدراسات والبحوث في مجال التربية وعلم النفس، والتي أثبتت أن الشخصية وأن تنميتها تتطلب الإنسانية وحدة متكاملة النمو، ذات جوانب متعددة يؤثر أحدها في الآخر أمل المتوازن التربية على النمو الإهتمام المتوازي بجميع هذه الجوانب، وعلى هذا الأساس شد العقلي، الجسمي والإنفعالي لشخصية المتعل[2].

إعادة النظر في المنهج نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي، من أجل مواكبة التطور وتأهيل الم للتعامل مع المتغيرات الجديدة تطور الفكر التربوي ونظرته إلى وظيفة التربية على تعديل سلوك المتعلم وفق متطلبات نمو وحاجاته وفلسفة الدولة، وما ترت ظهور النظريات حيويته ونشاطه في العملية التعليمي بوصفه المستهدف والمحور فيها، إستراتيجيات تدريس حديثة تتطلب إعادة النظر في بناء المنهج الدعوة

إلى تبني الإنفجار المعرفي والثورة في مجال المعلوماتية التي دخلت مجالات الحياة عليها ظاهرة العولمة وإستحقاقا، وظهور التكتلات السياسية والإقتصادية، وما يترتب في المجال الثقافي والسياسي[3].

كانت التربية والتعليم ومازالت الغاية الأسمى للمدرسة في كل المستويات التعليمية، ولكونها ترتبط بمسار مستمر يتولد منه منتوج دائم البناء، وفي إتصال بعالم دائم التطور، فإنها تحيل إلى مكون مزدوج أخلاقي وفكري، ولقد حدد القانون التوجيهي رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008 للمدرسة الغايات الآتية:

ترسيخ الشخصية الجزائرية وترسيخ وحدة الأمة بترقية وحفظ القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية لذا ينبغي توعية التلميذ «بإنتمائه إلى هوية تاريخية جماعية مشتركة ووحيدة والتي تكرسها رسميا الجنسية الجزائرية و ترسيخ الشعور الوطني» لديها وتنمية تعلقه بالجزائر والوفاء لها وبالوحدة الوطنية» التكوين على المواطنة من خلال تعلم ثقافة الديمقراطية لضمان الإنسجام الإجتماعي والوحدة

[1] الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية للمناهج، مرجع السابق ص19.

[2] أحمد إبراهيم، ص15.

[3] محسن عبد علي، سعد مطر عبود ص34.

الوطنية: التفتح على العالم بتعليم اللغات الأجنبية «قصد التحكم في لغتين أجنبيتين في نهاية التعليم الأساسي، بالإضافة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم الذي يمكن كل الشبان الجزائريين من التعليم الإلزامي والمجاني إسترجاع مكانة الموارد البشرية وترقيتها بالتنمية الشاملة للمتعلم وإستقلاليته، وعلى أساس هذه الغايات حدد القانون التوجيهي للتربية ثلاث مهام للمدرسة مهمة التربية والتعليم، مهمة التنشئة الاجتماعية مهمة التاهيل[1].

1 **في مجال التربية والتعليم للمدرسة المهام الآتية:** ضمان تعليم ذي نوعية لكل التلاميذ يحقق العدالة والمساواة بينهم، ويكفل النمو المنسجم والمتزن الشخصياتهم.

2 **توفير إمكانية اكتساب معارف نظرية وتطبيقية كافية للاندماج في مجتمع المعرفة:** التحكم في الأدوات الفكرية والمنهجية للمعرفة، إثراء ثقافتهم العامة بتعميق التعلمات ذات الطابع العلمي والأدبي والقلي[2].

3 **في مجال التنشئة الإجتماعية:** تربية التلاميذ على إحترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري في مجال التأهيل للمدرسة مهمة الإستجابة للحاجات الأسانية للتلاميذ بتوفير المعارف والكفاءات والمهارات التي يمكن إستثمارها في الحياة اليومية المبادئ المؤسسة للمناهج التعليمية بنية منسجمة لمجموعة من العناصر المنظمة في نسق تربطها علاقات التكامل المحددة بوضوح.

4 **في المحال الأخلاقي القيم:** يشكل إختبار القديم، وضعها حتى التطبية أول مصدر لتوجيه المنظومة التربوية وتتلخص هذه المبادئ في ثلاثة مجالات الأخلاقي (القيمي) الإبستيمولوجي (الفلسفي العلمي)، المنهجي والبيدا غوجي المتعلقة أولا يقيم الهوية الوطنية المرجعية الإسلام العروبة والأمازيغية التي تشكل بإنصهارها «جزائرية الجزائري تم ذات بعد عالمي ثانيا، وذلك بتناول التراث بكل مكوناته في سياقه الوطني الجزائري[3].

---

[1] سعدون رشيد عبد اللطيف، **طرق توحيد برامج إعداد معلمي المرحلة الابتدائية في الوطن العربي**، وقائع الندوة التي نظمها اتحاد المعلمين العرب بالتعاون مع المنظمة العربية للتربة والثقافة، المنظمة العربية للتربية والعلوم تونس، 1986 الرسائل الجامعية.

[2] الترتير إبراهيم عبد الحميد محمد: **أسباب التأخر الدراسي لدى طلبة الصفوف الأساسية الدنيا في محافظات شمال الضفة الغربية** من وجهة نظر المعلمين، إشراف غسان الحلو، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، – 2006، ص47.

[3] الترتير إبراهيم عبد الحميد محمد، مرجع سابق ص48.

5 **في المجال الإبستيمولوجي (المعرفي):** على المناهج التعليمية أن تتجنب تكديس المعارف (الحفظ والاسترجاع فقط) بل ينبغي أن تفصل المفاهيم والمبادئ والطرائق المهيكلة للمادة، والتي تشكل أسس التعلمات وتيسر الانسجام العمودي للمواد الملاكم لهذه المغاربة، إذ ينبغي أن تكون المعلومات عاملا يساهم في تنمية الكفاءات، وربط المواد بعضها ببعض لفك عزلة بعضها عن بعض، وجعلها في خدمة مشروع تربوي واحد.

6 **في المجال المنهجي والبيداغوجي:** ترتكز المناهج الجديدة على مبدأين أساسيين: المقاربة بالكفاءات المستوحاة من البدوية الإجتماعية، والتي تعتمد منطق التعلم والمقاربة النسقية وقصد ضبط تعلمات تلاميذه داخل القسم فالمعلم حرية إستعمال مختلف المقاربات والأساليب البيداغوجية[1].

الفرع الأول: الطور الإبتدائي

حدد الدستور الجزائري المبادئ التي تحكم النظام التربوي الجزائري: المادة 53 من الدستور جعلت من التعليم حقا مضمونا ومجانيا لكل طفل في سن التمدرس إلى أن يبلغ من العمر 16 سنة التعليم من صلاحيات الدولة وحدها حيث ترصد له جزءا كبيرا من ميزانيتها من خلال هذه النصوص سواء الدولية منها أو الإقليمية نلاحظ أن المشرع الجزائري راعى هذه اللاتزامات الدولية وإحترم المعايير التي نصت عليها والأهداف التي يجب العمل على تحصيلها طالما أنه صادق على هذه النصوص تأييدا لما سبق فقد نص المؤسس الدستوري الجزائري على ضمان الدولة لحق كل شخص في التعليم و التربية إذ جاء في دستور الحق في التربية والتعليم مضمونان، وتسهر الدولة بإستمرار على تحسين الأداء، ويستفيد التلاميذ من منحة خاصة بالدخول المدرسي، يتميز النظام التعليمي بالمركزية فيما يتعلق بالبرامج والمناهج والمواقيت التعليمية، بيد أنه يتميز باللامركزية في تسيير المؤسسات والمستخدمين[2].

القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، من خلال مواده 10، 11، 12، 13 و14 الحق في التعليم:

المادة 10: تضمن الدولة الحق في التعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي.

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التربية الوطنية** ملخص مناهج الطور الأول من مرحلة التعليم الابتدائي 2016 ص3 ص4

[2] المادة 65 فـ1 من الدستور الجزائري الفاتح من نوفمبر 2020 المطروح على الإستفتاء الشعبي بتاريخ أول نوفمبر 2020 الصادر بالمرسوم الرئاسي 442/20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

المادة 11: يتجسد الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص في ما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي.

المادة 12: التعليم إجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر ست 6 سنوات إلى ست عشرة (16) سنة كاملة[1].

يتمثل الهدف العام للتعليم الابتدائي في تطوير قدرات الطفل بمنحه العناصر والأدوات الأساسية للمعرفة وهي: التعبير الشفوي والكتابي والقراءة والرياضيات، يتيح التعليم الابتدائي للطفل اكتساب تربية ملائمة تمكنه من توسيع إدراكه للزمن والمكان والأشياء ولجسمه كما يسمح له بتطوير ذكائه وحسه واستعداداته اليدوية والبدنية والفنية، وكذالك اكتساب تدريجي للمعرفة المنهجية كما يعده لمتابعة الدراسة بالتعليم المتوسط في أحسن الظروف.

يجري التعليم الابتدائي بالمدرسة الابتدائية التي تشكل مؤسسة قاعدة لكل النظام التربوي الوطني. يتيح القانون الأساسي لهذه المؤسسة لأن تحصل على الوسائل الضرورية لأداء مهمتها وإعداد مشروع للمؤسسة. يحدد مشروع المؤسسة، تحت سلطة المدير، الكيفيات الخاصة لتنفيذ البرامج الوطنية بضبط النشاطات المدرسية واللاصفية وترتيبات التكفل بمختلف فئات التلاميذ[2].

وعلى النشاطات التي يتضمنها المنهاج الموجه التلميذ لا سيما البرامج الخاصة بالمواد و/أو الموضوعات أن تضمن:

1_ تكوين ضمير وطني يرتكز على الاحترام التام للاختيارات الأساسية (الإسلام، العروبة، والأمازيغية) والرموز الممثلة للأمة الجزائرية (العلم الوطني، النشيد الوطني على الخصوص، العملة الوطنية)، وعلى التحلي بالمواقف الإيجابية التي تمكن من الحفاظ على هذا الضمير ورعايته والدفاع عنه تكوين ضمير المواطنة يرتكز على القيم الأساسية للأمة، والتي تظهر من خلال احترام الغير التضامن التعاون، وروح التسامح معرفة كافية بالتراث الجغرافي الطبيعي والبشري) والتاريخي (بتواريخه، وأماكنه،

[1] الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة /العدد 04، قانون رقم 08- 04 مؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير سنة 2008 يتضمّن القانون **التوجيه التوجيهي للتربية الوطنية**، 19 محرم عام 1429 27 يناير سنة 2008.

[2] النظام التربوي الجزائري المبادئ، **الأهداف العامة للتربية وتنظيم المسار الدراسي**، وزارة التربية الوطنية، https://www.education.gov.dz/ تاريخ الإطلاع: 2023/01/22.

وأبطاله، ونجاحاته الهامة ومساهمتها في الحضارة العالمية)، وذلك ما سيولد وينمي لدى التلميذ ارتباطه بارضه وإرثه الحضاري المتوغل في القدم[1].

2_ إمتصاص الاختلالات الناتجة عن تطور المنظومة يتعلق الأمر هذا بتعويض النموذج الذي رافق إلى حد الآن ديمقراطية التحدي» (هذا التعويض سياسة تميزت باهتمام الدولة بإصلاح الآثار السيئة التي تركتها الفترة الاستعمارية)، بنموذج جديد يشترط مردودا كميا ونوعيا، ويستجيب لمقاييس الحد من ظاهرة التسرب سواء عند دخول المدرسة أو طوال المسار الدراسي)، كما يهتم أيضا بالتأهيل الأفضل لخريجي المنظومة التربوية، وبالقدرة على المنافسة خارج وهذا التغير في النموذج يدعو كل الهيئات المكلفة بالمناهج التي عليها أن تدرج في مساعيها التقويم بمختلف وظائفه والسلطات صاحبة القرار الإداري والبيداغوجي إلى تحديد معايير اعتماد الكفاءات، ومقاييس الانتقال والإشهاد[2].

3_ رفع التحديات الجديدة تحديات ذات طابع داخلي لقد حصلت تغيرات هامة في هذه العشرية الأخير في المجال السياسي الاجتماعي الثقافي والاقتصادي: الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي، من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر يحكمه قانون السوق، وأخيرا دسترة اللغة الأمازيغية وثقافتها، وقد سجل القانون التوجيهي المؤرخ في 23 يناير 2008 هذه الترات، فعزز المهام المعتادة للمدرسة، وأوضح بعضها الآخر، خاصة ما يتلق بتعزيز الهوية الوطنية ووحدته[3].

تعرف المرحلة المتوسطة على أنها مرحلة تعليمية تقع بين مرحلة التعليم الإبتدائي ومرحلة التعليم الثانوي أربع سنوات بعد أن كانت ثالث سنوات، يلتحق بها جل ومرحلة التعليم الثانوي، ومدتها خمس سنوات بدلا من ست سنوات" التالميذ الذين أنهوا المرحلة الإبتدائية والتي المتوسطة تمثل إحدى المسارات التعليمية التي يمر عبرها التلميذ في رحلته فالمرح التعليمية، التي يخضع فيها إلى تكوين متعدد الأبعاد يتجزأ على مختلف المراحل التعليمية المرحلة فتأخذ كل مرحلة من تلك المراحل دورها الخاص من ذلك التكوين، وتعد المتوسطة من بين تلك المراحل التعليمية التي أخذت نصيبها من تكوين التالميذ على كل سنة إلى تحقيق جملة من الأهداف التعليمية مدار أربع سنوات متتالية لتشكل في الأخير حقل متكامل من الأهداف[4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية للمناهج، المرجعية العامة للمناهج، معدلة وفق القانون التوجيهي للتربية رقم 08 –04 المؤرخ في 23 يناير 2009، ص12.

[2] اللجنة الوطنية للمناهج، نفس المرجع، ص13.

[3] اللجنة الوطنية للمناهج المرجعية العامة للمناهج، نفس المرجع، ص14.

[4] اللجنة الوطنية للمناهج المرجعية العامة للمناهج، المرجع السابق، ص36.

وعموما فالمرحلة المتوسطة هي منبر يتم الإعلان فيه عم تعليمية، وأخرى تربوية متعلقة بمرحلة تعليمية سابقة، وهي مرحلة التعليم الإبتدائي، مع العمل على أن يكون التكوين المعرفي والمنهجي الذي سيقع في مختلف سنوات هذه لكل مرحلة تعليمية حدودها إكتسابه سابقا، وعليه فإن المرحلة متاربطا

ومكمال لما تم وأهدافها الخاصة عن غيرها، لكنها في الأن نفسه تترجم الإنسجام والتي اربط تي تمي والتكامل بين مختلف الأهداف والحدود الخاصة بجميع المراحل التعليمية.[1]

الفرع الثاني: ترسيخ روح الوطنية في المنظومة التعليمية

إذا ما كان المجتمع يبغي هدفا منشودا وهاما بل جوهريا للدولة ألنه يتعلق ببناء جيل المستقبل يكون من الضروري التعامل مع التطوير بأسلوب علمي من الدرجة الأولى ومن ثم يؤخذ تباعا عمل التطوير المرحلي والمستقبلي، إن التطوير للعملية التعليمية يمثل صعوبة بالغة والحرص القديم ينبغي تغيير المراكز القانونية التي تشكلت من وجهة القائمين على التعليم لا يريدون علم جديد قد لا يعرفون عنه شيئا أن المطلوب هو نقل منظومة تعليمية ناجحة، وعلى الجانب الآخر يتردد دائما الدول المتقدمة والعمل بها في بلادنا، وهو ما لا يجب أن يكون بناء على البنود التالية من أجل التقدم بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة حيث هناك فلسفة التطوير التي قد تأخذ أشكال شتى، والهدف من هذه الإصلاحات في المناهج التعليمية هو حماية المجتمع والفرد من الثقافات الغريبة عن المجتمع الجزائري، والتي تهدف إلى نشر الفوضى والعنف داخل الوطن، والإستثمار الحقيقي هو الإستثمار في العنصر البشري، الذي هو الإنسان الوطني الذي يحب وطنه ويشعر بالولاء والإنتماء له ولأمته ووطنه والعمل على خدمته والدفاع عنه، والحفاظ على إنجازاته وحمايتها[2].

ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت تقريبا المناهج التعليمية واحدة في جميع دول العالم، فكل الإصلاحات والتجديدات التربوية والتعليمية والثقافية، تمس دائما جانبا من جوانب، وهذا كله فلسفة التربية أو الأهداف أو الغايات أو الإستراتيجيات أو السياسات أو المعارف نتيجة للعولمة، ونتيجة لتطور وسائل الإتصال الإلكترونية بالشبكة العنكبوتية، ووسائط التواصل الإجتماعي، وكل الوسائل الالكترونية الأخرى، بالإضافة إلى تأثير تلك الوسائل إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا وسياسيا وتربويا على الشعوب وعلى

[1] أحمد العيسى، **إصالح التعليم في السعودية**_ بين غياب الرؤية السياسية وجس الثقافة الدينية وعجز الإدارة التربوية، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط1 ،2009 ص111.

[2] القني عبد الباسط، **تحليل نوعية القيم المتضمنة في مناهج الإصالح التربوي الجديد** "دراسة تحليلية إستكشافية لمنهاج مادة الفلسفة للسنة الثالثة ثانوي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم تخصص علم النفس التربوي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص109.

اتمعات، ودور بعض المنظمات العالمية، كاليونسكو واليونيسيف ومنظمة التربية العالمية، وتدخلها في السياسات التربوية والإصلاحية للدول ومراقبتها، لأن كثيرا من الدول ونتيجة لعجزها الاقتصادي والمالي،

تلجأ إلى هذه المنظمات لتمويل مشاريعها التربوية والتعليمية، فتفرض عليها كثيرا من الشروط وتراقبها، دون أن ننسى العمل التطوعي والخيري الذي تقوم به تلك المنظمات وترعاه في كثير من دول العالم خاصة في إفريقيا وآسيا وفي أمريكا اللاتينية، العالم اليوم يسير نحو الإنسانية العالمية الواحدة، التي تشترك في كل شيء من الشرق إلى الغرب ومن القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي، وتسير نحو تحطيم الحدود التقليدية، والقضاء على الثقافة المحلية والإقليمية، وهو ما يؤثر بصفة مباشرة على مقومات المواطنة[1].

يعد الانتماء ظاهرة إنسانية فطرية، تربط بين مجموعة من الناس المتقاربين والمحددين زمانا ومكانا بعلاقات تشعرهم بوحدتهم، وبتمايزهم تمايزا يمنحهم حقوقا ويحتم عليهم واجبات ويعتبر الإنتماء هو الميثاق الاجتماعي بين الأفراد والمجتمع، يسطر فيه حقوق وواجبات المواطنة المتبادلة فيما بينهم ومن ثم يسهم الانتماء بشكل أساسي في تكوين منظومة القيم الأخلاقية الحاكمة، أعلاها نصرة الجماعة أو الوطن والتضحية من أجله عند إقتراب الخطر، والانتماء قيمة ايجابية تعبر عن رابطة إجتماعية ونفسية مع الجماعة، وتختلف دوائر الانتماء للإنسان من الضيق إلى السعة (الأسرة، الوطن، الأمة، الإنسانية) ومن لا ينتمي إلى شيء فهو لا شيء، إذ أن الانتماء هو شريان الحياة الإجتماعية لأي جماعة أو مجتمع أو أمة، فلابد أن يضخ فيه من الصغر قيم الانتساب والانتماء أو الشعور بالنحن، ويطعم به الإنسان وليحصن لزيادة المناعة النفسية والاجتماعية في الحفاظ على وحدة الجماعة والوطن، وفي نفس الوقت أن يكون عضوا فاعلا في المجتمع، وبعبارة أخرى فالمجتمع أو الأمة في داخل المنتمي[2].

وإذا كانت المدرسة من المؤسسات الرسمية التي توظفها الدولة أو السلطة السياسية في البلاد في سبيل نشر القيم العليا الّتي تبتغيها لدى التّلاميذ، كتجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس التلاميذ، وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الإعتزاز بالإنتماء إليها، وتنمية التربية من اجل الوطن والمواطنة، وتقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، وترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر ومبادئها لدى

[1] الهيصاك مختار **أثر المناهج التعليمية في ترسيخ قيم المواطنة** مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 09 عدد: 5 السنة: 2020 ص40.

[2] د. النوي بالطاهر، **عاتكة غرغوط دور المدرسة في تعزيز الانتماء الوطني** لدى التّلاميذ مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 12/03/2020 ،الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص701.

الأجيال الصاعدة، وكذا تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية، فانه يجدر بالمدرسة أن تضع في مقدمة أولوياتها ترسيخ هذه القيم في نفوس التّلاميذ، والعمل على مدهم بمختلف البدائل التربوية الكفيلة الّتي تمكنهم من ممارسة المواطنة في واقع الحياة اليومية، من خلال مختلف الأنشطة داخل الأسرة وفي المدرسة، وبعد ذلك في المجتمع الكبير.

وتعمل المدرسة على تعزيز الانتماء الوطني لدى التّلاميذ من خلال غرس الانتماء إلى الوطن لدى التّلاميذ، لأنه احد دعائم بناء الفرد والمجتمع، واعتبار الفرد جزءا منه، ومعرفة الأحداث الجارية في الوطن والتفاعل معها بايجابية وحب الوطن والانتماء له ليس فقط من الإيمان، بل من الفطرة السليمة، ليس فقط عند الإنسان بل الأحياء عموما، فهناك الحيوانات الّتي تهاجم أي دخيل على حدودها، والنباتات الّتي تفرز توكسينات سامة حول جذورها وجذوعها لتبيد أي أعشاب متطفلة على موطنها، فأينما يوجد وطن فلابد من وجود مواطن، فالوطن بلا مواطن كالشجرة الخاوية على عروشها، والمواطن بلا وطن إنسان بلا هوية تائه في الأرض، ولكن هل الإنسان في زماننا هذا يدرك معنى الانتماء المصحوب بالدفاع عن وطنه[1].

خلال هذه المدة من تطبيق الإصالحات التربوية لابد من تحقق بعض الإنجازات على مستوى المنظومة التربوية والمتمثلة:

- التكوين المتخصص الذي أصبح يتلقاه المدرسين، فقد أصبح المعلمون والأساتذة يتلقون تكوينا في مدارس ومعاهد متخصصة، كالمدارس العليا للأساتذة وهذا سيسمح بالرفع من المستوى العلمي والبيداغوجي للمعلمين والمدرسين.
- سعت الوزارة إلى عصرنة المؤسسات التربوية، وذلك بتجييزيا بالحواسب الآلية، فقد خصصت وزارة التربية الوطنية غلافا ماليا محددا لكل المؤسسات التعليمية عبر الوطن.
- كما سعت الوزارة إلى توفير الكتب المدرسية والدعم المدرسي لكل تلميذ، كذلك توفير حافلات للنقل المدرسي بالإضافة إلى الإطعام[2].

[1] المدرسة في تعزيز الانتماء الوطني لدى التلاميذ، المرجع السابق، ص706.

[2] مقاتل ليلى، **تقويم المناهج في ظل الإصلاحات التربوية في الجزائر**، دراسة ميدانية من وهجة نظر أساتذة التعلمي المتوسط، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التربية، ص73.

الفرع الثالث: التطوير الذاتي للمناهج التعليمية

تمثل إستراتيجيات التدريس عنصرا من عناصر المنهج وهي ترتبط بالأهداف والمحتوى والوسيلة والنشاط والتقويم إرتباطا وثيقا ويرجع مصطلح إستراتيجية إلى اللغة اليونانية وأصله "استراتيجوس" وتعني

القائد وتم إستعارته من العلوم العسكرية للعلوم التربوية ليعني الخطة أو السياسة التي ترسم لتحقيق أهداف تعليمية وهي الاجراءات التي يتبعها المعلم لمساعدة تالميذه على تحقيق الاهداف التعليمية، وقد تكون تلك الإجراءات مناقشات أو توجيه أسئلة أو إثارة لمشكلة أو محاولة الكتشاف أو غير ذلك من الاجراءات.[1]

أولا: الأهداف التعليمية: وهي عبارة عن نواتج تعليمية مخططة، نسعى إلى إكتساب للمتعلم بشكل وظيفي، يتناسب مع قدراته ويلبي حاجاته، ونعمل من خلال الأهداف التربوية على إحداث تغييرات إيجابية في سلوك المتعلمين كنتيجة لعملية التعلم؛ إذن الهدف التربوي هو المحصلة النهائية للعملية التربوية، وهو الغاية التي ننشد تحقيقها، وإذا نعتبره الغرض الأسمى في العمل التربوي.

ثانيا: المحتوى: وهو المعرفة المنهجية المنظمة المتراكمة عبر التاريخ من الخبرات الإنسانية، ويتمثل المحتوى الدراسي في المعارف والمعلومات التي يقع عليها الاختيار، والتي يتم تنظيمها على نحو معين.

ينقسم المحتوى إلى مجالات، وينقسم كل مجال إلى مواد دراسية، وتنقسم كل مادة إلى وحدات كبرى، وكل وحدة إلى مواضيع، وهذا يكون الموضوع أصغر وحدة نتعامل معها في الموقف التعليمي[2]

تصنيف المحتوى:

1. **الحقائق:** هي المعرفة الصادقة الناتجة عن الملاحظة والإحساس المباشر.
2. **البيانات:** هي مجموع الإحصاءات، والبيانات العددية.. عن ظاهرة ما ..
3. **المفاهيم:** وهي صور ذهنية لا حصر لها تجمعها سمات مميزة يطلق عليها كلمة أوعبارة تحددها.
4. **المبادئ والتعميمات:** تتمثل في العلاقة بين مفهومين أو أكثر.
5. **الفرضيات والنظريات:** وتتكون من العلاقة بين مبدأين أو أكثر.

[1] د/ عبد العايل دبة د/ حنان بونيف **المناهج الدراسية الجزائرية للمرحلة الابتدائية** "دراسة تقييمية" جملة السراج في الرتبية وقضايا المجتمع: العدد السابع 7 سبتمبر 2018م ص136.

[2] د ناجي تمار د عبد الرحمن بن بريكة المناهج التعليمية والتقويم التربوي عمل بحثي حول المناهج ص12.

6. **المهارات:** تتمثل فيما يقوم به المتعلم في المجال النفسي الحركي أو الأدائي.
7. **الاتجاهات والقيم:** المتعلم من إتجاه وجداني نحو موضوع ما وما يتكون لديه من سلم للقيم.[1]

المطلب الثاني: التعليم العالي والبحث العلمي في السياسة العامة

إن الجامعة منظمة لها سماتها الفريدة من حيث البناء الاجتماعي والفعاليات والهيكل والأهداف وهذا يجعلها مختلفة عن بقية المنظمات حتى التعليمية منها، حيث أن أهداف التنظيم الجامعي في تطورها عبر المراحل التاريخية تبلورت باتجاه خدمة المجتمع، وبالتالي اتسعت فعاليات الجامعة وتنوعت مع تقدم المجتمع ونمو المعرفة، ولذلك ازداد الهيكل التنظيمي للجامعة تعقيدا واتسم بناؤها الاجتماعي بخصائص نوعية ومنه نستنتج أن الجامعة نظام اجتماعي تتكامل فيه البنى الاجتماعية وتتباين فئاتها بما يزيد من حركيتها في صياغة العمليات الاجتماعية، وبما يفرض حرصا كبيرا لتطوير البناء القيمي للجامعة.

1 <u>مدخلات الجامعة</u>: التنظيم الجامعي يضم في بنائه الاجتماعي شرائح وفئات متميزة ومتباينة في خصوصيتها العمرية، ومكانتها الاجتماعية ونضجها العقلي والفيسيولوجي مما يحتم امتلاكه لقيم ومعايير اجتماعية قادرة على تحقيق التوازن والتوافق بين هذه الفئات، والخاصية الثانية هي أن التنظيم الاجتماعي يضم في بنائه الثقافي مستويات ثقافية متباعدة وفئات تخصصية متنوعة في مصادر ثقافتها وفي اهتماماتها المعرفية مع حركية عالية ناجمة عن استمرارية التفاعل فيما بينها ومع البيئة على صعيد المجتمع.

2 <u>نشاطات الجامعة</u>: تختص بالتعامل مع فئات متميزة من العنصر البشري كخامات أو كفاعلين، كما تتعامل مع العصارة الفكرية لهذا العنصر البشري، إضافة إلى السعي لتطويره والإسهام في تطوير كفاءة الأنشطة التنموية وفاعليتها وبذلك تصبح الجامعة مؤسسة اجتماعية ثقافية ا قتصادية تتولى مهمات ذات مردودات غير محدودة وصعبة القياس.

3 <u>مخرجات الجامعة</u>: عبر ما تقدمه من أفكار علمية ومنجزات فنية توفر شروط التقدم التكنولوجي للبيئة وتنميتها، فالخريجون يمثلون إضافة نوعية وكمية للشريحة المثقفة، ويعد ذلك إسهاما في رفع

[1] د ناجي تمار د عبد الرحمن بن بريكة، نفس المرجع، ص13

المستوى الثقافي، وهذا يعني زيادة القدرة على تحسين إنتاجية العمل لكافة منظماته، كل هذا يعني أن الجامعة بمخرجاتها تمثل إسهاما تنمويا بكامل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[1].

إن مفهوم السلطة والأوامر والتي هي ضرورة حتمية تفرضها الحياة الإنسانية، تستهدف تحقيق المصالح المشتركة بين القائمين عليها والتابعين لها، كما أنها تأخذ صورا مختلفة تبعا للتنظيم السياسي السائد في الدولة وتكتسي السلطة أهميتها إلى ارتباط وجودها بوجود المجتمع، فلا يمكن تصور أي مجتمع دون وجود سلطة تحكمه وتديره. وإذا كانت السلطة مهمة للمجتمع فإنها أكثر أهمية بالنسبة للجامعة وترجع أهميتها للمبررات الآتية:

- ✓ الجامعة كمؤسسة تربوية أنشئت أساسا من أجل تحقيق أهداف المجتمع وهذا بالطبع يستلزم قيام السلطة على الجامعة كقيامها على بقية مؤسسات المجتمع، كي تضمن توجيه سلوك المجتمع الجامعي نحو الأهداف المرسومة والتي تعكس الأهداف العامة للمجتمع وذلك من خلال سياستها التعليمية.
- ✓ تؤكد المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات المختلفة على أن الجامعة كان لها دور بارز في تطور هذه المجتمعات باعتبارها العقل الواعي و المسئول عن أي تغيير أو تقدم في البناء الاجتماعي ولكي تقوم الجامعة بدورها في تطوير المجتمع فلا بد لها من سلطة تضمن لها ذلك وتسهر على توجيه سياساتها التعليمية نحو إحقاق التغيير الاجتماعي الإيجابي.
- ✓ نظرا لأن الجامعة مسئولة عن العديد من الوظائف التي تعكس بدورها العديد من الأهداف ونظرا لأن دور الجامعة نحو الوفاء بهذه الوظائف يتوقف على طبيعة العلاقات القائمة داخل الجامعة – بين المجتمع الجامعي وإدارة الجامعة ويتوقف أيضا على طبيعة العلاقات القائمة بين المجتمع الجامعي والمجتمع الخارجي فإن كلا المجتمعين يتطلب سلطة تقوم على شؤونه وتساعد على تحقيق مهامه[2].

تشتق السياسة التعليمية العامة أهدافها و أغراضها من الفكر السياسي العام و تعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع، كما أنه لا بد أن تتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى ومعنى ذلك أن السياسة التعليمية لا تنبع من النظام التعليمي ذاته أو تعبر عن أهدافه فقط، بل تعبر عن

[1] أ. الإمام سالمة، السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة، مقاربة في التحليل النظمي مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 27، ديسمبر 2016، ص530.

[2] صقر عبد العزيز الغريب، الجامعة والسلطة: **دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة** (2005) ط1، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ص73.

حاجات ومطالب الميادين الأخرى التي تتفاعل معها التربية بوجه عام والجامعة بوجه خاص وهذه الميادين الأخرى هي التي تجمع السلطة بالجامعة[1].

تتمثل إحدى مهمات كليات السياسات العامة في تدريب محللين يفترض أن يحللوا لاحقًا السياسات لدى الحكومات وفي مراكز البحوث يدرب هؤلاء على مناهج السياسات الأكاديمية والنظرية إضافة إلى الأساليب المعتمدة لتقديم تحليل سياسات إلى صناع السياسات في العالم الحقيقي ولا شك في أن خريج السياسات العامة يعرف تماما النظريات ذات الصلة، لكنه يعرف أيضا متى يتخلى عن عرضها ويبدأ في تطبيقها، وهذا ينطبق حتى على من يختار وظيفة أكاديمية في السياسات العامة، إذ لا بد له من وضع إحدى قدميه، أو أصابع عدة منها على الأقل في الجانب العملي من تحليل السياسات مع أن دراسات السياسات العامة الأكاديمية والتطبيقية، تحتل مكانة جوهرية في دراسات السياسات العامة، فإن الخلاف بين الجانبين لا يستهان به، حيث يهتم الجانب الأكاديمي لدراسات السياسات بالتفسير، وغالبًا ما يكون بأثر رجعي والبحث الأكاديمي، على الأقل الذي يقوم به مفكرون سياسيون وباحثون في الإدارة العامة يركز على التكاليف والفوائد السياسية والاجتماعية أكثر من إهتمامه بتفصيلات التكاليف والفوائد الاقتصادية بمعنى آخر، تسعى هذه التخصصات لمعرفة دور السياسة والمجتمع في تشكل السياسات وتطبيقها[2].

أما النسخ الأكثر عملية من دراسات السياسات التي تسمى عادة "تحليل السياسات"، فهي أقل اهتماما بالعوامل المترابطة لاختيار سياسة معينة من إهتمامها بالعوامل المترابطة للنجاح فمحلل السياسات لا يهتم بأسباب اختيار السياسات بقدر ما يهتم بإحتمالات نجاحها بعد اختيارها، ولذلك فإن هذا الجانب من دراسات السياسات إستشرافي بطبيعته ويجب أن يستند[3].

الفرع الأول: ترسيخ القيم في الفكر الجامعي

أ- **قيم الجمهورية والديمقراطية:** تنمية معنى القانون وإحترامه وإحترام الغير، والقدرة على الإستماع للآخر وإحترام سلطة الأغلبية وإحترام حقوق الأقليات، فالدولة الجزائرية جمهورية وديمقراطية

[1] إبراهيم عصمت مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي 2006، القاهرة: دار الفكر العربي، ص180

[2] د.كريمة محيوز، أ.ليندة صيمود، الملتقى الدولي حول: الجامعة و الانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات و الرهانات" يومي 29 و 30 أفريل 2018 عنوان الدراسة : دراسة تحليلية حول العلاقة بين الجامعة ومحيطها السياسي، ص16.

[3] محمد عالء عبد المنعم دسياسات عربية ورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعالقات الدولية العدد 42 – كانون الثاني/ يناير 2020 ص23.

ويقين المحكومون حكامهم، تقتضي صفة الجمهورية للدولة إحترام القانون الصادر عن المؤسسات الممثلة للشعب وتسير العلاقات الإجتماعية وفق عقد إجتماعي متفق عليه بكل حرية[1].

ب- **قيم الهوية** ضمان التحكم في اللغات الوطنية، وتثمين الإرث الحضاري الذي نحمله، من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته، والارتباط برموزه، والوعي بالهوية، وتعزيز المعالم الجغرافية والتاريخية والقيم الروحية التي جاء بها الدين الإسلامي، يسعى النظام التربوي أيضا إلى التأكيد على الانتماء إلى هوية جماعية ووحيدة تتمثل في الجنسية الجزائرية، والشعور بإلانتماء إلى أمة واحدة وشعب واحد، هو شعور يرتكز على التراث اللغوي والتاريخي والجغرافي والحضاري والثقافي الذي يرمز إليه الدين الإسلامي ولفتا الأمة العربية والأمازيغية، والعلم والنشيد والعملة الوطنية[2].

ت- **القيم الاجتماعية** تنمية معنى العدالة الاجتماعية، التضامن والتعاون بتدعيم مواقف الانسجام الاجتماعي والاستعداد لخدمة المجتمع، وتنمية روح الالتزام والمبادرة، وتذوق العمل في آن واحد. إن الميزة الأساسية للجمهورية هي الديمقراطية، والديمقراطية بصفتها إيديولوجية ونظام سياسي هي الوسيلة التي تمكن من ترسيخ قيم الجمهورية كالمواطنة والتضامن وإحترام الغير والتسامح، والديمقراطية تقتضي حرية التعبير التي تتطلب بدورها تنمية القدرة على الإصغاء للغير واحترامه والقبول بحكم الأغلبية مع احترام حقوق الأقليات عن طريق الاقتراع في حال عدم تحقيق إجماع والتأكيد دائما أن الديمقراطية قيمة يجب نقلها للأجيال، وأنها ممارسة وسلوكات تعمل المدرسة على ترسيخها[3].

ث- **القيم الاقتصادية** تنمية حب العمل المنتج المكون للثروة واعتبار الرأسمال البشري أهم عوامل الإنتاج، والسعي إلى ترقيته بالتكوين لو التدريب والتأهيل من خلال الالتحاق بتكوين عال أو مهني أو بمنصب شغل يتماشى وقدرات كل فرد وطموحاته وضمان التكوين أثناء الخدمة قصد التكيف باستمرار مع تطور الحرف والمهن، والتغيرات القيم العالمية ضمان التحكم في اللغات

---

[1] ربيع كيفوش، **توهجات النظام الرتبوي الجديد**، قراءة في مناهج الجيل الثاني، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد 15 العدد 28 – 2018، ص38.

[2] ربيع كيفوش، توهجات النظام الرتبوي الجديد، قراءة في مناهج الجيل الثاني، المرجع السابق، ص38.

[3] جورج سلهب، **تقنيات التواصل الشفوي من الطرائق النشطة إلى الكفاية الإندماجية**، في تعليمة اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1 ،2006 ، ص142.

الأجنبية: تضمن المدرسة تكوينا لغويا متعدد الجوانب اللغات الوطنية مع لغتين أجنبيتين قصد تمكين التلاميذ من الاطلاع على منجزات الحضارات الأخرى واستيعابها، وتنمية الفكر العلمي والقدرة على الاستدلال والتفكير النقدي، والتحكم في وسائل العصرنة والاستعداد لحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها والدفاع عنها، والحفاظ على المحيط وكذلك التفتح والاندماج في الحركة التطورية العالمية وذلك بترقية التعليم ذات التوجه العلمي والتكنولوجي المدرج في إشكالية التكوين الروحي واكتساب المعارف والمهارات عن طريق تنمية تعليم اللغات الأجنبية قصد تمكن التلميذ الجزائري من التحكم في لغتين جنبيتين، وذلك بجعل نظام التربوي في سياق أنظمة تربوية أخرى من خلال الطبع على الحضارات والثقافات العالمية[1].

الفرع الثاني: مكانة الجامعة الجزائرية في العالم

كذلك شهد الثلث الأخير من القرن الماضي بعض التطورات في تنظيم مؤسسات التعليم العالي، مثل الإهتمام بمرونة اللتحاق بالتعليم العالي وإتاحته مدى الحياة من خلال الجامعة المفتوحة وتعميق تداخل الفروع العلمية في البحث والدراسة، الأمر الذي أقتضى أشكال تنظيمية تختلف عن الأقسام الأكاديمية التقليدية مثل المعاهد والمراكز البحثية المتداخلة التخصصات، زيادة الجرعة المهنية في التعليم العالي من خلال معاهد الفنية، وإن كان هذا الإتجاه قد أدى إلى ردة فعل في ما بعد ذلك تدعو إلى ضرورة التركيز على الأساس المعرفي التقليدي للتعليم العالي، وتوثيق الصلة مع الصناعة السوق عبر المشروعات ، والمؤسسات البحثية المشتركة والمنح والإستشارات[2].

وتم ترتيب الجامعات في مستويات أكاديمية من خلال الإعتماد على مجموعة من الإحصائيات والمعايير تجمع غالبا بين جودة التعليم ومستوى البحث العلمي وستحاول هنا دراسة ومعرفة ترتيب الجامعة الجزائرية من خلال موقعها وترتيبها في تصنيف "شنغهاي" العالمي للجامعات الترتيب الدولي لجامعات ويبومتريكس 2019، وكذا تصنيف (QS) الصادر عن المؤسسة البريطانية كواكاريليسيموندس"، بالإضافة إلى تصنيف وذلك من أجل تقييم مردودها النوعي ونجاعة نظامها التعليمي الملاحظ في سنة

[1] محمد الدريج، **تحليل العملية التعليمية مدخل إلى علم التدريس**، قصر الكتاب، المغرب، 2000 ص 85.

[2] فرجاني نادر، **التعليم العالي والتنمية** في البلدان العربية، ط1 في التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي، مركزدراسات الوحدة العربية 2005 بيروت، لبنان، ص107.

2019 من خلال ما نشره موقع "ويبومتريكس" في جانفي أن الجامعات الجزائرية قد غابت أيضا عن تصنيف أرقى الجامعات العالمية سواء الغربية أو العربية، وتذيلت مؤخرة الترتيب[1].

يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

أ) الطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة حيث يقدر عدد الطلبة الحائزين على شهادة البكالوريا للسنة الدراسية 2005-2006 بأكثر من 220000 طالب وهو أكثر بقليل بالنسبة لبكالوريا 2006-2007 كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة و ذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان ألعداد الهائلة للطلبة.

ب) قلة التأطير حيث يقدر عدد ألساتذة المؤطرين للطلبة ب: 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي بروفسور على أبواب التقاعد.

ت) نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث ال تفتح المجال لإلبداع واالبتكار الفردي و إوجد هذا فإنه يبقى محاوالت فردية و ليست سياسة تعليمية.

ث) التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي و ذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم ألمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق[2].

وكانت أفضل جامعة جزائرية في المرتبة 1932 عالميا وفي المرتبة 31 إفريقيا، ونالت هذا الشرف جامعة "الإخوة منتوري قسنطينة 1، وتأتي في المرتبة الثانية وطنيا جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا" في المرتبة 2313 عالميا و46 إفريقيا، وبعدها جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان" في المرتبة 2428 عالميا و54 إفريقيا والجامعات الجزائرية العشرة الأوائل وطنيا والتي تضمنها الترتيب، نجد جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس" في المرتبة 2644 عالميا، جامعة باتنة" 2808. جامعة "بجاية" 2825 جامعة محمد خيضر ببسكرة 3055 جامعة "فرحات عباس بسطيف 3112 جامعة قاصدي مرباح بورقلة 3159 وجامعة "باجي مختار بعنابة 3326، والمفاجئة أن المدرسة الوطنية متعددة التقنيات التي توصف

[1] زموري كمال، بوسالم أبوكر، رجيمي سارة، مكانة الجامعة الجزائرية من خلال ترتيبها في تصنيفها الدولي للجامعات: الواقع وضرورة الإصلاح، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 العدد 01، جوان 2019 ص100.

[2] الحاج قدوري. **الإهدار التربوي لدى طالب كلية العلوم والعلوم الهندسية** بالجامعة الجزائرية، ورقلة نموذجا رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم علم النفس وعلوم التربية 2005/06/30 ص 84.

بأنها من أكفى المؤسسات الجامعية في الوطن جاءت في مراتب متأخرة، وصنفت في المرتبة 101 إفريقيا وفي المرتبة 3483 عالميا، ونفس الحال مع المدرسة العليا للإعلام الآلي التي تشترط معدل لا يقل عن 16 في شهادة البكالوريا للدراسة بها مكتفية بالمرتبة 4602 عالميا و 171 إفريقيا بحسب التصنيف[1].

وعلى صعيد شمال إفريقيا، فقد هيمنت الجامعات المصرية على ترتيب أحسن 10 مؤسسات تعليمية في صورة جامعة القاهرة التي إحتلت المرتبة 691 عالميا، جامعة الإسكندرية ثانيا في المرتبة 1129 ثم الجامعة الأمريكية بالقاهرة 1282 مجامعة المنصورة 1350، وتلها جامعة عين شمس 1418، ثم جامعة بنها" 1806 وأخيرا جامعة أسبوط 1867، وعلى المستوى العربي افتكت المملكة العربية السعودية المراتب الثلاثة الأولى حيث جاءت جامعة الملك سعود في المرتبة 432 عالميا، تليا جامعة الملك عبد العزيز في المرتبة 477 عالميا، ثم جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا في المرئية 535 عالميا، في حين إحتلت جامعة الأخوة منتوري قسنطينة 1 المرتبة 25 عربيا كأحسن ترتيب للجامعات الجزائرية من أصل 1150 جامعة ومؤسسة تعليم عالي شملها التصنيف من مختلف أنحاء الوطن العربي، وجاءت جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا في المرتبة الثانية وطنيا و38 عربها، وبعدها جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان في المرتبة 46 عربية أما على الصعيد الإفريقي فأظهر التصنيف تفوق جامعات دولة جنوب إفريقيا كما جاء ترتيب الجامعات الجزائرية بداية من المرتبة 31 ممثلة بجامعة الإخوة منتوري قسنطينة-1- التي تهدف إلى رفع نوعية التعليم العالي وجودته[2].

الفرع الثالث: التكوين العلمي للطلبة من خارج الوطن

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الإثنين بالجزائر العاصمة، عن إطلاق استراتيجية جديدة تضمن التكفل الأنجع بالطلبة الأجانب الذين يزاولون دراستهم بالمؤسسات الجامعية الجزائرية، وذلك بغية إعطاء مرئية أكبر لنظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

وقال بداري لدى إشرافه على مراسيم يوم ترحيبي لفائدة طلبة أجانب تحت شعار ستيودانت مرحبا داي بأن قطاعه عمل على إطلاق إستراتيجية جديدة من أجل جذب الطلبة الأجانب وتقوية مرئية

[1] مشطر حسين، **التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية ومظاهر عولمة** البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 2017، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: 13 ص400.

[2] زموري كمال، بوسالم أبوبكر، رجيعي سارة، **مكانة الجامعة الجزائرية** من خلال ترتيبها في التصنيف الدولي للجامعات: المرجع السابق، ص104.

المؤسسة الجامعية الجزائرية على المستوى الدولي، وبالتالي تقوية مشاركة الجزائر في عولمة التعليم العالي والبحث العلمي[1].

وترتكز هذه الخطة حسب الوزير على عدة برامج إستراتيجية وعملياتية من بينها تحسين إستقبال وتمدرس الطلبة ضيوف الجزائر بالمؤسسات الجامعية الجزائرية، وإنشاء وسم تسلمه الوزارة الوصية إلى كل مؤسسة جامعية جزائرية تسعى إلى تحسين ظروف إستقبال ومرافقة الطلبة الأجانب وأضاف ذات المسؤول أن قطاعه يهدف أيضا إلى مرافقة الطلبة الأجانب من طرف إطار وصي أساتذة وإداريين، خلال إقامتهم بالمؤسسة الجامعية منذ اليوم الأول إلى مرحلة تسلم الشهادة الجامعية وكذا إلى تدريس بعض التخصصات باللغة الإنجليزية، مما سيكون كما أكد عليه حافزا لاستضافة أكبر عدد من الطلبة الأجانب بالجزائر[2].

تجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قررت ابتداء من هذه السنة، تخصيص الـ14 من نوفمبر يوما خاصا بالطلبة الأجانب، على غرار يوم الطالب الجزائري المصادف لـ19 ماي من كل سنة، وحسب أرقام مديرية التعاون والتبادل بين الجامعات بالوزارة، فقد سجلت الجزائر إلى حد الآن، قدوم ما يفوق 63 ألف طالب ممثلين لـ27 جنسية من قارات إفريقيا وآسيا وأوروبا للدراسة بمختلف مؤسساتها الجامعية، علما بأن ميدان التكنولوجيا والعلوم الدقيقة يشكل النسبة الأعلى في استقطاب هؤلاء الطلبة.

وتمثل فئة الطلبة القادمين من الدول العربية أعلى نسبة بالجزائر يليها طلبة الدول الإفريقية ثم طلبة آسيا، وكشفت المديرية بالمناسبة عن القيام بمشاورات مع بعض الممثلين الدبلوماسيين بالجزائر بغرض إحياء وتجديد مذكرات التفاهم الثنائية والبرامج التنفيذية التي تسمح بإستقبال الطلبة الأجانب بالجزائر[3].

يؤكد مخطط عمل الحكومة الذي سيعرض على المجلس الشعبي الوطني يوم الثلاثاء على تعزيز دور الجزائر ومكانتها على الساحة الدولية مع مواصلة جهودها من أجل ترقية السلم والاستقرار والتعاون في

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، إستراتيجية جديدة للتكفل الأنجع بالطلبة الأجانب بالجزائر، أخر تعديل على الإثنين 14 نوفمبر 2022 https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie تاريخ الإطلاع 2023/04/23.

[2] عزيز طواهر، إستراتيجية جديدة للتكفل الأنجع بالطلبة الأجانب بالجزائر، الرائد يومية جزائرية إخبارية عامة مستقلة تصدر عن مؤسسة الرائد للإعلام والإتصال، https://elraed.dz/ نشر في 15 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع 2023/04/23.

[3] خالد. م، استراتيجية جديدة لاستقطاب الطلبة الأجانب إلى الجزائر، بهدف إعطاء "مرئية أكبر" لنظام التعليم العالي.. بداري: https://www.echoroukonline.com/ 14/11/2022 تاريخ الإطلاع: 2023/04/25.

العالم، ويبرز المخطط أن الجزائر مصممة على تبوء مكانتها في محافل الأمم بفضل تجانس لحمتها الوطنية المؤيدة بالمصالحة والديمقراطية وكذا بفضل تثمين مقدراتها البشرية والاقتصادية، كما أنها ستواصل جهودها في ظل امتداد نشاطها الذي بذلته خلال العشريتين الأخيرتين في محيطها الإقليمي، من أجل ترقية السلم والإستقرار والتعاون في منطقة المغرب العربي والبحر المتوسط وفي منطقة الصحراء والساحل وفي إفريقيا وفي العالم العربي، الى جانب عملها على "تعميق علاقاتها الأخوية والتعاون مع مجموع شركائها في المناطق الأخرى من العالم.

وتؤكد الوثيقة في هذا الجانب بأن الجزائر ستواصل نشاطها من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال محاربة الإرهاب، والتطرف الذي يستعمل العنف والجريمة المنظمة كما ستواصل جهودها في بناء عالم يسوده العدل والاستقرار والتضامن، كما ستواصل الجزائر ايضا "الوقوف الى جانب الشعوب التي مازالت مستضعفة في كفاحها لاسترداد حقوقها الوطنية، حيث ستستمر في تقديم دعمها لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل بناء دولته المستقلة ضمن حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف وكذا للقضية العادلة لشعب الصحراء الغربية من أجل ممارسة حقه الثابت في تقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة ولوائحها ذات الصلة[1].

المطلب الثالث: التخطيط الإستراتيجي للتكوين المهني ودوره في رفع الخبرة الداخلية للجزائر

التكوين هو تزويد العاملين بالمهارات التي ترتقي بأدائهم إلى المستوى الممارس إلى مستوى أفضل بصورة دائمة لتحقيق أهداف و يدور حول تحسين داء الأفراد العاملين ويعني ذلك بحال من الاحوال تدني مستوى الافراد المنظمة، إنما يعني أن هناك مستوى أفضل من الاداء يطمح في الوصول إليه، وحيث أنه من الطبيعي أن يوجد تفاوت في أداء العاملين، فإن التكوين يوفر للمنظمة فئة متميزة في موظفيها تستطيع االستفادة تهم في زمن المنافسة والتحوالت التكنولوجيا، الامر الذي يضمن إستمرارية المنظمة في خدمة للشريحة المستهدفة بخدمتها وطالما أن التطور الوظيفي هدف يسعى إليه جميع العاملين فإن التكوين هو الوسيلة المثالية التي تساعدهم على وصول لشغل مناصب العليا[2].

ومن أهمية وضع الإستراتيجية تعتبر تلك المنهجية التي تتمثل في النظرة المستقبلية التي تأخذ في الإعتبار التغييرات التي تحدث بشكل متسارع في مختلف المجالات والتي تحتم إحداث تحول أساسي في

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، التأكيد على مكانة الجزائر دوليا ودورها في ترقية السلم والاستقرار عبر العالم https://www.aps.dz/ar/algerie -18-06-2017

[2] السعيد مبروك إبراهيم: تدريب و تنمية الموارد البشرية بالمكتبات ومرافق المعلومات الطبعة ألولى 2012/ص 85.

الطرق المستخدمة لتمليك القوى العاملة المهارات التقنية المطلوبة، لأن التحدي هو إيجاد تكوين مهني مبدع في مستواها عن التكوين المهني في دول العالم المتقدمة وقادر على إستيعاب التقنية القائمة[1].

تنفيذها جميع الأطراف المؤثرة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في ديناميكية جهد وطني جماعي يتعالى عن الحسابات، من التأكيد أيضا أن معالجة البطالة وفق هذه الإستراتيجية لن تتحقق عبر سياسات مفردة أو جهد غير قمنس ومن ثمة فإن الاهمية حاسمة لتدخل الدولة الارشاد آليات الشغل مترابطة لزيادة فرص الشغل وتوجه أهداف واضحة يقع تنفيذها عبر منظومة سياسات ولتوفير الشغل وتحقيق مستويات أعلى.

من غايات الإستراتيجية:

- تطوير وتسليح التكوين بالمعرفة والمهارت الالزمة وصوال إلى الاهداف المنشودة ألي مؤسسة.
- تحقيق قفزة نوعية تسهم في إحداث نهضة تعليمية على مستوى جميع المسارات.
- تحقيق نتائج ومردود له أثر عميق وممتد على الفرد و المؤسسة.
- مواكبة التطورات والتقنيات والمفاهيم الحديثة والتعاطي معها.
- إحداث تغيير عميق الاثر في العملية التكوينية من خلال إكتساب معرفة، مهارة، سلوك.
- التركيز على النتائج والوفاء بالاحتياجات التكوينية.
- تبني الاساليب والطرق المبتكرة في تقديم التكوين بما يضمن تحقيق الاهداف.
- عداد كوادر مهنية جديدة قادرة على تسلم زمام القيادة في المستقبل[2].

مخطط توجيهي: وأوضح النقاش أهمية الدور المنوط بالتكوين المهني في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

وقد أوصى هذا المخطط على الخصوص وضع و إنشاء جهاز للتحاور يشمل القطاعات المكونة والمستخدمة، من أجل توفير شروط مناسبة للتكوين والتشغيل[3].

ويتمثل في المجلس الوطني الاستشاري للتكوين المهني:

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **إستراتيجية التعليم التقني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مسقط، عمان 2003، ص13.

[2] الجمهورية التونسية، وزارة التكوين المهني والتشغيل، الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، 2017/2013 ص8.

[3] بلقاسم محجوب، **عرض حول التعريف بقطاع التكوين المهني في الجزائر**، كتابة الدولة للتكوين المهني وزارة العمل، الحماية الإجتماعية والتكوين المهني1997، الجمهورية الجزائرية، ص07.

- إنشاء مجالس محلية استشارية للتكوين المهني (على مستوى المؤسسة والولائية حسب النشاطات).
- توسيع أنماط التكوين إلى جانب التكوين الإقامي.
- تنويع الشعب والتخصصات في إطار التكوين الإقامي، بهدف تكييف جهاز التكوين حسب حاجة الاقتصاد المحلي.
- إدخال المستوى 4-5 في التكوين المهني.
- دعم الموارد البشرية والتربوية والتسييرية بتأطير من مستوى جامعي.
- تحسين الأداء البيداغوجي للمكونين.
- لا مركزية التسيير الإداري والمالي لقطاع التكوين المهني.
- إحداث مؤسسة للدراسة والبحث، تقوم بدور المرصد في مجال إدماج حملة شهادات التكوين المهني والتي تقوم بصفة دائمة حول الحرف والتأهيلات.
- TM فتح التكوين المهني للاستثمار الخاص تحت المراقبة التقنية والبيداغوجية.
- TM وضع نظام للأعلام.
- TM المحافظة على مؤسسات التكوين المهني التابعة للقطاع الاقتصادي واستعمالها ضمن إتفاقيات[1].

قد تم بالفعل التجسيد الميداني للمؤسسات التي أشار إليها المخطط التوجيهي، لكن التجديد المقرر الشروع فيه عرف مع الأسف ركودا مرده أساسا إلى التغيرات العديدة التي وقعت في الإدارة المركزية للتكوين المهني[2].

لقد تزايد الاهتمام بالتكوين وأصبحت الحاجة ملحة للمتخصصين في القيام به، ذلك أن التكوين في مجال الصناعة الحديثة صار ضرورة أساسية لبناء فعالية الأفراد عند الالتحاق بالعمل وتتمثل أهداف التكون فيما يلي:

1- تحسين مهارات ومعارف وقدرات الأفراد، مما يسهم في رفع مستوى الأداء.

2- إحداث التعديلات في الأداء بما يتفق ومتغيرات العصر الحديث.

[1] نين خالد سيف الدين، منيرة سلامة، **دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية** دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة -تقرت- حاسي مسعود)، العدد 20، 2013 مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ص152.

[2] بوفلجة غياث، الأسس النفسية للتكوين، دار الغرب2003، ط1 ,وهران. ص85.

3- جعل الفرد قادرا على القيام بمسؤولياته و الزيادة في إنتاجيته.

4- له الأثر المباشر في تنمية القوى العاملة.[1]

الفرع الأول: التكوين والتعليم

يشكل قطاع التكوين والتعليم املهنيني قطبا إسرتاتيجيات يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتامعية للبلاد، وهو يعمل أساسا إىل تحقيق الاهداف التالية:

• ضامن يد عاملة تتميز بتكوين مهني مؤهلة لتلبية إحتياجات سوق العمل من خلال التكوين الاقامي والتكوين عن طريق التمهني.

• ضامن تكوين تكميلي أو تحويل لفائدة العامل و املوظفون قصد تحسني مؤهالتهم وإتقان مهاراتهم بصفة متواصلة وفقا ملتطلبات سوق الشغل و التطور التكنولوجي.

• تزويد المتعامل الاقتصادي و الاجتامعي بالموارد البرشية املؤهلة القادرة على التحكم في منصب الشغل.

• تطوير وتحسني مردود املؤسسات الاقتصادية من خالل تحيني مستمر لمعارف ومؤهلات العامل وفق تطورات المهن.

• ضامن لكل شخص تكوينا مهنيا أويل يؤهله لشغل منصب عمل.

• ترقية الفئات الخاصة للمجتمع قصد إدماجهم يف الحياة العملية[2].

يتوقف مدى إتساع فرص العمل لحملة الشهادات الجامعية – مما يجعل إسهامهم في التنمية منتجا للمجتمع ومجزيا لهم في نفس الوقت على أمرين:

أ- ما توجده خطط التنمية واستثماراتها و ديناميا تها من فرص مناسبة لمهارات الجامعيين ودراياتهم ، أو ما توفره سوق العمل في القطاع الخاص.

ب- ما تُكسبه الجامعات ومعاهد التعليم العالي من مهارات ومعارف لازمة[3].

_ للعمل المنتج فكثيرا ما توصف المراحل العليا من التعليم – أي الدراسات الجامعية وما بعدها بأنها إعداد يؤهل الفرد لنوع معين من أنواع العمل وكسب العيش ، وهو ذات الوصف الذي اعتمده خبراء الأمم المتحدة في دراساتهم المرتبطة بالتدريب في الخدمة المدنية حيث لاحظوا أن هناك العديد من

---

[1] بلقاسم سلاطنية، **سوسيولوجيا التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية 1998 عدد 10، قسنطينة، ص125.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، التكوين والتعليم المهنيين، مهام وهياكل، لمزيد من المعلومات زوروا موقع الواب: https://www.mfep.gov.dz/

[3] مديرية التكوين والتعليم المهنيين بولاية بسكرة، تقرير حول واقع قطاع التكوين المهني2015، ص9.

الارتباطات بين التكوين السابق وبين التدريب الذي يتلقاه الموظف في مراحل متقدمة من حياته الوظيفية، فالتدريب ما بعد دخو الخدمة ينبني بالضرورة على التكوين السابق، أي أن التدريب يبدأ حيث ينتهي التعليم، إذ يتطلب برنامج تدريبي شامل وقادر على الاستمرار تنسيقا وثيقا بين المرحلتين ، حيث أن كل منهما تكمل الأخرى .

وتثبت بعض الأدبيات أن هناك علاقة واضحة بين التغيير الإيجابي في الأداء اليومي للوظيفة، وبين جودة برامج التدريب في القطاع الحكومي ونتوقع – قياسا عليها – أن تكون أوضح بالنسبة لبرامج التكوين، فجودة البرامج مؤشر على فعاليتها، حيث يجب أن تركز هذه البرامج على :

- تغيير الاتجاهات.
- التزويد بالمعارف.
- إكساب المهارات.
- إعداد أجيال متزايدة[1].

من حيث المكان:

✓ التكوين الداخلي داخل المؤسسة: وهي البرامج التي يتم عقدها داخل المراكز التكوينية للمؤسسة، حيث يكون المكون موظفا من داخل المؤسسة ويعمل لديها وقد يكون من خارجها ويتم التكوين وفقا لتخطيط الإدارة وتحت، ولكن يعاب على التكوين الداخلي اقتصاره على محيط عمل المؤسسة وفي حدود تجارب وخبرات العمال بها ومن ثم ال يوجد تبادل لخبرات خارجية كفؤة، لكن تتميز هذه البرامج أيضا بقلة الميزانية كما تملك المرونة والحرية الكاملة في تحديد وقت التكوين بما يتلاءم مع حاجة العمال والمؤسسة وتعمل على معالجة المشاكل الفعلية للعمل والعمال.

✓ التكوين الخارجي خارج المؤسسة: يكون المكون في هذا النوع عادة من خارج المؤسسة، ويتضمن التكوين إرسال المؤسسة عمالها إلى مراكز ال تكوين المتخصصة كالجامعات والمعاهد التكوينية الخاصة والى شركات استشارية متخصصة في مجال التكوين، ومن مميزات هذا التكوين هو إتاحة الفرصة للعمال من أجل تبادل الخبرات ، الأفكار، التجارب وإكتساب المهارات[2].

---

[1] د.أحمد صبري لاشين ، "**إعداد الصف الثاني في الإدارة الحكومية** " ، قضايا معاصرة في الإدارة العامة : سلسلة محاضرات الموسم الثقافي 2000–2001 ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2002 ، ص28.

[2] حميدة جرو، **سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائري في ربط مخرجاته بعالم الشغل** ولاية بسكرة نموذجا من 2010 الى 2015، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد: 35 سبتمبر 2018.

إن مركز التكوين خارج المؤسسة تكون في معظم ألحيان مجهزة بإمكانيات ووسائل قد ال تتوافر داخل المؤسسة بالإضافة إلى ضمان جودة محتوى البرامج التكوينية من خلال المكون الفعال والمتخصص، ولكن لا يخلو هذا النوع من بعض العيوب منها انعدام أو ضعف رقابة المؤسسة على التكوين، وبالتالي يصعب تقييم نتائج التكوين بصورة موضوعية حيث تعتمد المؤسسة في التقييم على التقارير التي يعدها المتكونين بعد انتهاء التكوين والتي ال تخلو من التحيز وعدم الدقة، وتتحمل المؤسسة نفقات إضافية في التكوين الخارجي أكثر من تلك التي تتحملها في التكوين الداخلي.[1]

التكوين التمهيدي أو التوجيهي تأهيل القادم الجديد للوظيفة: هو عملية توجيه و تزويد العامل الجديد بالمعلومات الخاصة بالمؤسسة الوظيفة وعالقتها بالوظائف ألخرى، المؤسسة وتوجيهه توجيها عاما في ألمور التالية: أهداف وأنظمة وقوانين ولوائح المؤسسة، واجباته في الوظيفة، واقع التنظيم في المؤسسة، الشروط العامة للخدمة ومسؤوليات الموظف ...الخ؛ يقصد بالتكوين على العمل هو تكوين الفرد على العمل الفعلي من خالل إلحاطة بمجموع التوجيهات المتعلقة بواجبات الوظيفة سواء من زميله في العمل أو رئيسه أو فرق متخصصة حسب المؤسسة، ويتم ذلك في الموقع نفسه الذي يعمل به الفرد أو خارج المؤسسة.

وقد يكون التكوين التوجيهي متخصصا في عدة مؤسسات وهو ما يسمى التربص وهو فترة يخضع فيها الفرد إلى تكوين فعلي تقني خاص أو إداري على حسب الوظيفة والمؤسسة وتختلف مدته من وظيفة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى[2].

✓ التكوين بعد الالتحاق بالعمل أثناء الخدمة: إن الهدف الرئيسي من التكوين أثناء الخدمة هو صقل الفرد وإحاطته بأحدث التطورات في مجاالت اختصاصه وتحسين مستوى أدائه الوظيفي و تحسين أساليب العمل. ويعتبر هذا النوع من التكوين أمرا ضروريا لجميع الفئات في المؤسسة الأسباب عديدة منها تجدد الوظائف وطرق العمل باستمرار، واستخدام تقنيات حديثة ومطورة، وإحاطة ألفراد وتزويدهم بالمعلومات حسب التغيرات الواقعة في العمل[3] .

[1] عبد الكريم بوحفص، التكوين الإستراتيجي التنمية الموارد البشية،ديوان المطبوعات الجامعية، ص186.

[2] عمر بلخير جواد، **دور تكوين الموارد البشرية في تطوير ونجاح المؤسسة االقتصادية**، دراسة حالة شركة الاسمنت، رسالة دكتوراه في الاقتصادية غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2015، ص78.

[3] عمر بلخير جواد، نفس المرجع، ص79.

الفرع الثاني: التمهين والتعليم

فعلى الرغم أن أهمية الدور الذي يسهم به البحث العلمي التربوي في العادة في تنمية المدرسين مهنيا وتطوير منظومة التعليم بشكل عام، وعلى الرغم من تعدد التحديات والمبررات التي تدعو إلى الإهتمام باطلاع المدرسين وعموم المسؤولين عن القطاع، على البحوث التربوية وبمشركاتهم الفاعلة فيها، إلا أنه توجد بعض المؤشرات التي تشكك في فعالية دور البحث التربوي في واقع الممارسة وفي التنمية المهنية للمدرسين في أنظمتنا، الأمر الذي يدعو إلى دراسة هذا الدور وتحديد أبعاده على أسس علمية، والكشف عن واقعه والتعريف على جوانب الخلل التي يعاني منها، وقتراح السبل التي تسهم في تفعيل دور البحث التربوي في تنمية المدرسين مهنيا[1].

وتبوأت قضية الارتقاء بالتعليم إلى مستوى المهنة مركز الصدارة في إصلاح التعليم من منظور الباحثين التربويين، إذ إن كثيرا من الدراسات توصلت إلى أن طريق الإصلاح يركز على تحويل التعليم إلى مهنة، كما أن ثمة جدل مثير بين التربويين حول: هل التعليم مهنة أم رسالة؟ وكثير من التربويين ينظرون إلى التعليم على أنه مهنة ورسالة في آن معاً، ولابد أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار عند سن التشريعات ووضع المعايير والضوابط لتمهين التعليم اعتباراً من القبول في كليات التربية (مؤسسات الإعداد) إلى القبول في مهنة التعليم بموجب شهادة الترخيص لممارسة المهنة وتصنيف مهنة التعليم مثل باقي المهن، إذ إن عملية إعداد المعلمين يجب أن تبدأ من ضبط عملية القبول في كليات التربية التابعة للتعليم العالي، واستقطاب المؤهلين تربوياً وعلميا وثقافياً، ومن ثم إعداد المناهج الدراسية وأساليب تربية المعلم وإعداده إعداداً علميا ومهنيا ليصبح المعلم صاحب مهنة متخصصة وهذا ما يسمى بتمهين[2].

وترجع أهمية تمهين التعليم إلى الضرورات القصوى التي تفرضها جودة قطاعي التربية والتعليم من أجل إستثمار أفضل للطاقة البشرية وتحقيق التنمية بمجالاتها كافة. وتوفير بيئة تسودها العدالة والألفة والتسامح والمحبة والحياة الكريمة، فمهنة التعليم ليست مهنة فقط وإنما هي مهنة ورسالة والمعلم المهني يُعد الحامل الأساس لهذه الرسالة كما تأتي أهمية عملية تمهين التعليم من أهمية الإجراءات التي تتطلبها وتسهم في ويسهم في اختيار الأجود والأفضل الممارسة هذه المهنة الشريفة[3].

---

[1] لحسن مصدي، **تكوين المدرسين بإعتماد نموذج تكويني منتج للكفيات المهنية 2017**، منشورات مجلة العلوم التربية الرباط ص43.

[2] الغامدي سالم، **فاعلية الانشطة التعليمية في تنمية المهارات الحياتية في مقرر الحديث** لطلاب الصف الثالث المتوسط (دراسة مقدمة إلى قسم التربية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) لنيل درجة الماجستير تخصص مناهج وطرق تدريس(2011)، ص51.

[3] الغامدي سالم، المرجع السابق، ص53.

وبذلك تبرز أهمية التمهين من أهمية رخصة التعليم التي يتطلبها، إذ إن المعلمين باختلاف المراحل التعليمية بحاجة ماسة للبدء بتنفيذ هذا المشروع نظراً للتقدم التكنولوجي الذي نعيشه والمتغيرات النفسية التي يمر بها المتعلمون والمعلمون يحتم ذلك كله علينا التفكير بأهمية تمهين التعليم لاختيار الأفضل من الهيئة التعليمية وتأهيلهم للتدريب ورفع مستواهم الثقافي ووضع أنظمة وأساليب حديثة من خلال المعايير والضوابط العالمية[1].

ويزيد من أهمية المهين التعليم دورة في الارتقاء بالمعلمين وما يوفره لهم من الحوافز المعنوية والنفسية والمادية، بالإضافة إلى أنه يشجع المعلمين على امتلاك المزيد من المعرفة وتنفيذها، وبالتالي اكتساب ثقة المتعلمين والمجتمع وبناء احترام هذه المهنة كسابق عهدها. كما تكمن أهمية عملية تمهين التعليم في أنها قادرة على تنمية التفكير الإبداعي بصورة مستمرة وإخراجها من الجمود وبالتالي تسهيل عملية تقسيم الهيئة التعليمية كل حسب مستواه و ابتكاره الوظيفي وإبداعه ومن الأهمية بمكان أن يقوم المعلم المهني بدوره المشخص للتعليم، ليتعرف الصعوبات التعليمية التي تعوق الطلاب عن التعليم ويعمل على معالجتها ومرجعيته في ذلك خلفيته العلمية الأكاديمية والتربوية والثقافية والوطنية، كما تدعو مهنيته أن يسعى دائماً لتحديث معرفته وتنمية استعمال وسائل التعليم ووسائل الاتصال والتقنيات المتصلة نها واهتمامه المتواصل بالتعبير الذي يحدث في بيئته التربوية تخلص مما سبق إلى أن دواعي تمهين التعليم تتجلى فيما يأتي[2]:

1- الإعتماد المهني للمعلم بشكل مدخلاً لتطوير التعليم وإصلاحه وتجويده في جميع مراحله تحديد المعايير المطلوبة لمهنة التعليم يساعد مؤسسات إعداد المعلمين في تحديد معايير علمية المقبول عبر اختبارات شخصية وعلمية، كما يمكنها من تحديد ترامجها وتطويرها، توفير معلمين أكفاء أعدوا إعداداً كافيا نظرا لأن المعلم غير الكفء يشكل خطراً على حياة الأطفال ومستقبلهم شأنه في ذلك شأن المحامي غير الكفء والطبيب غير الكفء، وتمكين المعلمين من أداء دورهم الحيوي في مساعدة المتعلمين على اكتساب المعارف والقيم والمهارات من خلال إعدادهم إعداداً جيدًا لمهنة التدريس.

---

[1] الداوود حسن عبدالعزيز، **الكفاءة الخارجية لنظام التعليم الثانوي العام بالمملكة العربية السعودية** –تصور مقترح– رسالة ماجستير,كلية العلوم الإجتماعية(2012)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص23.

[2] الحالبية غازي، حسن عودة، **أثر الحوافز في تحسين الأداء لدى العاملين في مؤسسات القطاع العام في الأردن .. دراسة تطبيقية على أمانة عمان الكبرى2013**، جامعة الشرق الأوسط، ص 32.

2- إعتماد التنمية المهنية لتطوير التعليم بصفة عامة وتطوير أداء المعلم على وجه الخصوص وذلك لاستكمال جوانب عملية إعداد المعلم، وتحسين كفاية مهارات المعلمين الجدد ومعالجة بعض القصور الذي كان في برنامج إعدادهم، وتجويد تفاعل المعلم مع عناصر المنظومة التعليمية.

3- تحديث معلومات المعلم من خلال تجديد رخصة التعليم، إذ تفرض مواكبته للنظريات الجديدة في المنهج وطرائق التدريس بشكل مستمر، وتعديل خبرات المعلم السابقة بعد عدد من سنوات التعليم إذ قد تكون أحد معوقات تحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها[1].

الفرع الثالث: الخبرة والتعليم

أن تثمين التعليم كمهنة لا يجب أن يسلك طريق التشبه بالمهن المرموقة المعروفة كالطب وغيره، بل عن طريق فتح طريق خاص بالتعليم يفضي إلى تثمينها اجتماعيا، وإن كانت فرص الاستفادة من تجارب المهن الأخرى تبقى قائمة أن الجانب المهني في التعليم هو أحد بعدي هذه المهنة، أما البعد الآخر فهو الدور المعروف للمعلم كوكيل اجتماعي على أن هذا التوكيل يمكن أن يتخذ بدوره كمدخل ثان للتثمين كلما تمكن المعلمون من إعطاء عملهم بعدا مهنيا[2].

إن الدعوة إلى التمهين تصبح ذات عائد ايجابي كلما توجه بها التربويون فيها إلى أنفسهم سعيا وراء ضبط شروط عملهم، والفكرة هنا أن يقوم الدعاة بتحديد المؤهلات والشروط اللازمة لممارسة ناجحة في هذه المهنة، وبحيث يجري ضبط المهنة على أساس هذه الشروط أو وضع الاصطلاح الأخلاقي للمهنة بهذه الطريقة تؤثر النزعة التمهينية على دوافع المعلمين وعلى السياق الفكري للمهنة[3].

وبهذا المعنى تكون الهيئة التعليمية نفسها هي الجهة الوحيدة القادرة على إحداث تغير جوهري باتجاه التمهين الدعوة إلى التمهين تخلق حالة ذهنية لدى المعلمين، كما تخلق نقاشا وطنيا حول الموضوع، كلما سعى المعلمون مع متخذي القرارات إلى تحسين هذه الشروط، والى تقديم البرهان تلو الآخر على مهنية عملهم من أجل أن يحوزوا على التثمين المطلوب من قبل المجتمع أساسا وقبول المساءلة الاجتماعية

---

[1] مصطفى احمد نجيب فرج، لمجلة التربوية لتعليم الكبار، **تطوير الأكاديمية المهنية للمعلمين في ضوء معايير الترخيص**، كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، المجلة التربوية لتعليم الكبار – كلية التربية – جامعة أسيوط، لمجلد الثالث – العدد الرابع – أكتوبر 2021، ص210.

[2] بوحماد ناصر الدين، **لإرشاد النفسي والتوجيه المهني**، ط1، إربد، الاردن: عالم الكتب، 2008، ص89.

[3] الحسين حمد محمد، إتجاهات طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو مهنة 2010، التدريس رسالة التربية وعلم النفس (جستن) العدد 35 – الرياض.

مقابل زيادة الاستقلالية إن العمل في هذا الاتجاه يستدعي البحث في الشروط الخاصة بمهنة التعليم وآفاق تحسينها، وهذا هو موضوع[1].

أن حيازة شهادة جامعية هو الحد الأدنى المقبول الممارسة مهنة التعليم، وإن هذه الشهادة هي مزيج متكامل أو متابع للدراسات المتخصصة في مادة تعليمية معينة والدراسات التربوية (العامة والخاصة والموجهة نحو مرحلة تعليمية معينة إن التعيين مهما اختلفت نماذجه يقوم على اصطفاء أفضل المرشحين لممارسة المهنة بناء على معايير معينة[2].

إن وجود هيئات ومجالس وطنية ومحلية تضع المعايير وتطورها وتشارك في الاصطفاء وتعطي الإفادات والتراخيص بممارسة المهنة يغلب النموذج المهني في الاصطفاء، في حين أن إجراء مباراة وطنية يحسن فرص اختيار الأفضل بقدر ما يزيد العرض على الطلب. وهاتان الميزتان لنموذجين مختلفين تدفعان إلى التفكير في نظم توظيف أكثر مرونة تعتمد محكات متنوعة، أي تستفيد من النموذجين معا إن إعطاء المدرسة هامش وفرصة المشاركة في اختيار المعلمين يزيد من ملاءمة

التوظيف لحاجات المدارس، وهذه الصلاحيات تستدعى بدورها تطوير القدرات التسييرية فيالمدارس، وبخاصة إدارة الموارد البشرية إلى تثمين التعليم كمهنة يفترض أيضا توليد المعلومات ونشرها حول العرض والطلب من المعلمين تكون في خدمة المرشحين والمعلمين والمدارس على السواء، ويفترض تطوير بني العلاقات مباشرة بين مؤسسات الاستخدام المدارس) ومؤسسات الإعداد، على غرار المهن الأخرى.

حيث المعلم على المشاركة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التعليمية وبالمناهج وطرائق تدريسها والبيئة المدرسية والقيادة المدرسية ضمان راتب مجز للمعلم المهني وترقيته إلى وظيفة أعلى وذلك

[1] Jorgensen, B. (2004). Individual and organizational learning: a model for reform for public organizations, Foresight, The Journal of Futures Studies Strategic Thinking and Policy: 91-103.

[2]Yaakub, N. (1990). Multivariate of Attitude Towards Teaching, Department of Education, Faculty of Educational Studies, University Pertanian Malaysia,43400 UPM Serdang, Selangor DarulEhsan, Malaysia.

طبقا لنتائج اختبارات المعلم الدورية توفير معيار يصلف المعلم عليه سواء كان المعلم خبيراً متمرسا أو معلما مستجدا[1].

بخصوص إستراتيجية قطاع التكوين المهني لمرافقة الإقتصاد الوطني أفادت بن غبريط بوجود ميكانيزمات شراكة بين القطاع الإقتصادي والتكوين، حيث تتكفل المؤسسات الإقتصادية بتكوين المتربصين المهنيين، وفي رد لها حول خطوات تجسيد مشروع البكالوريا المهنية اوضحت الوزيرة انه تم الشروع في وضع هندسه بيداغوجية انطالقا من انشاء ديوان لالمتحانات والمسابقات والتكوين سيبدأ تسجيل الطلبة انطالقا من سبتمبر 2020 وذلك بإرساء السلك مهني من ثالث سنوات في الثانوي التأهيلي وتثمين المسار المهني بإعطاء فرص أكثر للمتخرجين:

- تكوين مزدوج (التعليم العام والتكوين المهني).
- إمكانية ولوج التعليم العالي أو سوق الشغل.
- الإستعمال الإمثل للموارد المتوفرة لمنظومه التربية الوطنية والتكوين المهني وخلق تكامل وإنسجام بين مكونات المنظومة.
- إشراك المهن في جميع مراحل هذا المشروع مما يعني ذلك التكوين بالوسط المهني.
- تحسين صورة التكوين المهني لدى الشباب والتصدي لظاهرة التسرب المدرسي[2].

نتائج الإستراتيجيات المتبعة بين التكوين بمتطلبات الشغل:

إن الإستراتيجية المعرضية المتبعة لربط التكوين المهني بعالم الشغل: ليست بالقدر المطلوب خاصة بعدما ثبت ضعف مشاركة مؤسسات إقتصادية في تطوير المناهج وبرامج التكوينية وعليه كان تطور برامج التكوين المهني على إختلاف التخصصات بما لايلائم كل متطلبات عالم الشغل، رغم سعي التكوين المهني أعتمد على الجانب النظري والتطبيقي ليشكل متوازني تكوين المتربصين وتوفير الأجهزة الفنية والتنمية الحديثة التي تساهم في تطوير التكوين، لكن تبقى الإستراتيجية المعرفية ضعيفة ليست تجامل الشريك الإقتصادي دوره المهم والفعال في زيادة الموائمة بيه وبين التكوين كما هو واضح هناك إهتمام من وزارة التكوين والتعليم المهني بهدف تلبية إحتياجات الشغل، وهذا من خلال القوانين المستحدثة

[1] Cooper, K. (1999). College urged to improve teacher training, The Washington post, Moday, 25 October,p A2.

[2] ملخص دراسة من مذكرة ماستر: فعالية الإعلام المدرسي في تفعيل الإستعالم الذاتي وإتخاذ القرار الدراسي القيم، دراسة ميدانية من إعداد الطالب بن دينة ميلود السنة الجامعية 2014-2015، ص07.

كرفع من سن التمهين الذي كان من 16 سنة إلى غاية 25 سنة أصبح 16 إلى غاية 35 سنة وهذا قرار جديد تضيفه في سنة 2014 [1].

– السعي لخلق تخصصات جديدة تعطى احتياجات المنظمة في عالم الشغل.

– العمل على نشر الوعي بأهمية التكوين لدى الشباب والمجتمع عن طريق العالم المكتوب والمسموع ومن خلال الإشهار.

– العمل على كيفية تشجيع الشباب إختيار تخصصات معينة كالبناء والفالحة التي تعاني العزوف.

– سعي مراكز التكوين المهني بالتعريف بنوعين مخرجاتها من خلال المعارض.

– السعي لربط احتياجات المشاريع المستقبلية للوالية بمخرجات التكوين المهني لخلق المواءمة.

– وجود بعض الأفكار المبدعة لتحقيق المواءمة: كتقليل من مدة التكوين في بعض التخصصات والمزج بين تخصصين في تخصص وشهادة واحدة .. الخ.

– سعي لتطبيق فكرة جديدة وهي تكوين المكونين الأساتذة.

– إنشاء معهد التعليم المهني بحساني عبد الكريم في المجال الفالحي لتعزيز تجربة جديدة[2].

الإستراتيجية الإعلامية المتبعة: وهذا ما يوضح قيام التكوين المهني بمعارض إعلامية إعلام المؤسسات الإقتصادية وما يقدمه التكوين من خدمات.

– تصميم و طبع دليل عروض التكوين.

– المشاركة في تنشيط المكاتب المشتركة مع قطاع التربية خلال مرحلة التوجيه.

– تنظيم زيارات إلى المؤسسات التكوينية لفائدة تالميذ المؤسسات التربوية.

– تنظيم قوافل إعلامية نحو مختلف القرى والمناطق النائية وفتح نقاط تسجيل خارج

[1] حميد عبد الستار، **إستراتيجية قطاع التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر، 2015/2030** دراسة حالة: مديرية التكوين المهني بوالية الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص 148.

[2] حميد عبد الستار، **إستراتيجية قطاع التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر**، مرجع سابق، 149.

المؤسسة التكوينية.

– تنظيم حصص إعلامية لفائدة أولياء التالميذ لمساعدة أبنائهم على إختيار مهنة تناسب ميولاتهم ومؤهلاتهم[1].

المبحث الثالث: التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي الجزائري ورسم السياسة العامة

في نظر الكثيرين رواد علم الإقتصاد الحديث مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت الذين أطلقوا على أنفسهم لقب الإقتصاديين السياسيين، وظل كتاب مبادئ الإقتصاد السياسي الذي ألفه ميل هو الوثيقة الأساسية للإقتصاد السياسي منذ صدوره عام 1848 وحتى نهاية القرن 19، ولم يستطع هؤلاء المنظرون الأوائل الفصل بين عامل الإقتصاد وعامل السياسة، ولكن ظهر إجتاهان أديا إلى فصل التحليل السياسي عن التحليل الإقتصادي، بدأت الحكومات في الحد من سيطرتها المباشرة على الإقتصاد، ظهرت نظم سياسية مختلفة: حيث تحولت أوروبا من النظام الملكي الذي كان مطبقا في جميع بلدانها تقريبا إلى نظم حكومية أكثر تنوعا واعتمادا على التمثيل السياسي، ومع أوائل القرن العشرين، أصبح الإقتصاد والسياسة علمين منفصلين، وإستمر هذا الإنفصال لفترة طويلة خلال القرن العشرين، ففي ظل الكساد الكبير ومشكلات التنمية، كانت القضايا ذات الطابع الإقتصادي مقلقة بدرجة كافية لشغل إهتمام الإقتصاديين وبالمثل، كانت المشكالت السياسية لهذا العصر جسيمة للغاية حربان عالميتان وصعود الفاشية والشيوعية، مما إستلزم التركيز عليها بشكل منفصل، ولكن مع حلول السبعينات، إتضح أنه من الخطأ الفصل بين الجانب الإقتصادي والجانب السياسي، فقد شهد هذا العقد إنهيار نظام بريتون وودز النقدي، وصدمتين في أسعار النفط، وكسادا تضخميا مما سلط الضوء على التدخلات بين المسائل الإقتصادية والسياسية، وأصبح الإقتصاد من جمالات السياسة ذات الأولوية، وأصبحت السياسة مرتبطة في معظمها بالاقتصاد[2].

بعد حلول عام 2015 واستمرار أسعار البترول في الإنهيار، برزت ضرورة تدارك الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، وتبنت عبرها الجزائر مجموعة من الإجراءات من شأنها التخفيف من حدة الضائقة المالية وتفادي التوترات الإجتماعية، وذلك عبر عقلنة النفقات العامة وإغلاق حساب البرامج الخماسي وإستبداله ببرامج الإستثمارات العمومية للفترة المتبقية 2017–2019، مع إتخاذ عدة قرارات تنطوي أساسا

[1] حميد عبد الستار، نفس المرجع، 150.

[2] الإقتصاد السياسي، للسياسة الإقتصادية، **نظرة أقرب على التفاعالت بين السياسة والإقتصاد** ومجالات أخرى جيفري فريدن التمويل والتنمية، ماي 2020.

على ترشيد النفقات العامة للبلاد عبر التقيد لنفقات الضرورية التي تتسم بطابع الأولوية القصوى، مما لا شك فيه أنه سيؤدي إلى عرقلة أهداف السياسة العامة التنموية التي كان يرمي لها البرنامج الخماسي، لا سيما المحلية منها إذا لم تفلح الجماعات المحلية الجزائرية من مظاهر الأزمة وإجراءات الحكومة للتصدي لها، وعانت معظم الولايات و البلديات من نواتج التقشف مما نقلها من حالة فائض أو توازن في ميزانيتها إلى حالة عجز للبعض منها ، وهذا يعود أساسا إلى تراجع العائدات النفطية التي لا تزال الشريان النابض للتنمية الإقتصادية في الجزائر عامة والمحلية خاصة، هذا في ظل هشاشة حصة مساهمة القطاع الصناعي وضعف الإستثمارات[1].

تنبع أهمية المحروقات في الجزائر من خلال توفير الفوائض المالية التي لا غنى عنها لتمويل الخطط والبرامج، إذ لعب النفط منذ نهاية الستينات دورا رائدا في تحديد مسار وطبياة السياسة الإقتصادية، لذلك فال عجب أن يرتبط مصير هذه الأخيرة وبالتالي مصير الجزائر بكاملها بوضعية أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أثبتته التجربة الجزائرية خلال الصدمة النفطية لسنة 1986 والتي أدخلت الجزائر في مرحلة جد صعبة لأكثر من عشرية من الزمن حيث خرجت منها بفضل إنتعاش أسعار المحروقات بداية من سنة 2000، وها هو التاريخ يعيد نفسه، فبعد فترة من إنتعاش و بحبوحة مالية والتي سطرت في ظلها البرامج السابقة والتي كان الغرض منها تدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الإقتصادية، وبعد أن أنفقت الجزائر في إطار هذه البرامج مبلغا ضخما قدر بحوالي 800 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2001 /2014[2].

ولقد تمكنت الجزائر من مواجهة الإنخفاض في عائداتها النفطية بفضل صندوق ضبط الإيرادات وإحتياطات الصرف من جهة وإعتماد سياسة ترشيد النفقات و اللجوء إلى سياسة التمويل غير التقليدي، لكن مع مرور الوقت تصبح هذه الإجراءات غير ممكنة التنفيذ نتيجة للتآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات وهو ما حدث خلال في 2019، وإنكماش إحتياطي الصرف إلى 2.44 مليار دولار وهو بالتالي لن يغطي أكثر من عشرة أشهر من الإستيراد، وفيما يخص إستمرار في سياسة طبع النقود في إطار التمويل غير التقليدي سيؤدي إلى نتائج كبيرة على مستوى التضخم، أما بالنسبة لسياسة ترشيد

[1] قويسم فريال، زيار نظيرة، **أثر الأزمة الإقتصادية على تنفيذ السياسات المحلية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة الموارد البشرية، ص70.

[2] سعاد شليغم، **سياسة الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو: ضرورة الإستمرارية وحتمية التراجع**، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد: 23، ص 94.

النفقات أو باألحرى سياسة التقشف فقد تضررت شريحة وإساة من المجتمع الج جزائري على إثرها والإستمرار أذى إلى تدمر شابي عبر عليه الحرارك الإجتماعي في فيفري 2019[1].

المطلب الأول: التخطيط الاستراتيجي الإقتصادي

أما على مستوى الدول العربية المستوردة للنفط فإن التخطيط الإستراتيجي دائماً ما يكون موجهاً إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي، وتحقيق العدالة الإجتماعية من خلال تقوية برامج شبكات الأمان الإجتماعي، والتحول إلى إقتصاد المعرفة والإقتصاد الرقمي، مما يساهم في تخفيف حدة الفقر وتخفيض معدلات البطالة، ذلك وفقاً لما تتضمنه الرؤى والخطط الإستراتيجية لبعض الدول العربية مثل الأردن والجزائر، وجيبوتي، ومصر والسودان وسورية...إلخ[2].

ومن أهم مؤشرات الأداء المستخدمة لقياس مدى تقدم الرؤية الاستراتيجية معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، ومعدل التضخم، وسرعة دوران النقود، ودرجة الشمول المالي كما يتم الإعتماد على مؤشرات قياس الأثر المتضمنة في الرؤية الإستراتيجية الإقتصادية، المتمثلة في زيادة إنتاج وبالتالي زيادة المستفيدين، ونسبة القبول للصف الأول في مرحلة التعليم الأساسي، ونسبة زيادة الإستيعاب، أما في الجزائر فيستهدف المخطط الإستراتيجي لعمل الحكومة 2020، رفع متوسط دخل الفرد، وتحقيق نمو إقتصادي مستدام، وزيادة التوظيف بما يضمن تخفيض معدلات البطالة إلى المستويات المقبولة إقتصادياً، وتخفيض معدلات التضخم، وتخفيض العجز في رصيد الموازنة العامة بما يضمن إستمرارية الدين العام للدولة، فضلا عن تقليل العجز في الميزان الجاري ومن ثم تخفيض عجز ميزان المدفوعات[3].

وفي الجزائر يلعب المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي دور الإستشاري لرئاسة الحكومة في القضايا ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي، حيث يعتبر أحد الهيئات الإستشارية التي تعتمد عليها

---

[1] عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري: **الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الإقتصادية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، 2005 ، ص254.

[2] UN Documents Gathering a body of global agreements, "Our Common Future, Chapter 2: Towards Sustainable Development": http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm.

[3] Michael chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, "Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria", authors & Scientific Research publishing,2015:http://www.scirp.org/joutnal/ojps, p- 89.

رئاسة الحكومة في تنفيذ الخطط الإستراتيجية في الدولة، كما بإمكان المجلس الوطني المبادرة من تلقاء نفسه بتقديم النصح والإرشاد للحكومة في أمور يراها ذات أهمية إضافة إلى ذلك، يتولى المجلس الوطني تقديم تقارير حول الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية في الدولة، من ثم تتولى اللجان الدائمة والمتخصصة المهمة[1].

تبنت الجزائر أول خطة إستراتيجية قومية منذ أواخر ستينات القرن الماضي، وتحديداً في العام 1966 عندما أصدرت المخطط الإستراتيجي الثلاثي (1966) – (1969) إضافة إلى ذلك إعتمدت أسلوب التخطيط المركزي والشامل خلال الفترة (1967) – 1979) ثم التخطيط اللامركزي أو التوازني للفترة (1980 – 1989) هذه الفترة إستصحبت معها مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية مستهدفة القطاع الصناعي تمثلت في إعادة الهيكلة المالية والإدارية، خلال تلك الفترة من الإقتصاد الجزائري بفترتين:

الفترة الأولى: غلب عليها الإقتصاد الموجه أو المخطط لتنمية القطاع الصناعي في الدولة

الفترة الثانية: فتعتبر بمثابة فترة الإنتقال إلى إقتصاد السوق حيث تميزت هذه الفترة بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي الذي إستهدف إستقرار الإقتصاد الجزائري، تبعته بعض الإصلاحات الهيكلية في القطاع الصناعي التي تمخض عنها خصخصة القطاع الصناعي[2].

من ناحية أخرى يعتبر مخطط عمل الحكومة الجزائرية 2020 أحدث خطة إستراتيجية تبنتها الحكومة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية الإستراتيجية، أشتمل المخطط على خمسة محاور رئيسة تمثلت في نمط جديد الحكم يتمثل في مبدأ الشفافية والمحاسبة بما يضمن الممارسة الكاملة للحقوق والحريات ومحور الإصلاح المالي والتجديد الإقتصادي، ومحور التنمية البشرية والسياسة الإجتماعية، ومحور السياسة الخارجية، ومحور تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين يسعى المخطط الإستراتيجي في الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي[3]:

. تبني سياسة إقتصادية ذات تأثير ايجابي على كل القطاعات (تنمية مستدامة).

---

[1] كواش خالد ، **أهمية السياحة في ظل التطورات الاقتصادية** ، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 44.

[2] حمد لشهب، **السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982** رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1987، ص 14.

[3] د. الوليد أمحد طلحة، صندوق النقد العربي ، "استبيان **التخطيط الاستراتيجي والرؤى المستقبلية** في الدول العربية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(2020)، ص14.

. تكييف برامج الإصلاح بما يتناسب مع إحتياجات سوق العمل وذلك بتوفير فرص العمل وزيادة القوة الشرائية للفرد.

. ترشيد الإنتشار الإقليمي للتنمية الصناعية والمنجمية.

. إعتماد قواعد حديثة لحوكمة الموازنة العامة، الإنتقال الطاقي نحو نموذج أكثر عقلاني وبيني.

أما التنمية الإقتصادية لها أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة ينظر إليه على أنه وسيلة لتحقيق حياة كريمة ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

1) **زيادة الدخل القومي:** ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الإقتصادية، هو تحسين المستوى معيشي لسكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض المستوى المعيشي وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.
2) **رفع مستوي المعيشة:** تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة[1].
3) **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغني المفرط، وحالة من الفقر هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه[2].
4) **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط والبحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة وذلك أن الإعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الإقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء وإستقرار مجرى الحياة الاقتصادية[3].

[1] د. الوليد أمحد طلحة، المرجع السابق، ص15.

[2] د. الوليد أمحد طلحة، المرجع السابق، ص15.

[3] أ. بوضياف ياسين، جامعة الشلف (الجزائر)، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية**، vision Economic development in Algeria between the present requirements and future، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، 2018-05-01 62-49 volume 1, Numéro 1, Pages، ص187.

الفرع الأول: الموارد البترولية في الإقتصاد الجزائري

أكتشف البترول لأول في الجزائر بكميات تجارية سنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد وبدأ الانتاج من هذه المنطقة عام 1953، وشهدت سنة 1956 أولى الإكتشافات الكبرى في حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية حيث إكتشف حقل حاسي مسعود الذي بدأ الانتاج سنة 1957، وبعد أن نالت الجزائر إستقلالها أممت في 24 فبراير سنة 1971 51 % من أسهم شركتي البترول ايراب ERAP وشركة البترول الفرنسية، ويعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال بعد أكمن أربعة عقود من الإستقلال القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 09% في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح حسب السنوات بين 60 و 1575، اضافة الى هذا تشكل الجباية البترولية في الجزائر أهم إيرادات الدولة و النظام الجبائي في الجزائر يطبق على الأنشطة التالية[1]:

التنقيب البحث وإستغلال المحروقات ونقل المحروقات عبر القنوات تبيع الغاز الطبيعي ومعالجته وإستخراج غاز البترول المميع، وتضم جباية المحروقات الحقوق على المحروقات المستخلصة والضريبة على النتيجة المتعلقة بالنشاط، كما تفرض هذه الحقوق على الشركات الوطنية النشطة في القطاعات المذكورة سابقا والشركاء الأجانب، كما يتم فرض هذه الحقوق وتطبيقها في حدود إقليم الدولة و نأخذ كمثال الجزائر التي تعد من بين دول عالم الثالث والتي تشكل المداخيل الأكثر من 80% من مجمع المداخيل الجبائية[2].

ونظرا لهذا الدور الكبير للبترول وقطاع المحروقات كان لابد أن يصاحب ذلك ضخامة الإستثمارات الموجه لهذا القطاع، حيث قامت الحكومة الجزائرية بإبرام العديد من الإتفاقيات والعديد من المشاريع كمشروع مصفاة أدرار سنة 2004 بطاقة إنتاجية تصل إلى 600 الف طن سنويا من البترول، ومشروع هيليوم سكيكدة بدءا من جوان 2005 كما يقدر أن يتم إستثمار نحو 80 مليار دولار خلال الفترة 2015 الى 2019 لزيادة الطاقة الانتاجية إلى 225 مليون طن[3].

---

[1] حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على البترول العربي**، بيسان للنشر، لبنان، الطبعة 1، سنة 2000 ص160.

[2] A. BENACHENHOU, l'expérience Algérienne de planification et de developpement (1962-2005), Algerie, OPU, p5.

[3] أ. عبد الوهاب، د مبارك بن زاير د. سفيان بوقطاية، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري التدعيات والحلول** جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر، جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر المركز الجامعي غليزان الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE العدد السادس/ جوان 2018 ص353.

يعتبر قطاع النفط قاطرة الإقتصاد الوطني من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام، فبالنظر إلى الجدول الذي يوضح نسبة الناتج الداخلي الخام البترولي إلى الناتج الداخلي الخام الكلي للفترة 1980–2000 تتضح لنا العلاقة الطربية بين القطاع النفطي والناتج الداخلي الخام، فقبل سنة 1982 كانت مساهمته مرتفعة إذ كانت تمثل في المتوسط 32.75%، فقد إنخفضت هذه النسبة لتصل في المتوسط 12.88% خلال الفترة 1982–1990 وهذا بسبب الأزمة النفطية العكسية لسنة 1982، ما يؤكد التبعية الكبيرة للعوائد النفطية للسوق العالمية البترولية، أما بعد سنة 1990 عرفت الأسعار البترولية إرتفاعا محسوسا والتي ساهمت بدورها في زيادة حصيلة العوائد البترولية والتي زادت من حجم الناتج الداخلي الخام، هذا ما يعني أن النمو الإقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله القطاع النفطي[1].

الصادرات بالنظر إلى الجدول يتضح بوضوح أهمية صادرات قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الكلية للبلاد، حيث تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، إذ بلغت مساهمتها » خلال الفترة 1990–2000، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات.

وفي الموازنة العامة للدولة تعتبر الجباية البترولية المغذي الرئيسي لإيرادات الدولة وتتوقف وضعيتها على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية هذا ما يجعل الميزانية العامة في الجزائر حساسة للصدمات التي تحدث جراء تقلبات أسعار البترول، سواء كانت هذه الصدمات سلبية بإنخفاض أسعار المحروقات أو إيجابية جراء إرتفاع أسعارها، وبإعتبار أن تمويل السياسات الإقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة، فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات بعد المحور الرئيسي لإستقرار وإستمرار تنفيذ مختلف السياسات الإقتصادية في الجزائر[2].

فالإستراتيجية التي تبنتها الجزائر خلال فترة السبعينات والتي إستمرت حتى نصف ثمانينات القرن الماضي والمعتمدة على سياسة المخططات فشلت في تحقيق التنمية المنشودة وقد برز ذلك بوضوح بعد الإنخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 حيث إنتقلت الأسعار من 32 دولار للبرميل سنة 1980 إلى ما دون 13 دولار للبرميل سنة 1986 وهذا ما كان له إنعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، حيث إنخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981 – 1985

[1] أ. عبد الوهاب، د مبارك بن زاير د. سفيان بوقطاية، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري التدعيات والحلول 354.

[2] السيد عطية عبد الواحد، **الموازنة العامة للدولة**، دار النهضة العربية، بيروت ط1–1996، ص63.

إلى 27% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986 – 1990، إضافة إلى ذلك تراجعت قيمة الصادرات بنسبة ... فأضحى واضحا أن معدلات النمو التي سجلتها الجزائر خلال تلك الفترة كانت بفضل الطفرة البترولية، ودليل ذلك أنه وبمجرد تراجع أسعار النفط برزت إختلالات إقتصادية عميقة كما إرتفع حجم المديونية الخارجية تاركة انطباعا سينا لدى البنوك العالمية ومتسببة في إثارة أزمة إقتصادية وإجتماعية خانقة[1].

وقد كان للأزمة البترولية إذن الوقع الكبير في الإقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الإنهيار بعد إنخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الإقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الإقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي، ومنذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الإقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية[2].

الفرع الثاني: الموراد الفلاحية في الإقتصاد الجزائري

شرع في تنفيذه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA في شهر سبتمبر 2000 من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر حيث تضم ما يقارب نصف فقراء الجزائر، وهذا لإنخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي[3].

ويدخل برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001–2004) في عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ولاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي الحكومة، فمن خلال البرامج المكونة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، ويدخل المخطط الوطني ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم مما يوفر له الظروف الملائمة حيث تمثلت الأهداف العملية من تحقيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في إعادة

[1] أ. عيه عبد الرحمان، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية**، –حالة 2000 – 2011، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 جوان 2011، ص201.

[2] أ.سيهام شباب، **توظيف موائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة معسكر، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (4) العدد (10) لسنة (2014) رقم 277 ، ص284.

[3] مليكة جرمولي، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة إليها**، دراسة حالة البويرة، رسالة ماجستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص93.

تنشيط الطلب، ودعم الأنشطة التي تولد قيمة مضافة والفرص العمل، وإعادة تأهيل البني التحتية، لاسيما تلك التي قد تساعد على إستئناف الأنشطة الإقتصادية وتلبية إحتياجات السكان الضرورية من أجل تنمية الموارد البشرية[1].

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبالتالي برنامج الإنعاش الاقتصادي، يسمحان بضمان الإنتقال النهائي من التسيير المخطط إلى تسيير طلبات الإستثمار الإنتاجي، ويهدف المخطط أساسا الترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الإقتصاد العالمي عن طريق الإستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، هذا الأخير يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية، وتشجيع ودعم المزارعين كما يمكن حصر أهم أهداف هذا المخطط فيما يلي:

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال الانتاج الزراعي وتنويعه.
- الإستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية.
- إبراز وتعزيز الميزة النسبية للانتاج من أجل التصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في العمالة من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار.
- تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين[2].

ولقد تضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي إجراءات إضافية محددة، تراعي القيود المناخية الزراعية بما في ذلك المناخ الجاف الذي يؤثر على جزء كبير من البلاد، والتخفيض اللازم من درجات الفقر والعزلة في المناطق الريفية، والإستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتشمل هذه البرامج[3]:

- برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي الذي يشمل أساسا منتجات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات الميزة النسبية الموجهة للتصدير وبرنامج التنمية حسب القطاع.

---

[1] أمال حنفاوي، **تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001_2014**، أوراق مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الإقتصادي بين الواقع والطموح، جامعة سطيف 1- 12مارس2013، ص04.

[2] أمال حنفاوي، مرجع السابق، ص05.

[3] غريدي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية لتجارة 2017**، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ص03.

- برنامج تحويل نظم الإنتاج الذي يهدف إلى الإهتمام أكثر بظاهرة الجفاف في إطار محدد.
- برنامج حماية المستجمعات المائية والتوسع في العمالة الريفية.
- برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب الذي يضع التركيز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي، وتحسين إمدادات العلف وزيادة دخل السكان المحليين وهناك نشاطات أخرى محددة تندرج ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، مثل إنتاج البذور والنباتات للمحافظة على الموارد الجينية والحاجة إلى إدماج المزارع التجريبية في هذا الدور والتي تدخل في إطار الشراكة مع الجمعيات الوطنية والأجنبية أو المختلطة، من أجل التنمية الزراعية العضوية وتحسين القدرات التسييرية للإدارة الزراعية وغيرها[1].

- **مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2022**

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليون دج)	النسبة في الناتج المحلي الاجمالي(%)
2000	346171,4	9,0
2001	412119,5	10,5
2002	417225,2	10,1
2003	515281,7	10,6
2004	580505,6	10,2
2005	581615,8	8,2
2006	641285,0	8,0
2007	708072,5	8,0
2008	727413,1	7,0
2009	931349,1	10,1

[1] أمال حنفاوي، المرجع السابق، جامعة سطيف 1- 12 مارس2013، ص06.

2010	1015258,8	9,0
2011	1183216,1	8,6
2012	1421693,3	9,4
2013	1640006,1	10,7
2014	1771495,6	11,1
2015	2013900,0	12,0
2016	3 .872 1334	12.9
2017	2 .561 1458	13.1
2018	3.281.350	13.2
2019	2.690.000	12.5
2020	2.429.400	14.4
2021	3.491.000	14.2
2022	4.500.453	14.7

المصدر: من إعداد الباحث عتمادا على إحصائيات وتقارير وتصريحات وزارية.

الفرع الثالث: الصناعة المحلية في الجزائر

قررت الحكومة الجزائرية إنتهاج إستراتيجية الصناعات في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، حيث رأت في مضمون هذه الإستراتيجية النموذج الإمثل لقيام تنمية صناعية متكاملة في الجزائر بعد الإستقلال إذ ركزت هذه النظرية على الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة، والتي من شأنها تحقيق معدل نمو إقتصادي في القطاعين الصناعي والزراعي معا، أي أن كل صناعة قادرة على توليد صناعة أخرى.

فمثال الصناعات الإستهلاكية تتميز بروابط خلفية مرتفعة، في حين تتميز في الإتجاهين معا الصناعات بروابط أمامية مرتفعة، أما الصناعات الميكانيكية فتتميز بروابط خلفية وأمامية مرتفعة إذ قام الإقتصادي "دوبرنيس" بترتيب الصناعات حسب درجة تأثيرها وقوتها بين مختلف القطاعات تبادلية ومتكاملة، وقد وضع صناعة الحديد والصلب في المقدمة، ثم الصناعات الميكانيكية وصناعة الطاقة والصناعة الإلكترونية[1].

إن الهدف من غاية تحقيق إستراتيجية الصناعة الثقيلة هو إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، والإستقلال الإقتصادي في المدى الطويل، وذلك في ظل مخططين رباعيين هدفا لبناء الإقتصاد الوطني، فكان الهدف المرجوا من المخطط الرباعي الأول 1970-1973 هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد[2].

جدول يوضح عدد العمال خلال سنوات في القطاع الصناعي في الجزائر

السنوات	السكان النشطون	العمالة في القطاع الصناعي
2007	10514	522
2008	10801	530
2009	10544	1194
2010	10812	1337
2011	10661	1367
2012	11423	1335
2013	11964	//
2014	11453	//
2015	11932	//
2016	12117	//

[1] سعيد فكرون، **إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية -حالة الجزائر- دراسة نظرية**، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية- جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر 2005/2004، ص47.

[2] ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره**: د ارسة تحليلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 1، جوان 2019،ص.ص:90-103، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، ص92.

2017	12298	//

المصدر: فاتح حركاتى، عطا الله أبادير، نشأت الوكيل، القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 32 – العدد 2 – 2018 ص320.

ومنه الإسراتيجية الصناعية المتبعة للجزائر منذ الإستقلال إلى غاية اليوم والمتمثلة في كون القطاع العمومي هو المسيطر على هيكل الإقتصادي الجزائري لم تكن ناجحة من الناحية الإنتاجية ولم تحقق إنعاش النمو كما كان مقرر بسبب بعض الموارد المالية، مما ترتب عن ذلك توجه السلطة نحو تعميق الإصالحات، حيث عرفت الفرتة الممتدة بين 1991 و1993 تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وإقرار إصالحات عميقة في الجانب التشريعي[1].

وقد سطرت السلطات العمومية مجموعة من الأهداف يتوجب بلوغها من خلال هذا البرنامج إعتبارا من سنة 1991 وتتمثل في:

– إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مما أصابها من ضعف وتدهور نتيجة إستراتيجية التجزئة التي شهدها القطاع الصناعي في الثمانينات.

– إعادة تنظيم السوق المالي مما يسمح له بمسايرة ديناميكية الإصلاحات الجديدة.

– تصفية المؤسسات الإقتصادية العاجزة التي لا يرجى منها أي إنعاش عن طريق الخوصصة إستجابة لمطالب صندوق النقد الدولي.

– فتح المجال أمام الإستثمار الإجنبي المباشر في جميع القطاعات بما فيها قطاع المحروقات.

– تحرير أسعار السلع والخدمات وضبط عملية دعم السلع الواسعة الإستهلاك وتقليل الإعانات[2].

وقد عرفت بداية سنوات القرن الواحد والعشرين تحسنا في أسعار المحروقات وهو ماكان بمثابة الفرصة المشجعة لإنعاش الإقتصاد الجزائري والعمل على لإصلاح الإختلالات الهيكلية التي يعاين منها البنيان الإقتصادي والإجتماعي وذلك لتبين برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لهذه الفرتة[3].

---

[1] سليم بوهيدل: **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري يف ظل التحوالت الاقتصادية الدولية**، مذكرة دكتوراه علوم يف العلوم االقتصادية، غري منشورة، ختصص اقتصاد التنمية، جامعة احلاج خلضر، باتنة 1 ،2016، ص 103.

[2] مدين بن شهرة: **الإصالح الإقتصادي وسياسة التشغيل**، دار حامد، عمان، 2008، ص 30.

[3] عبد الرحمن تومي، الإصالحات االقتصادية في الجزائر: **الواقع والآفاق، 2011 الجزائر**: دار الخلدونية للنشر، ص65.

البرنامج الخماسي للجزائر للنمو2014 –2019: في إطار إستكمال عملية التنمية تبنت الدولة برنامج جديدا لإنعاش القطاعات واليات لازالت في قيد الإجناز والعمل على تطبيق حمولات جديدة بإمكانها النهوض بالإقتصاد الوطني، وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج في تطوير الإقتصاد الوطني وترقيته وتحسين الخدمة العمومية وعصرنة المنظومة المصرفية والمالية وتوسع وتطوير النشاطات الفلاحية وتسيري المنشآت القاعدية وتوسيع وعصرنة القطاع الصناعي من خلال العمل على ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايري الجودة، حيث سيتم إنشاء جميع صناعي من شأنه أن يسمح بإنشاء مركب لإنتاج الأمسدة، والشروع في إستغلال مناجم الحديد[1].

شهدت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 تحسن في وضع الإقتصاد الجزائري خاصة من خلال إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العاملية حيث إرتفع متوسط سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى وصوال 57 دولار سنة 2010 هذه المؤشرات توضح بأن الجزائر عاشت أريحية مالية خلال هذه المرحلة، ومن بين المرتكزات التي ترتكز عليها معامل الإسرتاتيجية الإقتصادية والصناعية الجديدة هي تعميق الإصالحات الإقتصادية وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب كما عرفت هذه الفترة إنفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالمية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات والصناعات الكهرومنزلية وصناعة الهواتف الذكية وإلى غاية يومنا هذا فإن جل هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات تركيب وتعبئة وليست صناعة إنتاج حقيقي، فبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية نجد أن متوسط النمو السنوي لإلنتاج في الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهرابئية والإلكرتونية عرفت تراجع كبير من خلال فرتة 2000 إلى 2003 ، ابستثناء الصناعات الغذائية والفلاحية التي عرفت تحسن ملحوظ خلال فترة 2009 –2015 أين تراوح أما قطاع النسيج حقق تطورا إجيابيا من حيث الإنتاج إبتداء من سنة 2012 أين حقق نمو خلال الفترة 2012– 2015 وهذا التحسن راجع إلى إستعادة النشاط في جميع المؤسسات على مستوى القطر الوطني بموجب الإتفاقية المبرمة مع وزارة الدفاع الوطني المتعلقة بتموين مجيع وحدات الأمن والجيش الوطني الشعبي على مستوى الوطن مما مكنها من تطوير قدراهتا الإنتاجية وتحسين وضعها المالي[2].

---

[1] عقون شراف وآخرون: **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية2001–2019**، مجلة مناء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 2، ص: 205–207.

[2] سليم مخضار، ليم خمضار: **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي يف اجلزائر مقارنة ببعض الدول** مذكرة دكتوراه علو م يف العلوم االقتصادية، غري منشورة، ختصص حبوث العمليات وتسيري املؤسسات، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2017 ،ص: 102 ص: 148.

المطلب الثاني: سياسة الإنعاش الإقتصادي

برانمج دعم الإنعاش: لقد جاء هذه البرنامج في مرحلة التصحيح الهيكلي والتي تزامنت مع الإرتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط كانت فرصة للدولة لتبين إصلاحات عميقة في البنيان الإقتصادي والإجتماعي والتي إنتهجت سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي، حيث تم تخصيص غلاف مالي يقدر ب525 مليار دج لفترة متوسطة الأجل مدتها أربع سنوات[1].

حيث يهدف إلى تنشيط الطلب التي يسايرها دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما الحملية منها وترقية المستثمرة الفلاحية، حيث شهد القطاع الصناعي معدلات مقبولة خلال هذه الفترة بتسجيله في سنتي 2001 – 2002 معدلات منو وصلت إلى 1,5 %و7,4 %على التوالي غير أن هذه الأخرية سرعان ما عاودت الرجوع إلى تشغيل معدلات مون بطيئة خلال سنة 2003 –2004 معدلات 4,2 %و8,2 %على التوميل وهو ما يمكن تفسريه أن القطاع الصناعي في الجزائر تجاوب مع الدفعة معدلات نمو مرتفعة[2].

وهنالك إمكانية إستخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك إقتصاد ما في حالة ركود، وتعتبر سياسة الإنعاش الإقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، والهدف إلى دعم النشاط الإقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كيتري، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص أو العمومي، الإستهلاكي أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وإمتصاص البطالة[3].

إستهل الإقتصاد الجزائري الألفية الثالثة وقد بدأت معامل التعاريف من الأزمة إختلانق التي مرد تسعينات القرن العشرين البظهور، لمنو الناتج ال 6.1 % فمن إقتصاد لم يتجاوز فيه الخام 73.0 % خارج قطاع الحمروقات كمتوسط سنوي خلال الفرتة 1990–1999 وتجاوزت فيه نسبة دين الخارجي

---

[1] مبارك بوعشة: االقتصاد الجزائري من **تقييم خمططات التنمية إلىتقييم الربامج الاستثمارية**، المؤمتر الدويل حول تقييم آاثر برامج االستثمارات العامة وإنعكاساته على التشغيل واإلستثمار والنمو االقتصادي، كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيري، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11 –12 مارس 2013 ،ص: 10.

[2] سليم بوهيدل: مرجع سابق، ص 115.

[3] خالد واصف الوزني أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان (الأردن) 2006 ، ص325.

إلى الصادرات خدمات ال 53 ،% ومعالت التضخم 19 % كمتوسط خلال نفس الفترة، ورصيد دين خارجي في حدود 29 مليار دولار سنة 1999، إلى إقتصاد حققي فيه الناتج سنة 2000 وخلال نفس السنة 2000 بلغ إحتياطي الصرف الأجنبي دون الذهب في الجزائر 9.11 مليار دولار، وهو ما يغطي أكثر من 15 شهر من الواردات، هذا التحسن في إحتياطي الصرف الأجنبي يرجع ابألاساس إلى التحسن الذي عرفته أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية[1].

الهدف منها تحريك النشاط الاقتصادي بعد حالة الركود الاقتصادي، من خلال تطبيق مجموعة من الآليات مثل عجز الميزانية العامة وتمويل التنمية بالعجز، وتحفيز الإستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور لتنشيط الإستهلاك، وبالتالي تقوية الطلب على السلع، وكذا آلية تسهيل القروض الإستهلاكية هي سياسة إنفاقية توسعية هتدف إلى تحريك الطلب الفعال الطلب الحكومي من خلال الرفع من نفقات التجهيز، مما يؤدي إلى إحداث المضاعف ومن ثم المعجل والذي يساهم بدوره في تحريك معدلات النمو بنسب مقبولة، هذا من جهة الطلب، أما من جانب العرض فيتم بإستخدام سياسة جبائية توسعية تعتمد على التخفيض الضريبي وتقديم الحوافز للاستثمار[2].

عنها بالناتج الوطني الإجمالي الحقيقي عبرا رفع الطلب الكلي بأنه مجموع الكميات من السلع والخدمات معي التي يرغب ويستطيع الم شترون إقتناءها عند مختلف المستويات العامة للأسعار، أو بعبارة أخرى هو مجموع السلع والخدمات النهائية التي ي طلبها المستهلكين والمؤسسات الإنتاجية والحكومة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة[3].

في حماولة منها إلرساء دعائم إقتصاد فعال وتنافسي وقادر على الإندماج مع الإقتصاد العاملي أو على الأقل مع االقتصاد الأقليمي، من خلال إنعاش القدرات الإنتاجية الوطنية وفق أسس مستدامة، وخلق الشروط اهليكلية الضرورية لتحفيز مناخ الأعمال[4].

---

[1] نصت المادة 10 **من قانون المالية التكميلي لسنة 2000** على" يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302-301 بعنوان صندوق ضبط الموارد، يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات فوائض القيم.

[2] سعودي محمد، **أثر الإنفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2015** ،اجمللة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد، 5 ،جامعة المدية، الجزائر، 2016، ص 50.

[3] أبو السعود محمد فوزي، **نجا على عبد الوهاب وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 2013، ص 94.

[4]Hamid A.Temmar, l'économie de l'Algérie –les politiques de relance de la croissance, op cit, p 85.

ومنه تقوم السلطات العمومية في الجزائر بإنتعاش سوق النفط للفرتة 2010-2014 من أجل بلوغ الأهداف التالية:

1) تنشيط الطلب الكلي، والذي يعد الهدف الأهم لسياسة الإنعاش الإقتصادي.
2) دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، والأكثر قدرة على إمتصاص الأيادي العاملة عبر رفع مستوى الإستغلال في قطاعات الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3) تطوير وتأهيل الهياكل القاعدية والبنى التحتية الضرورية لبعث الممارسة الإقتصادية ولتنمية الموارد البشرية.
4) تعزيز التوازن الجهوي وتنمية المناطق النائية[1].

الفرع الأول: إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر

يمكن أن ينظر للسياسة الصناعية على أهنا السياسة، أو السياسات، التي تؤثر على الرفاه الإقتصادي للبلد المعين، وذلك من خلال تدخل الدول في جمال تخصيص الموارد ما بين الصناعات أو القطاعات، أو التدخل في التنظيم الصناعي لصناعات أو قطاعات معينة، وما يرتبط بهذا التدخل من إستخدام للعديد من أدوات السياسة، وقد حرصت الكثير من البلدان النامية، وبضمنها الأقطار العربية، خاصة بعد الحصول على إستقلالها، على إنتهاج التصنيع إعتقادا منها بأن هذه السياسة هي أقصر الطرق لتعظيم معدلات النمو، وإعادة توزيع الدخل[2].

وتتضمن هذه السياسة انشاء صناعات محلية إنتاج منتجات كانت تستورد سابقا، ويتم ذلك من خلال إجياد حاجز، أو حواجز، محلية وحصص ضد إستريادا السلع المناظرة الأجنبية، وقد إعتبرت، تارخييا الصناعات الإستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة، وذلك لعدم تعقدها تكنولوجيا، ولتوافر الطلب المحلي على منتجاتها، على أمل أن يتم إحلال الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة والرأمسالية الحقا[3].

---

[1] Le gouvernement algérienne, objectifs de millénaire pour le développement – rapport national 2000-2015, juin 2016, p 17.

[2] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصادي الكمي**، ط1 ،دار الفجر، القاهرة، 2006 ،ص 309.

[3] اسرتاتيجيات التنمية **االقتصادية، استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، https://www.arab-api.org/

ومنه موارد الدولة والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف في مواجهة التغيرات التي تطرأ، أي فن إستخدام موارد الدولة وإمكاناتها لتحقيق الأهداف العامة للدولة، أو أنها الرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الشاملة القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية، بمعنى أن يكون هنالك التزام قادر على تقديم أفضل الخدمات من خلال تحفيز البشر بإتجاه الإستغلال الأمثل للموارد[1].

كما يعرفها البعض على أنها الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية للإنتقال بالإقتصاد القومي من حالة الركود إلى حالة النمو الذاتي، أي أنها مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق والذي يضمن في إطارها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية[2]

والتي تمليها إعتبارات أساسية هي:

- عدم قابلية بعض دوال الإنتاج أو العرض للتجزئة.
- عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل الطلب.
- الوفورات الخارجية.
- عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة[3].

ولتحقيق التنمية الإقتصادية حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الإصالحات التي من شأنها أن تقضي على الإختالالت الهيكلية، وما نتج عن ذلك من اختلال العلاقات بين الموارد البشرية والموارد المادية، وظهور البطالة وإختلال هيكل الصادرات من الناحية الإقتصادية، أما من الناحية الإجتماعية عدم ملائمة البنيان الإجتماعي والثقافي بما يحوي من قيم وعادات وسلوك وإتجاهات الأنظمة بالإضافة

[1] **استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق**، 2013–2030 مكتب رئيس الوزراء العراقي 2013 ، ص 2 – 30.

[2] كربالي بغداد ومداني محمد، «**استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية**،» مجلة علوم إنسانية (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر 2013 ،ص 1 – 20.

[3] حمد عبد العزيز عجمية، **التنمية اقتصادية بين النظرية والتطبيق** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية كلية التجارة، 2010، ص178.

الى ذلك حاولات الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه لمقتضيات النمو الإقتصادي للإقتصاد الدولى من إندماج إقتصاديات الدول العربية ومنها الجزائر بإعتباره دولة عربية بالدرجة الأولى[1].

فمحاولة الجزائر نقل الإقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والخروج من وضع الإجتماعي إلى وضع إجتماعي متقدم، باعتبار أن عالقة التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية عالقة تكاملية يمكن أن نتحدث عن تنمية إقتصادية دون تغيير إجتماعي، وإن إنتهاج الجزائر برامج الإصالحات الإقتصادية التي طبقتها من خلال فترات متعددة بسبب حدوث خلل في المنظومة الإقتصادية الجزائرية، وذلك قصد مواصلة عملية التنمية التي تكون شبه متوقفة خلال فترة الإصالح بالإضافة الى معالجة الآثار الإجتماعية السلبية لهذه البرامج منها البطالة والفقر وغيرها، وكذلك القضاء على العلل الإجتماعية المصاحبة للتخلف التي كانت دافعا للسياسات التى أفضت إلى اضطرابات كل من الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية[2].

بالإضافة أن التنمية الاقتصادية تعاني من العديد من المشاكل والأزمات التي من شأنها أن تؤثر على عجلة تقدمها، حيث أن ضعف الأداء المؤسسي على مواجهة التأثيرات والصدمات الخارجية الطارئة بالإضافة إلى تراجع الإستثمار وتدني كفائته خاصة مع عدم الإستقرار السياسي التي شهدته الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي، كان له الأثر على تراجع التنمية فيها بالإضافة الى الممارسات نفاق عوائد النفط دون عقلانية مع غياب الإداريين والكفاء، وكما أن الفاسد للمسؤوليين الحكوميين والجزائر لم تفتح المجال الواسع لقطاع الخاص إلا بعد تراجع النفط في نهاية لثمانينات ففكرة من خوصصة المؤسسات العمومية وهو ما زاد الطين بلة في عدم ترشيد القرارات السياسية ودون قراءة جيدة للحاضر والمستقبل وهو ما يؤدي إلى عدم راشدة القرار السياسي، وان من أهم أسباب فشل التنمية في الجزائر إضافتا الى ما تم ذكره، هو البنيان الإقتصادي التبعي المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب، وما يمثله من مصدر رئيسي للموارد المالية، وهذا ما أدى إلى تراجع أو انعدام الجهد المكثف والجاد لكسر حلقات التخلف والتبعية، بالإضافة إلى الأطماع والضغوط الخارجية المحيطة بالمنطقة العربية وما فعلته

[1] شارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**: ترجمة حمدي عبد الرحمن و محمدعبد الحميد،)عمان:المركز العربي للدراسات السياسية ،ط1، 1م2001، ص 77.

[2] شارد هيجوت، مرجع السابق78.

الثورات العربية أو ما يصطلح عليه عالميا "الربيع العربي" كان له وقع في سياسات الدول وإنعكاس بالسلب على ما إقترفته الدول العربية[1].

الفرع الثاني: إستراتجية دعم الإنعاش الإقتصادي في الجزائر

برانمج دعم النمو الإقتصادي 2005-2009: جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي لفترة 2001-2004 وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر مع الإرتفاع الذي سجله سعر النفط، حيث أقرت الدولة هذا البرامج الذي من شأنه تحريك عجلة الإقتصاد وقد خصص له مبلغ 705,8 مليار دج، وبقي قطاع الصناعة في ظله يعاين الضعف رغم الأداء الجيد لبعض فروعه الصناعة الغذائية والنسيج والجلود[2].

برنامج الإنعاش: الإقتصادي هو عبارة عن مخطط دعم يقدم إلى الإقتصاد الوطني هدف تدعيم التنمية الإقتصادية، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة إقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل ولمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فان هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للإقتصاد وإستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية[3].

ويمتد برنامج الإنعاش الإقتصادي الأول في الجزائر من2001 إلى 2004 ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين مستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية، وحرصت الحكومة على أن يتضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي، تحفيز الأنشطة الإقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب

[1] أ بوضياف ياسين، **التنمية الإقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية**، جامعة الشلف- الجزائر، ص05.

[2] جلال الوايف، خالد أمري: **إسرتاتيجيات التنويع الإقتصادي كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص 41.

[3] حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال إفريقيا**، دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص15.

شغل وتحسين القدرة الشرائية، فهو يندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي[1]

مخطط توضيحي لسياسة الانعاش الاقتصادي

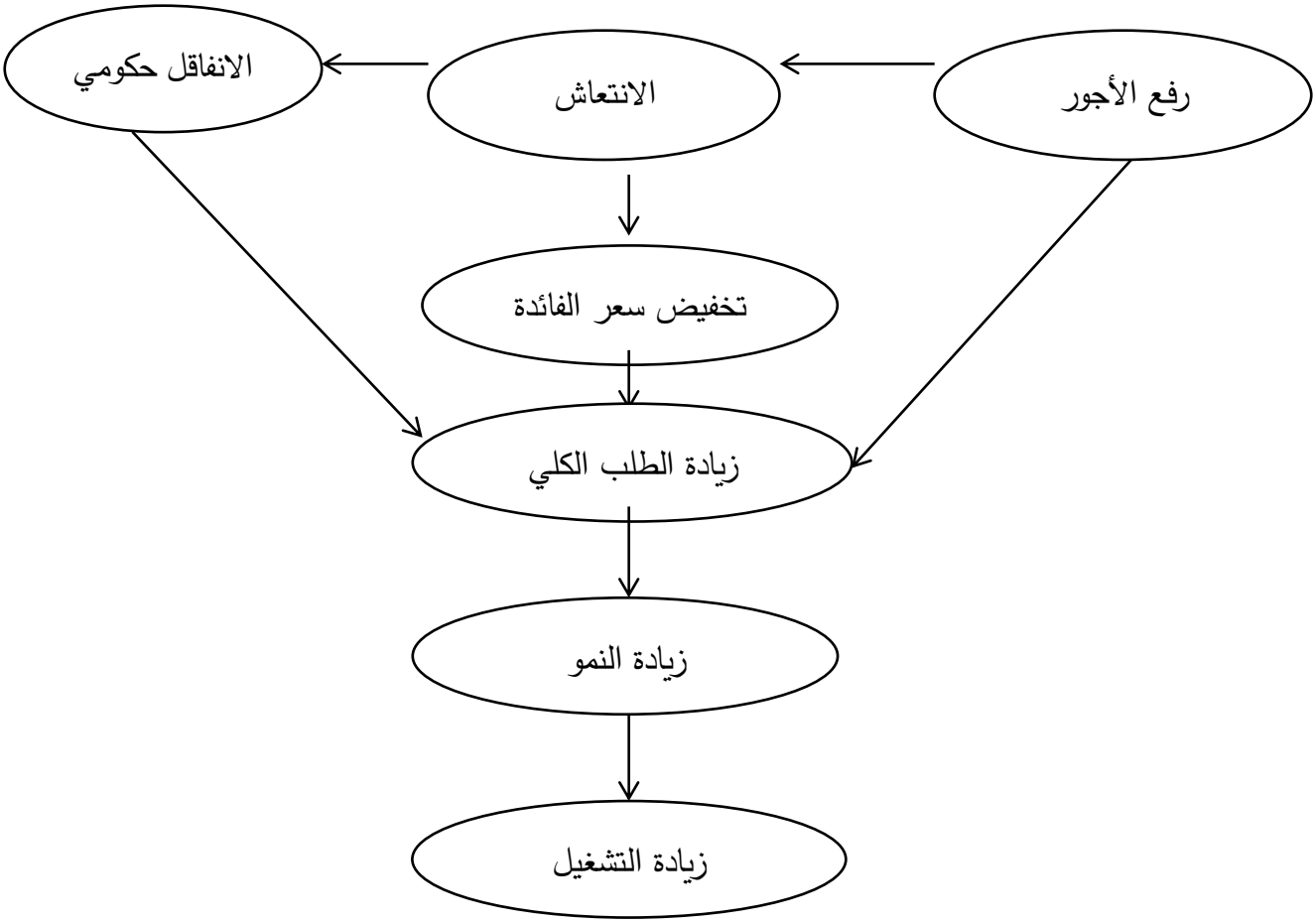

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي"، دراسة تطبيقية لنموذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010 ،ص 79.

الفرع الثالث: التخطيط الإستراتيجي لتوطيد النمو الإقتصادي

برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010 -2014: يندرج هذا البرنامج في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها في بداية سنوات 2000 بإعتباره برنامج مكمل لبرنامجي الإنعاش الإقتصادي

[1] Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 – 2004 les composantes du programme, P4 http://www.members.lycos.fr/algo/down load/ plan de relance.doc

وتدعيم النمو وتقدر الميزانية المخصصة له 286 مليار دولار حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحسين التنمية البشرية ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية ودعم تنمية الإقتصاد الوطين ودعم التنمية الصناعية وذلك من خلال تطوير المؤسسات العمومية والإهتمام بالصناعة البيرت وكيمياوية وإنشاء مناصب شغل، فلقد تم تخصيص القطاع الصناعي دعم يقدر ب656 مليار دج لتنميته وتطويره ليصل الدعم في نهاية إلى 2000 مليار دج بعد إضافة مبالغ مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشغل وهذا ما إنعكس بإجاب على معدلات منو هذا القطاع بمتوسط سنوي يقدر ب4,1 % حيث شهد إنتعشا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2012 بمعدل يقدر ب4,3 % وهذا لإنتعاش فرع الحديد والصلب والإمسنت والسبب يرجع إلى مباشرة مشروع رئيس الجمهورية لبناء 2 مليون سكن بالإضافة إلى فرع الطاقة والمياه[1].

ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي عام 2001، وقد قدرت قيمت الإجمالية بـ 21214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل على شقين إثنين هما: إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازيا على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار، وإطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار، وقد نصت المادة 70 من القانون 09 والذي تضمن قانون المالية لسنة 2010 بأن يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 134-302 تحت عنوان "حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014، كما نصت نفس المادة على أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014، وتقيد في باب النفقات[2] كل النفقات المتصمة بتنفيذ مشاريع الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014 ويرتكز مضمون توطيد النمو الإقتصادي، البرنامج الخماسي الثاني 2010- 2014 على خمس محاور على التنمية البشرية، المنشآت القاعدية، برامج دعم التنمية الإقتصادية، إنشاء مناصب شغل، وتطوير إقتصاد المعرفة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] زروق بن موفق: **إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل التغريات الإقتصادية المعاصرة**، مذكرة دكتوراه في علوم العلوم الإقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، جامعة زاين عاشور، الجلفة، 2018، ص126.

[2] د.عز الدين بن شرشار، **تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو االقتصادي دراسة تحميمية قياسية لمفترة 2010_2020** مجلة البحوث االقتصادية والمالية 1574-2588 : المجلد الثامن / العدد الأول، ص41.

البرنامج	المبلغ المخصص مليار دج	النسبة المئوية %
1-التنمية البشرية	**10116**	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
- السكن.	3700	
- الصحة.	619	45.12
- المياه.	2000	
- باقي القطاعات شباب ورياضة، شؤون دينية، اتصال، ثقافة قطاع المجاهدين، التضامن الوطني	1899	
2-المنشآت القاعدية	8200	
- الأشغال العمومية.	3100	36.58
- النقل.	2800	
- خدمات الجماعات المحلية.	1800	
- تهيئة الإقليم والبيئة.	500	
3- برامج دعم التنمية الإقتصادية	3500	
- الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	15.61
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150	
- التنمية الصناعية	2000	
4- إنشاء مناصب شغل	350	1.5
5-تطوير إقتصاد المعرفة	250	1.11

المصدر: د.عزالدين بن شرشار، تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الإقتصادي ص42/ ص43.

تعريفه: يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الإقتصادية والإستجابة لمتطلبات السكان وتحسين

المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الإستقلال وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: يتضمن إطالق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156مليار دولار.

القسم الثاني: يتضمن إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل السكك الحديدية والطرق والمياه، بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار، وقصد تمويل الإستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 134-302 بعنوان حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014 وذلك من خلال المادة 80 من قانون المالية 2010.

المطلب الثالث: التخطيط الإستراتيجي للإقتصاد الجزائري

تلعب الأنشطة دورا رئيسيًا في الأساس عمليات صنع القرار في الإستراتيجية التوجه نحو الإقتصاد الوطني والتحليل القطاع الاقتصادي، سواء من مساعدة الحكومة في الإستراتيجية التحليل وتطوير إجراءات التخطيط والتنبؤ الإقتصادي على أساس القطاع فضلا عن إستخلاص تدابير السياسة العامة وصولا إلى المسودات المفاهيمية لإصلاحات السياسات واللوائح التنظيمية[1].

المنهجيات المقدمة وقد تم تطبيقها بنجاح في الإستراتيجية عمليات التخطيط والدراسات القطاعية التي تحمل إمكانات لمختلف التطبيقات، التصميم المعياري لهذه المنهجيات يسمح بتطبيق مكيف في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرئيسي الهدف من التحليل الأولي هو تطوير الشخصيات الرئيسية مثل المساهمة في النمو الاقتصادي، العمالة، الإستثمار وكذلك رأس المال ومعدل إستغلال القدرات، ملف تعريف الأداء الإقتصاد على المستوى القطاعي فيما يتعلق هيكل القطاع وتطوره التاريخي وإشراك أصحاب المصلحة من الطبيعي أن تبدأ أي خطة عامة بتحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، فالخطة تعبر عن بعض الرغبات الكامنة التي يود القائمون على تنفيذ الخطة تحقيقها وعادة ما تتبلور هذه الرغبات في رغبة عامة واحدة وهي رفع، و لتحقيق ذلك فإنه يتطلب لتنفيذها تحديد السبل المختلفة التي يمكن عن طريقها الوصول مستوى المعيشة للأفراد إليه، فقد يكون السبيل إلى ذلك هو القضاء على البطالة الموجودة في المجمتع، وعندئذ يصبح حجم التوظيف هدفا من أهداف الخطة، وقد

[1] سعيد إبراهيم أحمد، **ما بين الجغرافية والسياسة ومخاطر الجيوبوليتك والعولمة**، الأوائل للنشر والتوزيع دمشق، الطبعة 1/ 2006، ص17.

يكون رفع مستوى الإستهلاك هدف آخر تتجه إليه الخطة مباشرة عن طريق زيادة الإنتاج من السلع التي يرغب الأفراد في طلبها، وقد يكون الإستثمار هدف أخر أو وسيلة أخرى تصل لها الخطة[1].

إذا إعتبر القائمون على وضع الخطة أن ضعف السبل إلى الإدخار من ناحية وعدم إقبال الأفراد على الإستثمار في قطاعات معينة من ناحية أخرى هي السبب في تخلف المجتمع، وقد تكون الرغبة في الوصول إلى درجة معينة من الإكتفاء الذاتي بتقليل الإعتماد على الخارج إلى حد كبير للحصول على بعض السلع ذات الأهمية الإستراتيجية هو الهدف من وضع الخطة، وقد يكون الهدف زيادة الدخل الوطني بالنسبة لكل فرد من أفراد المجتمع، ومن الطبيعي أن أي خطة إقتصادية ترمي إلى تحقيق واحد أو أكثر من هذه الأهداف يجب عليها أن تحدد للوصول إلى أي منها فترة معينة من الزمن قد تكون خمس سنوات أو عشر سنوات أو أكثر[2].

يتضح لنا مما سبق أن إختيار هدف معين من بين الأهداف السابقة أو محاولة تنفيذه لا يعني إهمال الأهداف الأخرى، أو أن تحقيق هدف منها ينفصل عن تحقيق بقية الأهداف فجميعها متصل بعضا ببعض، والعمل على تحقيق واحد منها يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى تحقيق بعض الأهداف الأخرى كلية أو جزئية، فإختيار هدف زيادة الإستهلاك مثلا يتطلب العمل على زيادة الإنتاج مما يعني زيادة الإدخار والإستثمار في المجتمع في حدود معينة، كما أنه قد يعني إستثمارات في قطاعات معينة في الصناعة مثلا، إذا ثبت لنا أن عائد الإستثمار فيها أعلى من غيرها وكل ذلك يؤدي إلى إمتصاص قدر من البطالة الموجودة بسوق العمل، قد تتجه هذه الصناعة إلى محاولة إنشاء الصناعات وأخيرا التي يحل إنتاجها محل الواردات من الخارج إما بغرض تحقيق الإكتفاء الذاتي مما يوفر ظروف النجاح لهذه الصناعة الجديدة[3].

لقد مر الإقتصاد الجزائري بالعديد من التحولات والتغيريات، من الإستقلال إلى يومنا هذا حاولت السلطات العمومية خلال كل مرحلة من تلك التغريات وضع سياسات وإصالحات للتكيف مع معطيات التغريات، بهدف رفع جناعة المؤسسات الإقتصادية والإستجابة للمتطلبات الإجتماعية، إلا أن تلك

[1] أبوعيانة فتحي، **الجغرافية السياسية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص11.

[2] FRAUNHOFER–INSTITUTE FOR PRODUCTION SYSTEMS AND DESIGN TECHNOLOGY IPK STRATEGIC ECONOMIC PLANNING https://www.ipk.fraunhofer.de/

[3] عثامنية رؤوف، **التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000، ص10.

الإصالحات وحتى أليت إعتربت هيكلية مثل تثبت فعاليتها وكفاءتها في إخراج الإقتصاد الجزائري من التبعية للعائدات النفطية ورهاناتها[1].

فسياسة التخطيط المركزي والإصلاحات المالية ساهمت في بناء النسيج الصناعي وحتقيق العديد من المطالب الإجتماعية، إلا أنها أدت إلى ضعف النجاعة الإقتصادية، ومل تتمكن االصالحات املتعلقة بإعادة اهليكلة بعدها، والالمركزية يف التسيري الجمسدة مبنح االستقاللية ملؤسسات القطاع العام من الوقوف أمام أزم املديونية وتردي الظروف املعيشية، وهو أألمر الذي أكد ضرورة التخلي عن منوذج الإقتصاد المخطط والإنتقال نحو إقتصاد السوق مع مشارف عشرية التسعينيات من القرن الماضي وتجسد ذلك من خلال برنامج التعديل الهيكلي والشروع في الخوصصة[2].

الفرع الأول: التخطيط الإستراتيجي للرؤية الإقتصادية (نظرة تحليلة) 2020-2030

تعني السياسة الإقتصادية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية المسطرة، وعلى رأسها الإستقرار الإقتصادي للبلد حيث ركز التعريف على الإستقرار الإقتصادي كهدف يحظى بالأولوية، ولابد من الإنتباه لأثر الظروف على طبيعة الأدوات، يظهر ذلك من خلال تعريفها على: "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحددها معالم البيئة الإقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الإقتصادية الأخرى، والسياسة الإقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الإقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة تعتمد السياسات الإقتصادية على الأدوات والوسائل المتاحة لها، ويتطلب ذلك "دراسة أفضل السبل أو الوسائل التي يمكن أن تعتمدها السلطات العامة بغية تحقيق هدف معين أو غاية معينة" وهي كذلك "مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في الإقتصادي ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية من خلال التعاريف السابقة نجد أن السياسة الاقتصادية لا تخرج عن كونها مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، من خلال إعتماد مجموعة من الأدوات والوسائل، والإجراءات التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة، و بالتالي فالسياسة الإقتصادية وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، وتختلف من دولة إلى دولة حسب طبيعتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، يمكن التمييز بين عدة

[1] عثامنية رؤوف، نفس المرجع، ص11.

[2] شامية بن عباس، هدى معيوف، **تطبيق منهجية التخطيط الاستراتيجي الحديث في الدولة الجزائرية لصياغة الفرضية لرؤية اقتصادية** حتى سنة 2030، مجلة رؤى، إقتصادية، ص210.

أنواع للسياسة الإقتصادية وذلك حسب الأجل حيث هناك: السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الإقتصادية الهيكلية[1].

وفي سنة 2010، بلغت حصة صادرات المحروقات من إجمالي صادرات الإقتصاد الجزائري 98,2% وفي الفترة نفسها، مثل قطاع المحروقات 43.1% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ومن ثم فإن هذا الفصل يتعامل مع الإقتصاد الجزائري بإعتباره بلدا غنيا بالموارد، لفهم خصائص البلدان الغنية بالموارد، تم إجراء تحليل الإرتباط بين العوامل التالية:

حصة الموارد الطبيعية في إجمالي الثروة الوطنية، ونسبة صادرات المواد الهيدروكربونية إلى إجمالي الصادرات، ونمو دخل الفرد، وبيئات الأعمال، ومؤشر التنمية البشرية، وفعالية الحكومة والمعلوماتية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة إرتباط سلبية بين الإعتماد على الموارد الطبيعية ونمو دخل الفرد، بيئة الأعمال، مؤشر التنمية البشرية، فعالية الحكومة والمعلوماتية وينبغي أن تكون نتيجة تحليل الارتباط بمثابة تحذير من أن خطر تحول الموارد الهيدروكربونية الوفيرة في الجزائر إلى لعنة الموارد موجود، وتحسين مستوى معيشة الشعب الجزائري ليتوافق مع مستوى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية المتوسط بحلول عام 2050، بينما تصبح أيضا الدولة الأبرز بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام 2030، تحتاج الجزائر إلى تنفيذ ثلاث إستراتيجيات:

أولاً: رؤية وطنية وينبغي وضع برامج الإصلاح.

ثانيا: البيئة المناسبة ولا بد من بناء النمو المستدام.

ثالثا: تهدف برامج الإصلاح إلى التحسين ويجب تنفيذ المستويات المعيشية للجزائريين. وهذا يشمل الصحة التعليم وتنمية الأراضي الوطنية وكذلك البحث عن اللاحقة الإستراتيجيات التي قد تكون مطلوبة في المستقبل، وبعبارة أخرى فقط عندما يكون هناك مخطط يتم إعداد الإصلاحات الوطنية الشاملة والخطط التي تعمل على تحسين مستويات المعيشة، يمكن تحقيق التحسن النوعي في الجزائر، ويهدف هذا الفصل إلى توفير الجزائر مع مخطط الرؤية الوطنية[2].

---

[1] عبد الغفور مزيان، **فعالية السياسات الإقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية– دراسة تحليلية بإستعمال منهج البرمجة المالية الفترة(2000–2022)** مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، عدد 2017/03، ص86.

[2] **Establishment of Algeria's National Vision 2030**, MINISTRY OF STRATEGY AND FINANCE, Korea Development Institute, p36.

أما نموذج تنويع الإقتصاد الوطني إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ 5.6 في المائة ما بين 2020 و2030 وإرتفاع محسوس للإنتاج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـ 3.2 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام لينتقل من 3.5 في المائة حاليا إلى في المائة، وكذلك عصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات وبخصوص الإستثمار ينتظر من أجل تحقيق التغير الهيكلي ربط الإستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الإستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو الإقتصادي وعلى هذا الأساس، يجب أن يستهدف تحسن الإنتاجية العامة الإستثمار الخاص والعام على حد السواء، من أجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق إبتداء من سنة 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة[1].

الفرع الأول: التخطيط الإستراتيجي للنمو الاقتصادي للزراعية الوطنية – دراسة تحليلية– 2020–2030

تم إجراء تحليل شامل الأوضاع الزراعة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية والمعوقات والصعوبات التي تواجه التنمية الزراعية العربية، وكذلك تم إستعراض كافة القضايا الملحة ذات العالقة والأثر المقدر في تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة ومن أهمها فقد وهدر الغذاء، التكامل التجاري والعوائق الفنية والصحية للتجارة الزراعية العربية البينية، والعدالة الإجتماعية وتمكين المرأة والشباب، والقدرة على التأقلم والصمود، والقضايا البيئية، والترابط بين المياه والطاقة والغذاء، إضافة إلى دراسة التغيرات ذات الصلة بالقطاع الزراعي التي حدثت على المستوى العالمي ومنها إعادة التوجيه الإقتصادي، التغييرات في أفكار التنمية، التغيرات الإقتصادية العالمية، التقدم التكنولوجي واالنتقال من الأهداف الإنمائية الألفية إلى أهداف التنمية المستدامة 2030 وذلك للبناء عليها والإستفادة منها عند وضع أهداف وبرامج ومكونات الإستراتيجية المواءمة مع مراعاة موافقة إطارها الزمني مع الإطار الزمني المتبقي لأهداف التنمية المستدامة 2030 SDGs وكذلك مراعاة تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة في ظل قراءة فاحصة ومتأنية لواقع المنطقة العربية الحالي[2].

---

[1] تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030: www.asp.dz/ar/economie تاريخ الإطلاع:الإلكتروني الموقع على، 15/09/2023.

[2] جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية إستراتيجية **التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020–2030**، ص07.

المراحل	الأهداف/ المحتوى	الأساليب
1.الاستكشاف	الإشكالية: تحديد الأفعال المستقبلية ذات الأولوية القصوى -البحث وإدماج التغيرات: الاتجاهات، الانقطاعات، الاستراتيجيات. -الفصل بين الممكن، المستبعد وغير المعبر عنه.	– الدراسات والتقارير – قواعد المعلومات – استجواب الفاعلون، الخبراء
2. تشكيل وإعادة تشكيل السيناريوهات	إعطاء معنى للتغيير -اختيار الحركات: الاتجاهات، الانقطاعات، منطق الفعل -ناء السيناريو على أساس أنه تحصيل حاصل لشبكة من القواعد التي تتطور ولا تبقى ثابتة (ما هو الفعل؟ من يقوم به؟ ماهي العمليات اللازمة لتجسيده؟ وكيف يمكن متابعته؟)	البناء المعاد (المكرّر)، التكوين، التحويل، التشويه.
3.التقييم	تقييم الاستراتيجيات المتعلقة بالسيناريوهات – اختبار مدى استدامة السيناريو – تحليل مختلف المخاطر المتعلقة بالسيناريو – تقييم فرص الابتكار (المؤثرة سلبا أو إيجابا على السيناريو) – تحديد مؤشرات الكفاءة (معدل نمو القطاع الزراعي، معدل نمو	اقتراح رؤية إجمالية انطلاقا من السيناريوهات

	سكان الريف، معدل نمو الاقتصاد الريفي).	

المصدر: نهى بوطكوك، صناعة المستقبل في السياسات العربية نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية، القطاع الزراعي الجزائري على آفاق 2030: مقاربة مبنية على السيناريوهات الاستراتيجية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص11.

الفرع الثاني: التخطيط الإستراتيجي للنمو الاقتصادي للصناعة 2020-2030

مخطط توضحي للتخطيط الإستراتيجي من أجل تفعيل دور الإقتصادي للصناعة

تحديد الادوار المطلوبة من اجهزة الدولة ومن القائمين على الصناعات و المساعدة في تجاوز المشكلات

المصدر: من إعداد الباحث نتيجة لمجموعة من المعلومات والقرارات والقوانين التشريعية للدولة خلال المرحلة الأخير من أجل تفعيل دور الصناعة المحلية.

1- جدول يوضح التجارة الجزائرية بين الصناعة المحلية والخدمات

المجال الصناعي	***المجال التجاري***	***الخدمات***
الصناعات الغذائية والمشروبات	تجارة التجزئة	الخدمات الصناعية
المنسوجات والملابس الجاهزة	تجارة الجملة	شركات التأمين
الجلود ومنتجاتها	الاستيراد والتصدير	الشركات المكتبية
الخشبية و الاثاث		البنوك الصغيرة
المنتجات الورقية والمطاطية		الفنادق والسياحة
المنتجات الكيمياوية والبلاستيك		
المعدنية وغير المعدنية		
الصناعات الهندسية		
الصناعات الحرفية		
الصناعات الدوائية والطبية		

المصدر: إعداد الباحث حسب ما تسمح به الدولة من تجارات وخدمات وصناعات وتصديرها

أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة:

تسعى الإستراتيجية الصناعية إلى جعل الاقتصاد الوطني في حالة قابلة للتصنيع بالإعتماد على الوسائل الداخلية وبتلقائية وذلك من خلال:

- وضع حد لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية، وكيفية تقليص عوامل الهشاشة التي ظهرت نتيجة تراكم السياسات السابقة، والتي ما زالت تعاني منها، والمتمثلة في خمسة عوائق:
  - ضعف كثافة النسيج الصناعي.

- التوجه الأوحد للصناعة نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا ولا توفر التمويل اللازم للمؤسسات الصناعية.
- الإرتباط القوي للصناعة بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية والسلع النصف مصنعة وقطع الغيار.
- التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج.
- محدودية أساليب الإدارة والتسيير والتأخر الكبير في المناهج الحديثة للتسيير.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري للقطاع الصناعي التحويلي من خلال تنويع الصادرات الصناعية.
- تحضير الصناعة الجزائرية لإنجاح إندماجها في السوق العالمية، وهذا بتثمين المزايا التنافسية والعمل على التنمية التدريجية للنشاطات الصناعية الموجهة للتصدير، والتي بإمكنيتها تنويع الموارد المتراكمة للإقتصاد الوطني.
- رفع حصة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية، وذلك من خلال القيام بإجراءات تحفيزية للإستثمارات الجديدة[1].

[1] براي الهادي، الإستراتيجية **الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعة**، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد: 14 2 مارس 2018، ص20.

خاتمة

خاتمـة:

المقياس الأول والأخير للحكم الرشيد هو رضا المواطنين واستطلاعات رأي منتظمة للمواطنين

سوف يساعد في تقييم فعالية السياسات، تستخدم الحكومات المحلية مسوحات منتظمة للحصول على بيانات تقييم فعالية السياسات، وقياس النتائج على الأولويات المتفق عليها، ووضع أولويات جديدة أولويات البرنامج والإنفاق أداة موثوقة وفعالة إحصائيًا يتم استخدامها في مجتمعنا لإجراء مسح للمواطنين الحصول على آرائهم حول تخطيط البرامج والميزانية وتحديد الأهداف والأداء قياس. في حين أنه قد يتم إجراء مسح رسمي مثل هذا بشكل دوري كجزء من استبياننا دورات تطوير السياسات والميزانية، وأدوات التغذية الراجعة المستمرة، مثل تتبع الشكاوى كما أن الأنظمة ومجموعات التركيز على البرامج الجديدة والاجتماعات المجتمعية مفيدة أيضًا.

وتعتبر المؤسسة في عصر العلم والمعرفة كائن حي إجتماعي يحتاج إلى التعاون على شكل نظام متفاعل مع البيئة يستمد منها مقومات بقائه ويدفع بمخرجاته إليها بهدف النمو والتطور الازدهار إن من خصائص الإنسان الزوال مهما عاش، وبإمكان المؤسسة البقاء المستديم في الأسواق بتبني التسيير الاستراتيجي كأحد الأنظمة التسييرية الفعالة التي تمكن المؤسسة من امتلاك رؤية إستراتيجية تعمل على تحقيقها، باستباق لأحداث التغيرات البيئة المتزايدة والمتسارعة والمستمرة، بالإضافة إلى التكيف معها.

إن حاجة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى نمط التسيير الاستراتيجي أصبح أكثر من ضرورة حتمية وإلزامية نتيجة الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن دارستنا الميدانية لواقع التسيير الإستراتيجي في فملامح هذا التسيير واضحة، أما الممارسة والاستيعاب لدى الإطارات بالبنك فيميزها النقص سواء على مستوى الإدارة العليا أو الوسطى.

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع استطعنا التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي نلخصها في العناصر التالية:

- ❖ إن المؤسسة التي ترغب في تحقيق رؤيتها الاستراتيجية، تلزمها المنافسة على العمل في بيئة مفتوحة والتطلع على جميع متغيراتها الداخلية والخارجية.
- ❖ إن التحليل الاستراتيجي عملية أساسية في غاية الأهمية بالنسبة للمؤسسة ولا يتم بسهولة وبساطة ويتطلب إمكانيات مادية وبشرية لذلك.

- ❖ من خلال تحليل البيئة الداخلية توصلنا إلى نوعين من المنافسة : الأولى مباشرة تكون بين المنافسين في نفس القطاع الذين ينشطون فيه، والثانية غير مباشرة تتمثل في المنافسين الذين ينشطون في قطاع آخر لكن يؤثرون على القطاعات الأخرى(المنتجات البديلة).
- ❖ من أجل تمكن المؤسسة من المنافسة يجب أن تتحكم في القوى الخمس التي حددها بورتر.
- ❖ تعتبر المؤسسات الكبيرة أكثر نجاحا وتنافسا لامتلاكها الإمكانيات المادية والبشرية أكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبإمكان هذه الأخيرة إثبات ذاتها ومنافستها إذا طبقت التسيير الاستراتيجي.
- ❖ التسيير الاستراتيجي عمل إبداعي تقوم به الإدارة العليا، يقود المؤسسة نحو ضمان مستقبلها والبقاء المستديم في الأسواق ويمكنها من التكيف بشكل سريع مع المتغيرات البيئية باستباق الأحداث.
- ❖ التسيير الاستراتيجي نظام متفاعل مع البيئة، فهو يعمل على ربط المؤسسة ببيئتها، ويتطلب توفير المعلومات الدقيقة على المستوى الجزئي والكلي، وممارسته تلزم الإدارة العليا للمؤسسة بالتعرف على مساره الذي يبدأ من :(التحليل الاستراتيجي، إعداد الاستراتيجية، تحديد الاستراتيجية وتنفيذها مع الرقابة عليها).
- ❖ إن فعالية نظام التسيير الاستراتيجي مرتبطة بمدى نجاعة التحليل الاستراتيجي للمؤسسة .
- ❖ إن العمل بأسلوب إستراتيجي يساعد على توضيح أهداف المؤسسة وتوجيهاتها المستقبلية، وآفاق تطورها .كما يتيح لها الخيارات الاستراتيجية الفعالة.

وبناءا على النتائج التي توصلنا إليها نقدم مجموعة من الاقتراحات و التوصيات يمكن الاستفادة منها:

- ✓ المؤسسة و البيئة كل متكامل لا يمكن فصل أحد عن الأخر .
- ✓ إلزامية تعامل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع البيئة على متغيرة و متسارعة في التغير .
- ✓ تفعيل نضام التحليل الإستراتيجي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية و استيعاب أهميته لدى الإدارة العليا لها بهدف اقتناص الفرص و الاستفادة من نقاط القوة وتجنب التهديدات و تغطية نقاط الضعف.

- ✓ ضرورة امتلاك المؤسسة الجزائرية لرؤية إستراتيجية تعمل على تحقيقها و شرحها و ترسيخها في أذهان عمالها.
- ✓ ضرورة اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على أدوات التسيير الاستراتيجي في اختيار الإستراتيجية المناسبة لها بدل من أدوات التخطيط الاستراتيجي فبالرغم من مزاياها لا تستعملها المؤسسات الحديثة حيث صرح ويليامسون رئيس إحدى أكبر جمعيات الصناعة الأمريكية قائلا لقد فعلت المصفوفات في المؤسسات الأمريكية ما لم تفعله المنافسة اليابانية.
- ✓ أخذ المؤسسة الجزائرية بعين الاعتبار المدخل الحديث للمؤسسة الذي يرتكز على تنشيط عمال و تحفيزهم بدل الصرامة و الانضباط و التهميش.
- ✓ إلزامية تركيز المؤسسة الجزائرية على المورد البشري و تكوينه و تأهيله باعتباره رأس المال الحقيقي الذي يبدع و يطور المؤسسة ،يتحدى و يواجه العقبات و التحديات و التكيف مع الواقع.
- ✓ عمل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على تفعيل وظيفة البحث والتطوير من اجل القدرة على توفير البدائل الإنتاجية كرد فعل للمنافسين.
- ✓ على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تعزيز جودة منتجاتها باكتساب التكنولوجيات المتطورة في جميع المجالات بهدف كسب ولاء المستهلك بإرضائه و تحقيق رغباته و بالتالي القدرة على الدخول إلى الأسواق العالمية.
- ✓ على السلطات الجزائرية إنشاء نظام معلومات وطني يعمل على رصد تحركات البيئة و يوفر المعلومات اللازمة والمناسبة للمؤسسة الجزائرية.

وأخيراً لا يعد بحثي المتواضع هذا إلا محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع التي تتسم بالحداثة و إنهاء الدراسة عند هذا الحد لا يعني نهاية البحث في الموضوع بل هو انطلاقة لدراسات مستقبلية أكثر عمقا، خصوصا أن الكثير من النقاط المشار إليها في هذا البحث قد تتطلب تفصيلا أكثر وتعمقا أكثر.

في بعض الأحيان تكون هناك تغييرات في بيئة التشغيل يمكن أن تفيد الأمة الأولى. ومن المهم التعرف على هذه التغييرات والاستفادة من الفرص وتشمل

- التنمية الاقتصادية بالأراضي والشراكات مع دول الجوار
- الاعتراف الخارجي باستقلال الأمة الأولى
- زيادة قوة الثقافة/اللغة/التقاليد

- زيادة قوة اعتماد المجتمع على نفسه/الوسائل الصحية/المالية
- سكان المجتمع هم من الشباب، ويتزايدون ويمكن أن يكون لهم دور فعال في النمو الاقتصادي الإقليمي
- بدايات جديدة ومساحة كبيرة للتحسين
- تغيير هيكل الإدارة لزيادة المساءلة وتقليل "الانفصال" بين المجلس والمجتمع
- الإدارة الذاتية الصحية
- هذه الأولوية مهمة لأنها تخلق الفخر بفعل الأشياء على طريقة الأمم.
- الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذه الأولوية:
- وضع استراتيجية لجعل المركز المجتمعي أكثر استدامة من الناحية المالية
- زيادة عدد فرص التدريب الثقافي المتاحة للمجتمع
- وضع استراتيجية لاستخدام واستدامة أراضي الأمم الأولى
- استكشاف طرق بديلة لإشراك أفراد المجتمع في صنع القرار
- زيادة عدد أفراد المجتمع المستفيدين من موارد الأرض
- زيادة ارتباط ومشاركة الأمة الأولى مع المركز الثقافي
- الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذه الأولوية:
- رفع المستوى الأكاديمي لجميع خريجي الدولة
- زيادة عدد الطلاب الذين يتلقون المشورة والتوجيه بشأن المهارات الحياتية والتخطيط الوظيفي
- زيادة الاستعداد الأكاديمي لـ 12 خريجًا للالتحاق بالتدريب ما بعد الثانوي أو التدريب المهني
- تنفيذ نظام تقييم الطلاب حتى يمكن قياس التحسينات في التعلم
- "التميز" بوضوح من خلال مدخلات المجتمع حتى يمكن قياس الأداء
- زيادة معرفة الطلاب بتاريخ وثقافة الأمة الأولى
- زيادة عدد الخريجين الذين يتحدثون بطلاقة / شبه بطلاقة

- التفاوض على اختصاص التعليم لمجتمعنا
- اتخاذ قرارات التشاور بما يتوافق مع خطة استخدام الأراضي التقليدية للدولة الأولى
- زيادة الوجود المادي للأمة الأولى عبر الإقليم التقليدي
- زيادة المعرفة والوعي بالحدود الإقليمية والموارد داخل الأراضي التقليدية للدولة الأولى
- تنفيذ خطة استخدام الأراضي المجتمعية وقانون الأراضي ومراجعتها حسب الضرورة
- تطوير اتفاقيات بروتوكول رسمية مع الأمم الأولى التي تطالب بمصالح "متداخلة" داخل الإقليم التقليدي للأمة الأولى
- من أجل متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الخطة الاستراتيجية ورؤية الأمة الأولى، يجب وضع عملية وتطوير بطاقة الأداء الاستراتيجية. يجب تحديد المالك لهذه العملية ويجب تحديد وتيرة تقديم التقارير ويجب أن تكون سنوية على الأقل، إن لم يكن ربع سنوية.
- من الممكن أن تحتاج بعض الأنشطة إلى إعادة النظر بسبب التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية، وإعادة ترتيب أولوياتها اعتمادًا على النتائج التي يتم تحقيقها كل عام.
- تغييرات كبيرة بين الخطة الخمسية السابقة والخطة الخمسية الحالية
- بمجرد تحديد الخطة الإستراتيجية الخمسية الحالية، من المفيد تسليط الضوء على أي تغييرات مهمة بين الخطة الخمسية السابقة والحالية. ويرد مثال على ذلك أدناه.
- بيان المهمة والرؤية: لا توجد تغييرات: يظل بيان المهمة والرؤية قويًا ولم يتغير منذ تطويره ويستمر صداها. ويُنظر إليها على أنها رسالة ورؤية جيدة وطويلة المدى (أكثر من 20 عامًا).

الخاتمة:

يعد التخطيط الاستراتيجي والسياسة العامة أدوات حيوية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار في الجزائر. من خلال تطبيق الأسس والمبادئ السليمة للتخطيط الاستراتيجي ووضع سياسات عامة فاعلة، يمكن للجزائر تحقيق أهدافها الوطنية وتعزيز مكانتها على الساحة الإقليمية والدولية.

تتطلب عمليات التخطيط الاستراتيجي في الجزائر الاستفادة الكاملة من الموارد الوطنية وتكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص. يجب أن تتخذ الحكومة الجزائرية دوراً ريادياً في توجيه عمليات التخطيط وتوفير البيئة المناسبة للتنمية المستدامة والابتكار.

من جانبها، تلعب السياسة العامة دوراً أساسياً في تحديد الأهداف الوطنية وتوجيه السياسات الحكومية نحو تحقيق هذه الأهداف. يجب أن تكون السياسات العامة في الجزائر مرنة وقابلة للتكيف مع التحديات المتغيرة وتحتاج إلى توفير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لضمان تنفيذها بفاعلية.

لضمان النجاح المستقبلي للجزائر في مجال التخطيط الاستراتيجي والسياسة العامة، يجب أن تتمتع الحكومة برؤية طويلة الأمد وأن تستثمر في تطوير البنية التحتية وتعزيز قدرات القطاعين العام والخاص. يجب أن يكون هناك التزام صارم بمبادئ الشفافية والمساءلة لضمان استخدام السلطة العامة بشكل فعال وفعّال.

بهذه الطريقة، يمكن للجزائر أن تتقدم نحو مستقبل مزدهر ومستدام، حيث تلعب التخطيط الاستراتيجي والسياسة العامة دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز رفاهية مواطنيها.

هذه الخاتمة تلخص أهمية التخطيط الاستراتيجي والسياسة العامة في السياق الجزائري وتشير إلى الضرورة الملحة لتطبيقها بفعالية لتحقيق التنمية والاستقرار في البلاد.

على الرغم من التحديات التي تواجه عمليات التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ السياسي في الجزائر إلا أن هناك إشارات إيجابية تظهر، مثل الجهود المستمرة لتحسين بيئة الأعمال وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الإصلاحات الحكومية المستمرة إرادة حكومة الجزائر في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، مما يساهم في بناء ثقة المواطنين والمستثمرين.

من المهم أيضًا أن نذكر أن التخطيط الاستراتيجي والسياسة العامة للجزائر يجب أن تأخذ بعين الاعتبار توجهات التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية الشاملة، مع التركيز على تعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستدامة البيئية.

من الضروري أن تستمر الحكومة في تحسين آليات التخطيط والمراقبة والتقييم لضمان تنفيذ السياسات العامة بشكل فعال وفاعل، وضمان تحقيق النتائج المرجوة في المدى الطويل.

في الختام، يجب أن يكون هناك التزام شامل من قبل جميع أطراف المجتمع الجزائري بتعزيز عمليات التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ السياسات العامة، بما يعزز من فعالية الحكومة ويسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في البلاد.

هذه الجوانب تُكمل الخاتمة بتسليط الضوء على الإيجابيات الموجودة والتحديات المستقبلية التي يواجهها التخطيط الاستراتيجي والسياسة العامة في الجزائر، وتشير إلى أهمية التزام جميع الأطراف بتعزيز هذه العمليات لتحقيق التنمية والاستقرار المستدامين.

قائمة المصادر والمراجع العلمية

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

- العارف ناديا، الإدارة الاستراتيجية، إدارة الألفية الثالثة، 2000 مصر الدار الجامعية، ص58.
- نور الدين حاروش: إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية، دار الكتامة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.
- صلاح محمد ذياب ،إدارة خدمات الرعاية الصحية، عمان: دار الفكر 2009.
- عمر وصفي عقيلي، مدخل إلى المنهجية المتكاملة إلدارة الجودة الشاملة، عمان، دار وائل للنشر 2001.
- مأمون سليمان الدراردكة، إدارة الجودة الشاملة وخدمة العمال، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1، 2006.
- الدكتور نور الدين حاروش كلية العلوم السياسية والإعلام الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة الطبعة 2012 / 1433هجري دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الطائي يوسف حجيم، ليث علي الحكيم، الفضل مؤيد، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد القادر فوضيل، المدرسة في الجزائر– حقائق وإشكالات– ط2، الجزائر، 2013.
- سعيد بنكراد إستراتيجيات التواصل، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2010.
- السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم تحقيق نعيم، دار الكتب العلمية (لبنان) ط1 سنة 1983
- شوقي فرج، المهارات الإجتماعية والإتصالية، دار النشر القاهرة، الطبعة الاولى، سنة 2003.
- أحمد العيسى، إصالح التعليم في السعودية_ بين غياب الرؤية السياسية وجس الثقافة الدينية وعجز الإدارة التربوية، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط1 ،2009.
- وفلجة غياث، الأسس النفسية للتكوين، دار الغرب2003، ط1 ,وهران.
- حميدة جرو ، سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائري في ربط مخرجاته بعالم الشغل ولاية بسكرة نموذجا من 2010 الى 2015، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد: 35 سبتمبر 2018.
- جورج سلهب، تقنيات التواصل الشفوي من الطرائق النشطة إلى الكفاية الإندماجية، في تعليمة اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1 ،2006.
- إبراهيم عصمت مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي2006، القاهرة: دار الفكر العربي.

- صقر عبد العزيز الغريب، الجامعة والسلطة: دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة (2005) ط1، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- محمد الدريج، تحليل العملية التعليمية مدخل إلى علم التدريس، قصر الكتاب، المغرب، 2000.
- فرجاني نادر، التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية، ط1 في التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 2005 بيروت، لبنان.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إستراتيجية التعليم التقني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط، عمان 2003.
- حافظ البرجاس، الصراع الدولي على البترول العربي، بيسان للنشر، لبنان، الطبعة 1، سنة 2000.

خالد واصف الوزني & أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان (الأردن) 2006.

- السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، بيروت ط1-1996
- أبو السعود محمد فوزي، نجا على عبد الوهاب وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 2013.
- مدين بن شهرة: الإصالح الإقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد، عمان، 2008.
- عبد الرحمن تومي، الإصالحات االقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، 2011 الجزائر: دار الخلدونية. والتكنولوجية،» مجلة علوم إنسانية (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر 2013.
- كربالي بغداد ومداني محمد، «استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية.
- حمد عبد العزيز عجمية، التنمية اقتصادية بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية كلية التجارة، 2010

عصام علي الدبس، النظم السياسية: السلطة التشريعية، ط 1، عمان: دار النشر والتوزيع،2011

الطاهر زواقري وعبد الرشيد معمري، المفيد في القانون الدستوري عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع 2010.

- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسة وابعاده، دار النشر: جامعه بغداد، 1990.

- أبو قحف عبد السالم، الإدارة الإستراتيجية وادارة الأزمات. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 2002.
- عصام على الدبس، النظم السياسية: السلطة التشريعية (عمان: دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011).
- علي فضل البوعينين، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة، دار النهضة العربية، مصر، 2006.
- بوبشير محند أمقران، النظام القضائي الجزائري، الطبعة 06، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008
- الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، الجزء الثالث ،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2008.
- حسين حسن، 2000، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني – دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والإجتماعي والتغلغل الفكري. مصر: الدار الثقافية للنشر.
- عاصم أحمد عجيلة، ومحمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية ط1، 1992.
- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة: دار النهضة، 1983.
- برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضداالمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- وليد عبد الحميد عايب، " الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي– دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية "، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،
- نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية والمنهج، مصر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
- مريم سلطان أحمد، الأبعاد الداخلية لأمن الخليج العربي مع التطبيق علي دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.
- جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، ط 1، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999.
- محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف 2002.
- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

- صلاح الدين الهيتي، نعمه الخفاجي، تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع 2009.
- حمدي القبيلات ، القانون الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، أصول القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة1989
- عبد الحليم الزيات التنمية السياسية دراسة في الإجتماع السياسي 2000 التنمية السياسية البنية والأهداف الإسكندرية، دار المعارف الجامعية
- الفيل أحمد، محمود شافعي، مقدمة في مبادئ علم الاقتصاد، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية مصر 1975م
- السروجي طلعت مصطفى وآخرون، السياسة الإجتماعية يو إطار المتغيرات العالمية الجديد، دار الفكر العربي، 12 القاهرة، 2005
- مجدي عزيز إبراهيم، موسوعة المعارف التربوي، الـ الكتب لمنشر والتوزيع والطباعة، ط1 مصر2006
- مجيد الكرخي، التخطيط الإستراتيجي عرض نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2009
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية لمنشر والتوزيع، ط1 ،مصر،
- حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار الكرمل، دار زهران ، ط 1997
- ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي– دراسة نظرية وتطبيقية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2009،
- محمد محمد عبد الوهاب، البيروقراطية في الإدارة المحلية (الازاريطة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004)،
- غسان علقاوي، رقابة الأداء، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق 1998
- محمد عثمان إسماعيل حميد وحمدي مصطفى المعاز، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق القاهرة: دار النهضة العربية 2001

- ناصر محمد سعود جرادات، الإدارة الاستراتيجية، منظور تكاملي حديث، ط1 (عمان: اثراء للنشر والتوزيع 2013) نبيل الحسيني النجار: الإدارة وأصولها وإتجاهتها المعاصرة لشركة العربية للنشر، والتوزيع القاهرة مصر 1993
- حسام العربي، التخطيط الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2010
- ثائر مطلق عياصرة، التخطيط الإقليمي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن سنة 2009
- عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003
- عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومادئ، دار صفا للنشر والتوزيع، ط2، عمان سنة 2001
- لحريري رائدة، وجلال محمود، عبد الزراق محمد، الإدارة والتخطيط التربوي، (الطبعة الأولى)، (2008) عمان: دار الفكر صالح عبد الرضا الرشيد، إحساند هشجلاب، الإدارة الإستراتيجية، عمان: دارالمناهج للنشر والتوزيع، 2009 عايدة سيد حطاب، الإدارة والتخطيط الإستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات، الطبعة الأولى دار الفكر العربي، مصر،1985.
-
- وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، عمان: دار أسامة لنشر والتوزيع، ط1، 2004
- محمد قاسم القيروتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، موفق حديد، إدارة الأعمال الحكومية، عمان: دار المناهج 2002 ناصر دادي عدون، الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، الهلالي الشربيني الهلالي، التخطيط الاستراتيجي وديناميكية التغير في النظم التعليمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2008 كريس أشتون تقيم الأداء الإستراتيجي، المعرفة والأصول الفكرية، تعريب علا احمد صالح، مركز الخبرات المهنية، القاهرة 2001.
- نبيل مرسي خليل التخطيط الإستراتيجي دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية 1994 ماهر أحمد، دليل المديرين إلى التخطيط الإستراتيجي، الإسكندرية مصر، ط 1الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- أكرم ديري والهيثم الأيوبي، نحو إستراتيجية عربية جديدة، بيروت، دار اليقظ مؤيد سعيد السالم، إدارة الموارد البشرية، مدخل إستراتيجي تكاملي، إثراء للنشر والتوزيع صالح عبد الرضا رشيد وإحسان دهش غلاب، الإدارة الاستراتجية مدخل تكاملي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008
- هيلين توماسودايفد هنجر، الإدارة الإستراتيجية، ترجمة د عبد الحميد مرسي، د زهير نعيم الصباغ، منشورات معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية 1990

- فهمي خليفة، سياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل، عمان، دار المسيرة، 2001، ص34.
- عثمان ياسين الرؤوف ، تطوير مفاهيم علم السياسة ، تحديد الظاهرة السياسية
- نصر محمد عارف: أبستمولوجيا السياسة المقارنة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2002.

المراسيم والقوانين التشريعية:

- مرسوم رقم 313-60-2 بتاريخ 11 صفر 1380(5 غشت 1960) في انتماء المشغلين إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وتسجيل الإجراء فيه.

- المرسوم التنفيذي رقم 07/ 140الصادر في3 جمادى الأولى 2007/05/19 المتضمن انشاء المؤسسات العمومية الإستشفائية، جريدة الرسمية.

- عبد العزيز بن حبيب الله نياز، جودة الرعاية الصحية، الأسس النظرية والتطبيق العملي، وزارة الصحة الرياض، 2005.

- المرسوم التنفيذي رقم: 379/11 المؤرخ في: 21 نوفمبر2011 الذي يحدد صالحيات وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الجريدة الرسمية، العدد63، الصادر بتاريخ: 23 نوفمبر 2011.

- عباضلي كوثر، بن عمار سالم، دور الضبط الإداري الصحي في ظل جائحة كورونا (كوفيد19) مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، 2021/2020.

- المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم: 69/20 المؤرخ في: 21 مارس2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا(كوفيد19) ومكافحته ج.ر.ج.ج.د.ش العدد:15 الصادرة في: 21 مارس2020.

- مرسوم تنفيذي رقم 20-69 مؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق ل 21 مارس 2020، يحدد تدابير للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد19 ومكافحته.

- المراسيم التنفيذية المتضمنة نظام الوقاية من إنتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته، المرسوم التنفيذي رقم 20-159 المؤرخ في 13 جوان 2020.

- مرسوم تنفيذي رقم 20-72 مؤرخ في 3 شعبان عام 1441، الموافق 28 مارس سنة 2020 يتضمن تمديد إجراء، الحجر الجزئي المنزلي إلى بعض الولايات

-المديرية العامة للجمارك، الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 https://douane.gov.dz/

- –التعليمة الوزارية المشتركة، رقم: 01 المؤرخة في: 26افريل2020، الصادرة عن كل وزير التجارة ووزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المتضمنة التدابير الخاصة بالتاطير الصحي الخاص بإستئناف بعض الأنشطة التجارية.
- وزير المالية، 18 07 2020 لقاء الحكومة بالشركاء الإجتماعيين الإقتصاديين الجزائر، (الجزائر) وزارة المالية،2020 تقرير اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتخفيف من آثار الوباء على الإقتصاد الوطني، الجزائر.
- الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية للمناهج، المجموعات المتخصصة للمواد مناهج مرحلة التعليم الابتدائي 2016.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التربية الوطنية ملخص مناهج الطور الأول من مرحلة التعليم الابتدائي 2016 .
- المادة 65 فـ1 من الدستور الجزائري الفاتح من نوفمبر 2020 المطروح على الإستفتاء الشعبي بتاريخ أول نوفمبر 2020 الصادر بالمرسوم الرئاس ي 20/442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.
- الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة /العدد 04، قانون رقم 08- 04 مؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير سنة 2008 يتضمّن القانون التوجيه التوجيهي للتربية الوطنية، 19 محرم عام 1429 27 يناير سنة 2008.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية للمناهج، المرجعية العامة للمناهج، معدلة وفق القانون التوجيهي للتربية رقم 08 –04 المؤرخ في 23 يناير 2009.

– زموري كمال، بوسالم أبوبكر، رجيعي سارة، مكانة الجامعة الجزائرية من خلال ترتيبها في التصنيف الدولي للجامعات.

– بلقاسم محجوب، عرض حول التعريف بقطاع التكوين المهني في الجزائر، كتابة الدولة للتكوين المهني وزارة العمل، الحماية الإجتماعية والتكوين المهني1997، الجمهورية الجزائرية

– مديرية التكوين والتعليم المهنيين بولاية بسكرة، تقرير حول واقع قطاع التكوين المهني2015.

– د.أحمد صبري لاشين ، "إعداد الصف الثاني في الإدارة الحكومية " ، قضايا معاصرة في الإدارة العامة : سلسلة محاضرات الموسم الثقافي 2000–2001 ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2002.

- Yaakub, N. (1990). Multivariate of Attitude Towards Teaching, Department of Education, Faculty of Educational Studies, University Pertanian Malaysia,43400 UPM Serdang, Selangor DarulEhsan, Malaysia.
- Cooper, K. (1999). College urged to improve teacher training, The Washington post, Moday, 25 October.

2/ الدوريات والمجلات

- كرمين سميرة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05 عدد 02 سبتمر 2021، جامعة معسكر تقييم فعالية نتائج السياسة الصحية في الجزائر –دراسة تحليلية–.
- فاطمة عبد الحسن خروبي، التعليم المهني والتقني الرسمي باحثة ومدر في لبنان، "أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأداء في المستشفيات دراسة حالة مستشفى خاص في جنوب لبنان" العدد الواحد والثالثون تاريخ الإصدار: 2 – آيار – 2021 م.
- روبحي نور الهدى كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 المؤسسات الإستشفائية الخاصة في الجزائر Private hospital institution s in Algeria، مجلة متون، جامعة سعيدة، 2017.
- د بديسي فهيمة أ زويوش بلال، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع جامعة منتوري قسنطينة، جودة الخدمات الصحية الخصائص، الأبعاد والمؤشرات، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 7/2011، ص138.
- محمود عبد الفتاح رضوان، إدارة الجودة الشاملة "فكر وفلسفة...قبل أن كون تطبيق"، ط 01 ،القاهرة: المجموعة العربية للتدريبة والنشر، 2012، ص 14.
- صاري محمد فايزة، أداء النظام الصحي في الجزائر " دراسة تحليلية للمؤشرات"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السابع، العدد 1 / جوان 2021.
- بوخلوة باديس، قمو سهيلة،أثر الدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية: دراسة ميدانية بمستشفى الأم والطفل بتقرت، الة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد: 03 العدد: 05 جامعة ورقلة، 2016.

حنان عبد الرحيم الأحمدي، التحسين المستمر للجودة "المفهوم وكيفية التطبيق في المؤسسات الصحية مجلة الإدارة العامة، العدد الثالث، المجلد الأربعون، معهد الإدارة العامة، الرياض، أكتوبر 2000.

– أ. عبد الوهاب، د مبارك بن زاير د. سفيان بوقطاية، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري التدعيات والحلول جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر، جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر المركز الجامعي غليزان الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE العدد السادس/ جوان 2018

– سيهام شباب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة معسكر، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (4) العدد (10) لسنة (2014) رقم 277 توظيف موائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري.

– ناصر لبنى، القطاع الصناعي الجازئري منذ االستقالل وسبل تطويره: د ارسة تحليلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 1، جوان 2019،ص.ص:90–103، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر عقون شراف وآخرون: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية2001–2019، مجلة مناء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 2.

– مبارك بوعشة: الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية التقييم البرامج الاستثمارية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساته على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11 –12 مارس 2013

– د.عز الدين بن شرشار، تقييم سياسة اإليرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي دراسة تحميمية قياسية لمفترة 2010_2020 مجلة البحوث الاقتصادية والمالية : 2588–1574المجلد الثامن / العدد الأول.

– شامية بن عباس، هدى معيوف، تطبيق منهجية التخطيط االسرتاتيجي احلديث يف الدولة اجلزائرية لصياغة افرتاضية لرؤية اقتصادية حتى سنة 2030، مجلة رؤى، إقتصادية عبد الغفور مزيان، فعالية السياسات الإقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية– دراسة تحليلية بإستعمال منهج البرمجة المالية الفترة(2000–2022) مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، عدد 2017/03

براي الهادي، الإستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعة، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد: 14 2 مارس 2018

- أوبعيش هجيرة، تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية – المجلد 05 – العدد 02 – السنة 2020

– عبد النور زوامبية، دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 3 العدد 3، الصفحة 208–220 15–10–2010

– د. محمد الصالح بن شعبان، تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي، كلية الحقوق جامعة قسنطينة 1 الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد44 –ديسمبر 2015.

– أ.د فضيل دليو، أ.د عاطف كلاع، جامعة قسنطينة–3–، الاستراتيجية الأمنية، أنوعها تقنياتها ومتطلباتها، الباحث الإجتماعي العدد 13، 2017

– لعساس أسية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد05 العدد 02 ، 94–77 ص، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر2020

– إيمان عبدالرحيم الخلايلة، الثقافة التنظيمية وعلاقتها بدرجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية الحكومية في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، الأردن، دراسات، العلوم التربوية، المجلد 42، العدد1 2015م.

– أثر تبني وتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على جودة الخدمة الصحية المقدمة بمستشفى ترابي بوجمعة بشار، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث – العدد 02 جوان 2017.

- الإقتصاد السياسي، للسياسة الإقتصادية، نظرة أقرب على التفاعالت بين السياسة والإقتصاد ومجالات أخرى جيفري فريدن التمويل والتنمية، ماي 2020.

– كريا وهبي: متلازمة الأوبئة والإقتصاد في ظل جائحة كورونا –كوفيد 19،– مجلة مدارات سياسية المجلد 03 ، العدد03 عدد خاص، جويلية 2020، ص47.

– سفيان خلوفي، كمال شريط، إدارة المخاطر الوبائية: جائحة كورونا كوفيد 19 تجربة الصين أم تجربة كوريا، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 14 ،العدد 02، جامعة وهران 2 ، 2020.

– مسعود مناحي ذيب القحطان، The Impact of Strategic Planning in Dealing with the Corona Crisi (An Applied Study on Bisha's Health أثر التخطيط الإستراتيجي في التعامل مع أزمة كورونا (دراسة تطبيقية على صحة بيشة)، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد السابع والعشرون يناير 2022.

– نهلة سيد أبو عليوة، إدارة أزمة التعليم المصري في ظل جائحة كورونا باستخدام معايير ايني نظرة تحليلية مجلة الإدارة التربوية، العدد الواحد والثالثون – يوليو 2021.

- عيساني فؤاد، بوضياف مليكة، ثر الحركات الإحتجاجية على الدساتير في الجزائر، دراسة حالة أثر حراك 22 فيفري 2019 على الدستور الجزائري الجديد، مجلة الإستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية – المجلد 10– العدد 12 – ديسمبر 2021.
- وريدة براهمي، فيروس كورونا 2 20 SARS COV–بالجزائر وانعكاساته الاجتماعية مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد (07). العدد ،(01) جوان 2022.
- روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد–19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الإقتصادي الجديد 2016–2030، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد12 / العدد: 3، 2021.
- روشو عبد القادر، الإقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد–19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الإقتصادي الجديد 2016–2030، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد12 / العدد: 3/ 202.
- طالب عبد الرحمن، القوى الاجتماعية في الحركة الوطنية(مجلة الثورة و الثقافة) العدد 10 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1963.
- د/ عبد العايل دبة د/ حنان بونيف المناهج الدراسية الجزائرية للمرحلة الابتدائية "دراسة تقييمية" جملة السراج في الرتبية وقضايا المجتمع: العدد السابع 7 سبتمبر 2018م.
- الهيصاك مختار أثر المناهج التعليمية في ترسيخ قيم المواطنة مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 09 عدد: 5 السنة: 2020.
- د. النوي بالطاهر، عاتكة غرغوط دور المدرسة في تعزيز الانتماء الوطني لدى التّلاميذ مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 2020/03/12 ،الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- أ. الإمام سالمة، السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة، مقاربة في التحليل النظمي مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 27، ديسمبر 2016.
- د. كريمة محيوز، أ.ليندة صيمود، الملتقى الدولي حول: الجامعة و الانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات و الرهانات" يومي 29 و 30 أفريل 2018 عنوان الدراسة : دراسة تحليلية حول العلاقة بين الجامعة ومحيطها السياسي.
- محمد عالء عبد المنعم دسياسات عربية ورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعالقات الدولية العدد 42 –كانون الثاني/ يناير 2020 .

- ربيع كيفوش، توهجات النظام الرتبوي الجديد، قراءة في مناهج الجيل الثاني، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد 15 العدد 28 – 2018.
- زموري كمال، بوسالم أبوكر، رجيمي سارة، مكانة الجامعة الجزائرية من خلال ترتيبها في تصنيفها الدولي للجامعات: الواقع وضرورة الإصلاح، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 العدد 01، جوان 2019.
- نين خالد سيف الدين، منيرة سلامة، دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة –تقرت– حاسي مسعود)، العدد 20، 2013 مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.
- بلقاسم سلاطنية، سوسيولوجيا التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية 1998 عدد 10، قسنطينة.
- لحسن مصدي، تكوين المدرسين بإعتماد نموذج تكويني منتج للكفيات المهنية 2017، منشورات مجلة العلوم التربية، الرباط.
- مصطفى احمد نجيب فرج، لمجلة التربوية لتعليم الكبار، تطوير الأكاديمية المهنية للمعلمين في ضوء معايير الترخيص، كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، المجلة التربوية لتعليم الكبار – كلية التربية – جامعة أسيوط، لمجلد الثالث – العدد الرابع – أكتوبر 2021.
- بوحماد ناصر الدين، لإرشاد النفسي والتوجيه المهني، ط1، إربد، الاردن: عالم الكتب، 2008.

الحسين حمد محمد، إتجاهات طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو مهنة 2010، التدريس رسالة التربية وعلم النفس (جستن) العدد 35 – الرياض.

- أ. بوضياف ياسين، جامعة الشلف (الجزائر)، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، Economic development in Algeria between the present requirements and future vision، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، 2018-05-01.

2/ الدوريات والمجلات باللغة الأجنبية

- Establishment of Algeria's National Vision 2030 Knowledge Sharing Program Joon-Kyung Kim President Korea Development Institute, p12.

- Heyneman, S. P. (2005). The history and problems in the making of education policy at the World Bank 1960-2000; In D. Baker & D. Gustafson (eds.), International perspectives on education and society Oxford: Elsevier Science.
- Kamarck, A. (personal communication, July 19, 2007) Lyons, R. (ed.). (1965) Problems and strategies of educational planning: Lessons from Latin America. Paris: UNESCO/IIEP.
- Ballantine, D. S. (1986). Summary of oral transcript. Washington: World Bank Archives. Cerych, L. (1965). Problems of aid to education in developing countries. New York: Praeger.

E . Tarimo, Towards a Healthy District, Organizing and Managing District Health Systems Based, On P2

، 1991, Who, Care Health P2.- SULEK J.M. et al., The impact of customer service, Management Service Journal, vol. 41, n. 11, 1995.

- Cieza, Alarcos. Healthcare Systems Around the World. Global Health An Online Journal for the Digital Age, 2019

Jorgensen, B. (2004). Individual and organizational learning: a model for reform for public organizations, Foresight, The Journal of Futures Studies Strategic Thinking and Policy

3/ موقع الأنترنت

UNOP (Union Nationale des Opérateurs de la Pharmacie Algerian pharmaceutical Industry association that includes pharma and MD local and foreign companies established in Algeria (Contact list of UNOP members www.unop-dz.org

- التفاوت في إتاحة الخدمات الصحية يؤدي إلى إيجاد فجوات في متوسط العمر المتوقع: منظمة الصحة العالمية، 04 أبريل 2019 بيان صحفي، جنيف، https://www.who.int/ar/news/item
- أسئلة يتكرر طرحها، إبشأن حقوق النسان وتغير المناخ، صحيفة الوقائع رقم 38، نيويورك وجنيف، 2022، https://www.ohchr.org/
- د.طاهرة اللواتية، نبض الدار : التخطيط الاستراتيجي لاقتصادنا https://www.omandaily.om /أعمدة/na/نبض-الدار-التخطيط-الاستراتيجي-لاقتصادنا.

- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي – الجزائر، السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي https://www.mtess.gov.dz/ar

WHO: Key components of a well functioning health system http://www.who.int/healthsystems/EN_HSSkeycomponents.pdf?ua=1 (April 12, 2015)

- وائل فتحى، لا صوت يعلو فوق كورونا.. كيف اثر انتشار الفيروس على الحراك العربى ؟ 2020-04-07/ https://alwatanalarabi.com

- - إيمان الحياري، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة إيمان الحياري تمت الكتابة بواسطة، https://mawdoo3.com

- Office national des statistiques. (2020, Mars). Situation économique nationale au premier trimestre 2020. Consulté le 08 17, 2020, sur www.ons.dz

- النظام التربوي الجزائري المبادئ، الأهداف العامة للتربية وتنظيم المسار الدراسي، وزارة التربية الوطنية، https://www.education.gov.dz/

- وكالة الأنباء الجزائرية، إستراتيجية جديدة للتكفل الأنجع بالطلبة الأجانب بالجزائر، أخر تعديل على الإثنين 14 نوفمبر 2022 https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie

- عزيز طواهر، إستراتيجية جديدة للتكفل الأنجع بالطلبة الأجانب بالجزائر، الرائد يومية جزائرية إخبارية عامة مستقلة تصدر عن مؤسسة الرائد للإعلام والإتصال، https://elraed.dz/

- خالد. م، استراتيجية جديدة لاستقطاب الطلبة الأجانب إلى الجزائر، بهدف إعطاء "مرئية أكبر" لنظام التعليم العالي.. بداري. 2022/11/14 / https://www.echoroukonline.com

- وكالة الأنباء الجزائرية، التأكيد على مكانة الجزائر دوليا ودورها في ترقية السلم والاستقرار عبر العالم 2017-06-18- https://www.aps.dz/ar/algerie

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، التكوين والتعليم المهنيين، مهام وهياكل، لمزيد من المعلومات زوروا موقع الواب https://www.mfep.gov.dz :

- UN Documents Gathering a body of global agreements, “Our Common Future, Chapter 2: Towards Sustainable Development”: http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm.

Michael chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, "Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria", authors & Scientific Research publishing,2015:http: //www.scirp.org/joutnal/ojps

الملتقيات والندوات:

- مالك عبدالله محمد المهدي، ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية، دراسة مقدمة ضمن، فعاليات ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية، الرابطة العربية للدراسات، المستقبلية جامعة نايف للعلوم الأمنية. فيفري 2013.
- بوفلجة غيات، التربية و متطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- تركي أحمد، نظرة تاريخية للتعليم والوضع الإجتماعي والإقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي العدد الثاني جانفي 2015 مجلة قرطاس.
- الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1994.
- حمدان خوجة، المرآة، ترجمة و تحقيق العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982.
- ناجي تمار د عبد الرحمن بن بريكة المناهج التعليمية والتقويم التربوي عمل بحثي حول المناهج .
- يوسف بودلة وسيد احمد حاج عيسى، مداخلة عنوان: تطبقات إدارة الجودة الشاملة على مؤسسات الخدمات الصحة العمومة، ملتقى وطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمة أداء المؤسسة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة الجزائر، 13-14 دسمبر 2010، ص 14.
- Abdelsalam M Abdelhafid Saad, AN INVESTIGATION INTO THE IMPLEMENTATION OF TOTAL QUALITY ENVIRONMENTAL MANAGEMENT (TQEM) FOR SUSTAINABILITY IN LIBYAN FOOD INDUSTRY, PhD thesis,Without mentioning specialization, Nottingham Trent University, UK,2016

- فاتن أحمد أبو بكر وموضى بنت محمد الزومان ، معوقات ومقومات تطبيق إدارة الجودة الكلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية: بحت تطبيقي على 24 مدينة الرياض، معهد الإدارة العامة، الرياض 2007 ص54.
- حميد عبد الستار، إستراتيجية قطاع التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر، 2030/2015 دراسة حالة: مديرية التكوين المهني بوالية الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

- رمضان لعلا2020 الإقتصاد الجزائري ما بعد كورونا، نظرة إستشرافية، (الشعب).

- فاطمة الزهراء قندوز، آسيا مرابط، آسيا طويل، تداعيات الإقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الإقتصادي ما بعد أزمة، جائحة كوفيد- 19 - دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي، Les cahiers du CREAD، المجلد 37، العدد 3، 2021-09-20.

- د. ثناء هاشم محمد، الهوية الثقافية والتعليم فى المجتمع المصري (رؤية نقدية) جامعة بني سويف، مجلة كلية التربية، عدد يناير الجزء الأول 2019.

- عبد القادر فوضيل، المدرسة في الجزائر – حقائق وإشكالات – ط2 ،الجزائر 2013.

- الندوة التي نظمها اتحاد المعلمين العرب بالتعاون مع المنظمة العربية للتربة والثقافة، المنظمة العربية للتربية

- الجمهورية التونسية، وزارة التكوين المهني والتشغيل، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، 2017/2013.

- الحالیبة غازي، حسن عودة، أثر الحوافز في تحسين الأداء لدى العاملين في مؤسسات القطاع العام في الأردن .. دراسة تطبيقية على أمانة عمان الكبرى2013، جامعة الشرق الأوسط

المذكرات:

- حمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982 رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1987. السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة إليها، دراسة حالة البويرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005
- مليكة جرمولي سعيد فكرون، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر– دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية– جامعة منتوري، قسنطينة– الجزائر 2004/2005

- سليم بوهيدل: إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غري منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1 ،2016.
- لوشن دلال، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية، الصلاحيات التشريعية لرئيس الجمهورية 2011/2012، بكلية الحقوق – باتنة.
- سليم مخضار، ليم خمضار: دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول مذكرة دكتوراه علو م في العلوم الاقتصادية، غري منشورة، ختصص حبوث العمليات وتسيري المؤسسات، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2017.
- عثامنية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2000/2001.
- بن ناصف مولود، الضمانات القانونية لحماية العملية الانتخابية في الجزائر ، الضمانات القانونية لحماية العملية الانتخابية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دآتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر – 1 – بن يوسف بن خدة كلية الحقوق، عمر فرحاتي، دور السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية العربية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة بسكرة، كلية الحقوق والاقتصادية 2003.
- إتسام قرقاح، دور الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989/2009 مذكرة ماجستر قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 2010/2011
- سالف سالمي، "دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية –الجزائر دراسة حالة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرغير منشورة في العلوم السياسية والعالقات الدولية فرع دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2009–2010
- موسى بن إسماعين ، "مشكلة الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون") مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة غير منشورة (كلية العلوم اإلنسانية واالجتماعية، جامعة اإلخوة متنوري، قسنطينة 2005
- درواسي مسعودة، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005

- مغراوي إيمان، النمط القيادي وأثره في صنع السياسات العامة بالجزائر 2004/2017، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: رسم السياسات العامة
- ضميري عزيزة، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة -1- 2007-2008.
- مربيعي ساميه، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية، اليات التحول في النظام الإقليمي – النظام الإقليمي لشرق اسيا، السنة الجامعية: 2007 -2008
- فضيل شريف آسيا، البعد البعد العسكري العسكري في الإستراتيجية الإستراتيجية الأمنية الأمنية الأمريكي الأمريكية في ظل لوضع الوضع الدولي الدولي الجديد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2011.
- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحدت والرهات، مذكر ماجستير، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر 2011.
- أحلام صدار، ريم زدايرية، دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق تنمية سياحية مستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، جامعة تبسة، 2015.
- حسين علاوي خليفة، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الباسفيك في القرن الحادي والعشرين، دراسة مستقبلية رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2008.
- نور الدين دخان، تحليل السياسات التعليمية العامة :نموذج الجزائر، رسالة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري قسم العلوم السياسية جامعة، الجزائر 2007
- الغزالي، كرمة ماجد عباس 2000 التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة الأردنية – دراسة ميدانية من وجهة نضر الإدارة العليا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم جامعة اليرموك، إربد.
- إبراهيم بن دايخة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص: عالقات دولية.
- عبد العال ياسر، " مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في خدمة عمالء الهاتف الخلوي في شركة جوال من وجهة نظر العاملين بها في فلسطين ", رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية في غزة ، 2007.

– سنوسي علي، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تسيير الخدمات الصحية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أفاق 2010، جامعة الجزائر . 3 .، السنة الجامعية 2010/ 2009.

– فتيحة حبشي، إدارة الجودة الشاملة مع دراسة تطبيقة في وحدة فرمال لإنتاج الأدوية قسنطينة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، دولة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2006–2007 .

– حرابي كريم، الإنفاق العام في مجال القطاع الصحي الواقع_والافاق، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة مالية، جامعة محمد خيضر –بسكرة– 2020/2019.

– ملخص دراسة من مذكرة ماستر: فعالية الإعلام المدرسي في تفعيل الإستعالم الذاتي وإتخاذ القرار الدراسي القيم، دراسة ميدانية من إعداد الطالب بن دينة ميلود السنة الجامعية 2014–2015.

–أبو القاسم خبار، أثر الثقافة التنظيمية علي جودة الخدمات الصحية دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية، الجزائر، تفرت، جامعة قاصدي مرباح ، رسالة ماجستير منشورة، 2016م.

– أمال بوراحة، فايزة فضيل يسعد، التطور الصحي بالجزائر وعلاقته بتحسين المؤشرات الصحية، جامعة وهران 2، عدد7 جوان 2018.

– لحسن منال، الاستراتيجية الصينية في إدارة جائحة كوفيد 19، دراسات إستراتيجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، 2022/2021.

– نور الدين دخان، تحليل السياسات التعليمية العامة، نموذج الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

– الغامدي سالم، فاعلية الانشطة التعليمية في تنمية المهارات الحياتية في مقرر الحديث لطلاب الصف الثالث (2011) المتوسط (دراسة مقدمة إلى قسم التربية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الماجستير تخصص مناهج وطرق تدريس).

– الترتير إبراهيم عبد الحميد محمد: أسباب التأخر الدراسي لدى طلبة الصفوف الأساسية الدنيا في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، إشراف غسان الحلو، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، – 2006.

- مقاتل ليلى، تقويم المناهج في ظل الإصلاحات التربوية في الجزائر، دراسة ميدانية من وهجة نظر أساتذة التعلمي المتوسط، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التربية.
- القني عبد الباسط، تحليل نوعية القيم المتضمنة في مناهج الإصالح التربوي الجديد "دراسة تحليلية إستكشافية لمنهاج مادة الفلسفة للسنة الثالثة ثانوي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم تخصص علم النفس التربوي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- الحاج قدوري. الإهدار التربوي لدى طالب كلية العلوم والعلوم الهندسية بالجامعة الجزائرية، ورقلة نموذجا رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم علم النفس وعلوم التربية 2005 .
- مشطر حسين، التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية ومظاهر عولمة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 2017، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- الغامدي سالم، فاعلية الانشطة التعليمية في تنمية المهارات الحياتية في مقرر الحديث لطلاب الصف الثالث المتوسط (دراسة مقدمة إلى قسم التربية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) لنيل درجة الماجستير تخصص مناهج وطرق تدريس(2011).
- عبد الكريم بوحفص، التكوين الإستراتيجي التنمية الموارد البشية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- عمر بلخير جواد، دور تكوين الموارد البشرية في تطوير ونجاح المؤسسة االقتصادية،دراسة حالة شركة الاسمنت، رسالة دكتوراه في الاقتصادية ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2015.
- الداوود حسن عبدالعزيز، الكفاءة الخارجية لنظام التعليم الثانوي العام بالمملكة العربية السعودية – تصور مقترح– رسالة ماجستير ,كلية العلوم الإجتماعية (2012)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- خروبي برازة عمر، 2011 إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1999 – 2009 دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية بشلف، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر .
- كواش خالد ، أهمية السياحة في ظل التطورات الاقتصادية ، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

- قويسم فريال، زيار نظيرة، أثر الأزمة الإقتصادية على تنفيذ السياسات المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة الموارد البشرية.
- عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري: الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، 2005

فهرس الجداول والأشكال

والخرائط

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	مشاريع الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014	286
02	أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030	276
03	التجارة الجزائرية بين الصناعة المحلية والخدمات	278

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمـة	07-01
الفصل الأول: الإطار النظري المفاهيمي للدراسة	83-21
المبحث الأول: الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي	11-10
المطلب الأول: تعريف التخطيط	16-12
الفرع الأول: مفهوم التخطيط للدولة	17-16
الفرع الثاني: أهمية التخطيط	18-17
الفرع الثالث: خصائص التخطيط	19-18
المطلب الثاني: معايير التخطيط	21-19
الفرع الأول: أبعاد التخطيط	21-21
الفرع الثاني: مهام وأهداف التخطيط	25-22
الفرع الثالث: خطوات التخطيط	25-25
المطلب الثالث: التخطيط الإستراتيجي وأهدافه	26-26
الفرع الأول: تعريف التخطيط الاستراتيجي	27-27
الفرع الثاني: الفرق بين التخطيط الاستراتيجي والمصطلحات القريبة منه	29-27
الفرع الثالث: الفرق بين التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية	32-31
المبحث الثاني: مستويات التخطيط الإستراتيجي ومعوقاته	33-32
المطلب الأول: مستويات التخطيط الإستراتيجي	33-33
الفرع الأول: معوقات التخطيط الإستراتيجي	35-34
الفرع الثاني: مفهوم الإستراتيجية	37-35

الفرع الثالث: مفاهيم وخصائص الإستراتيجية	38-38
المطلب الثاني: خصائص وسمات العملية الاستراتجية	39-39
الفرع الأول: خصائص سمات العملية الاستراتيجية	41-39
الفرع الثاني: مرحلة إعداد الإاستراتيجية	41-41
الفرع الثالث: الرسالة الإستراتيجية	45-42
المبحث الثالث: صنع السياسة العامة	47-45
المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة	49-47
الفرع الأول: نشأة السياسة العامة	52-49
الفرع الثاني: مفهوم ومراحل صنع السياسة العامة	57-52
الفرع الثالث: خصائص السياسة العامة	59-57
المطلب الثاني: مفاهيم السياسة حسب عدة اتجاهات	59-59
الفرع الأول: مفهوم السياسة العامة وفق اتجاه الحكومة	60-59
الفرع الثاني: مفهوم السياسة العامة وفق الاتجاه الاجتماعي	61-60
الفرع الثالث: مفهوم السياسة العامة وفق العرف الإسلامي	63-61
المطلب الثالث: مميزات السياسة العامة	65-63
الفرع الأول: عملية صنع السياسات العامة	67-65
الفرع الثاني: أنواع السياسة العامة ومراحل صنعها	68-67
الفرع الثالث: معايير تقويم في السياسة العامة وأساليب تنفيذها	71-69
الفصل الثاني: ضوابط رسم السياسة العامة بالجزائر	166-71
المبحث الأول: دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية بالجزائر	73-71
المطلب الاول: دور الفواعل الرسمية	75-73
الفرع الاول: السلطة التشريعية	83-75

الفرع الثاني: السلطة التنفيذية	87-83
الفرع الثالث: السلطة القضائية	89-87
المطلب الثاني: دور الفواعل غير الرسمية	91-89
الفرع الاول: جماعات الضغط	94-91
الفرع الثاني: الأحزاب السياسية	96-94
الفرع الثالث: المجتمع المدني والإعلام	101-96
المطلب الثالث: تأثير البنى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في السياسة العامة بالجزائر	103-101
الفرع الاول: تأثير البنى الإقتصادي	105-103
الفرع الثاني: تأثير البنى الإجتماعية	106-105
الفرع الثالث: تأثير البنى الثقافية	108-106
المبحث الثاني: مكونات صنع السياسة العامة في الجزائر ومراحلها	109-108
المطلب الأول: مكونات رسم السياسة العامة	111-109
الفرع الأول: المدخلات	112-111
الفرع الثاني: المخرجات	115-112
الفرع الثالث: النتائج النهائية	116-115
المطلب الثاني: مراحل السياسة العامة بالجزائر	118-116
الفرع الأول: جمع المعلومات وتحليلها	121-118
الفرع الثاني: تنفيذ السياسات	122-121
الفرع الثالث: تقويم السياسات	124-122
المطلب الثالث: الفواعل الرئيسية في رسم السياسة العامة بالجزائر	125-124
الفرع الأول: رئيس الجمهورية كفاعل رسمي لصنع السياسة العامة	127-125
الفرع الثاني: الحكومة كفاعل رسمي لصنع السياسة العامة	129-127

الفرع الثالث: اللامركزية كفاعل رسمي لصنع السياسة العامة	132-129
المبحث الثالث: تقييم إستراتيجية رسم السياسة العامة وتنفيذها بالجزائر	134-132
المطلب الأول: أليات ومراحل تنفيذ إستراتيجية السياسة العامة بالجزائر	135-134
الفرع الأول: تنفيذ إستراتيجية السياسة العامة بالجزائر داخليا	136-135
الفرع الثاني: تنفيذ إستراتيجية السياسة العامة بالجزائر إقليميا	138-136
الفرع الثالث: تنفيذ إستراتيجية السياسة العامة بالجزائر عربيا	140-138
المطلب الثاني: عراقيل رسم وتنفيذ إستراتيجيات السياسة العامة بالجزائر	143-140
الفرع الأول: العراقيل المؤسساتية	145-143
الفرع الثاني: عدم الكفاءة	148-145
الفرع الثالث: التوجه الفكري والإديولوجي	149-148
المطلب الثالث: أهمية البعد الإستراتيجي في رسم السياسة العامة	153-149
الفرع الأول: أمنيا	155-153
الفرع الثاني: إقتصاديا	158-155
الفرع الثالث: إجتماعيا	164-159
الفصل الثالث: التخطيط الاستراتيجي الصحي والتعليمي والاقتصادي في رسم السياسة العامة بالجزائر	267-166
المبحث الأول: التخطيط الاستراتيجي الصحي للسياسة العامة بالجزائر	173-171
المطلب الاول: ماهية النظام الصحي	176-173
الفرع الاول: تعريف النظام الصحي	179-176
الفرع الثاني: مكونات النظام الصحي في الجزائر	181-179
الفرع الثالث : نتائج التخطيط الإستراتيجي على أداء النظام الصحي الجزائري	183-181
المطلب الاول: إدارة الجودة للنظام الصحي في الجزائر	185-183
الفرع الاول: العناصر الأساسية لإدارة الجودة	187-185

الفرع الثاني: معوقات تطبيق إدارة الجودة للنظام الصحي	188-187
الفرع الثالث: نتائج تطبيق إدارة الجودة على النظام الصحي	189-188
المطلب الثالث: تفعيل التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمة الصحية كورونا في الجزائر.	191-189
الفرع الاول: إدارة أزمة كورونا صحيا	193-191
الفرع الثاني: إدارة أزمة كورونا قانونيا	195-193
الفرع الثالث: إدارة أزمة كورونا إقتصاديا	197-195
المبحث الثاني التخطيط الاستراتيجي التعليمي للسياسة العامة	199-197
المطلب الأول: التخطيط الإستراتيجي لمراحل التربية والتعليم للسياسة العامة بالجزائر	204-199
الفرع الأول: الأطوار التعلمية	206-204
الفرع الثاني: ترسيخ روح الوطنية في المنظومة التعليمية	209-206
الفرع الثالث: التطوير الذاتي للتعليم الوطني	210-209
المطلب الثاني: التخطيط الاستراتيجي الجزائري للتعليم العالي والبحث العلمي في السياسة العامة	213-210
الفرع الأول: ترسيخ القيم في الفكر الجامعي	214-213
الفرع الثاني: المكانة الجامعية للجزائر في العالم	217-215
الفرع الثالث: التكوين العلمي للطلبة من خارج الوطن	219-217
المطلب الثالث: التخطيط الإستراتيجي للتكوين المهني ودوره في رفع الخبرة الداخلية للجزائر.	221-219
الفرع الأول: التكوين والتعليم	224-221
الفرع الثاني: التمهين والتعليم	226-224
الفرع الثالث: الخبرة والتعليم	230-226
المبحث الثالث: التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي الجزائري ورسم السياسة العامة .	232-230
المطلب الأول: موارد الاقتصاد الجزائري	235-232
الفرع الأول: الموارد البترولية في الإقتصاد الجزائري	238-235

الفرع الثاني: الموارد الفلاحية في الاقتصاد الجزائري	241-238
الفرع الثالث: الموارد الصناعية المحلية في الجزائر	244-241
المطلب الثاني: سياسة الإنعاش الإقتصادي	246-244
الفرع الأول: استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر	249-247
الفرع الثاني: إستراتجية دعم الإنعاش الإقتصادي في الجزائر	251-249
الفرع الثالث: التخطيط الإستراتيجي لتوطيد النمو الإقتصادي	254-251
المطلب الثالث: التخطيط الإستراتيجي للإقتصاد الجزائري	256-254
الفرع الأول: التخطيط الإستراتيجي للنمو الزراعي	258-256
الفرع الثاني: التخطيط الإستراتيجي للنمو الإقتصادي	260-258
الفرع الثالث: التخطيط الإستراتيجي النموذج الجديد للنمو 2026-2030	263-261
خاتمة	271-265
قائمة المراجع والمصادر	393-273

ملخــص الدراســة:

التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسة العامة في الجزائر يشكلان عمليتين أساسيتين لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني. يتمثل التخطيط الاستراتيجي في تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها، بينما يتضمن صنع السياسة العامة وضع إطار لاتخاذ القرارات وتنفيذها لتحقيق هذه الأهداف. يتم تنفيذ هذه العمليات من خلال تحليل الوضع الحالي، ووضع الأهداف، وتطوير السياسات العامة، والإعداد والتنفيذ، والمتابعة والتقييم. يتطلب النجاح في هذه العمليات التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. من خلال تطبيق هذه العمليات بفعالية، يمكن للجزائر تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانتها في الساحة الدولية.

في إطار التخطيط الاستراتيجي، يتم تحديد الأهداف الرئيسية وتطوير استراتيجيات لتحقيقها، مما يسهم في توجيه الموارد وتنظيم الجهود نحو تحقيق الرؤية المستقبلية للبلاد. أما صنع السياسة العامة، فهو يركز على تطوير إطار قانوني ومؤسسي يسهل اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل فعّال، ويتضمن الاستجابة لاحتياجات المجتمع وتعزيز المشاركة المدنية.

في السياق الجزائري، تعتمد هذه العمليات على التحليل الدقيق للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد، مع التركيز على تحديد الفرص والتحديات التي تواجه عملية التنمية. ومن خلال إشراك جميع أطراف المجتمع في هذه العمليات، يمكن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية والمساءلة في صنع القرارات العامة بالجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب عمليات التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسة العامة في الجزائر الاستمرارية والتكيف مع التحديات المتغيرة والظروف الجديدة. يجب أن تكون هذه العمليات مرنة وقابلة للتعديل لتلبية احتياجات المجتمع وتطورات البيئة الداخلية والخارجية. كما يلعب التعليم والتدريب دوراً حيوياً في بناء القدرات وتطوير المهارات اللازمة للمسؤولين والمشاركين في عمليات التخطيط وصنع السياسات. من خلال تعزيز هذه العمليات وتطويرها بشكل مستمر، يمكن للجزائر تعزيز فعالية الحكم وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

في السياق الجزائري، تواجه عمليات التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسة العامة تحديات متعددة، بما في ذلك تقلبات الأسواق العالمية والتحولات السياسية والاقتصادية الداخلية. لذلك، يجب على السلطات الجزائرية العمل على تحسين البنية التحتية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وكذلك تعزيز التعليم وتطوير الكفاءات البشرية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومة الجزائرية تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص

والمجتمع المدني لضمان تنفيذ السياسات بشكل شامل وفعّال. من خلال التركيز على هذه الجوانب، يمكن للجزائر تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

في الجزائر، تلعب السياسة العامة دورًا حيويًا في توجيه مسار التنمية وتحقيق الأهداف الوطنية. تركز السياسة العامة على وضع الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لاتخاذ القرارات الصائبة وتنفيذها بفعالية. يتضمن ذلك وضع السياسات والبرامج التي تستهدف تحسين جودة الحياة للمواطنين، وتعزيز التنمية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. كما تسعى السياسة العامة في الجزائر إلى تعزيز المشاركة المدنية وتحقيق التوازن بين مختلف المصالح والاحتياجات الوطنية. تتطلب السياسة العامة في الجزائر متابعة دقيقة وتقييم مستمر لتأثيراتها وفعاليتها، بالإضافة إلى التكيف مع التحديات الجديدة والمتغيرات في الساحة الدولية والمحلية.

تعتبر السياسة العامة أداة أساسية لتحقيق التوازن والتنمية المستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يهدف وضع السياسات العامة إلى تحديد الأولويات الوطنية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيقها، بما يضمن توجيه الموارد بشكل فعال وتحقيق أقصى استفادة منها. تتنوع مجالات السياسة العامة في الجزائر بين القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والصناعة والزراعة، والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان.

تتضمن عملية وضع السياسات العامة في الجزائر استشراف المستقبل وتحليل الوضع الحالي، مع الأخذ بعين الاعتبار تطلعات واحتياجات المجتمع وتحديات البيئة المحيطة. يتطلب هذا التحليل التعاون والتشارك بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، لضمان أن تكون السياسات العامة شاملة ومتوازنة.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب عملية تنفيذ السياسات العامة في الجزائر متابعة دقيقة وتقييم مستمر لنتائجها وتأثيراتها على المجتمع والاقتصاد. يجب أن تكون هذه العملية مرنة وقادرة على التكيف مع التحديات الجديدة والمتغيرات في الساحة الدولية والمحلية، لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والاستجابة لاحتياجات المواطنين بشكل فعّال.

Abstract :

Strategic planning and public policy making in Algeria constitute two fundamental processes for achieving sustainable development and enhancing the national economy. Strategic planning involves identifying objectives and the means to achieve them, while public policy making entails establishing a framework for decision-making and implementation to achieve these objectives. These processes are carried out through analyzing the current situation, setting goals, developing public policies, preparation and implementation, as well as monitoring and evaluation. Success in these processes requires cooperation and coordination among various stakeholders, including the government, private sector, civil society, and academic institutions. By effectively implementing these processes, Algeria can achieve sustainable development and enhance its position in the international arena.

Within the framework of strategic planning, main objectives are identified and strategies are developed to achieve them, which contributes to directing resources and organizing efforts towards realizing the country's future vision. As for public policy making, it focuses on developing a legal and institutional framework that facilitates decision-making and effective implementation, and includes responding to the needs of society and enhancing civic participation.

In the Algerian context, these processes rely on a thorough analysis of the economic, social, and political situation in the country, with a focus on identifying the opportunities and challenges facing the development process. Through engaging all segments of society in these processes, sustainable

development can be achieved, and transparency and accountability in public decision-making in Algeria can be enhanced.

Additionally, strategic planning and public policy making in Algeria require continuity and adaptation to changing challenges and new circumstances. These processes must be flexible and adjustable to meet the needs of society and the developments in the internal and external environment. Education and training also play a vital role in building capacities and developing the necessary skills for officials and participants in planning and policy-making processes. By continuously enhancing and developing these processes, Algeria can improve governance effectiveness and achieve comprehensive and sustainable development.

In the Algerian context, strategic planning and public policy-making processes face multiple challenges, including fluctuations in global markets and internal political and economic transformations. Therefore, Algerian authorities must work on improving infrastructure, enhancing transparency, combating corruption, as well as promoting education and developing human capabilities. Additionally, the Algerian government should strengthen partnerships with the private sector and civil society to ensure the comprehensive and effective implementation of policies. By focusing on these aspects, Algeria can achieve sustainable development and enhance its position on the international stage.

In Algeria, public policy plays a vital role in guiding the development trajectory and achieving national objectives. Public policy focuses on establishing the necessary legal and institutional framework for making and

effectively implementing sound decisions. This includes developing policies and programs aimed at improving the quality of life for citizens and promoting sustainable development across various economic and social sectors. Additionally, public policy in Algeria aims to enhance civic participation and achieve balance between various national interests and needs. Effective public policy in Algeria requires careful monitoring and continuous evaluation of its impacts and effectiveness, as well as adaptation to new challenges and changes in the international and local landscape.